رواق عربي

٣

عدد خاص

اشكاليات حركة حقوق الانسان

المشاكل الداخلية
محمد السيد سعيد

العلاقات الدولية
إبراهيم عوض

مناظرة :
نحو استراتيجية منسجمة
بهى الدين حسن - نجاد البرعى - اريك جولدشتاين - هانى مجلى - هيثم مناع - منصف المرزوقى - أسامة الغزالى - فاتح عزام

وثائق الجدل الفكرى للمنظمة المصرية

تقارير - كتب

يوليو ١٩٩٦

يصدرها " مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان "

مركز القاهرة

لدراسات حقوق الإنسان

*هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان فى العالم العربى.. ويلتزم المركز فى ذلك بكافة العهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. ويسعى لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية بما فى ذلك البحوث التجريبية والأنشطة العلمية.

* يتبنى المركز لهذا الغرض برامجاً علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين فى مجال حقوق الإنسان.

* لاينخرط المركز فى أية أنشطة سياسية ولاينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

٩ شارع رستم-جاردن سيتى- القاهرة

الرقم البريدى ١١٤٦١ ص. ب ١١٧ مجلس الشعب

تليفون ٣٥٤٣٧١٥- فاكس ٣٥٥٤٢٠٠

مجلس الأمناء

إبراهيم عوض (مصر)

أحمد عثمانى (تونس)

أسمى خضير (الأردن)

السيد ياسين (مصر)

آمال عبدالهادى (مصر)

سحر حافظ (مصر)

عبدالله النعيم (السودان)

عبدالمنعم سعيد (مصر)

عزيز أبو حمد (السعودية)

غانم النجار (الكويت)

فاتح عزام (فلسطين)

فيوليت داغر (لبنان)

محمد أمين الميدانى (سوريا)

هيثم مناع (سوريا)

مستشار البحوث

محمد السيد سعيد

مدير المركز

بهى الدين حسن

رواق عربي

يصدرها

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

رئيس تحرير العدد

بهي الدين حسن

مدير التحرير

جمال عبد الجواد

هيئة التحرير

السيد سعيد

آمال عبد الهادي

محمد السيد سعيد

عبد الله النعيم

هيثم مناع

سكرتيرالتحرير

علاء قاعود

المراسلات

بإسم مدير التحرير علي العنوان التالي :

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

القاهرة: ص.ب ١١٧ مجلس الشعب

رقم بريدي : ١١٤٦١

رواق عـــربـــى

الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

٩ شارع رستم - جاردن سيتى القاهرة

تليفون: ٣٥٤٣٧١٥

الغلاف: أحمد عز العرب

الإخراج الفنى: أحمد هاشم

إنجاز: **آفاق للترجمة والنشر**

١٦٦ شارع ٢٦ يوليو - ميدان سفنكس

تليفون: ٣٠٣٩٤٣٦

رقم الإيداع:	١٩٩٦/١٠٣٢٢
الترقيم الدولى:	

المحتويات

الإفتتاحية

نحو استعادة فاعلية حركة حقوق الانسان — رئيس التحرير — ٦

دراسات

المشاكل الداخلية للحركة العربية لحقوق الإنسان: لقد أثرت ظروف النشأة وطبيعة المشكلات السياسية والثقافية في المجتمعات العربية علي سلامة البناء الداخلي لحركة حقوق الانسان — محمد السيد سعيد — ١٢

العلاقات الدولية للحركة العربية لحقوق الإنسان: تتوقف درجة انفتاح الحركة العربية لحقوق الانسان علي الحركة العالمية علي الوضع القانوني للمنظمات وعلي الخلفيات السياسية لأعضائها وأعمارهم — إبراهيم عوض — ٢٨

مناظرة

نحو إستراتيجية منسجمة لحركة حقوق الإنسان فى مصر: هناك ضرورة لمراجعة استراتيجية الحركة – الضغوط الحكومية والمناخ غير الموات وأيضاً السياسة الامريكية الانتهازية في مجال حقوق الانسان عوامل مؤثرة في تطوير أي استراتيجية منسجمة.

بهي الدين حسن — ٤٦

هل لم تكن الاستراتيجية منسجمة؟: استراتيجية حركة حقوق الانسان كانت الأفضل في ظل الظروف القائمة.

نجاد البرعي — ٦٦

الآراء الواردة لاتعبر بالضرورة عن رأى "رواق عربى" أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

العالمية تعني مخاطبة كل المجتمعات بنفس الطريقة: الضمان الوحيد لحركة عالمية مثل حقوق الانسان للحفاظ علي مصداقيتها هي توحيد معايير التعامل مع مختلف الحكومات.
إريك جولدشتاين ٧٠

أزمة هوية: هل بلغت حركة حقوق الانسان سن الرشد؟: ما زال علي حركة حقوق الانسان العربية أن تؤسس شرعيتها المحلية، وأن تبتكر أساليب العمل المميزة لها
هاني مجلي ٧٤

معاً: من أجل رؤية استراتيجية خلاقة: الحركة العربية لحقوق الانسان ضحية أساليب العمل الغربية التي تركز علي المثير من الأحداث وعلي التوظيف غير المنصف لقضايا حقوق الانسان.
هيثم مناع ٨٠

الرأي العام المحلي هو الحلقة الرئيسية: لمساومة علي مساواة منظمات حقوق الانسان العالم ثالثية بنظيراتها الغربية يهدد بانتقال انعدام المساواة بين الشمال والجنوب إلي المجال الانساني.
منصف المرزوقى ٨٤

نحو إعادة تقييم دور العوامل الذاتية: التكوين الايديولوجي لنشطاء حقوق الانسان والثقافة المعادية للديمقراطية وتجاهل الانتهاكات التي تقوم بها جماعات غير حكومية، عوامل ساهمت في اضعاف حركة حقوق الان
أسامة الغزالى ٨٧

تحولات في العلاقة بين المنظمات المحلية والدولية: لا بد للمنظمات الوطنية أن تتجاوز دور جامع المعلومات لصالح المنظمات الدولية
فاتح عزام ٩٠

تقارير

* منظمات حقوق الإنسان العربية: المهمة الصعبة؟ فى خصوص التجربة التونسية
منصف المرزوقي ٩٦
* المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وآفاق المستقبل: نقاط للنقاش
علاء قاعود ١١٢

* منظمات حقوق الإنسان فى ظل الأنظمة التسلطية: حالة سوريا
غيث نايس ١٢٤
* تقرير عن المشاركة فى الرقابة على الإنتخابات السودانية
مركز المساعدات القانونية – اليمن ١٣٠
* الإرتقاء بالحقوق والحريات:المخاطر والمسئوليات
فرجينيا ن. شيري ١٣٨
* التقارير الأمريكية عن حقوق الإنسان والتحول فى السياسة الخارجية
منار الشوربجي ١٤٦

كتب - ندوات

* التأزم السياسى عند العرب وموقف الإسلام عرض: محمود قنديل ١٥٤
* حقوق الإنسان والخدمة الإجتماعية عرض: باسم أحمد حسن ١٦١

وثائق

* من وثائق الجدل الفكرى فى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
– التصورات والخيارات الإستراتيجية أمام المنظمة المصرية
هاني شكر الله ١٦٤
– من أجل مأسسة حركة حقوق الإنسان بهي الدين حسن ١٨٠
* نحو إستعادة زمام المبادرة: مستقبل إستراتيجيات حركة حقوق الإنسان بيان مشترك: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان والبرنامج الدولي للتدريب علي حقوق الانسان ١٩١

نحو استعادة فاعلية حركة حقوق الإنسان

يمر هذا العام ٣٥ عاماً على ميلاد منظمة العفو الدولية، و٣٠ عاماً على إصدار العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. وهما الحدثان الكبيران اللذان شكلا ملامح حركة حقوق الإنسان فى العالم بالشكل الذى صارت معروفه به الآن، سواء بسبب الطفرة فى أساليب العمل – مع ميلاد منظمة العفو الدولية – أو تلك التى طالت القانون الدولى لحقوق الإنسان، بإصدار هذين العهدين، اللذان خرج من معطفيهما بعد ذلك عشرات الإعلانات والإتفاقيات والبروتوكولات اللاحقة.

إن مرور هذه الفترة الطويلة على ميلاد الحركة، يلقى على عاتقها مسئولية إعادة تقييم أدائها وإنجازاتها على خلفية هدفها الرئيسى، أى تحسين حالة حقوق الإنسان في العالم، ويطرح مجموعة من الأسئلة تتصل بمدى الحاجة لإعادة النظر فى إستراتيجيتها وأساليب عملها من أجل تعزيز فاعليتها.

ويلح على هذه المهمة، أن الآمال الكبيرة التى انطلقت فى أعقاب نهاية الحرب الباردة، بعد سقوط عدد من النظم الإستبدادية، وإنتقال كتلة كبيرة من الشعوب إلى المعسكر الديمقراطى، قد بدأت تخبو، وتحل محلها مرارة كبيرة، حيث أن الواقع كان أقل بكثير من الآمال الوردية التى أخلت مكانها للحركة الفاشية الصاعدة فى أوروبا، والأصولية الدينية فى شتى أرجاء العالم، ومذابح التطهير العرقى والدينى فى يوغسلافيا السابقة ورواندا، والركود الذى أصاب عملية التحول الديمقراطى فى مناطق شتى من العالم، وتعاظم قدرة كثير من الحكومات على تطوير خبرات خاصة في مواجهة الحملات الدولية لحقوق الإنسان، وعلى تحمل الضغوط عليها لفترات طويلة، وتقليل أضرارها لأدنى درجة ممكنة.

إن مثال كبرى منظمات حقوق الإنسان في العالم أى منظمة العفو الدولية هو أبلغ دليل، ففي خلال العشر سنوات الماضية زادت عضويتها إلى أكثر من الضعف – من نصف مليون إلى مليون ومائة ألف عضو، وتضاعفت ميزانيتها (من ٧ مليون جنيه إسترلينى في السنة إلى نحو ١٥ مليون جنيه إسترلينى) وتضاعفت قدرتها على إصدار النداءات العاجلة – من أقل من ٤٠٠ فى العام

إلى نحو ٨٠٠ وهو مايفترض أن يؤدى إلى مضاعفة القدرة على تعبئة الرأى العام وفعالية أكبر فى التأثير على الحكومات وفى الإفراج عن سجناء الرأى نتيجة مضاعفة عدد النداءات الصادرة عن الأمانة العامة وأيضاً عدد الأعضاء الذين يرسلون النداءات.

ولكن ماحدث كان نقيض ذلك تماماً، فقد هبطت نسبة المفرج عنهم من بين الحالات التى تبنتها منظمة العفو من ٤٦٪ عام ١٩٨٦ إلى ١٣٪ عام ٩٢ ثم ١٠٪ فى العام التالى وأخيراً ٤٪ و٢,٤٪ فى عامى ٩٤ و١٩٩٥.

أظن أن الأمر يحتاج قدراً من التأمل وإعادة التفكير فى الطريقة التى نعمل بها، وماإذا كانت الوسائل التى بأيدينا قد تحولت إلى آلهة نسجد أمامها، وتحجب عنا الهدف الأصيل والوحيد والبسيط الذى من أجله إنخرطنا جميعاً فى حركة حقوق الإنسان.. أى تحسين حالة حقوق الإنسان ذاتها. والذى من أجله صُكت كل هذه المواثيق، وأُبتدعت كل هذه الآليات وتبارينا فى إتقانها وتطويرها.

إن تغير الظروف التى ولدت في ظلها حركة حقوق الانسان قد أفقد جانباً من أسلحتها فاعليته

ليس المقصود بالطبع بالموشرات السابقة تقديم تقييم شامل لمنظمة العفو الدولية أو الحركة العالمية لحقوق الإنسان، فذلك يحتاج بحثاً مستقلاً، فضلاً عن أن هناك إفتراضات متعددة يجب إختبارها فى مثل هذا البحث للخروج بإستنتاجات مدروسة على أسس علمية، آخذين بعين الإعتبار أن منظمات حقوق الإنسان لاتملك مفتاح تغيير العالم، أو منع تحوله للأسوأ. ولكن السؤال يتصل هنا بما هو متاح بالفعل فى أيدى حركة حقوق الإنسان خاصة عندما تكون قد بدأت تفقد زمام المبادرة، وتتعرض لمخاطر التهميش.

إن تحليل هذا الوضع ووضع خطة للخروج منه هو مسئولية الحركة ككل، ومأحاول أن أقدمه هنا هو مجرد رؤوس أقلام.

١- إن مشكلة حركة حقوق الإنسان فى اللحظة الراهنة هى أنها ولدت فى ظل معطيات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية معينة، وأن هذه المعطيات قد شهدت تغيراً هائلاً خلال العقدين الأخيرين، بحيث فقدت أسلحة ووسائل الحركة قسطاً هاماً من فاعليتها مع التغير الشامل الذى طرأ على البيئة التى تخاطبها.

٢- من الملاحظ أنه قد بدأ يحدث إنفصال تدريجى بين هدف الحركة

ووسائلها، فكلما زادت وتيرة وفظاعة إنتهاكات حقوق الإنسان، كان الرد الوحيد هو مضاعفة العمل بحماس وهمة أكبر فى إصدار أكبر قد ممكن من التقارير والنداءات العاجلة بشأنها، برغم أن الأمر قد يتطلب أحياناً وسائل مختلفة كلياً، أو ربما مراجعة الإستراتيجية ذاتها.

إن وسائل وأسلحة الحركة يجب أن تعود لموقعها الطبيعى، أى كأداة لتحسين حالة حقوق الإنسان.

٣- إن آليات حركة حقوق الإنسان ومواثيق الأمم المتحدة مصممة فى الأساس للتوجه إلى الحكومات بإعتبارها المسئول الوحيد عن إنتهاك حقوق الإنسان، بينما صار واضحاً يوماً بيوم أن هناك أطرافاً عدة فى عالم اليوم تقاسم الحكومات هذه الجريمة، مثل الجماعات الفاشية فى أوروبا، وبعض الجماعات العرقية الأصولية، وبعض الجماعات اليسارية فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية والفليبين، وبعض الجماعات العرقية فى أفريقيا، وبعض الشركات المتعددة الجنسيات.

٤- إن هناك عوامل إقتصادية وإجتماعية تساهم بقسط كبير فى إنتهاك حقوق الإنسان أو فى تهيئة الظروف المواتية لذلك، وهو مالاتخاطبه الآليات السارية والسائدة لحركة حقوق الإنسان.

٥- إن ظروفاً سياسية معينة تلعب دوراً حيوياً فى سيادة نسق من الأفكار والمفاهيم المنافية لحقوق الإنسان فى ثقافة ما وطمس الأنساق الآخرى(مثال المانيا فى حقبة صعود النازية، يوغسلافيا السابقة فى حقبة التفكك، العالم العربى فى حقبة صعود الأصولية الإسلامية...إلخ). ويؤدى سيادة هذه الأنساق إلى موجات عنيفة من إنتهاك حقوق الإنسان، وهو مالاتعنى به الآليات الحالية للحركة التى تركز على المدخل القانونى، وتقلل من شأن المعالجة الجادة للخصوصية الثقافية خشية الإتهام بإهدار مبدأ العالمية.

٦- إنه فى إطار موجة التحول الديمقراطى التى أطلت على العالم فى نهاية الثمانينات، برز نمط من الحكومات أكثر حرصاً على صورتها أمام المجتمع الدولى، وبرز إحتمال الحصول على مكاسب معينة لقضية حقوق الإنسان فى إطار عملية تفاوضية، لايجب التقليل من إحتمالاتها لحساب منهج صدامى

تساهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقسط كبير في انتهاك حقوق الانسان وهو ما لا تخاطبه الآليات السائدة في الحركة

يساوى بين كل الحكومات.

٧- لقد أنتهى الدور الريادى الذى لعبته المنظمات الدولية لحقوق الإنسان عند ميلاد الحركة فى وقت لم توجد فيه منظمات محلية فعالة، وإستمرار بعض المنظمات الدولية فى أداء نفس الدور يشكل إهداراً للموارد المادية والفنية والبشرية، وعائقاً بالتالى أمام تعزيز فاعلية الحركة، خاصة إذا اتسم هذا الأداء بالمنافسة بمعناها السلبى، وعدم التنسيق فى المواقف أو السعى لتحقيق مكاسب "تنظمية خاصة"، بصرف النظر عن التأثيرات السلبية المحتملة علي الهدف العام للحركة ككل (محلياً ودولياً)، أى قضية حالة حقوق الإنسان.

٨- إن إفتقار الحركة إلى موقف مشترك متبلور وقائم على الدراسة المعمقة لكثير من القضايا والإشكاليات الملحة المتجددة هو مصدر رئيسى لكون حركة حقوق الإنسان تبدو فى كثير من الأحيان هدفاً ضعيف الحيلة أمام سهام الحملات السياسية ضدها، فاقدة للمبادرة، لاهثة وراء ملاحقة الإنتهاكات والكوارث التى تفاجئها كل يوم. ومن هذه القضايا: الموقف من التدخل العسكرى لحماية حقوق الإنسان- الموقف من توظيف بعض الدول الكبرى لحقوق الإنسان فى سياستها الخارجية- الربط بين المعونة الإقتصادية والمساعدة العسكرية وبين إحترام حقوق الإنسان - مجلس الأمن وحقوق الإنسان - إنتهاك حقوق الإنسان بواسطة أطراف غير حكومية - مشاركة قوى غير ديمقراطية فى العملية الديمقراطية ووصولها للحكم - التحريض العنصرى والعنفى: هل هناك حدود لحرية الرأى والتعبير؟- عمليات السلام وحقوق الإنسان- العقوبات الإقتصادية وحقوق الإنسان- عولمة الإقتصاد العالمى وتأثيرات ذلك علي حقوق الإنسان ووضع الفقراء. وغير ذلك من الأسئلة التى تطرح نفسها بإلحاح كل يوم على الرأى العام وأجندة المنظمات المحلية والدولية لحقوق الإنسان، والتى يؤدى صم الأذان عنها والإنشغال بالمهام العملية المقتصرة على توصيف الإنتهاكات المتعارف عليها، وإدانتها، وإطلاق النداءات بشأنها، إلى تهيئة المناخ لتهميش حركة حقوق الإنسان.

٩- إن من بين هذه القضايا موضوعات لها إنعكاسات عملية مباشرة على الصورة الإنطباعية العامة عن الحركة، وبالتالى على سهولة تلقى خطابها

قد ظهر نمط من الحكومات الحريصة علي صورتها الدولية وهو ما يفتح الطريق لتحقيق مكاسب لحقوق الانسان عبر منهج تفاوضى لا ينبغى التقليل من أهميته

والإستجابة إليه، وأعنى بذلك تلك الموضوعات وثيقة الصلة ببعض الإلتباس في ذهن قطاعات كبيرة من الناس بين حركة حقوق الإنسان وبين إستراتيجيات بعض الدول الكبرى.

إن العناصر السابق الإشارة إليها تشير إلى مشكلة إفتقار الحركة إلى إستراتيجية تضع فى إعتبارها المتغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية التى طرأت على العالم وغيرته، وعدم قدرتها على تحديد أهدافها وخطة عملها وأساليبها بما يتسق مع المتغيرات الجديدة، وإخضاع ذلك لعملية تقييم مستمرة على خلفية هدفها الأساسى، أى تحسين حالة حقوق الإنسان.

تعاني الحركة من مشكلات تراجع الفعالية وعبادة الوسائل وحمي المنافسة والارتباك أمام الاستقطاب الحكومي - الاسلامى

قد يبدو الأمر وكأننا نتحدث عن هموم خارجية خاصة بالحركة العالمية، ولكن قليلاً من التأمل سيقودنا إلى أن هذه الملامح تنطبق كلياً على واقع الحركة العربية لحقوق الإنسان، والتى تواجه منظماتها- بدرجات متفاوتة - مشكلات تراجع الفاعلية، وعبادة الوسائل، وحمى المنافسة، والإفتقار إلى إستراتيجية متكاملة، وفقدان الإتجاه فى مواجهة الإستقطاب الحكومي- الإسلامى العنيف، والإفتقار إلى موقف نظرى صلب تجاه جملة من القضايا الجديدة، فضلاً عن مشكلتها المزمنة مع المشروعية القانونية والثقافية والسياسية والإفتقار لقاعدة إجتماعية.

إننا نتحدث إذن عن عملية كبرى لايمكن أن يقوم بها فرد أو فريق صغير، حيث يجب أن تمزج هذه العملية بين نتائج العمل البحثى والميدانى على واقع المنظمات المحلية والإقليمية والدولية، وبين الخبرات التى تراكمت وخاصة خلال العقد الأخير على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

إن مثل هذه العملية تستهدف:

* تقديم تشخيص مدروس وعلمى للمشاكل التى تعانى منها حركة حقوق الإنسان.

* وضع ملامح الإستراتيجية الجديدة للحركة على أعتاب القرن الحادى والعشرين، مع إيلاء عناية خاصة لقضايا:

١- الأوزان النسبية للآليات المختلفة لحركة حقوق الإنسان، بما يتضمنه ذلك من إستشراف آفاق آليات جديدة كرد على المعطيات الجديدة.

٢- إعادة النظر في تقسيم العمل بين المنظمات الدولية والمحلية فى النطاقين

الدولى والمحلى، بما يتضمنه ذلك من بحث مدى الحاجة لإنشاء إطار لحركة حقوق الإنسان يتولى مهام وضع السياسة العامة وإستخلاص خبرات تطبيقها وتعميمها، وإرساء أفضل أشكال التنسيق والتعاون.

٣- تحليل إنعكاسات الخصوصيات الثقافية والسياسية والإجتماعية على خطاب حقوق الإنسان.

لقد كرس مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان منذ نشأته قسطاً هاماً من طاقته لدراسة إشكاليات عمل حقوق الإنسان فى العالم العربى، ولكنه تدريجياً توصل إلى جملة من القناعات فيما يتصل بحركة حقوق الإنسان فى العالم ككل، والحاجة إلى إعادة التفكير بشأن إستراتيجياتها وأساليب عملها.

ومن هنا بدأت تتبلور ملامح المشروع الشامل الذى سيضطلع به مركز القاهرة والبرنامج الدولى للتدريب على حقوق الإنسان الذى شارك المركز هذه الهموم، وعمل معه كتفاً بكتف من إجل إستخلاص الملامح المشتركة لأزمة الحركة ككل وبلورة خطة تستهدف طرح مشروع لإستعادة فاعليتها بالتشاور مع عدد من الخبراء الدوليين. (أنظر البيان المشترك في باب الوثائق بهذا العدد).

يعكس هذا العدد الخاص من "رواق عربى" المكرس لحركة حقوق الإنسان، الكيفية التى يهتم بها مركز القاهرة بإشكاليات الحركة وآليات تطورها، وهى إحدى أبرز الإشكاليات التى كرس لها نفسه منذ بداية تأسيسه (أنظر العدد ٧و٨ من النشرة الدورية للمركز "سواسية").

ومن جانب آخر يفتح هذا العدد ملف الجدل الداخلى لحركة حقوق الإنسان، ويعتزم المركز مواصلة الحوار بوسائل متنوعة، منها "رواق عربى" ذاتها، والمشروع المشترك مع البرنامج الدولى للتدريب على حقوق الإنسان: "نحو إستعادة زمام المبادرة"، وسلسلة مطبوعات المركز "مبادرات فكرية".

إن هذا العدد من "رواق عربى" هو مجرد محطة فى حوار متصل يستهدف إستعادة فاعلية حركة حقوق الإنسان، فإلى لقاء في محطات تالية للحوار

رئيس التحرير

المشاكل الداخلية للحركة العربية لحقوق الإنسان*

محمد السيد سعيد**

إستطاعت حركات حقوق الإنسان العربية أن تثبت نفسها كأحد معالم الحياة السياسية والثقافية العربية. فقد تخطت الحركة مرحلة النشأة، كما أن الفكر السياسى العربى بدأ فى تبنى مبادئها، وباتت المعارضة الجذرية لها ضعيفة، ويظهر الحوار بين القوى السياسية والإجتماعية فى عدد كبير من البلاد العربية محورية مبادئ حقوق الإنسان. وبالرغم من ذلك فهناك إحساس غالب بين النشطين والمتعاطفين مع الحركة بأن الحركة مازالت تراوح فى مكانها، وأن قوة الدفع الأولية التى تمتعت بها قد تبددت، وأن لحظات التفاؤل والأمل ربما تكون قد مرت دون أن تحقق الحركة إنجازات عظيمة، بالعكس، فعلى حين أن الحركة قد تقدمت على المستوى العربى ككل، فإن بعض منظماتها فى بلدان معينة تعانى من متاعب جمة، فكيف لنا مثلاً أن نفهم هذا الشعور بالمراوحة والمتاعب المتعددة التى تعانى منها منظمات معروفة مثل الرابطة التونسية لحقوق الإنسان؟

جزء من الإجابة على هذا السؤال يكمن فى حالة التحول التى تمر بها أغلب النظم السياسية العربية، وجزء آخر بطبيعة الحال يتعلق بخصوصية حركة حقوق الإنسان العربية وماتواجهه من تحديات داخلية. وفيما يلى، سنحاول أن نقدم توصيفاً عاماً للحالة الراهنة للحركة العربية لحقوق الإنسان والمشاكل التى تعانيها، ثم نلقى نظرة على المناخ السياسى الذى تعمل فيه هذه الحركة، أما فى الخاتمة فسنقترح تفسيراً نظرياً لحالتى السكون والتعثر اللتين تمر بهما الحركة.

---

* أعدت هذه الوقة بالإنجليزية لمؤتمر الجمعية الدولية لدراسات الشرق الأوسط – عمان – ابريل ١٩٩٦

** مستشار البحوث بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أولاً: الحالة الراهنة لمنظمات حقوق الإنسان العربية

يمكن أن نصف الحالة الراهنة التى تمر بها منظمات حقوق الإنسان العربية بأنها مزيج من المكاسب والخسائر، وذلك بمقارنتها بمرحلة التأسيس في الثمانينات. فبالمعنى الواسع للنضال المدنى السلمى والمنظم للوصول إلى إحترام كرامة الإنسان والحقوق المدنية الأساسية، يمكن القول أن حركة حقوق الإنسان العربية قد بدأت وتطورت بالإرتباط مع عملية التحديث. أما بالمعنى الضيق والأكثر تحديداً فإن البداية الحقيقية لحركات حقوق الإنسان العربية كان فى بداية الثمانينات مع تأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى عام ١٩٨٣، والتى سبقتها فى الوجود بعض المنظمات الرئيسية مثل الرابطة التونسية والمنظمة المغربية، ثم تلتها منظمات أخرى أهمها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

وبينما لم يكن ثمة مايدعو للتفاؤل العريض بشأن مستقبل حركة حقوق الإنسان فى ذلك الوقت من الثمانينيات، فإن حركة حقوق الإنسان العربية قد حققت- بالمعنى الضيق- مكاسب ملحوظة منذ إنشائها. ونستطيع أن نشير إلى تلك المكاسب فيما يلى:

١- استطاعت مبادئ حقوق الإنسان أن تحصل على القبول من الإتجاه السائد فى الثقافة العربية السياسية. فقد كانت الغالبية العظمى من المثقفين العرب والنشيطين فى المجال المدنى والسياسى- قبل بداية حركة حقوق الإنسان- تنظر إلى حقوق الإنسان على أنها مجرد مخطط أمريكى يهدف إلى إخضاع الوطن العربى، وإختراق نسيج مجتمعه وتعميق تبعيته الثقافية والسياسية للغرب. ومع أن بعض التجمعات مازالت تروج مثل هذه الإدعاءات، إلا أن قطاعاً أكبر ومتزايداً من المثقفين العرب قد تمكن من إستيعاب مبادئ الحركة والمشاركة فى النضال من أجل إحترام القانون الدولى لحقوق الإنسان.

يمكننا شرح ذلك- من جانب - فى إطار التجربة والتعلم لما أسفر عنه أداء الأنظمة المسماة بالتقدمية والقومية التى سادت فى الستينات والسبعينات. فلا يمكننا أن ننكر افتراس المواطنين العرب- أو بالأحرى الأشخاص حيث أن المواطنة لاوجود لها- من جانب الأنظمة القمعية التى كانت تبرر كل ذلك بإدعاءات تقدمية. الأكثر أهمية من ذلك هو الصدمة التى أصابت القوميين العرب عندما اكتشفوا- خاصة فى أعقاب العدوان الإسرائيلى على لبنان فى ١٩٨٢- حجم القمع الذى تمارسه الأنظمة الرافعة لشعارات القومية العربية، وحجم التدمير الذى لحق بحيوية المجتمعات والشعوب العربية من جراء ذلك، وهو ماجعل المثقفين العرب يتشوقون لأيام الليبرالية الخوالى عندما كانوا يستطيعون إلهام الشعوب العربية وتحريك هممها عن طريق ماكان متاحاً من أدوات كجزء من مناخ

الحريات النسبية الذى ميز هذه المرحلة.

لقد كان تمثل قطاع من الإتجاه القومى والإتجاه التقدمى فى السياسة العربية لمثل حقوق الإنسان فى البداية هو مامنح الحركة العربية لحقوق الإنسان قوة الدفع التى حظيت بها فى بداية الثمانينات، وقابليتها للإنتشار النسبى فى الفكر السياسى والثقافة العربية بشكل عام. وبفضل هذا الدور لليساريين والقوميين صار من الممكن إثبات أن حقوق الإنسان ليست لعبة من جانب متآمرين فى الغرب، وصار من الممكن إيضاح الحاجة العميقة لمقرطة الحياة السياسية العربية كأحد الأهداف العربية السامية.

وفى ظل قوة الدفع الثقافية والسياسية التى لاقتها الحركة العربية لحقوق الإنسان لم تستنكف حتي النظم العربية عن إعلان إلتزامها بحقوق الإنسان على المستوى الخطابى وتمسكها ببعض التفسيرات لثقافة حقوق الإنسان، بل إن بعض الزعماء العرب لم يحجموا عن إدعاء القطيعة مع سياسات سابقة باسم الحاجة لإحترام حقوق الإنسان وباسم الحاجة للديمقراطية.

وقد اتسع حجم الكتابات فى مجال حقوق الإنسان إلى مدى لم تكن الأجيال السابقة من نشطاء حقوق الإنسان تحلم به. فنحن لانتحدث فقط عن الدراسات الأكاديمية المتخصصة، إنما الأكثر أهمية هو تلك الكتابات الأكثر شيوعاً فى وسائل الإعلام خاصة الصحف، والتى تنشر البيانات المدافعة عن حقوق الإنسان وتشجب الإنتهاكات التى تتعرض لها.

٢- كان بناء نظام مؤسسى لحركة حقوق الإنسان أحد المكاسب الهامة التى حققتها الحركة، ومع أن هذا النظام مازال بعيداً عن الكمال، إلا أن وجوده ودعمه ليتأقلم مع الظروف المتغيرة هو فى حد ذاته خطوة كبيرة للأمام. وإذا كانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان تقع فى قلب هذا النظام المؤسسى، إلا أن الحركة قد تشعبت ونمت بعيداً عن النظرة المركزية لمؤسسيها. ذلك أن تطور نظام مؤسسى فى عدد كبير من البلدان العربية يعنى درجة أعلى من المهنية فى القيام بأشكال مختلفة من الدعوة والدفاع بما يكفل غرس مبادئ حقوق الإنسان فى الساحتين السياسية والثقافية العربية.

ظاهرة أخرى لها نفس الأهمية - وإن كانت عادة ماتخفى على العين غير المهتمة - وهى الإهتمام الحقيقى من جانب منظمات حقوق الإنسان للوصول إلى كافة قطاعات المجتمع السياسى مما أدي بالتالى إلى تأكيد قيمة وعادة الحوار فى ساحة سياسية عربية تجذرت فيها عادات فردية غالبة كان فيها القضاء على الطرف الآخر هو الأهم. وبالطبع، الطريق مازال طويلاً، ولكننا نستطيع أن نتحدث ببعض المصداقية عن بداية موفقة على الأقل فى بعض البلدان مثل مصر وربما اليمن.

ومن الطريف أن عدداً كبيراً من منظمات حقوق الإنسان العربية - بما فيها المنظمة العربية لحقوق الإنسان نفسها- لاتتمتع بالإعتراف القانونى من جانب الأنظمة العربية، ولكن على الرغم من ذلك فإن

تقبل وجود هذه المنظمات على الساحة كأمر واقع قد أثبت فاعليتها فى تطوير العمل فى مجال حقوق الإنسان وتأكيد شرعية هذه المنظمات.

٣- الوجود المؤثر والفعال لجيل جديد من نشطاء حقوق الإنسان الملتزمين والمحترفين فى عدد لابأس به من الدول العربية. فجيل الوسط الجديد من نشطاء حقوق الإنسان قد استطاع أن يخترق طريقه إلى قمة الحركة، وتمكن من أن يقوم بدور فعال فى أداء المنظمات فى دول مختلفة لأسباب عديدة. وقد أدى هذا إلى الظهور الواضح لمنهج أكثر تكريساً وإخلاصاً لمبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية إذا قورن بالقيمة الثانوية التى أُعطيت لهذه المبادئ من جانب مؤسسى الحركة، والذين انشغلوا بأهداف أخرى دفاعاً عن أيديولوجيات ومواقف سياسية. ومن ناحية ثانية، فإن الجيل الجديد - إذا قورن بجيل المؤسسين - معد بطريقة أفضل لممارسة سياسة الكفاح الجماهيرى فى سياق الدفاع عن حقوق الإنسان، وهى المهارات التى اكتسبها هذا الجيل فى الجامعات العربية المختلفة وفى سياق الحركات الطلابية فى الستينات والسبعينات.

٤- استطاعت حركات حقوق الإنسان العربية أن توجد لنفسها موقعاً راسخاً ضمن حركات حقوق الإنسان العالمية والمجتمع المدنى العالمى الجديد، فلأسباب عديدة تتميز حركة حقوق الإنسان العربية بوجودها المتوازن على الساحة الدولية إذا ماقورنت بالقطاعات الأخرى من منظمات المجتمع المدنى ومنظمات التنمية. ومن ثم فعلى حين أن الوجود العربى فى مجالات المشاركة الأهلية الفعالة ضئيل على الساحة الدولية، تحتل حركات حقوق الإنسان العربية مكانة ومقاماً محترماً وذا تأثير فى المجتمع المدنى الدولى وخاصة حركة حقو ق الإنسان الدولية.

ومن ناحية أخرى فإن حركة حقوق الإنسان العربية تواجه أيضاً بعض المصاعب والمعوقات ومظاهر الفشل التى لايمكن التقليل من أهميتها، ويمكن أن نشير إليها فيما يلى:

١- الفشل فى تحقيق نتائج ملموسة، من منظور التحسن فى إحترام آليات ومعايير حقوق الإنسان من قبل الأنظمة السياسية. على العكس فقد زاد وضع حقوق الإنسان سوءاً فى غالبية الدول العربية بما فى ذلك الدول التى كانت تبشر بالأمل فى أوائل وأواسط الثمانينات.

يتعلق الموقف المتأزم لحقوق الإنسان منطقياً بالإنحسار الذى تعانيه تجارب الإنفتاح السياسى والليبرالية السياسية التى بدأت فى الثمانينات. وعلى عكس التفاؤل الذى ولدته هذه التجارب - فى مصر وتونس والجزائر واليمن والأردن والسودان على سبيل المثال - اصبح الموقف فى هذه البلاد الآن يدعو للتشاؤم. فقد انفجرت الحرب الأهلية فى الجزائر، وإنهارت مكاسب الثورة الديمقراطية فى السودان بعد إنقلاب ٨٩، ودمرت الحرب الأهلية فى اليمن آمال التحول الديمقراطى والتحديث لدولة عادت إلى العصور الوسطي. ولكن أسوأ الإشارات جاءت من تونس ومصر حيث كانت آمال التحول

الديمقراطى – أو على الأقل الإصلاح التشريعى فى إتجاه متوافق مع عهود ومواثيق حقوق الإنسان – قد إنتعشت مع بداية الثمانينات والمرحلة اللاحقة من هذا العقد، ولكنها تعرضت للتراجع، وهو مابدا واضحاً من خلال تقارير منظمات حقوق الإنسان، وكذلك من مصير الرابطة التونسية نفسها التى كانت تُعتبر لفترة طويلة من أكثر المنظمات نشاطاً وتأثيراً في العالم العربى.

٢- الفشل فى التواصل واسع النطاق مع المجتمع المدنى والجماهيرى فى معظم البلاد العربية. وقد تناولت الكتابات العربية هذه المشكلة من منظور فوقى، واعتنت بالتركيز على العزلة النسبية لخطاب حقوق الإنسان بين مجموعة صغيرة من المثقفين العاجيين والنشطاء. وقد ظل هذا التناول نفسه مشوشاً بعض الشئ فى معظم الأحيان بسبب إختلاطه مع النقد الموجه من جانب اليسار لحركة حقوق الإنسان فى الوطن العربى. ومن الإنتقادات التى تُوجه لحركة حقوق الإنسان فى هذا الإطار أن الحركة تعانى من أحادية النظرة بسبب إهتمامها بالحقوق السياسية والمدنية فى مقابل إهمالها للحقوق الإجتماعية والإقتصادية. وفى حقيقة الأمر، فإن هذا النقد يحتوى على بعض الحقيقة، ولكنه مع هذا غير صحيح بالكامل. فإذا أجرينا مسحاً شاملاً لأجندة المنظمة العربية لحقوق الإنسان على سبيل المثال، وذلك من خلال نشراتها الإخبارية، يظهر بوضوح توازن إهتماماتها بين هذين المجالين من الحقوق.

ويظهر هنا أن عدم التوازن ليس ناجماً عن تحديد جدول الأعمال أو الأولويات، وإنما عن أشكال العمل نفسها. فالدعوة لحقوق الإنسان تعمل أ ساساً على مستويين: العام والمحسوس، والمطالب العامة لإحترام حقوق الإنسان تكون نوعاً ما متوازنة، بينما لم يتضح عدم التوازن من خلال الأنشطة العملية، حيث تكون الشكاوى هى محرك العمل. ومن هذا المنظور تكون المشكلة مزدوجة، فمن ناحية لم تتمكن حركة حقوق الإنسان – وإن كانت مهتمة – أن تشكل أو تجد صلة مع المنظمات المعنية التى يشمل مجال تخصصها الحقوق الإقتصادية والإجتماعية مثل إتحادات العمال. ومن ناحية أخرى، تتزايد الضغوط- خاصة من جانب اليسار- على حركة حقوق الإنسان لكى تحل محل الأحزاب السياسية، والإتحادات العمالية، والنقابات المهنية والمنظمات الأخرى المتخصصة فى المجتمع المدنى. وقد تخلق الضغوط فى هذا المجال كثيراً من سوء الفهم والتحريفات. وفى الحقيقة، فإن هذا النقد يحمل نزعة تأكيد الذات من جانب اليسار الذى يحاول أن يؤثر على مصداقية حركة حقوق الإنسان لمنفعته السياسية.

وبالتالى، فإن التحليل الأكثر عمقاً يظهر أن المشكلة الحقيقية فى هذا المجال تظهر فى المستوى الضعيف لتطور المجتمع المدنى والرأى العام. ولهذا فإن حركة حقوق الإنسان مدعوة بشكل واضح أن تملأ كامل الفضاء الذى يجب أن يشغله هيكل متنوع من الممارسات الإجتماعية والمدنية، ولكن بدلاً من

ذلك أصبحت حركة حقوق الإنسان نفسها ساكنة بسبب هذا الفراغ النسبى، ولهذا تأثير سلبى ليس فقط على متطلبات الحركة الإجتماعية والإقتصادية إنما على كل خصائص عملها. وفى الحقيقة فإنه يمكن القول أن حركة حقوق الإنسان تعتبر مسئولة جزئياً عن فشلها فى الوصول إلى المجتمع لأسباب عديدة مازالت تضعف من مصداقيتها، وسوف نلقى بعض الضوء على هذا الجانب من القضية فى جزء تال من الدراسة. هذا الفشل يمكن أيضاً شرحه بمجموعة من الظروف والأزمات غير العادية التى مرت بها عدد من الدول العربية فى بلاد مثل العراق، الجزائر، اليمن، والسودان حيث بات بقاء المجتمع نفسه مهدداً. إلا أنه من غير الممكن أن تلعب الدور الرئيسى فى إيجاد حل لها. ومن الصعب أن نأمل أن تعطى الدول والمجتمعات المعنية للأبعاد المختلفة لحقوق الإنسان القيمة التى تستحقها عند إتخاذهم القرارات الخاصة بمصير هذه المجتمعات.

٣- عدم التوازن في نمو حركات حقوق الانسان في المنطقة العربية وإنقلاب الأوضاع بين المنظمات والمؤسسات المعنية بدول معينة على مر الزمن، وبالتالى وهن التعاون والتنسيق بينهما. ففى الثمانينات تطورت حركة حقوق الإنسان بقوة فى منطقة المغرب العربى، وبقدر أقل قوة فى المشرق العربى بإستثناء حالة مصر. لكن فى التسعينات ضعفت الحركة فى المواقع التى كانت فيها أكثر قوة فى العقد السابق، فى تونس مثلاً، وأصابها التشوش بصدد دورها فى الإضطرابات السياسية الكبيرة مثلما هو الحال فى الجزائر. وبقيت الأمور ساكنة حيث تتواجد أفضل الظروف لعملها كما هو الحال فى المغرب. كما مرت الحركة بحالة إنتعاش ملحوظة فى مصر فى نفس الوقت الذى بدأ فيه الإنحدار فى منطقة المغرب العربى. وكذلك ظهرت بدايات طيبة فى بعض أنحاء المشرق العربي، أهمها سوريا، الكويت والبحرين. فى الوقت نفسه أُقتلعت الحركة تماماً فى السودان، بينما لايمكننا الحديث عن بدايات ولو مبكرة فى دول الخليج الأخرى، فالحجة القائلة بأن منظمة الدفاع عن الحقوق الشرعية فى السعودية هى منظمة حقوق إنسان هى حجة ضعيفة جداً. هذا النوع من النمو غير المتوازن والإنقلاب فى البعد الزمنى يمكن أن يسمح بالتضامن، ولكنه بعيد كل البعد عن أن يؤدى إلى التعاون والتناسق بين منظمات حقوق الإنسان العربية المختلفة بما يسمح بالتالى بتقوية الحركة على المستوى العربى ككل.

٤- تكاثر الأزمات والنزاعات الداخلية داخل هذه المنظمات والمؤسسات أو حتى إنهيار الإجماع داخل حركة حقوق الإنسان العربية. فالإضطرابات الداخلية انتشرت فى عدد لابأس به من مؤسسات حقوق الإنسان العربية فى لحظات مختلفة من تاريخها، تاركة جروحاً عميقة، إن لم تكن قد أدت إلى تحلل أو اضمحلال طويل لمنظمات معينة، بما سمح لأنظمة وحكومات متشككة أو معادية بأن تتحكم أو تتلاعب بها من الداخل والخارج. وتعتبر الرابطة التونسية فى فترة التسعينات مثالاً حياً على هذا

التطور المحزن. مثال آخر هو المنظمة المصرية التي لم يخل تطورها أبداً من التوترات العنيفة والنزاعات الداخلية، وقد تمكنت هذه المنظمة بالكاد من أن تفلت من الإنهيار التام تحت ضغط الخلافات الكاسحة التى انفجرت بمناسبة الإجتماع الخامس للجمعية العمومية فى أوائل عام ١٩٩٤، ولكنه من غير المؤكد ماإذا كانت المنظمة سوف تعود قوية ومتجاوزة للخلافات الداخلية الأقل حدة ولكن الأطول مدى. وقد يُقال أن الإنشقاق المخزي فى ربيع هذا العام داخل الجمعية السعودية الموجودة فى لندن للدفاع عن الحقوق الشرعية لاصلة له بحركة حقوق الإنسان العربية، ولكنه يدل على نوعية العلاقات الداخلية فى مجتمعات اللاجئين العرب المهتمين بتعزيز الإصلاحات السياسية في بلدانهم. وتقدم الصراعات المدمرة داخل المعارضة العراقية مثلاً آخر من نفس الطبيعة.

٥- التشوش بخصوص المستقبل والإستراتيجيات التى يجب إتباعها. فمعظم الإضطرابات الداخلية فى حركات حقوق الإنسان العربية تتعلق بالمناظرات حول الخط المستقبلى للتطوير والإستراتيجيات التى يجب إتباعها. والخلافات النظرية تعمق تأثير الإحساس بالأزمة، وسوف نلقى الضوء على هذا الجانب فى الجزء التالى.

ثانياً: المشاكل الداخلية فى حركة حقوق الإنسان العربية

تنبع الأزمات والمناظرات الداخلية حول إستراتيجيات المستقبل من سلسلة من المشاكل - داخلية وخارجية - التى تحيط بحركة حقوق الإنسان العربية. والفهم التام لهذه المشاكل لن يتم قبل إيجاد صيغة لنظرية كاملة. ولكن فى الوقت الحالى ربما يكون من المناسب الإشارة إلى خمسة مستويات من المشاكل كما يلى:

١- معضلات الدعوة لحقوق الإنسان نفسه

ترتبط الدعوة لحقوق الإنسان على المستويين الدولى والإقليمى بمعضلات جوهرية لم تُحل بعد على المستوى الفلسفى. فعلى خلاف العمل السياسى فإن حركة حقوق الإنسان فى كل مكان تشكل نفسها كقوة أخلاقية وليست مادية. بمعنى آخر، ترتكز حركة حقوق الإنسان على مناشداتها الأخلاقية للحكومات والرأى العام. إنها تعترف بحيوية الضغط السياسى وأشكال الضغوط المادية الأخرى، ولكنها فى نفس الوقت غيورة على إستقلاليتها كحركة أخلاقية، فهى تواجه الإختراقات والتعديات على حقوق وكرامة الإنسان بأن تناشد أخلاقياً ومعنوياً نفس القوى التى قامت بهذه الأعمال اللا أخلاقية. بمعنى آخر، إن التأثير الحقيقى لحركة حقوق الإنسان يتوقف فى النهاية على الردود الإيجابية

لنداءاتها ومتطلباتها من جانب نفس السلطات التى قامت بالإختراقات اللاأخلاقية فى المقام الأول. وبالتالى فإن حقوق الإنسان - حركة متميزة عن العمل السياسى - تواجه أزمة عندما تتجاهل السلطات نداءاتها، وعندما يكون الرأى العام ضعيفاً أو قليل الإهتمام بقيم حقوق الإنسان إلى الدرجة التى تسمح للسلطات أن تتصرف بإحتقار تجاه مطالب إحترام حقوق الإنسان. تتضمن حقوق الإنسان إذاً نفس معضلات الموقف السلامى فهو موقف مؤثر إذا قوبل بخيارات مماثلة، ولكنه ساكن وغير فعال عندما يقابل بالعنف الفج. إذن فالنجاح الحقيقى لحركة حقوق الإنسان يتحقق عندما ينجح المجتمع فى تنمية معايير وقوى أخلاقية ملائمة، وهذا مايمكن أن نصل إليه فقط على المدى الطويل. فى نفس الوقت فإن التأثير على تطور المجتمع يتوقف على النتائج الملموسة، وإلا سوف تتهرب الجماهير من منظمات حقوق الإنسان لتلجأ لإستراتيجيات بديلة من النضال والضغط السياسى المباشرين. وتعانى منظمات حقوق الإنسان فى المنطقة العربية من هذا المأزق وإن بدرجة أكثر حدة، حيث أن النزعة للعمل السياسى المباشر أكثر إغراء حتى داخل منظمات حقوق الإنسان نفسها.

٢- المشاكل القانونية

الإمتناع عن الإعتراف بمنظمات حقوق الإنسان من جانب السلطات المعنية هو إحدي المشاكل الأساسية فى عدد من البلاد العربية، وقد اصبح هذا الموضوع إحدي القضايا المهمة فى التقارير الصحفية والنداءات الموجهة باسم مجتمع حقوق الإنسان العربي. وهذه المشكلة فى الحقيقة لها جوانب كثيرة:

الجانب الأول: يتعلق بأنماط التواجد، فمنظمات حقوق الإنسان لاتتمتع بالشرعية القانونية إلا فى بلاد قليلة، مثل تونس، الجزائر والمغرب. على حين تتكيف السلطات فى بلاد أخرى مع الوجود الفعلى لمنظمات حقوق الإنسان بما يجعل لها شرعية فعلية ولكن دون التمتع بوضع قانونى صريح، مثلما هو الحال فى المنظمة العربية والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان. وبالتالى فإن الأوضاع القانونية لأغلب المنظمات يتميز بالغموض. وهناك بعض الدول التى تمنع الوجود القانونى لأى نوع من أنواع عمل حقوق الإنسان المحلي، مثلما هو الحال فى بلدان الخليج ماعدا الكويت بالإضافة إلى سوريا والعراق. هذا النوع من الرفض تسبب إما فى منع إنشاء منظمات حقوق الإنسان تماماً، أو دفع بعض نشطاء حقوق الإنسان للعمل السرى، مثل حالة لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان فى سوريا. وقد أدي التحايل على الأوضاع القانونية إلى عدد من الظواهر السلبية. على سبيل المثال، استطاعت السلطات التونسية أن تجادل أن للكل الحق في عضوية الرابطة التونسية حسب القانون المتعلق بالمنظمات غير الحكومية، وكان الهدف من هذه الحجة التى تم رفعها فى عام ١٩٩٣ واضحاً،

حيث أن توسيع قاعدة العضوية لتضم مساندى النظام قد سهل على الأخيرين الإخلال بالتوازن المعقد والحرج الذى قامت عليه. وهناك أمثلة أخرى على الحيل التى تقوم بها الحكومات، بما فى ذلك مصر. إذ يسعى النظام إلى تشجيع نوعية بعينها من منظمات حقوق الإنسان، ويدفع بها على الساحة الدولية على أنها المنظمات الحقيقية القانونية. وقد جُرب هذا السيناريو من جانب السلطات المصرية ولكنه لم يفلح، رغم أنه تمتع بحظ أكبر من النجاح فى حالات أخرى مثل موريتانيا. وعلى مستوى أكثر عمقاً، تم تطبيق إستراتيجيات التدخل الشامل، والتى بواسطتها استطاعت السلطات أن تحصل على تنازلات من ناحية مضمون عمل حقوق الإنسان مقابل تسهيل الإعتراف بالشرعية.

علاوة على ذلك كان الإنكار الواضح أو الاطار القانونى الغامض الذى يحكم عمل منظمات حقوق الإنسان مسئولاً بدرجة كبيرة عن المشكلات التى واجهت هذه المنظمات فيما يتعلق بحل النزاعات فى داخل هذه المنظمات، فعندما تكون خطوط الشرعية أقل من واضحة، فإن حل النزاعات يكون صعباً إلا فى حالة رسوخ التفاهم الضمنى والإجماع ورعايتهما الدائمة.

٣- مشكلات التسييس

تُعتبر قضية تسييس حركات حقوق الإنسان إحدي أكبر المشاكل التى تواجه هذه الحركات فى العالم العربى. وتعود جذور هذه المشكلة إلى ظروف نشأة هذه الحركات، كما أنها تعود للظهور دائماً نتيجة للظروف السياسية فى معظم الدول العربية بما لذلك من تأثير مدمر على حركات حقوق الإنسان، وفيما يلى سنتناول بالشرح المعالم الرئيسية لظاهرة التسييس هذه.

أ. ظروف النشأة

لهذه الظروف تأثير مستمر على عمل منظمات حقوق الإنسان وعلى المناخ العام المحيط بنشاطها. وهناك ثلاثة أبعاد رئيسية لهذا التأثير: الأول هو وجود نفوذ قيادى للقوميين العرب داخل المنظمة العربية لحقوق الإنسان، حيث أن أنصار هذا التيار كان لهم الفضل فى نشأة المنظمة، ولذلك فإنهم يحتفظون بمناصب الصدارة داخلها. وبأمانة شديدة فإن هذا التأثير لم يكن سلبياً فى النتيجة النهائية. وأحد التأثيرات الإيجابية الرئيسية مع نشأة هذه المنظمة فى إطار هذه الظروف أن مبادئ حقوق الإنسان تمكنت من الدخول بشكل أسهل فى الثقافة العربية التى مازال يحتفظ أنصار هذا التيار الوحدوى بنفوذ خاص فيها. ومن ناحية أخرى، فإن هذا الواقع ترك عدداً من التأثيرات السلبية على حركة حقوق الإنسان العربية، وأحد أكثر التأثيرات سلبية هو الإنغلاق النسبى لهذه المنظمة، ورعم أن القوميين لم يعودوا يحتكرون المنظمة العربية لحقوق الإنسان، فإن العديدين مازالوا ينظرون إليها فى إطار هذا الإتجاه السياسى، وهو ماقد يعنى المخاطرة بإستبعاد أنصار الإتجاهات الرئيسية

الأخرى فى السياسة العربية. وهذا الإنعزال النسبى يؤدى بإستمرار إلى تشويه قضية حقوق الإنسان فى المجال السياسى. وفى عدد من الدول العربية مثل مصر فإن هذا الأمر قد أكسب المنظمة العربية سمعة سلبية وسط أنصار التيارات الأخرى المعادين لميراث القومية العربية والناصرية، مثل الليبراليين وأنصار حزب الوفد.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه الظاهرة نفسها، أى الإحتكار شبه الكامل لأنصار التيار القومى العربى للمنظمة العربية لحقوق الإنسان لفترة طويلة، جعلت المنظمة تدفع ثمناً غالياً من مصداقيتها. وفى بلدان معينة، فإن أنصار التيار القومى المتشدد قد مارسوا درجة من الإحتكار والتحكم تكاد تتناقض تماماً مع قيم حركة حقوق الإنسان. ففى الأردن، وإلى حد ما فى الجزائر، قام القوميون بصبغ مبادى حقوق الإنسان بأفكارهم وتراثهم الخاص وأساليبهم وذلك لدرجة تكاد تفقدهم المصداقية.

ثالثاً: المزايا المرتبطة بالمناصب والأجهزة القيادية، والتى غالباً مايتمتع فيها أنصار الاتجاهات القومية اليسارية بغلبة واضحة، تزيد من حالة الجمود داخل منظمات حقوق الإنسان، حيث أن الإنفتاح تجاه الإتجاهات الأخرى فى الساحة السياسية من شأنه إحداث إضطراب في التوازنات القائمة فى الأجهزة القيادية فى منظمات حقوق الإنسان. وهذا الأمر يبدو واضحاً إلى حد ما فى المنظمة العربية وعدد من المنظمات المرتبطة بها، مثل المنظمة المصرية، حيث قاوم الناصريون والماركسيون بشدة إنفتاح المنظمة نحو أنصار الإتجاهات السياسية الأخرى وخاصة الليبراليين.

ب. الإتجاه نحو الإنقسامية والحسابات السياسية

وهذا الأمر واضح كإحدي مشاكل النشأة والتكوين. وفى بعض الأحوال، مثلما هو الوضع فى الجزائر، فإن النشاط فى مجال حقوق الإنسان مرتبط بالتوجه السياسى المحدد. وفى حالة الرابطة التونسية، فإن ظروف النشأة نفسها تشكلت على أساس نظام لإقتسام المقاعد بين الإتجاهات الحزبية والسياسية المختلفة وسط حالة من الحيطة الدائمة والحسابات والتوازنات السياسية، وهو ماأدى فى النهاية إلى إختلال نشاط المنظمة وإضعاف إستقلاليتها. وفى حالة مصر فإن التوترات المستمرة بين أنصار الإتجاهات الليبرالية والمهنيين فى نشاط حقوق الإنسان والناصريين والماركسيين هى السبب الرئيسى وراء كل الأزمات الرئيسية للمنظمة. كما أن الإنقسامات الفصائلية داخل التيار السياسى الواحد تؤدى لمزيد من الإنشقاقات مثلما هو الحال الآن مع الناصريين داخل المنظمة المصرية. وقد تصل الأمور إلي حد الإنقسامات على أسس طائفية إلى جانب الإنقسامات السياسية كمبرر لتعدد منظمات حقوق الإنسان مثلما هو الحال فى لبنان.

ج. التوترات المتعلقة بالإسلام السياسى

بينما يبدو أن حركات الإسلام السياسى هى المستفيد الأول من نشاط حقوق الإنسان فى العالم العربي، فإن أنصار هذا التيار لايكادون يصدقون منظمات حقوق الإنسان. كما أن هذه الجماعات الإسلامية بدأت مؤخراً فى إنشاء منظماتها الخاصة لحقوق الإنسان مثلما هو الحال مع مجموعة العمل Action Group المصرية والتى تتخذ من لندن مقراً لها والتى يُعتقد أنها تابعة للتنظيم الدولى للإخوان المسلمين، وجمعية الدفاع عن الحقوق الشرعية المرتبطة بمنظمات وهابية متشددة نشأت فى المملكة العربية السعودية ولجأ بعض قادتها إلى لندن.

وترتبط التوترات القائمة بين منظمات حقوق الإنسان والحركة الإسلامية بعدد من العوامل. ففيما يتعلق بالأيديولوجيا، فإن التوتر قد نشأ بسبب المرجعية المختلفة التى يعتمد عليها الطرفان، إذ تصر الجماعات الإسلامية على الرجوع إلى فهمهم للشريعة وأسس الفقه، بينما تتمسك منظمات حقوق الإنسان بالقانون الدولى لحقوق الإنسان. ومن الناحية السياسية فإن الأصول الفكرية للشخصيات القيادية فى منظمات حقوق الإنسان ترجع إلى إتجاهات أيديولوجية لديها شكوك تقليدية تجاه التيارات الإسلامية. ومن الناحية العملية، فإن منظمات حقوق الإنسان لديها فى عدد من الحالات مواقف شديدة الإنتقاد لممارسات جماعات الإسلام السياسى، خاصة الجماعات المتطرفة والإرهابية منها.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك إتجاهاً ملحوظاً قد نما مؤخرًا متبنياً فكرة الحوار بين الإتجاه القومى المؤثر فى الحركة العربية لحقوق الإنسان وجماعات الإسلام السياسى. ولكن هذا الإتجاه ينمو على أسس سياسية فقط وليس على أسس مبادئ حقوق الإنسان. وبالتحديد فإن القوميين العرب ينزعون مؤخراً نحو التحالف مع جماعات الإسلام السياسى من الناحية السياسية، وهو ماقد يترك آثاره على منظمات حقوق الإنسان التى هى تحت قيادتهم.

وقد لايكون من العدل تعميم أو تضخيم توصيفات عامة بناء على حوادث صغيرة أو إتجاهات هامشية فيما له صلة بالعلاقة بين حركات حقوق الإنسان وجماعات الإسلام السياسى، ولكن لابد من الإعتراف بحجم المصاعب الكامنة والتى تمنع إقامة علاقات صادقة ومباشرة بين الطرفين.

د. الإبتعاد عن مبادئ حقوق الإنسان وخرقها فى سياق أزمات كبيرة

ومن الممكن أن يتضح هذا الأمر فى حالات عديدة. ولكننا سنكتفى هنا بأحد الأمثلة الرئيسية الذى نراه كافياً لشرح مانريد، ألا وهو أزمة الخليج. فمنظمات حقوق الإنسان لم تكتف بتبنى وجهات نظر حزبية معينة تجاه هذه الأزمة، بل أن الإنقسامات والخلافات وقعت داخل المنظمة الواحدة بسبب التعارض في وجهات النظر حول كيفية التعامل معها. ومن المنظمات التى واجهت هذه المشكلة

المنظمات الأردنية والجزائرية وكذلك الرابطة التونسية. وهذا الإبتعاد عن مُثل حقوق الإنسان اتضح فى المساندة التى أبدتها بعض القوى داخل هذه المنظمات لصدام حسين والذى لايمكن تصويره بأى حال من الأحوال كصديق للديمقراطية أو حقوق الإنسان.

وفى الواقع فإن الخلافات حول نظام صدام حسين وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعراق فى أعقاب غزوه للكويت والحرب التى أعقبت ذلك أدت لحدوث حالة من الإضطراب داخل المنظمة العربية لحقوق الإنسان وعدد من المنظمات القطرية العربية الأخرى، فقد عانت المنظمة العربية بالذات من إنقسام بين القوى القومية بسبب تباين المواقف من أزمة الخليج. وعلى الرغم من ذلك فانه لابد من تسجيل أن المنظمة العربية تمسكت بموقف متوازن تجاه الأزمة، وهو ماساعد كثيراً على تطويق الضرر الذى كان يمكن أن يلحق بمصداقيتها. ويرجع الفضل فى ذلك الموقف إلى تأثير عدد من القيادات العاقلة.

٤-مشاكل الثقافة السياسية

إن أهم أنماط المشاكل التى تواجهها حركة حقوق الإنسان فى العالم العربى هى فى الأصل ثقافية. وهذه المشاكل يمكن تفصيلها كالتالى:

أ. غياب شرعية ثقافية واضحة

على الرغم من أن القانون الدولى لحقوق الإنسان يُعتبر بالنسبة لكل النظم الثقافية حديثاً نسبياً فى مجمله، فإننا نجد أن بعض مبادئه الأساسية تجد تأييداً لها فى ثقافات معينة أكثر من ثقافات أخرى. وهذه هى بالتحديد الطريق التى أود النظر بها إلى المشكلة وذلك فى مواجهة ذلك التقسيم الحاد المتعارف عليه فى أدبيات الحركة بين مواقف غربية ضد مواقف غير غربية فى القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان.

ولاشك أن الثقافة العربية الإسلامية قد طورت إتجاهات إنسانية فى أوقات معينة على مدى تاريخها الطويل، ولكن هذا التاريخ مر كذلك بفترات طويلة من السكون أدت لطمس أعظم وأهم إنجازات هذه الثقافة، وذلك لتأمين استمرار سيطرة الفقة الإسلامى المتشدد. وبشكل عام، فإن التاريخ العربى الحديث قد مر بلحظات عصيبة وردود أفعال عنيفة وذلك خلال مواجهة شعوب المنطقة لمصائب ذات نطاق واسع مثل الإستعمار الغربى التقليدى والإمبريالية الصهيونية، وقد جعلت هذه المواجهات الغلبة للمشاريع القومية المتطرفة المستندة إلى أيديولوجيات راديكالية. وفى الوقت نفسه فقد إنحسر لفترة طويلة في العالم العربى الإتجاه الليبرالى وكذلك الإنجازات الثقافية الرائعة التى تم إنجازها فى سياق مشروع النهضة العربية فى نهايات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وفي هذا الإطار

فإن العرب المعاصرين لم تكن لديهم سوى فرصة ضئيلة للتفكير بعمق فى مشاكلهم الداخلية، ومايرتبط بذلك من إحتياج لبرنامج للممارسة الثقافية والفلسفية يواكب ويعزز مكتسبات الحداثة.

ونتيجة لذلك، فإن حركة حقوق الإنسان العربية تواجه فجوة فلسفية وثقافية بين التزامات مبادئ حقوق الإنسان من ناحية والبرامج والموضوعات المطروحة فى الثقافة السياسية الحالية من ناحية أخرى. وتسبب هذه الفجوة أزمة كبيرة، خاصة فيما يتعلق بالمرجعية الثقافية والفلسفية. فعلى سبيل المثال نجد أن حركة حقوق الإنسان العربية تقف حائرة بين تعارض بعض مواقف الفقه مع الأساس الإنسانى للوثائق المتعلقة بحقوق الإنسان. فالرجوع إلى مبادئ القانون الدولى لحقوق الإنسان والحديث عن قضايا تبدو مرتبطة بالثقافة الغربية لايخلق سوى نوع من الإغتراب واللامبالاة، بينما يؤدى تقديم برنامج سياسى قومى ملئ بالإحباطات ومشاعر الغضب تجاه المظالم الغربية ضد العرب يؤدى إلى تخفيض أهمية جدول أعمال حافل بالمطالب الخاصة بإحترام حقوق الإنسان.

ولاشك أن حركة حقوق الإنسان العربية تسعى لتطوير شرعيتها الثقافية الخاصة بها من خلال القيام بإعمال بحثية مكثفة. وهذه هى على سبيل المثال المهمة المحددة لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والذى تم إنشاؤه عام ١٩٩٤. ولكن مازال أمامنا بعض الوقت لنرى تحقق تلك الثقافة الخاصة. وحتى ذلك الوقت فإن المشاكل الناجمة عن الشرعية الثقافية ستظل تترك آثارها على الحركة وتؤدى لتعثرها فى بعض المجالات السياسية والمدنية.

ب. النمو الضعيف للثقافة المدنية بشكل عام

ونعنى هنا على وجه الخصوص بالأوجه الأربعة التالية لأى ثقافة ما:

أولاً: مشكلة الدافعية نحو العمل فى المجال العام. فإذا نظرنا لثقافتنا السياسية الحالية لوجدنا أن مثل هذا الدافع ضعيف للغاية. وهو ماينجم عنه قلة عدد النشطاء فى كافة أوجه الحياة بما فى ذلك مساندة مبادئ حقوق الإنسان. ولابد أن نفهم هذه المشكلة أيضاً فى إطار المخاطرة التى قد يتحملها هؤلاء النشطاء فى مواجهة أنظمة عربية قمعية.

ثانياً: التوجه نحو خلق منظمات لها صفة المؤسسية والإلتزام بالقواعد الحاكمة لها. يبدو أن العرب المعاصرين يفتقدون الثقة تماماً فى أشكال التنظيم الحديثة بشكل عام. وهذا الأمر يمكن تفسيره بالإشارة إلى فجوة الحداثة التى تمر بها المجتمعات العربية حالياً. ومن الواضح أن المنظمات العاملة فى المجالات السياسية والمدنية ليست فقط قليلة العدد بل أنها تتعرض كذلك للإنكماش. ولاشك أن الإنقسامات والإنشقاقات وتجزئة الأحزاب السياسية قد تكون أحد الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، وتظهر السهولة التى تندلع بها الأزمات داخل منظمات حقوق الإنسان نفسها مدى هشاشة الإلتزام التنظيمى بشكل عام.

ثالثاً: مايتعلق بالثراء والتعددية فى ثقافة ما حيال القضايا ذات الصلة بالصالح العام والمنافع الجماعية. تتجه الثقافات نحو إنتاج نظم فرعية مهمتها حل المشاكل فى المجالات العامة لتعظيم المنافع العامة بدون أن يتطلب ذلك التدخل المباشر للدولة فى إدارة وتحقيق هذه المنافع. وعلى سبيل المثال فإن مؤسسة الأوقاف لها جذور عميقة فى الثقافة العربية الإسلامية. ولكن مع الإتجاه الكاسح لخلق المؤسسات والأجهزة البيروقراطية قامت الحكومات بالإستيلاء على هذه الهيئات، ولم تأت ببديل ليعمل فى مجال متابعة الصالح العام بما فى ذلك قضايا حقوق الإنسان. وهذا ببساطة هو السبب فى أزمة الركود الإقتصادى والمالى الذى تعانى منه المنظمات غير الحكومية في العالم العربى بما فى ذلك منظمات حقوق الإنسان.

رابعاً: توافر ثقافة قادرة على حل النزاعات سلمياً. فكل مجتمع يتجه نحو تطوير وتنمية مجموعة من الرموز الثقافية المرتبطة بالحل السلمى للنزاعات. والثقافة العربية الإسلامية غنية بمثل هذه الرموز. وعلى الرغم من ذلك، وبسبب تعمق كثرة من التشوهات، فإن هذه الثقافة تبنت موقفاً آخر يميل أكثر نحو الإستقطاب وتوتير المواقف بدون وضع إعتبار كاف لإمكانية حل النزاعات سلمياً. وفى هذا الإطار فإن المناظرات التى تتم داخل منظمات حقوق الإنسان سرعان ماتتصاعد وتتفجر لينتج عنها أزمات ودعاية عنيفة وإنقسام سياسى.

ج. الثقافة المتميزة للجيل الجديد من نشطاء حقوق الإنسان الدوليين والإقليميين

بينما يتميز الجيل المؤسس لحركة حقوق الإنسان الدولية والإقليمية بالإعتدال في اسلوب عمله، تأثر الجيل الذى يقود الحركة حالياً بأفكار أكثر راديكالية وبالميل لتطبيق خبرته القديمة فى العمل الجماهيرى المفتوح مثل الجامعات والحركات العمالية. كان الجيل السابق ناجحاً فى تحقيق نتائج ملموسة – وإن كانت فردية – فى مواجهة الحكومات المستبدة. ولكن بدا هذا الإنجاز أقل من المطلوب بالنسبة للجيل الذى يتولى القيادة الآن، والذي يسعى إلى تحقيق تحولات واسعة النطاق للمجتمعات من خلال مبادئ حقوق الإنسان.

وبالرغم من ذلك، فإن الثقافة المتميزة للجيل الجديد تبدو وكأنها تقترب به من موقف الأمة، فالعلاقات بالحكومات غير طيبة بالمرة، وردود فعل الرأي العام– فى وضعها الراهن– غير مناسبة للتعويض عن النتائج الملموسة والفردية التى كان الجيل المؤسس قادراً على تحقيقها بأساليبه المحافظة والمعتدلة. ومن الملحوظ أيضاً أن الثقافة السياسية الخاصة بالجيل الجديد من القيادات تميل أكثر إلى المواقف القتالية حتى فى علاقتها بالأقسام المختلفة من الحركة نفسها.

٥- مشاكل البناء المؤسسى

كل المشاكل التى سبق ذكرها تلقى الضوء على عمليات إنشاء وتطوير مؤسسات الدعوة لحقوق الإنسان. فالمشكلات القانونية، ومشكلات النقص النسبى فى الشرعية الثقافية، وتسييس أنشطة حقوق الإنسان تتضافر لتجعل الموارد المادية والبشرية المتاحة لحركة حقوق الإنسان ضئيلة، وبالتالى فإنها تساهم فى الضعف المؤسسى لمنظمات حقوق الإنسان فى الوطن العربى.

وإلى جانب هذا، هناك مشكلات متعلقة بالبناء المؤسسى نفسه ويمكن تفصيلها كما يلى:

أ. النقص في بناة المؤسسات الموهوبين وفى المهارات الإدارية التنظيمية بصورة عامة

تعانى كل الجماعات المهنية العربية اليوم – ومن ضمنها جماعة رجال الأعمال – من المستوى الضعيف لتدفق عرض بناة المنظمات وأصحاب المهارات الإدارية. ويعود ذلك إلى هيمنة الأساليب والخبرات البيروقراطية فى المجتمعات العربية الحالية. ويمكن أن نجزم أن هذا هو السبب الرئيسى وراء التخلف عامة ووراء الضعف المنسوب للمجتمع المدنى ككل. فضلاً على ذلك، فإن المديرين الموهوبين عادة لايفضلون العمل فى مجال حقوق الإنسان الذى يجذب المثقفين النشطاء المهتمين بالحرية التامة أكثر من إهتمامهم أو إلتزامهم بالقواعد والمهارات التنظيمية، فهذه المهارات تعنى الإلتزام بحد أدنى من القواعد المهنية والوظيفية. وبالتالى فإن منظمات حقوق الإنسان تتبع إما منهجاً وطريقة عمل مفككة، أو تدفع نحو نوع من السياسة الجماهيرية التى تشبه الحركات الطلابية وتكون ذات عواقب سلبية على المعايير المهنية للأداء والإنجاز. والواقع أن خبرات وتراث بعض الأفراد المعدودين من القيادات الموهوبة فى بناء وإدارة المؤسسات هو الذى خلق وأبقى عدداً من منظمات حقوق الإنسان العربية حية ومتطورة حتى الآن. غير أنه يصعب كثيراً تعويض هذا العدد المحدود من المؤسسين والقادة المهنيين عندما تضطرهم ظروف الحياة لمغادرة ساحة أو منظمة ما لحقوق الإنسان.

ب. مشكلة النوع والهيكل

بسبب الإختلافات في حالات النشأة والنظام القانونى والمرجعية، تختلف منظمات حقوق الإنسان العربية إختلافاً كبيراً في سماتها وهيكلها التنظيمى. يكفى في نطاق هذه الورقة أن نعرض من هذه الإختلافات إلى ثلاثة أبعاد: الإنفتاح مقابل الإنغلاق، النظام المرن مقابل النظام الصارم، والديمقراطية مقابل المركزية.

تُعتبر منظمة الحق فى فلسطين نموذجاً للمنظمات المنغلقة، فى الوقت الذى تُعتبر فيه المنظمة المصرية ذات عضوية مفتوحة ولكل منهما الحجج المؤيدة والمعارضة. كما أن بعض المنظمات مبنية على نظام الحصص في المناصب القيادية – حيث يحصل كل تيار رئيسى فيها على عدد من المقاعد فى الهيئة المنظمة أو المجلس. وترفض منظمات أخرى هذا النظام قانونياً ولكنها تتبعه بطريقة أو

بأخرى. أما المنظمة العربية لحقوق الإنسان فقد تأسست بشكل مركزى، وتولت إنشاء منظمات فرعية في الأقطار العربية، ولكن من دون أن يكون للجمعية العمومية – التى يُنتخب أعضاؤها من المنظمات الفرعية – دور قوى. وعلى الجهة المقابلة تتيح بعض المنظمات القطرية للجمعية العمومية السلطة العليا داخلها.

وكل من هذه الخيارات لها أسبابها الوجيهة. ويهمنا هنا الإشارة إلى المشكلات المتفجرة فى المنظمات ذات العضوية المفتوحة. فبينما يتيح هذا للحكومات القدرة على التلاعب بالمنظمات من الداخل عن طريق حشد أنصارها، فإن هذه لم تكن إحدى المشكلات العملية الكبيرة إلا بالنسبة للرابطة التونسية. بينما تنشأ المشكلة بسببين: الأول هو تنافس التيارات السياسية على السيطرة على منظمة ما عن طريق حشد أنصارها بين عضوية المنظمة. وقد كانت هذه هى المشكلة التى تفجر بسببها الصراع فى الجمعية العمومية للمنظمة المصرية فى مقتبل عام ١٩٩٤. أما السبب الثانى فيتعلق بالمستوى المنخفض نسبياً لإلتزام عموم الأعضاء بمبادئ حقوق الإنسان، فى مقابل قوة إلتزامهم السياسى. وبالرغم من هذه المشكلات فإنه يصعب القبول بالحجج القائلة بضرورة التحكم الصارم فى العضوية، ذلك أن الحاجة للفوز بدعم وتأييد أعداد كبيرة من المواطنين، بالإضافة إلى ضرورات الممارسة الديمقراطية ذاتها، تستلزم فتح عضوية منظمات حقوق الإنسان لأكبر عدد من النشطين والعاطفين.

إن المشكلات التى تعانى منها حركة ومنظمات حقوق الإنسان العربية هى محصلة التفاعل بين عدد كبير من العوامل المتنوعة وذات الجذور العميقة فى الواقع العربى الثقافى والسياسى والقانونى. ومن ثم فإن معالجة هذه المشكلات والتعامل مع أوجه القصور المختلفة التى تعانى منها الحركة العربية لحقوق الإنسان لن يتم بين يوم وليلة، وإنما يحتاج لجهد دؤوب وممتد على جبهات متعددة. ومع هذا فإن علينا أن ندرك أن جانباً كبيراً من هذه المشكلات هو نتاج لتطور تاريخى طويل للمجتمعات العربية، وأنه يصعب على منظمات حقوق الإنسان أن تحل المشكلات المترتبة على هذه التطورات التاريخية مالم تتجاوز المجتمعات العربية نفسها أسباب و أعراض التأزم فيها. وبالتالى فإن المبالغة فى جلد الذات لن يكون لها سوى نتائج سلبية، فربما كان كل ماتطمح حركة حقوق الإنسان فيه هو أن تنجح فى الحد من وطأة المشكلات المجتمعية عليها. وقد يكون هذا هو المجال المفتوح أمام مناضلى حقوق الإنسان لإظهار وتطوير قدراتهم الإبداعية لصالح تطوير حركتهم ومجتمعاتهم ■

العلاقات الدولية للحركة العربية لحقوق الإنسان*

إبراهيم عوض**

مقدمة

نشأت أولي المنظمات العربية غير الحكومية الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والإرتقاء بها في السبعينيات. لكن إنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان في ١٩٨٣ كان نقطة التحول الأساسية. فقد كانت المنظمة العربية، بلا شك، قوة دافعة شجعت عدداً من مواطني أقطار عربية مختلفة علي الإنخراط في تحرك ملتزم في مجال حقوق الإنسان. وهكذا أقيمت منظمات لحقوق الإنسان في عدد من البلدان، وبحلول نهاية الثمانينيات كانت هناك بالتأكيد حركة عربية لحقوق الإنسان. وبالتوازي مع هذه العملية، تطور نشاط حقوق الإنسان في الاراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل والمعزولة عن بقية العالم العربي. وفي النهاية انضم النشاط الفلسطيني لحقوق الإنسان إلي المنظمات العربية غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان وأصبح جزءاً لا يتجزأ من الحركة العربية لحقوق الإنسان.

ومع ذلك، فكون الحركة قد ظهرت للوجود لا يعني أنها حازت وسائل الاستمرار. فقد كانت، في الواقع، وليداً ضعيفاً ومعوقاً. وقد نبع هذا الضعف من مصدرين. أولهما علاقة المنظمات بالسلطات، إذ واجهت مصاعب قانونية وسياسية. وانحدر وضع بعضها، وقد فشلت في الحصول علي الإعتراف القانوني من السلطات كجمعيات مجتمع مدني، إلي وضع منظمات الأمر الواقع، لتصبح مهددة يومياً في وجودها ذاته. والتف بعضها حول حاجز الإعتراف باللجوء الي مناورة قانونية، فحصلت بذلك علي

* قُدمت هذه الورقة إلي مؤتمر الجمعية الدولية لدراسات الشرق الأوسط- عمان -أبريل ١٩٩٦ بالإنجليزية، وقام بترجمتها إلى العربية مجدى النعيم.

** مستشار بمنطة العمل الدولية وعضو مجلس أمناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

وضع قانوني لكنها ما زالت مهددة، إذ تستطيع السلطات في أي يوم الإحتجاج بالمناورة لحظرها قانوناً. وحصلت فئة ثالثة علي الإعتراف بها كمنظمات غير حكومية لكنها أُضعفت بسبب الموقف العدائي الذي تبنته السلطات العامة منها.

وكان غياب الموارد المالية والبشرية المدربة للإضطلاع بالوظائف وتحقيق الأهداف التى وضعتها المنظمات العربية لنفسها، مصدراً ثانياً للضعف. وإذا كانت السلطات العامة قد حرمت المنظمات من الإعتراف القانونى، فقد كانت مجتمعاتها غير قادرة على توفير الموارد المالية الضرورية لها لأسباب تتراوح من الفقر إلى الخوف من نتائج هذا الدعم. ولم يكن لدى معظم المواطنين المهتمين بالدفاع عن حقوق الإنسان والإرتقاء بها، الإمكانيات المالية التى تتيح لهم دعم المنظمات العربية غير الحكومية الناشطة فى مجال حقوق الإنسان. والأكثر أهمية من ذلك، أن الموقف العدائى الذى تبنته السلطات العامة من هذه المنظمات قد أخاف المواطنين المهتمين والقادرين مالياً من تقديم الدعم الذي كانت هذه المنظمات في حاجة ماسة إليه. كانت حقوق الإنسان مجالاً جديداً من النشاط فى البلدان العربية. لذلك كان التدريب على الإضطلاع بالوظائف بشكل فعال ومحترف معدوماً. وعلى أية حال كانت الأنظمة السلطوية السابقة أو الراهنة قد قضت على أى تقاليد للمشاركة فى الحياة العامة ربما كانت موجودة من قبل.

كان الأعضاء المؤسسون للمنظمات العربية غير الحكومية الناشطة فى مجال حقوق الإنسان يدركون، وهم ينشئون منظماتهم، أن النظام المؤسسى الدولى لحقوق الإنسان مفتوح لهم على مصراعيه. وقد تحددت مرجعية هذه المنظمات وفقاً للصكوك التى تشكل جزءا من هذا النظام الدولى. لذلك فقد كان مشروعاً أن تنضم المنظمات الناشئة إلى شبكة المؤسسات التى تشرف، بوسائل متباينة، على إحترام المعايير الواردة فى هذه الصكوك أوتراقب تطبيقها أو تروج لها. وتعتبر هذه الدراسة أن مصدرى الضعف المشار إليهما آنفاً هما المحدد الأول لإندماج المنظمات العربية التى ولدت فى السبعينيات والثمانينيات فى النظام الدولى لحقوق الإنسان. ويرى المقال هذا الضعف على أنه قطب في "متواصل"، بمقدار ماتقترب المنظمة منه، بمقدار ما يعظم إندماجها فى النظام الدولى.

لكن هناك محدداً ثانياً لهذا الإندماج متباين الدرجة فى النظام الدولى. ويتشكل هذا المحدد من عدد من الخصائص، هى الخلفيات الايديولوجية والإنتماءات الجيلية لمؤسسى وناشطى المنظمات العربية غير الحكومية الناشطة فى مجال حقوق الإنسان. اذ يبدو القوميون العرب والإسلاميون والشخصيات العامة، التى كانت نشطة فى السياسة العربية الرسمية فى الستينيات، عازفين عن الإنخراط فى تفاعلات واسعة مع الفاعلين الآخرين فى النظام الدولى. وعلى خلاف ذلك، يعتبر مؤسسو المنظمات والناشطون ذوو الخلفية اليسارية، خاصة لو كانوا قد اكتسبوا قيماً ليبرالية، بالإضافة إلى الليبراليين، ميالين إلى إنخراط أكبر فى النظام الدولى. كذلك، فإن ناشطاً فى العشرينيات أو

الثلاثينيات أو الأربعينيات من عمره فى أوائل التسعينيات يكون أكثر انفتاحاً لفكرة المشاركة الكاملة فى هذا النظام من ناشط آخر فى ستينياته أو سبعينياته. نخلص مما سبق إلى أن عضو المنظمة التى تفتقر للإعتراف القانونى والمحرومة من الموارد والذى يتراوح عمره من ٢٥ إلى ٥٠ عاماً والذى يحمل أفكاراً ليبرالية سيكون الأكثر إنفتاحاً لفكرة إقامة علاقات مع أكبر عدد من الفاعلين الخارجيين.

ترمى هذه الدراسة إلى إختبار الفرضيات المذكورة آنفاً. أولاً، ستتناول الدراسة النظام المؤسسى الدولى لحقوق الإنسان ومشروعية الإنضمام له. وثانياً، ستعالج محددات الإندماج المتفاوت الدرجة فى النظام الدولى. واخيراً، ستتعرض الدراسة بإيجاز لأنشطة المنظمات التى تدرسها. والواقع، أن الإختبار الحقيقى لمشروعية الإندماج فى النظام الدولى هو تعزيز قضية حقوق الانسان بالتوسع الأفقى في الأنشطة أو التعمق الرأسى فى واحد منها، وكذلك بالوصول إلى أكبرعدد أكبر من المستفيدين المحتملين منها.

ستركز الدراسة، بشكل خاص، على ثلاث من المنظمات العربية غير الحكومية العاملة فى هذا المجال، وهي تحديداً: المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان. وستلجأ أيضاً إلى بعض الأمثلة المتعلقة بمنظمة "الحق" الفلسطينية لحقوق الانسان. وبمنطق المخالفة ستشير الدراسة من حين لآخر إلى حالات المنظمات العربية غير الحكومية المعترف بها قانوناً والتى تحتفظ بعلاقات جيدة مع السلطات فى بلدانها.

٢- النظام المؤسسى الدولى لحقوق الإنسان

لقد طُرحت مسألة مشروعية الإنضمام إلى النظام المؤسسى الدولى لحقوق الانسان مراراً فى مختلف البلدان العربية، ولم تكن السلطات العامة وحدها التى طرحتها. فقد ارتفعت نبرة الإعتراض وبلغت حد الإتهامات الصريحة بما يقترب من الخيانة، كلّما تعاظم إندراج المنظمة العربية المعنية فى النظام الدولى. إن هذه قضية ذات أهمية كبيرة. لذلك ينبغى هنا إلقاء بعض الضوء على كيفية ظهور النظام المؤسسى الدولى لحقوق الإنسان إلى الوجود من ناحية، وعلى مبرر الإنضمام إليه، من ناحية أخرى.

يبين التاريخ أن هناك ضرورة لحماية حقوق الأفراد والمجموعات، ويمكن أن تكون الدولة هى المرتكب، أو الشريك الصامت فى أى إنتهاك لهذه الحقوق. وفى نفس الوقت، فكل دولة غيورة على ضماناتها وصلاحياتها السيادية. وقد كانت ضمانات الحقوق تقليدياً موضوعاً لولاية القضاء المحلى فحسب. لذلك فإن أى وسائل دولية فعالة للتطبيق، تعد وسائل ذات طبيعة ثورية. وقد كان ميثاق الأمم المتحدة بداية لهذا التوسع الثورى لحقوق الإنسان ولإعتبارها مجالاً يتسع للإهتمام الدولى.[١]

وبالاضافة إلى الاعتبارات التاريخية، تكمن ضمناً وراء الموقف الذى تبناه الميثاق فكرة أن حقوق

الإنسان هى حقوق يجب أن يتمتع بها كل إنسان لمجرد انه إنسان.[٢] وفى العالم المعاصر هناك عدد من الترتيبات المؤسسية تُعنى بالإرتقاء بحقوق الإنسان وحمايتها. وهذه الترتيبات هى مجموعات متسقة من المعايير والإجراءات التى يُنتظر من الدول أن تعامل بمقتضاها الأفراد والمجموعات فى العالم كله أياً كانت جنسيتهم. وإذا كانت هناك توقعات كهذه، فيمكن أن يُقال أيضاً، إن مجتمعاً عالمياً قد ظهر للوجود يضم بين أعضائه الأفراد ومجموعات لاتتصف بصفة الدولة non-state group بجانب الدول، وأن المبادئ القديمة للمجتمع الدولى مثل السيادة وعدم التدخل لم تعد مطلقة.[٣] لذا يمكن أيضاً إعتبار الميثاق ثورياً، لأنه كان وراء قيام مجتمع عالمى.

على الطريق من المجتمع الدولى إلى المجتمع العالمى يمكن تحديد عدد من المؤشرات التى تكشف عن تحول حقوق الإنسان إلي موضوع للإهتمام المشترك. أول هذه المؤشرات هو إنضمام الدول إلى الإتفاقيات المختلفة لحقوق الإنسان. والمؤشر الثاني هو العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة فى موضوع حقوق الإنسان، وهنا يكتسب حق الأفراد فى تقديم شكاوى ضد الدول التى تشكل منظمة الأمم المتحدة أهمية خاصة. ومثال على ذلك هو إجراءات القرار رقم ١٥٠٣ للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التى تنص على أنه يجوز إتخاذ إجراء فى شأن بلاغات الأفراد حول النمط المتواصل من الإنتهاكات.[٤] ومثال آخرهو آلية شكاوى الأفراد التى ينظمها البرتوكول الإختيارى الملحق بالعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية.

وقد يكون مستوي التنظيم غير الحكومي في مسألة حقوق الإنسان هو المؤشر الأكثر مصداقية علي ظهور مجتمع عالمي، إذ يمكن القول هنا بأن الأفراد والمجموعات التي تتصدى لمسألة حقوق أخوتهم في الإنسانية لا يثقلهم واجب حماية هذه المصلحة أو تلك من المصالح السياسية أو الإقتصادية. ويمكن أن يكون مبدأهم هو فكرة أن الإعتداء علي حقوق أي شخص في أي مكان هو في ذات الوقت إعتداء علي انسانيتهم، ويحط من قدرهم. ويمكن النظر للمنظمات غير الحكومية التي تعمل وفقاً لهذا المبدأ على أنها تعبر عن وجود المجتمع العالمي وعلى أنها تدعم هذا الوجود بوضوح في آنٍ معاً.[٥]

وقد وسع چوهان جالتونج هذا المنظور، فهو ينظر للمجتمع الحديث باعتباره ذي ثلاثة مكونات: الدولة ورأس المال والناس، والأخيرون منتظمون في جمعيات تشكل المجتمع المدني[٦]. وعلى المستوى الدولي المكونات الثلاثة موجودة في شكل منظمات دولية حكومي Intergovernmental Organizations تنتظم في تراتب تقف علي قمته الأمم المتحدة، وعلى شكل شركات عبر وطنية Transnational Corporations تنتظم في تراتب غير رسمي تحدد أصول كل منها موقعها فيه، وعلى شكل منظمات غير حكومية دولية تنتظم في تراتب غير رسمي تحدد أصول كل منها موقعها فيه، وعلي شكل منظمات غير حكومية دولية تنتظم في تراتب غير رسمي يحدد موقعها منه حجم

العضوية، مثلها فى ذلك مثل الدول. ولقد استبدلنا هنا منظمات غير حكومية، من بلدان معينة تتفاعل مع فاعلين خارجيين بمنظمات الناس التي يضمنها جالتونج في المستوي الثالث. وبمزج المستويين يظهر النظام القائم على الدول والنظام القائم على الشركات عبر الوطنية ونظام المجتمع المدني. وينصب اهتمامنا هنا علي النظامين الأول والثالث. فالدولة تُعتبر مرتكباً محتملاً للإنتهاكات، ومطبقاً لحقوق الإنسان. وبالطبع يمكن أن تكون الدولة أيضاً ضحية للعدوان الخارجي أو للحرب الداخلية؛ لكن الحالة الأولي تقع في دائرة اختصاص القانون الدولي العام، ويُنظر للأخيرة باعتبارها "سياسة"، بمعني أنها محكومة بأنواع أخري من القواعد. ويدخل المجتمع المدني مسرح الأحداث بدور مزدوج كضحية وكمطبق لحقوق الإنسان[٧]. وواضح أن الناس في المجتمع المدني يمكن أيضاً أن يكونوا منتهكين لحقوق الإنسان، لكن هذا يعالجه القانون الجنائي ما لم تُوجه الإنتهاكات ضد الدولة، وفي هذه الحالة يعود الحديث عن "السياسة". وبينما يمكن أن تُشلّ الدولة بسبب التنازع بين إغراء خرق حقوق الإنسان وواجب تعزيزها، لا يشهد المجتمع المدني تنازعاً مشابهاً. فأن تكون ضحية لإنتهاكات حقوق الإنسان وأن ترغب في تطبيق هذه الحقوق هما أمران يتفقان مع بعضهما البعض. ومن هنا فقط يأتي حماس المجتمع المدني وغموض النظام القائم على الدولة. والخلاصة واضحة: لن يكون لحقوق الإنسان معنى في العديد من البلدان، إن لم يكن كلها، بدون المجتمع المدني- أى بدون المنظمات غير الحكومية. واخيراً يطرح جالتونج السؤال الأساسي المتعلق بما إذا كانت هذه المنظمات مؤهلة للإضطلاع بوظائفها. وهو يري هنا تناقضاً: إذا كانت المنظمات مؤهلة بشكل جيد جداً فلابد أن مشكلة حقوق الإنسان أقل حدة[٨] هذا الضعف هو الذي يدفع هذه المنظمات إلي النظام الدولي. ومع ذلك فهي لا تنخرط كلها في هذا النظام بنفس الدرجة. ومحددات هذا السلوك المتباين هو موضوع القسم التالي من هذه الدراسة.

٣ - الإندماج في النظام المؤسسي الدولي: المحددات

توضح محددات الإندماج المتباين للمنظمات العربية غير الحكومية في النظام المؤسسي الدولي لحقوق الإنسان العلاقة بين المستويين المحلي والدولي لمعالجة هذه الحقوق. وتُعتبر المواقف التي تتبناها الحكومات من هذه المنظمات هي المحدد الأول. والإعتراف القانوني بهذه المنظمات هو شاغلنا هنا، ويتصل به الموقف السياسي الذي تتخذه الحكومات من المنظمات. ونحن ننظر إلى الموارد المالية، التي يتم تأمينها من مصادر محلية، باعتبارها ذات صلة وثيقة بالوضع السياسي والقانوني للمنظمة. وتشكل الخلفيات الأيديولوجية لمؤسسي أو قادة هذه المنظمات المحدد الثاني. وهذه الخلفيات الايديولوجية مرتبطة بالإنتماءات الجيلية لنفس هؤلاء الأفراد. ونستعرض فيما يلى الأبعاد المفاهيمية لهذين المحددين ونقوم بتطبيقهما على حالات محددة.

٣ـ١ المواقف التي تتخذها الحكومات من المنظمات

تحدد المواقف التي تتبناها الحكومات من المنظمات العربية غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان درجة إنخراط هذه المنظمات في النظام المؤسسي الدولي لحقوق الإنسان. فالمنظمة التي تعترف بها قانوناً حكومة البلد التي تنشط فيها ستكون أقل توجهاً نحو النظام الدولي من منظمة لا تلقي هذا الإعتراف. وإذا كانت الحكومة المعنية لا تتخذ موقفاً سياسياً معادياً لهذه المنظمة، يتناقص هذا التوجه إلي أبعد حد. وقد تتلقي المنظمة المستفيدة من موقف كريم كهذا مساعدة مالية من الحكومة كذلك. وسيمكنها هذا الوضع، علي الأقل، من السعي إلى الحصول على المساهمات المالية من الأفراد الذين لن يردعهم الخوف من العواقب. وإذا نظرنا إلى الأمر من زاوية أخري، لأمكننا القول إن الشروط الملحقة بالاعتراف القانوني بمنظمة ما تحد من فعالية تحركها، وبالتالي، من مصداقيتها. لذلك، سيتردد النظام الدولي فى إدماجها، أو فى إقامة علاقات ذات معني، معها. وتثبت جمعية أنصار حقوق الإنسان المصرية صحة هذه الفرضية. فقد تمتعت هذه المنظمة، التي نشأت في نهاية السبعينيات في اطار القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ للجمعيات الأهلية، بحياة هادئة. فهي لم تتعرض، في أي لحظة، لغضب الحكومة بمعنى انها لم تعان من عدائها. كذلك كانت مشاركتها في النظام الدولي محدودة، هذا إذا كانت موجودة أصلاً. فقد كانت الجمعية عضواً في شبكة الاتحاد الدولي لحقوق الانسان، لكنها استبعدت منه في ١٩٩٥ لانها لم تدافع بنشاط عن حقوق الانسان. إن معظم المنظمات العربية غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان لا تتمتع بالإعتراف القانوني أو يُنظر لها بعداء من جانب الحكومات. لذلك فهي تسعي، لدرجة تزيد أو تقل، إلي الإندماج، فى النظام الدولي لحقوق الإنسان أو إلى إكتساب حمايته.

لم يستطع مؤسسو المنظمة العربية لحقوق الإنسان عقد الإجتماع التأسيسي لمنظمتهم في أي بلد عربي. وعندما تأسست رُفض منحها الوضع القانوني في العاصمة المصرية، حيث اختارت إقامة مقرها. وعندما قدمت في ١٩٨٦ طلباً لمنحها الوضع الإستشاري (الفئة الثانية) في المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة، قوبل طلبها بعداء شديد من قبل الحكومات العربية. بل ورغم أن عمان كانت هي العضو العربي الوحيد في لجنة المنظمات غير الحكومية التابعة للمجلس في دورة أبريل ١٩٨٧، فقد سارع مندوبو الحكومات العربية الأخري إلي حضور اجتماعاتها. ولم يدخر المتحدثون باسم الجزائر والعراق وعمان وسوريا كل ضروب الإتهامات أو الإهانات للمنظمة. وعلي العكس من ذلك عبر مندوب فرنسا عن وجهة نظر ذهبت إلي أنه لا يستطيع أن يصدق أن منظمة لحقوق الإنسان تضم في عضويتها قانونيين وأكاديميين وصحفيين ... يمكن أن تضمر نوايا غير نزيهة كما ذكر المندوبون العرب. وساند المندوب السويدي إقتراحاً سوفيتياً بمنح المنظمة العربية الوضع الاستشاري (من الفئة الثالثة)، لكن لم تُجد كل الجهود الرامية إلي التوصل إلي حل وسط.[٩] وقد

حصلت المنظمة اخيراً علي الوضع الاستشاري فى المجلس في ١٩٨٧. ومع ذلك فقد قاد رفض الحكومة المصرية الاعتراف بها، وهو الموقف الناتج جزئياً عن عداء الحكومات العربية للمنظمة، إلي أن تسحب المنظمة طلباً لها للحصول علي وضع مماثل لدى منظمة الامم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم (اليونسكو). وفي الواقع، أن دستور اليونسكو يشترط، لحصول أي منظمة علي الوضع الاستشاري، أن تكون قد تشكلت رسميا. وقد حصلت المنظمة أيضاً علي الوضع الاستشاري لدى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. ولا حاجة بنا للقول أن وضع المنظمة الإستشاري لدى المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة وما نتج عنه من اتصالات مع مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ووضعها لدى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بالإضافة إلي علاقات العمل التي تقيمها مع منظمات غير حكومية دولية مثل منظمة العفو الدولية واللجنة الدولية للحقوقيين، كل هذا قد وفر للمنظمة الحماية ضد عسف الحكومات العربية. ومن الناحية الأخري يمكن أن نعتبر هذه العلاقات ضمانة للجدية في سلوك المنظمة. وقد تشكل الجهود التي تُبذل حالياً مع الحكومة المصرية، للتوصل إلي بروتوكول يحكم أنشطة المنظمة، قيداً عليها. فإذا تم التوصل إلي هذا البروتوكول ربما قل اعتمادها النسبي علي النظام الدولي. كذلك ربما أدي مثل هذا البروتوكول إلي حرص المنظمة على الإحتفاظ بعلاقات طيبة مع الحكومة المصرية. ولا يمكن اعتبار أن المواقف غير الودية التى إتخذتها الحكومات منها قد أثرت تأثيراً كبيراً علي وضعها المالي. إذ أن دستورها يمنعها من تلقي المساعدات من الحكومات، كما انها استفادت من دعم مالى سخى من بعض الأفراد العرب.(١٠)

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان هي حالة أخري من حالات رفض الإعتراف القانوني. وقد تقدمت المنظمة، التي تأسست في ١٩٨٥ للتسجيل تحت القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المذكور آنفاً. وليس مُستغرباً أن الطلب قد رُفض بسبب وجود منظمة أخري، أي جمعية أنصار حقوق الإنسان، وهى غير الموجودة في الواقع، تعمل على تحقيق أهداف شبيهة منذ تأسيسها في ١٩٧٥. وتنص المادة ١٢ من القانون رقم ٣٢ على أن للهيئة الإدارية أن ترفض إعلان تأسيس منظمة ما، بعد التشاور مع إتحاد الجمعيات المعني، إما لأن المجتمع لا يحتاج أنشطتها أو بسبب وجود جمعيات أخري تلبي نفس هذه الحاجات. سوء النية يبدو هنا بيناً. فقد قام قرار رفض التسجيل، الذي أصدرته إحدي هيئات وزارة الشئون الإجتماعية، علي أساس الرأي الذي حصلت عليه من الإتحاد الإقليمي للجمعيات. ولقد أشار الاخير بتأجيل الموافقة علي التسجيل لأسباب عديدة، من بينها أن هدف المنظمة هو القيام بأنشطة سياسية، مما يخالف القانون رقم ٣٢، وأنه يجب الحصول أولاً علي موافقة وزارتي الخارجية والداخلية. والواقع، هو أن المشكلة تكمن في القانون رقم ٣٢ نفسه أكثر مما تكمن فى قرار وزارة الشئون الإجتماعية أو فى وجهة نظر الإتحاد الإقليمي للجمعيات. فهذا القانون يعطي وزارة الشئون الإجتماعية ووزيرها سلطات واسعة للموافقة أو لرفض تسجيل أي منظمة غير حكومية، ولمراقبة

أنشطتها واجتماعاتها، وللإشراف علي ماليتها، ولدمجها مع منظمات غير حكومية أخري، ولتعيين عدد يصل إلي نصف أعضاء مجلس إدارتها، ولحلها لأسباب كثيرة صيغت بشكل فضفاض[١١]. وفي الواقع، إن القانون يسعي إلي دمج مجموعات المصالح في جهاز الدولة، لذا، لا يُتوقع أن يتسامح مع منظمات مستقلة لحقوق الإنسان. وجمعية انصار حقوق الانسان هي مثال جيد في هذا الصدد. فمؤسسوها كانوا ليبراليين حسني النية، لكن الحكومة سرعان ما سطت علي جمعيتهم بتطبيقها لمواد القانون رقم ٣٢. وعلي عكس المنظمة العربية لحقوق الإنسان، لم يكن باستطاعة المنظمة المصرية لحقرق الإنسان التطلع إلي الحصول علي الوضع الاستشاري لدى هيئة دولية مثل المجلس الثقافى والإجتماعى إذ أنه يشترط أن تضطلع المنظمة التي تتقدم بطلب الوضع الاستشاري بأنشطتها في عدد من البلدان الأعضاء. ولا يمكن الاعتماد كلية علي الحماية التي توفرها العلاقات مع منظمة العفو الدولية أو مع اللجنة الدولية للحقوقيين. وفي الواقع فقد رفضت الحكومة تأسيس فرع مصري لمنظمة العفو. ولا تستطيع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، كذلك، أن تعتمد علي دعم مالي سخي من قبل أفراد. وكذلك انقطعت المساعدة التي كانت تقدمها المنظمة العربية لحقوق الإنسان. لذلك كان عليها إما أن تغلق أبوابها أو أن تدخل في علاقات مع مؤسسات خارجية، بما في ذلك علاقات ذات طبيعة مالية. وفي ١٩٩١ اختارت المنظمة المصرية هذا الخيار الاخير وهو الذي كانت تدور المناقشات حوله في السنتين السابقتين.

أما مؤسسا مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الذي نشأ في ١٩٩٣، فقد إستفادا من خبرة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومن التحليلات المتتالية للقانون رقم ٣٢. ففكرا مباشرة فى تسجيل المركز كشركة مدنية. وهذا خيار كان يأخذ به فعلاً عدد من مراكز البحوث، التي قامت لأغراض غير ربحية، للتغلب علي المصاعب التي تثيرها الحكومة. والقرين لهذا الحل هوالبحث عن الدعم (مالياً أو غير مالى) من المؤسسات الإجنبية. وبما أن البحث لا يعرف الحدود، فلابد أن اتخاذ القرار هنا كان أكثر سهولة.

وتقدم "الحق"، وهى المنظمة التي تأسست في ١٩٧٩ في مدينة رام الله بالضفة الغربية كمنظمة منتسبة إلي اللجنة الدولية للحقوقيين، أفضل مثال على نتائج العداء الذى تناصبه السلطات لمنظمة لحقوق الإنسان. إن الإحتلال وسياسة الاستيطان الاسرائيلية هي رفض الاعتراف بهوية مميزة للشعب الفلسطيني ولحقه في تقرير مصيره. لذلك فقد كان الشئ المنطقي الوحيد هو أن تُسجل "الحق" مباشرة كشركة فى ظل القانون الأردني. كذلك كان طبيعياً أن يكون تمويلها كله تقريباً، من منح تقدمها المؤسسات الغربية بالإضافة إلي الهبات المقدمة من أعضائها ومن افراد آخرين.[١٢] وحتي لو كان يمكن، افتراضاً، تأمين الدعم المالي من مصادر فلسطينية خاصة، فإن إلتزام المؤسسات الغربية يعني الحماية، أيضاً؛ إذ تستطيع السلطات الإسرائيلية، في أي يوم، أن تنتبه لسهوها وأن

تأمر بإغلاق "الحق". لكن هذا يصبح أصعب بالنسبة لهذه السلطات في حالة وجود دعم غربي.

بعد أن عالجنا الوضع القانوني للمنظمات العربية الناشطة في مجال حقوق الإنسان ومواقف السلطات العامة منها كمحدد أول لتوجه هذه المنظمات نحو النظام المؤسسي الدولي لحقوق الإنسان، سنركز إنتباهنا في القسم التالي من هذه الدراسة على المحدد الثاني وهو الخلفيات الأيديولوجية والإنتماءات الجيلية لمؤسسي هذه المنظمات و/أو قادتها.

٣ـ٢ الخلفيات الايديولوجية والإنتماءات الجيلية لمؤسسي و/أو قادة المنظمات العربية غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الانسان

تحدد الانتماءات الايديولوجية المختلفة لمؤسسي وقادة ونشطاء المنظمات العربية توجههم نحو النظام الدولي والوحدات المكونة له. وتنتج مواقفهم المتباينة عن تقديرات مختلفة لطريقة عمل هذا النظام. وتتوقف هذه المواقف أيضاً علي مدي تلبية احتياجاتهم وتوقعاتهم وعلي ما إذا كانت معايير وقواعد النظام تتفق مع مثلهم. لكن الأكثر أهمية، لأغراض تحليل مواقف المنظمات العربية المتفاوتة تجاه الفاعلين الخارجيين، هو تقويم مؤسسيها وقادتها وفهمهم للمجتمعات المدنية. فإذا كان لمؤسسي أو قادة منظمة ما نظرة تعددية إلى المجتمع المدني في الغرب وإذا كان هدفهم هو خلق مجتمع مدني تعددى في بلدانهم، فسيكونون منفتحين للغاية تجاه فكرة إقامة كل أنواع الصلات، بما فيها العلاقات ذات الطبيعة المالية، مع الفاعلين الخارجيين. واضح أن هذه أفكار ليبرالية يحملها أفراد يميلون إلي أكبر قدر ممكن من التفاعلات مع النظام الدولي بهدف النهوض بمصالحهم. وعلي العكس من ذلك، فإن أفرادا يحملون رؤية هيجلية عن المجتمع المدني ويرون أنه مندمج في الدولة في الغرب، ولا يسعون لتحرر مجتمعهم المدني من الدولة، سيكونون أكثر تشككاً في الصلات الخارجية، بل وفي خطاب حقوق الإنسان ذاته. وبالطبع فهذه حالة متطرفة لأناس لا يزعمون أنهم جزء من حركة حقوق الانسان؛ ونضعهم في الاعتبار فقط بمدي ما يلقون الضوء علي الفرضية المطروحة هنا. ويقترب منهم بعض مؤسسي وقادة المنظمات العربية: فهم يحملون نفس الافكار لكنهم فقط لا ينكرون صحة خطاب حقوق الانسان. هؤلاء لايهموننا هنا: فلهم علاقات سياسية جيدة مع الدولة التي يربطون بها منظماتهم. ويضعف افتقارهم للمصداقية اي علاقات خارجية يكونون قد اكتسبوها، وهذا هو حال منظمة مثل جمعية انصار حقوق الانسان المصرية. وسيبدأ تحليلنا هنا، في "المتواصل" الذي يمتد من الرفض الصريح الي الاندماج في النظام، بقادة ومؤسسي المنظمات العربية التي تتبني خطاباً لحقوق الانسان وتتصور مجتمعاً مدنياً لا يندمج كلية في الدولة، وينتهي التحليل بمن يقتربون من الليبراليين المذكورين آنفاً.

ولقد أوضح مصطفي كامل السيد مختلف التصورات الموجودة في العالم العربي عن المجتمع

المدني. وتقدم قراءة لنتائج بحثه تأييداً للفرضية المطروحة هنا. يعبر بعض المثقفين عن قناعتهم بأن ما تحتاجه البلدان العربية في الوقت الحاضر هو تقوية الدولة العربية، والتي هي عاجزة في هذه المرحلة عن القيام بمهمتها التنموية وهي عرضة لاختراق القوي الاجنبية. ويتطلب المجتمع القوي، من وجهة نظرهم، دولة قوية في المقام الاول. وتوحي الخبرة التاريخية العربية، في نظرهؤلاء، بأن الدولة عادة، تحت قيادة محمد علي في مصر مثلاً، هي التي بدأت واضطلعت بالاصلاح الاجتماعي. ولن يفيد الخطاب الراهن حول المجتمع المدني سوي في تقويض الدولة العربية الضعيفة. إنه يتفق تماماً مع مصالح القوي الاجنبية، وليس مع مصالح الشعوب العربية. ويدافع عن هذا الموقف اللصيق بالدولة بعض المثقفين الناصريين علي وجه الخصوص، لكنه ربما كان لايعكس رؤية كل القوميين العرب.[١٣] ويبدو ان انصار هذه المقاربة يغفلون ان المجتمع المدني كان وراء اعلان محمد علي والياً علي مصر. وعلى أية حال فهم يقصون انفسهم عن حركة حقوق الانسان، بل عن كل حركة المجتمع المدني.

ويرفض بعض المثقفين الاسلاميين مصطلح المجتمع المدني، الذي «تنبعث منه في وجهة نظرهم رائحة اصله الغربي، والذي يؤكد علي العضوية في جماعة معينة يُشترط أن تكون مدنية تمييزاً لها عن أي جماعة أخري، خاصة تلك القائمة علي الدين. لذلك، يفضل هؤلاء المثقفون تعبيراً آخرا يستطيع أن يعكس الخصائص الخاصة للثقافة العربية».[١٤] ويعكس هذا الاهتمام بالمصطلح رفض بعض عناصر مفهوم المجتمع المدني، خاصة مكونه العلماني. لكنه يقبل ضمناً، درجة ما، على الأقل، من التمييز بين المجتمع المدني والدولة.

ويعتبر مصطفى كامل السيد، وبحق، ان هذا الموقف الإسلامى شبيه بموقف «بعض القوميين الليبراليين الذين ينادون بالحفاظ علي مفهوم المجتمع المدني،مع تطويعه ليعكس سمات معينة للثقافة العربية ...» ويقترب المدافعون عن وجهة النظر هذه من إعتبار مؤسسات المجتمع المدني هى كل تلك المؤسسات الاقتصادية والثقافية والدينية، التي لا تخضع لنظام واحد موحد تفرضه السلطات العامة، والتي تعمل تحت ظروف تتيح لها التوسع والتجديد والمنافسة مع بعضها البعض والابتكار في أنشطتها.[١٥] والواقع هو أن هؤلاء القوميين الليبراليين يدعون أن هناك جوهراً متمايزا للمجتمع والثقافة العربية يجب دائما الحفاظ عليه بغيرة في كل التفاعلات مع النظام الدولي. وهم يحترسون من هذا النظام، لكنهم ليسوا منغلقين تماما إزاءه. وهم لم يحاولوا التمييز بين الفاعلين داخل المجتمعات الخارجية، لكنهم حاولوا هذا التمييز في مجتمعاتهم هم. وهذا يعني انهم يقبلون بالمجتمع المدني وبالدولة كمفهومين متمايزين. لذلك فإن منظمات المجتمع المدني المستقلة مطلوبة إلا أنه يجب مراقبة سبل دعمها لحمايتها من التخريب.

واخيرا يعتبر مصطفى كامل السيد ان «أقلية من المثقفين العرب وجدت ان القوة التحليلية لمفهوم المجتمع المدني ستضعف، لو أُعطيت معني مختلفا في المفهوم العربي. فالقوة التحليلية للمفهوم تكمن،

من وجهة نظرهم، في تمييزها بين المجتمع المدني وكل انماط المجتمع التي يُنظر لها بوصفها غير مدنية. لكن من يتبنون وجهة النظر هذه يختلفون علي البديل الاوروربي لتعريف المجتمع المدني الذي يمكن إستخدامه كنقطة مرجعية. ويؤثر مركز ابن خلدون مقاربة تندرج فى إطار مدرسة لوك LOCK، بينما تفضل مطبوعات مركز البحوث العربية في القاهرة مقاربة ماركسية».[١٦] وهكذا قد تختلف مفاهيم هؤلاء وأولئك، لكنهم كلهم يعترفون بالتمييز الممكن بين المجتمعات الخارجية ودولها، وهم يهدفون الي التمييز بين مجتمعاتهم الخاصة ودولها. ويحاول مصطفي كامل السيد ان يؤلف مركبا من الخطاب المندرج فى مدرسة لوك ومن الخطاب الماركسي. ولأغراضنا هنا، نركز علي فرضيتين من ست فرضيات طرحها الكاتب: ١ـ في المجتمع المدني تلتزم الدولة بقواعد معينة في التعامل مع الفاعلين المجتمعيين، وتعترف علي وجه الخصوص باستقلالهم؛ ٢ـ تقبل الدولة والمجتمع ممارسة حق الاختلاف للمواطنين وتحميانه بما في ذلك التعبير عن آراء تختلف عن آراء الغالبية، بشرط ألا تستخدم الأقلية المخالفة القوة لحمل الآخرين علي تبني آرائها.[١٧] وواضح ان الليبراليين والماركسيين يشتركون في الكثير في منتصف وبداية التسعينيات. لقد اقترب الأخيرون، الذين تخلوا عن هدفهم في وضع الدولة فى خدمة قسم من المجتمع المدني، من الليبراليين. فضاقت الفجوة بين الجوانب المعيارية في مفاهيم كل منهم. وقبل بعض الماركسيين ضمناً مبادىء النظرية الليبرالية. وتبناها آخرون صراحة. لذلك، فإن انفتاح هذه المجموعة على النظام الدولي لاينبغى أن يثير الدهشة.

وتعدل الانتماءات الجيلية أحياناً الفرضيات التى تُصاغ علي اساس الخلفيات الايديولوجية. ويمكن إعتبار أن معظم الافراد المولودين في العشرينيات والثلاثينيات يترددون فى الإندماج كلية في النظام الدولي. لقد شعروا وهم يشبون بالإحباط نتيجة لإستعمار بلدانهم. وشاركوا فيما بعد في حلم القومية العربية العذب. وعندما تحطم حلمهم بسبب الفاعلين الخارجيين، لم يدافع النظام الدولي عنهم بفاعلية، بل أنه اعتدي عليهم فى حالة عظيمة الأهمية. لكن القوميين الذين ارتبطوا بحركة حقوق الانسان تبنوا بعض الافكار الليبرالية، ومن الافضل تسميتهم بالقوميين الليبراليين. فقد جعلتهم الجرعات الليبرالية التي أخذوها يقبلون بدرجة ما من التفاعل مع النظام الدولي. وتسود الايديولوجيا بالنسبة للاقلية من الليبراليين في هذه المجموعة العمرية. أما الافراد المولودون في الفترة من الاربعينيات الي نهاية الستينيات فهم منفتحو الذهن للمشاركة في هذا النظام الدولى. ولو انحدروا من خلفية قومية، فستبطل مجموعتهم العمرية أثر انتمائهم الايديولوجي. وقد يرجع هذا إلى انهم قضوا حياتهم في المعارضة وعانوا من يد الدولة الثقيلة. أما إن كانوا ينحدرون من انتماء ليبرالي او انتقلوا، لمدي يقل او يكثر، من انتماء ماركسي الي انتماء اكثر ليبرالية، فسيكونون الاكثر توقاً للاندماج كلية في النظام الدولي. وبالنسبة لهم فالمتغيران يعزز كل منهما الآخر.

سيكون تحليل مجالس أمناء ومؤسسي المنظمات العربية الثلاث غير الحكومية الناشطة في مجال

حقوق الانسان مفيداً في الربط بين هذه المؤسسات وواحدة من المقاربات الثلاث التي حددناها آنفا. إن تحديد الانتماءات الأيديولوجية وتقدير العمر ليس سهلا بالتأكيد. لكن هدف هذه العملية هنا هو مجرد إبراز الخصائص التقريبية لأعضاء هذه الهيئات.

كان لمجالس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان المتعاقبة توجه قومي واضح، وإن كان متناقصاً. فقد ضم المجلس الاول ١٤ قوميا واسلاميين اثنين وثلاثة ماركسيين وثلاثة اعضاء ذوي توجهات عروبية* ويمثلون ٦٣,٦٪ و٨,٧٪ و١٣,٦٪ و١٣,٦٪ علي التوالي من اجمالي العضوية. و ضم المجلس المسئول عن المنظمة في ١٩٩١: ١٣ قومياً واسلامياً واحداً وثلاثة ماركسيين وعضوين ذَوَي توجهات عروبية واربعة ليبراليين ويمثلون ٥٦,٥٪ و٣,٤٪ و١٣٪ و٨,٧٪ و١٧,٤٪ علي التوالي من اجمالي العضوية. وفي ١٩٩٥ ضم المجلس الذي يدير المنظمة ٩ قوميين واسلامياً واحداً ومحافظاً واحداً** و٦ ماركسيين واثنين من ذوي التوجهات العروبية و٦ ليبراليين يمثلون ٣٦٪ و٤٪ و٤٪ و٢٤٪ و٨٪ و٢٤٪ من مجمل الأعضاء علي التوالي. وقد تراجع متوسط عمر الاعضاء من ٦١,٦ الي ٥٩,٦ واخيرا الي ٥٩,٢ سنة، وهذا متوسط ما يزال مرتفعاً، بالتأكيد. وبما أن هذه هي خصائص أعضاء المجلس وطالما إستطاعت المنظمات الإعتماد على حصيلة هبات قدمها ممولون أسخياء، فليس مدهشاً أن يكون المجلس قد استمرأ سياسة العلاقات الإنتقائية مع المؤسسات الخارجية. وتركز المنظمة العربية لحقوق الانسان في علاقاتها الخارجية علي الأمم المتحدة حيث أفادها وضعها الاستشاري لدي المجلس الاقتصادي والاجتماعي. فأهلها هذا الوضع لكى تلعب دوراً هاماً خلال التحضيرات للمؤتمر العالمى حول حقوق الانسان في ١٩٩٣ وخلال المؤتمر نفسه. وتكشف المنظمة عن أن أهم الشركاء الخارجيين لها هى منظمات مثل لجنة حقوق الانسان والشعوب التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة العفو الدولية ولجنة المحامين لحقوق الانسان واللجنة الدولية للحقوقيين. وهذه منظمات تنشط في الاشراف علي القواعد ومراقبة انتهاكات حقوق الانسان واصدار التقارير عنها. وهى لا تقدم تمويلاً للانشطة الميدانية أو للبناء المؤسسي رغم انها قد تدرب موظفين من المنظمة العربية بين الحين والاخر. وفي مجال التدريب تحتفظ المنظمة بعلاقات منتظمة مع معهد ستراسبورج الدولي لحقوق الانسان. ومع ذلك يمكن القول ان التراجع المستمر في المكون القومي لمجلس الامناء قد يكون هو سبب التسامح الذي أبدته المنظمة العربية تجاه التمويل الخارجي لأنشطة المعهد العربي لحقوق الانسان. والمعهد العربي لحقوق الانسان أسسه اتحاد المحامين العرب بالاشتراك مع الرابطة التونسية لحقوق الانسان والمنظمة العربية لحقوق الانسان.

---

* يعتبر ذو توجه عروبي الفرد الذي يدعو إلي تعزيز الروابط بين البلدان العربية، بل والوصول بها إلي حد التكامل (الاندماج ولكن بدون اعتماد موقف وخطاب قومي عربي، وهم هنا يحسبون ضمن الليبراليين).

** اعتبر محافظاً ذلك الشخص الذي تخلي عن الأطروحات القومية.

فى العام ١٩٨٥ تكون المجلس التنفيذي للمنظمة المصرية لحقوق الانسان من ١٠ اعضاء: ثلاثة من القوميين وثلاثة من الماركسيين المنتقلين نحو مواقع ليبرالية وأربعة من الليبراليين يمثلون ٣٠٪ و٣٠٪ و٤٠٪ من مجمل العضوية علي التوالي. وكان التكوين الايديولوجي للمجلس مناسباً لعلاقات خارجية واسعة النطاق، لكن متوسط عمر الاعضاء (٦٢,٥ سنة) كان مرتفعاً. وكان في الأمانة التنفيذية التي صاغت خطة عمل المنظمة الطموحة سبعة أعضاء: واحد قومي وواحد ماركسي واربعة ماركسيين تحركوا نحو مواقع ليبرالية وواحد ليبرالي. وكانت النسب المئوية ١٤,٢ و١٤,٢ و١٤,٢ و٥٧,١ و١٤,٢٪ علي التوالي. وكان متوسط عمر العضوية ٤٥ سنة. هنا كان كلا المتغيرين مناسبين. لم تتخذ الأمانة قرار السعي من أجل التمويل الخارجي، لكن البرنامج الطموح الذي تم تبنيه كان يؤذن بقرب ذلك. وكان الخيار مابين إتخاذ القرار أو تفكيك المنظمة. وكان المجلس الذي اتخذ القرار حول التمويل الاجنبي في ١٩٩١، بعد سنتين من المناقشات المكثفة، مكونا من ١٥ عضوا: واحد اسلامي واثنين ماركسيين وخمسة ماركسيين تحولوا نحو مواقع ليبرالية وستة ليبراليين. لقد كان التكوين الايديولوجي اكثر ملاءمة. وكان متوسط عمر الاعضاء، ٥٥,٣ سنة، أعلي من متوسط عمر اعضاء الأمانة التنفيذية، ومع ذلك فإنه يندرج بوضوح في المجموعة العمرية التى يُتوقع ان تكون منفتحة نحو علاقات خارجية واسعة النطاق. والمنظمة المصرية هي الآن مراقب في لجنة حقوق الانسان والشعوب التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ومنتمية للاتحاد الدولي لحقوق الانسان؛ وتقيم علاقات مع مؤسسات مثل المفوض السامي لشئون اللاجئين التابع للامم المتحدة والعفو الدولية واللجنة الدولية للحقوقيين ومنظمة مراقبة حقوق الانسان. وهذه مؤسسات معنية بالاشراف علي القواعد ومراقبة الانتهاكات واصدار التقارير حولها. لكن المنظمة المصرية لها علاقات ايضاً مع منظمات مثل برنامج Intern-ship Program ومؤسسة الهبة الوطنية من أجل الديمقراطية National Endowment for Democracy ومؤسسة چون ميريك ووكالة التنمية الدولية الهولندية (NOVIB) والخدمات الدولية لحقوق الانسان Rights Hman for Services International والصندوق الدولي Fund Global ومؤسسة فريدريك ايبرت وAgir ensemble pour droits de l'Homme والمعهد الوطني الديمقراطي للشئون الدولية والمركز الدولي لحقوق الانسان والتنمية الديمقراطية. وهذه منظمات غير حكومية غربية توفر التدريب والموارد الضرورية للترويج والعمل الميداني والاتصالات والنشر والبحوث وانشطة التدريب والبناء المؤسسي في مجال حقوق الانسان.

ويعترف مؤسسا مركز القاهرة انهما قد انتقلا من أصولهما اليسارية نحو مواقع ديمقراطية. ومثل كل الافراد الذين يمرون بتطور مماثل، يمكن إعتبارهما اشتراكيين ديمقراطيين أو ديمقراطيين اشتراكيين. ويبدو أن هذا التطور قد حدث حوالي ١٩٨٠. ويعزو أحدهما قدرا كبيرا من تحوله الي الأحداث التي مرت ببولندا خلال تلك الفترة. وهذا اعتراف بليغ بمنطق التفاعل فى نظام دولى واحد.

إنه مؤشر على الاحساس بالانتماء إلى نظام مشروع، وعلى الإستعداد للتأثر بالتفاعلات التي تحدث داخله. وعندما عيَّن المؤسسان مجلس أمناء شرفياً اختارا اشخاصا يعلمان انهم يحملون افكارا ليبرالية ومنفتحون للاندراج في النظام المؤسسي الدولي. ويتلقي المركز الآن، لكي يضطلع بأنشطة البحث والنشر والتدريب، دعما من مؤسسات اجنبية مثل الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية (DANIDA) وAgir ensemmble pour les droits de l'Homme ومؤسسة فريدريك ايبرت رمؤسسة فورد ووكالة التنمية الكندية الدولية ورينبو Rainbow ومؤسسة الهبة الوطنية من أجل الديمقراطية ومؤسسة بونستيفت Foundation Bunistit.

أنشطة المنظمات العربية غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان

كثيراً ما قيل ان العلاقات الخارجية، وخاصة التمويل، قد يتداخل مع أسبقيات المنظمات العربية ويتعارض معها. وواضح ان الأسبقيات لا يمكن ان تخضع الي معايير موضوعية. لكن، يمكن ان نقول بإطمئنان ان المنظمة العربية الناشطة في مجال حقوق الانسان لن تجد قبولا إن هي طرحت مسائل غريبة عن المجتمع الذي تنشط فيه. اما إذا ركزت علي مشكلة معينة علي حساب مشكلة أخري، فإن هذا لا يفقدها مصداقيتها إذا كانت المشكلة الاولي مشكلة حقيقية، تستحق الاهتمام. فثمة مشكلات لا تمنحها كل قطاعات المجتمع نفس الاهمية. وإذا كان هناك قطاع كبير من السكان يشعر بإلحاحها، فان هذا كاف ليعطي جهود المنظمة التي تبذلها في هذا الصدد المشروعية. وكما ذكرنا سابقاً فإن الاختبار الحقيقي لمشروعية علاقات المنظمات العربية بالخارج هي التوسع الأفقي والتعمق الرأسي فى أنشطتها. وهذا ما سنراجعه بإيجاز فيما يلى.

يعمل عشرة اشخاص في أمانة المنظمة العربية لحقوق الإنسان. وتقدم المنظمة المشورة للمنظمات غير الحكومية الدولية حول أوضاع حقوق الإنسان في العالم العربي. وتتبادل معها المعلومات والزيارات. وقد أشرنا سلفاً الي ان هذه المنظمات معنية فقط بمراقبة وكتابة التقارير حول وضع حقوق الانسان. وتحضر المنظمة العربية، كذلك، اجتماعات هيئات الامم المتحدة المعنية بحقوق الانسان وتمثل في المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة. وتنشر تقريرا سنويا حول وضع حقوق الانسان في العالم العربي. ومصادر هذا التقرير هي القوانين واللوائح، ووسائل الاتصال والبلاغات التي تتلقاها المنظمة من الافراد. وتصدر المنظمة أيضا نشرة شهرية، أما اعداد دوريتها ربع السنوية فليست منتظمة، لكنها تصدر من حين لآخر كتبا حول موضوعات محددة بجانب النشرات الصحفية حول احداث معينة. وتتدخل المنظمة لدي الحكومات حول انتهاكات معينة لحقوق الانسان. وتقوم الآن مع اتحاد المحامين العرب والمعهد العربي لحقوق الانسان بإنشاء شبكة معلومات حول حقوق الانسان في العالم العربي.

أما المنظمة المصرية لحقوق الانسان فلها ١٣ فرعا، أسست أربعة فروع منها مقرات ثابتة. وتتكون أمانتها من خمس وحدات. وقد رفعت المنظمة عامدة من المستوى المهنى للعاملين فيها الذين يبلغون ٢٣ شخصا. ولتحقيق هذه الغاية استفادت المنظمة المصرية من الدورات التدريبية التي نظمتها ومولتها منظمات غير حكومية مثل منظمة الخدمة الدولية لحقوق الانسان وبرنامج Internship علي التوالي. تراقب المنظمة وضع حقوق الانسان في مصر وتقوم بأنشطة ميدانية، فتتحري الانتهاكات وتزور السجون، وتكتب للسلطات العامة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان، وتصدر من حين لآخر نشرات صحفية ومناشدات عاجلة. وتصدر المنظمة المصرية تقارير حول قضايا محددة في حقوق الانسان بجانب نشرة دورية. وعالجت التقارير في ١٩٩٥ قضايا مثل العنف، وانتهاكات حقوق العمال المصريين المغتربين في بلدان الخليج، ومثول المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وحرية التعبير. وتعقد المنظمة مؤتمرات صحفية، وتنظم مناقشات ودورات تدريبية وتطلق حملات معلومات حول قضايا ذات علاقة بحقوق الانسان. وقد شاركت في ١٩٩٥ في جهود مراقبة الانتخابات التشريعية. وتشارك دوليا في الاجتماعات والحلقات الدراسية والدورات التدريبية التي تُنظم للمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الانسان. وتتبادل المنظمة المعلومات والمشورة مع منظمات غير حكومية اجنبية. وتقدم لمن يزور مصر منهم الدعم اللوجستي وتنظم برامجهم. وقد أُلحق بالمنظمة برنامجان شبه مستقلين حول ختان الاناث والمساعدة القانونية للنساء. ويوظف البرنامجان ثمانية نشطاء يعملون من مكتب مستقل. وبما أن المنظمة المصرية مدينة بقيامها للمنظمة العربية، فإنها كانت وراء إنشاء ثلاث منظمات مصرية لحقوق الانسان، علي الاقل.

ويلقى الاكاديميون والباحثون والنشطاء الزائرون، بالاضافة الي الباحثين المقيمين في القاهرة، محاضرات حول قضايا حقوق الانسان في مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان. كذلك ينظم المركز ندوات شهرية. وقد نظم المركز ١٢ محاضرة وسبع ندوات في ١٩٩٥. وقد عالجت هذه المحاضرات والندوات قضايا مثل أحوال حقوق الانسان في غزة، وإشكالية العلاقات بين الحكومات وجماعات المثقفين، ووثيقة بكين من منظور المجتمع المدني. ويعقد مركز القاهرة نقاشات طاولة مستديرة، ويعد أوراقا بحثية ويقدمها الي الاجتماعات والندوات المحلية والدولية. وللمركز مطبوعات باللغتين العربية والانجليزية حول مسائل حقوق الانسان، ويصدر نشرة (كل شهرين) باللغتين ودورية ربع سنوية. وينظم، منفردا أو بالتعاون مع مؤسسات أكاديمية، دورات تدريبية لطلاب الجامعات من الاقطار العربية. ويستضيف ويقدم التسهيلات البحثية للأساتذة الضيوف. وقد أسس مكتبة مهمة مفتوحة للباحثين المهتمين.[١٨] ويستخدم المركز ١٦ شخصا، بالاضافة لمن توكل إليهم تكليفات خاصة. ومما يجدر ذكره أن منظمة غير حكومية خارجية طلبت من مركز القاهرة، فى أعقاب ورقة بحثية قدمها الي حلقة دراسية دولية، إعداد ورقة نقاشية حول اعادة هيكلة حركة حقوق الانسان العالمية والاستراتيجية

التي يجب ان تتبناها هذه الحركة الآن. والمتوقع أن تكون الورقة بعد مراجعتها أساسا لمشروع أوسع من قبيل الحلقة الدراسية أو المؤتمر أو المطبوعة، وقد علقت على الورقة منظمات غير حكومية من أفريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ونشطاء بارزون في حركة حقوق الانسان.

أما "الحق" ففيها اربع وحدات معنية بالعمل الميداني، وبقاعدة للبيانات، وبالبحث وبالمكتبة بالاضافة الي هيئة عاملين مساندة. وينتشر اعضاء وحدة العمل الميداني علي طول الاراضي المحتلة لجمع الوثائق الأساسية حول انتهاكات حقوق الانسان؛ وتنظم وحدة قاعدة البيانات المعلومات المجموعة؛ وتقوم وحدة البحوث ببحوث في مجال حقوق الإنسان وبحوث قانونية؛ ووحدة المكتبة هي مكتبة القانون العام الوحيدة في الاراضي المحتلة. كذلك لـ "الحق" ممثل ميداني في لندن. وقد جمعت "الحق" التشريعات العسكرية الاسرائيلية في الضفة الغربية ونشرتها في ١٩٨٠ تحت عنوان "الضفة الغربية وحكم القانون The West Bank and the Rule of Law"، وبعد خمس سنوات أصدرت "قانون المحتل Law The Occupier's" حيث ركزت علي انتهاك المبادئ والأحكام العامة للقانون الانساني الدولي ولقانون حقوق الانسان في الاراضي المحتلة. وقد سجلت "الحق" شهادات ضحايا انتهاكات حقوق الانسان وتدخلت لدي السلطات الاسرائيلية نيابة عنهم. وبعد صدور مطبوعات "الحق" العديدة حول الحجز الاداري، وهدم المنازل، وظروف السجن، وقضايا أخري، اتهمت منظمة العفو الدولية بلا لبس السلطات الاسرائيلية، وللمرة الاولي، بممارسة التعذيب. وهذا مثال واضح لكيف يمكن لمنظمة عربية غير حكومية عاملة في مجال حقوق الانسان ان تؤثر علي سلوك الفاعلين الخارجيين. وقد أسست "الحق" في منتصف الثمانينيات مشروعات لحقوق العمال وحقوق المرأة والمشورة القانونية. وبدأت خلال الانتفاضة نشر تقريرها السنوي. وشاركت "الحق" في مؤتمرات تتعلق بقضايا مثل القانون الانساني الدولي. كما قدمت التقارير لمبعوثي الامم المتحدة حول وضع حقوق الانسان في الاراضي المحتلة.(١٩)

خاتمة/استخلاصات

لقد إعترف تطور فقه القانون الدولي والتنظيم الدولي بأن حقوق الانسان هي محل اهتمام المجتمع الدولي بإجماله، وأصبح غير ممكن الإحتجاج بالولاية القانونية الداخلية وحدها. وهذا هو أساس انخراط الحركة العربية لحقوق الانسان في النظام المؤسسي الدولي لحقوق الانسان. ويمكن تفسير الانخراط المتباين لهذه المنظمات فى النظام الدولى باختلاف الوضع القانوني للمنظمات العربية لحقوق الانسان وبتفاوت خصائص قادتها ومؤسسيها.

لقد بحثت الحركة العربية لحقوق الانسان عن الملاذ والحماية لدي النظام الدولي بعد أن فشلت فى الحصول على الإعتراف القانونى من السلطات العامة فى بلدانها. وهذه هي افضل ضمانة متاحة لها

للعمل في مجتمعاتها المحلية. وكانت المواقف السياسية المعادية دافعاً آخر للحركة لتأخذ هذا التوجه. وبعد ذلك بسنوات تالية، اصبح النظام الدولي مصدراً للموارد التي أصبحت الحاجة إليها ماسة. وفي الواقع كان معنى غياب الاعتراف، بالإضافة إلي العداء، ان الموارد لن تتوفر. ويمكن بذلك ان نقيم علاقة إرتباط سلبية بين الاعتراف القانوني والموقف السياسي، من ناحية والعلاقات الخارجية، من ناحية اخري.

إن لخصائص الافراد الذين يقفون وراء إنشاء أو تنشيط حركة اجتماعية ما أهمية كبيرة فى التوجه الذي تتبناه. فهي تحدد سلوك الحركة ومدي تفاعلها مع البيئة المحيطة. لقد واجهت الحركة العربية لحقوق الانسان معضلة عندما نشأت. فقد كان تأسيسها اعترافا ضمنياً بالحق في اختيار مع من تتفاعل، والي اي درجة. ومع ذلك فقد كان لدى أولئك الافراد الذين أسسوها دوافعهم الداخلية. انهم لم يستطيعوا التغلب علي تخوفهم من النظام المؤسسي الدولي، وهذا ليس مرتبطاً بحقوق الانسان علي وجه الخصوص. فخلفياتهم الايديولوجية وانتماءاتهم الجيلية لم تجعلهم مستعدين لمدي واسع من التفاعلات معه. وهؤلاء القادة هم في الغالب قوميون عرب نموا في أوقات المواجهة مع سادة النظام الدولى. وكانوا قد عرفوا فى حياتهم إحباطات وخيبات أمل. ولم يكن تقويمهم لطريقة عمل المجتمعات المدنية مما يساعد علي اقامة علاقات واسعة النطاق مع مؤسسات خارجية. فهم ما زال يراودهم الشك في طبيعة العلاقات بين الدول والمجتمعات المدنية في العالم الخارجي. لقد قطعوا شوطاً من الطريق عندما أقاموا العلاقات مع الامم المتحدة ومع بعض المنظمات الناشطة في مجال مراقبة حقوق الانسان، لكنهم لم يستطيعوا السير فيه الي النهاية.وقام جيل جديد من القادة بتعزيز علاقات منظماتهم العربية مع العالم الخارجي لأنهم لم يعيشوا نفس الفترة. وعندما كانوا قوميين عربا، فتحت تجربتهم في المعارضة أذهانهم علي صحة الافكار الليبرالية حول التعددية. وتحرك الماركسيون نحو مواقف ليبرالية تحت تأثير التحولات في النظام الدولي. وقد جعلتهم الطبيعة النظامية للمقاربات الماركسية مستعدين لهذا التطور. ولم يحتج الليبراليون جهداً كبيراً لإقناعهم. وأثر إنتشار الافكار الليبرالية على التحليل الذي قام به الجيل الجديد للعلاقات بين الدول الخارجية والمجتمعات المدنية. لذلك يمكن افتراض وجود تناسب طردى بين صغر السن والافكار الليبرالية، من ناحية، والاندماج في النظام المؤسسي الدولي، من الناحية الاخري.

لا شك ان المنظمات العربية غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الانسان الاكثر اندماجا في النظام الدولى قد وسعت او عمقت إلى حد بعيد انشطتها من أجل حقوق الانسان. وقد اضطلعت بعدد اكبر وأكثر تنوعاً من الأنشطة من تلك المنظمات التى اندمجت بدرجة أقل. وقد إكتسبت من خلال هذه العملية عدداً أكبر من المؤمنين بأفكار التعددية والكرامة الإنسانية. وطالما عبَّرت هذه المنظمات عن مطالب حقيقية لمجتمعاتها وروجت لها فإنها تستطيع أن تستمر فى السير بإطمئنان فى الطريق الذى قطعته حتى الآن

المراجع

١- LeRoy Bennet, A., International Organizations: Principles and Issues. Englewood Cliffs, N.J., Princeton Hall International Editors, 6th edition, 1995.

٢- Human Rights and Internatioanl Relations. Cambridge, Can-Vincent. R.J. Bridge University Press, 1986 (Published in association with the Royal Institute of International Affairs), P. 111

٣- Ibid,, p. 99

٤- Ibid.

٥- Ibid., p. 102

٦- John Galtung, Human Rights in Another Key, Polity Press, 1994.

٧- Ibid.

٨- Ibid., pp. 147-151

٩- المنظمة العربية لحقوق الانسان، ١٩٨٧، ص ١.

١٠- المنظمة العربية لحقوق الانسان، ص ١٩٩٠.

١١- أمير سالم، دفاعاً عن تكوين الجمعيات، القاهرة، مركز الدراسات والمعلومات القانونية، ١٩٩١.

١٢- Mouin Rabbani, "Palestinian Human Rights: Activism under Occupation", Arab Studies Quarterly, vol. 16, no. 2., Spring 1994, pp. 27-52.

١٣- Mustafa Kamel Al-sayyid, "The Cocept of Civil Sciety and the Arab World:, in: Political Liberalization and Democratization in the Arab World. Perspectives. Edited by Rex Brynen and Bahgat Korany. vol. 1, Theortical Lishers. Paul Noble. Boulder and London: Lynne Rienner Publisher., 1995.

١٤- Ibid.

١٥- Ibid., p.143-135.

١٦- Ibid.

١٧- Ibid., p. 136.

١٨- سواسية، نشرة يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ١٩٩٥.

١٩- Mouin Rabbani, Op. Cit., pp. 29-44.

نحو إستراتيجية منسجمة لحركة حقوق الإنسان فى مصر

إشكالية الدفاع عن حقوق الإنسان بين مطرقة الحكومة وسندان الثقافة العربية والسياسة الأمريكية*

بهى الدين حسن**

مقدمة

حققت حركة حقوق الإنسان فى مصر تقدماً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، بحيث صارت إحدى أبرز الحقائق الجديدة فى الحياة السياسية اليومية فى مصر، وَالملاذ الذى يلتفت إليه الجميع - أحزاباً، وجماعات، وأفراداً- عند كل إنتهاك جسيم لحقوق الإنسان مترقبين إعلان موقفها، وتشمل هذه الدائرة أجهزة الأمن أيضاً، التى تتلهف على البيانات التى تدين جماعات الإسلام السياسى وتترقب صدورها، كما وجدت مفردات كثيرة من اللغة الخاصة بحقوق الإنسان مكانها فى مانشيتات وأعمدة الصحف السيارة، حكومة ومعارضة، وأصبحت بيتاً لتلقى شكاوى رجل الشارع من مظالم الحياة اليومية، حتى أن دائرة المتظلمين شملت أيضاً جنود الشرطة![1]

ويمكن إيجاز هذه التأثيرات علي الحكومة، فى أنها أصبحت أكثر إدراكاً إلى أن أهمال إعتبارات حقوق الإنسان يؤثر بشكل تراكمى على رصيدها فى الداخل ويعرض سمعتها لحرج بالغ فى الخارج، وقد إنعكس هذا

* ورقة قُدمت إلى مؤتمر "إعادة النظر فى جدول أعمال العلاقات الأمريكية العربية وتحدى المشاركة" الذى نظمته "مؤسسة الديمقراطية والتغيير السياسى فى الشرق الأوسط" فى واشنطن ١٩-٢١ اكتوبر ١٩٩٥، كان المطلوب من الكاتب أن يتناول بالتقييم مدى نجاح حركة حقوق الإنسان فى مصر فى التأثير أيجابياً على أجندة كل من المجتمع المدنى والسلطات الحكومية لصالح حقوق الإنسان، وتوضيح أسباب النجاح والفشل، والتأثير الإيجابى أو السلبى فى هذا المجال، لكل من السياسة الأمريكية، وأثنتين من كبريات المنظمات الدولية التى تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها.

** مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، والأمين العام للمنظمة المصرية فى الفترة (يوليو ١٩٨٨- يناير ١٩٩٤).

الإدراك فى ثلاث مظاهر، أولها الإهتمام بمفردات حقوق الإنسان فى الخطاب السياسى لرجال الدولة، وإنشاء مكتبين لحقوق الإنسان فى وزارة الخارجية ولدى النائب العام، وتدريس حقوق الإنسان فى بعض الكليات الجامعية وإستئصال بعض مواد التعصب الدينى من مناهج التعليم فى المدارس.[٢]

أما على صعيد المجتمع فيمكن ملاحظة هذا التأثير المتزايد، فى كون هاجس حقوق الإنسان قد صار عنصراً حيوياً فى تقييم أداء الحكومة، كما يمكن ملاحظته فى عملية مراجعة الذات التى تقوم بها مختلف التيارات السياسية – بما فى ذلك الأخوان المسلمون – لمواقفها ومدى إتساقها مع مبادىء حقوق الإنسان.[٣]

هذا إنجاز كبير ولاشك، خاصة إذا استرجعنا الخلفية السياسية والإجتماعية والثقافية التى جرى فيها تحقيقه، ولكن من المؤكد أنه كان يمكن تحقيق إنجاز أفضل.

لقد لعبت عدد من العوامل والملابسات التاريخية دوراً مؤثراً فى تقليص دائرة مستقبلى رسالة المنظمة الأم لحركة حقوق الإنسان فى مصر – أى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان – والمتأثرين بها، وأبرز هذه العوامل هى وضع المنظمة خارج القانون، نتيجة رفض الحكومة إضفاء الصفة القانونية عليها ثم على بقية مؤسسات حقوق الإنسان الناشئة بعد ذلك، وصعود تيار الإسلام السياسى بأيديولوجيته المعادية لحقوق الإنسان، وتدنى قيم الديمقراطية فى الثقافة السياسية السائدة، والقصور الفادح في الموارد المادية اللازمة لحركة حقوق الإنسان، والسمعة السيئة التي حاقت بفكرة حقوق الإنسان من جراء سياسة الكيل بمكيالين التى إتبعتها بعض حكومات الدول الغربية الكبرى فى هذا المجال ، والإنزلاق التدريجى للمنظمة إلى سياسة المجابهة مع الحكومة كرد فعل على إنكار شرعيتها وصم الآذان عن شكاواها، وذلك فى إطار الإفتقار إلى إستراتيجية متكاملة للتعاطى مع هذه المعطيات بالغة القسوة والإستغراق الكامل فى اللهاث خلف سيل الإنتهاكات يوماً بيوم وكشفها للرأى العام.

وتقسم الورقة هذه العوامل إلى مجموعتين، الأولى داخلية، أى تلك المتصلة بالحكومة والمجتمع والثقافة السياسية السائدة، وحركة حقوق الإنسان المحلية، والثانية خارجية وتتصل أساساً بالسياسة الأمريكية ودور الحركة العالمية لحقوق الإنسان.

إن المدخل الطبيعى لتناول هذه العوامل هو إلقاء نظرة سريعة على البيئة السياسية والثقافية التى نشأت فيها حركة حقوق الإنسان فى مصر، والكيفية التي تفاعلت بها الحركة مع هذه البيئة.

جاء صعود حركة حقوق الإنسان فى مصر نتيجة عدة عوامل:[٤]

١- تزايد الإدراك العام لقيمة الديمقراطية على ضوء الفشل الذريع الذى حاق بأنظمة

حاولت أن تقدم قيم العدل الإجتماعى والتحرر الوطنى كمبرر للتضيحة بالديمقراطية.

٢- الإنفتاح النسبى الذى تبناه نظام مبارك على مختلف التيارات الفكرية والسياسية فى إطار عملية التعبئة ضد الإسلام السياسى.

٣- تدهور حالة حقوق الإنسان فى مصر، والذى تجلى فى:

أ- إعادة العمل بقانون الطوارئ بعد إغتيال الرئيس السادات، ومانطوى عليه ذلك من إطلاق سلطة أجهزة الأمن فوق القانون، وتمتع ممارسات التعذيب والقتل خارج القانون بالحماية الضمنية.(٥)

ب- تصاعد أعمال عنف الجماعات الإسلامية المسلحة إلى مستوى لم تشهده مصر من قبل، وإتساع نطاقه ليتجاوز أفراد السلطة والأمن ليشمل أيضاً المثقفين والمسيحيين والسائحين الأجانب فضلاً عن المواطنين الأبرياء الذين لم تبال بحياتهم مخططات العنف الإسلامى.(٦)

٤- عجز الأحزاب السياسية - وخاصة القومية واليسارية - عن إستيعاب المتغيرات التى طرأت خلال العقود الأخيرة والهزائم السياسية المتوالية، والتعبير عن طموحات الأجيال الجديدة، وتقديم بديل لسياسات الحزب الحاكم وخلق الأطر المناسبة لتجسيد الطموح نحو العدل والإنصاف.

٥- صعود حركة الإسلام السياسى بأجندتها التى تبشر بقيود من لون جديد على حريات الفكر والإبداع والرأى والتعبير، وإكتشاف المثقفين فى حركة حقوق الإنسان مناضلاً صلباً وجريئاً عن حرية الإبداع والفكر وعدم خضوعها للإبتزاز باسم الدين.

٦- حساسية النظام السياسى الحالى إزاء الرأى العام الدولى، خاصة فيما يتعلق بصورة نظام الحكم فى العالم.

٧- صعود حركة حقوق الإنسان فى العالم وإهتمامها بمصر- نظراً لوزنها النسبى فى المنطقة - وبحالة حقوق الإنسان فيها، وبالتضامن والتعاون مع حركة حقوق الإنسان فيها.

٨- شيوع إستخدام المصطلح فى السياسة الدولية ووسائل الإعلام وتزايد ألفة رجل الشارع به.

نظام سياسى تعددى مقيد

يقوم النظام السياسى فى مصر منذ منتصف السبعينات علي نظام التعددية السياسية المقيدة، وهو "نظام إدارة لأزمة النظام السلطوى- أو بالأحرى أزماته: أزمة الشرعية وأزمة المشاركة وأزمة التوزيع،- فحين يعجز النظام السلطوى عن الحفاظ على شرعيته- الثورية غالباً- أو تجديدها ولايستطيع مواصلة كبت التعدد، يلجأ لإنفتاح سياسى جزئى يتوازى عادة مع إنفتاح إقتصادى جزئى أيضاً.(٧)

أما النظام التعددي الحقيقى أو المكتمل فإنه يقر بحق كل القوى السياسية والإجتماعية فى تنظيم نفسها فى شكل أحزاب سياسية

وجمعيات ونقابات، وبحق هذه المنظمات فى فرص متكافئة للإتصال بالناس، وفى وسائل الإعلام والترشيح للإنتخابات، وتمتع هذه الحقوق بالحماية الدستورية والقانونية بما يقتضيه ذلك من الفصل بين السلطات ومن ضمان إستقلال القضاء، كما يضمن النظام التعددى حرية تداول السلطة.[٨]

"ويُعتبر غياب مبدأ حرية تداول السلطة، هو أهم السمات المميزة لنظام التعددية المقيدة عن النظام التعددى، مع تعرض إعمال المبادئ الثلاثة الأولى لقيود دستورية وقانونية وتعسفية مشددة، بما يكرس طغيان السلطة التنفيذية على بقية السلطات والحد من إستقلال القضاء، وخاصة عبر إنشاء أشكال موازية من القضاء غير الطبيعى والإستثنائى، وسيطرة الحكومة وحزبها على وسائل الإعلام وعلي النظام الإنتخابى، وفى أغلب الحالات يقترن ذلك بدور محورى للمؤسسة العسكرية، وصلاحيات شبه مطلقة لرئيس الدولة".[٩]

وهذه هى حالة مصر، التى ينص دستورها على أن رئيس الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويجرى تعيينه عبر إستفتاء لامنافسة فيه، ويتمتع بحق البقاء فى الحكم مدى الحياة عبر التجديد لمدد متتالية، ولايتضمن الدستور أية نصوص تسمح بمساءلته، فى حين يتمتع بالحق فى تعيين الوزراء وإقالتهم، وإصدار قرارات لها قوة القانون فى غياب البرلمان وإتخاذ أية إجراءات إستثنائية، بما فى ذلك حل البرلمان فى حالات الضرورة، وإستفتاء الشعب فى ذلك.[١٠] ويتمتع رئيس الجمهورية بحق تعيين عدد من المناصب القضائية الرئيسية، مثل النائب العام ورئيس المحكمة الدستورية العليا، وبحق تحويل المدنيين لمحاكم عسكرية، وتشكيل محاكم أمن الدولة، بما فى ذلك تشكيلها بشكل مختلط من مدنيين وعكسريين، وهي محاكم لاتقبل الطعن على أحكامها، بينما لرئيس الجمهورية حق التصديق على أحكامها أو تعديلها.[١١] وتسيطر الحكومة على لجنة شئون الأحزاب السياسية، التى تتمتع بحق الترخيص بالنشاط للأحزاب، ووقف صحفها ونشاطها، والتوصية بحلها لدى القضاء،[١٢] كما تسيطر الحكومة على وسائل الإعلام الأساسية وتحتكر الإذاعة والتليفزيون وتسيطر على مقدرات العملية الإنتخابية، وفقط فى الإنتخابات العامة – كل خمس سنوات – يُسمح للأحزاب بشرح برامجها من خلال الإذاعة والتليفزيون فى حدود ٤٠ دقيقة فقط لكل حزب.

ويخضع إنشاء الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية لقيود أكثر غلظة مستمدة من قانون الجمعيات الصادر منذ ٣١ عاماً فى عهد عبد الناصر، والذى يمنح الحكومة سلطات مطلقة فى رفض إشهار أى جمعية وحلها ومصادرة أموالها أو دمجها فى جمعية أخرى، أو حل مجلس إدارتها، وتعيين مجلس آخر، أو مدير لها.[١٣]

يُلاحظ أن الإنفتاح النسبى للتعددية السياسية المقيدة لم ينعكس بأية صورة على

إتجاهات الحكومة إزاء قطاع الجمعيات. [١٤] وهو مادعا البعض للتساؤل عما إذا كانت الحكومة تنظر للمنظمات غير الحكومية بإعتبارها "منافساً"، حيث أنها بالدور الذى تقوم به في مجال مساعدة الفقراء والتنمية والتعليم والصحة وحقوق الإنسان والتأهيل للعمل تحل محل الحكومة المركزية، ومما يدفع فى هذا الإتجاه أن نسبة كبيرة من هذه الجمعيات ذات خلفية دينية.[١٥]

"ويُلاحظ فى هذا الإطار أيضاً أن دور المنظمات غير الحكومية فى مصر لايقتصر على ماتقدمه من خدمات لمجتمعها المحلى، بل إن لها دوراً لايقل أهمية، وهو أنه يقدم قنوات تساعد على خلق هياكل وآليات لمشاركة فى ظل غياب مؤسسات منفتحة وديمقراطية على المستوى القومى".[١٦]

قد يبدو ذلك مفارقة للذين يعرفون أن فى مصر أكثر من عشرة أحزاب، ومثلها من صحف المعارضة التى تستخدم أحياناً لهجة إنتقادية حادة تجاه سياسة الحكومة، لتقدم بذلك صورة مختلفة كلياً عن أغلب الدول المجاورة لمصر (العراق، السعودية، سوريا، ليبيا، السودان)، والتى تسودها أنظمة تسلطية أو شمولية من طراز عتيق بحيث تُعتبر مصر بجانبها واحة للديمقراطية، وهذا حقيقى بالفعل.

لكن ركائز هذا الوضع التعددى فى مصر مشدودة بأحبال قوية إلى أدوات سيطرة تشريعية وهيكلية وقانونية، يمكنها أن تنقل خلال ساعات كياناً كاملاً من حال لحال، مثلما حدث مع الصحافة خلال العام ١٩٩٥، وهو نفس مايتوقعه بعض المراقبين للمنظمات غير الحكومية خلال الفترة القادمة.

"إن الإعتراف القانونى بأنشطة الجميعات غير الحكومية سواء كانت إسلامية أو مسيحية أو رأسمالية أو نسائية، أو حقوق إنسان يتوقف كلية على الدولة، وليس لدى هذه الجمعيات سوى الإذعان إذا قررت الحكومة نزع الشرعية عنها مثلما حدث مع جمعية تضامن المرأة العربية عام ١٩٩٠، ويستوى في ذلك حال المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أو الجمعيات التابعة للإخوان المسلمين".[١٧]

على هذه الأرضية السياسية جاء ميلاد حركة حقوق الإنسان في مصر، ضيفاً غير مُرحب به من النظام السياسي، وتلفظه البيئة التشريعية، وتحاصره سلطة تنفيذية أخطبوطية. فهل وجدت حركة حقوق الإنسان في المجتمع "الحضانة" التى تحميها وتكفل تنشئتها؟

ثقافة مأزومة

"يمر المجتمع العربى عموماً والمصرى بشكل خاص فى العقود الأخيرة بحالة ثقافية فريدة وكاسحة تتسم فى جوهرها بسيكولوجية عدم الأمان وعقدة الإهانة مما يشكل عائقاً خطيراً أمام ثقافة حقوق الإنسان".[١٨] وقد شكل الصراع العربى/الإسرائيلى- الغربى أهم المصادر الحديثة لهذه العقدة منذ ١٩٤٨،

وماتلاها من هزائم وإحباطات بلغت ذروتها فى يونيو ١٩٦٧، وقد تعمقت هذه العقدة بنجاح إسرائيل فى قطف ثمار إنتصاراتها العسكرية على مائدة المفاوضات وبالتدمير الأمريكى- الغربى للعراق وبمعارك التطهير العرقى فى البوسنة".(١٩)

"وتحت تأثير هذه العقدة تتمسك النخبة بجدول أعمال يتمحور حول الهوية يأخذ شكل عداء شديد للغرب، ومن ثم تصبح تسوية العلاقة مع "الآخر" - الخصم - هى المهمة الأسمى ولها الأولوية على أية مهام داخلية،"(٢٠) بما في ذلك الديمقراطية وحقوق الإنسان،(٢١) خاصة "وأن الأخيرة تُعتبر رافداً للثقافة الغربية، ويفترض البعض أن هدفها يلتقى بالتالى مع الأهداف العدوانية الغربية أو حتى الإسرائيلية، وهو تفتيت المجتمعات العربية تحت راية الدعوة للديمقراطية وحقوق الإنسان".(٢٢) وهو ماترده أيضاً بعض قيادات الحركة المصرية والعربية لحقوق الإنسان(٢٣) وبعض المثقفين الأقباط وثيقى الصلة بالكنيسة.

"وفى أفضل الأحوال يمكن أن يُنظر إلى دعوة حقوق الإنسان بوصفها مهمة ليست ملحة، ويمكن تأجيلها لصالح التعبئة والتجييش الضروريين فى معركة ما مع الغرب وإسرائيل.(٢٤)

وهو مايلقى أضواء إضافية على النطاق الضيق لتأثير حركة حقوق الإنسان، والذى تقلص أكثر بصعود حركة الإسلام السياسى بأجندتها الأيديولوجية والسياسية المتعارضة مع مبادىء حقوق الإنسان والتى جعلت من المتسحيل توسيع نطاق تأثيرها إلا إذا تخلت عما يمكن تسميته بالحقوق غير الشعبية،(٢٥) وخاصة حقوق المرأة وحرية العقيدة والحرية الدينية.

فى هذه البيئة ولدت حركة حقوق الإنسان، فاقدة المشروعية السياسية والقانونية والثقافية والمجتمعية. فى ظروف كهذه ربما ماكان لحركة حقوق الإنسان أن تولد، أو ربما لماتت فى مهدها، ولهذا جاء ميلادها مأزوماً منذ البداية.(٢٦)

ولكن قراءة متأنية وملموسة تكشف لنا عن أن بعض ملابسات النشأة لعبت هي بذاتها دوراً إيجابياً فى دعم حركة حقوق الإنسان على المدى القصير، رغم أنها فاقمتها فى المدى البعيد.

وعلى سبيل المثال فإن كون جماعات الإسلام السياسى هى الضحية الأبرز للقمع السياسى والأمنى، أدى بصحفها أن تصبح الأكثر إهتماماً بالإعلام عن نشاط منظمات حقوق الإنسان، ومن ثم فتح ثغرة فى جدار التعتيم الإعلامى عليها، هذا التعتيم الذى بلغ حد أن الإذاعة البريطانية B.B.C- القسم العربى تُعتبر أفضل وسائل الإعلام عنها.

وكذلك فإن عجز الأحزاب القومية واليسارية - فى إطار نظام التعددية السياسية المقيدة - عن التعبير عن طموحات الأجيال الشابة، دفع شريحة عريضة منها للبحث فى منظمات حقوق الإنسان عن إطار لأحلامها فى الحرية

والعدل"[٢٧] حتى صارت هذه الشرائح هى المكون الأكبر لعضوية المنظمة المصرية لحقوق الإنسان،[٢٨] كما اكتشفت التيارات السياسية الثلاثة – الإسلامية والقومية واليسارية – فى منظمات حقوق الإنسان إطار أكثر تأثيراً وفعالية فى الدفاع عن حقوق الإنسان من لجان الدفاع عن الحريات فى الأحزاب والنقابات، نظراً لما تتمتع به هذه المنظمات من إمتداد عالمى له ثقل يوازن نظام حكم حريص على سمعته الخارجية ولايبالى كثيراً بها فى الداخل، الذى هو مجال التأثير الوحيد المُتاح للأحزاب السياسية، والذى يخضع لعشرات القيود الغليظة.

غير أن ذلك كان يحمل فى طياته – كما أسلفنا – بذور مفاقمة أزمة النشأة"[٢٩] فقد كان ذلك يعنى أنه "قد وقع على عاتق تلك العناصر عالية التسييس من المجتمع، ممن فشلت أيديولوجياتهم لأمد طويل فى الإتساع لإستيعاب مثاليات حقوق الإنسان، عبء النهوض بمهمة النضال من أجل حقوق الإنسان"،[٣٠] وبالتالي حملت هذه التيارات معها إلى منظمات حقوق الإنسان رياح التسييس ومفاهميها الخاصة بها، القائمة إما على وضع الخصوصية الثقافية أو الدينية فى مواجهة بعض أهم أركان حقوق الإنسان، أو محاولة فرض أولوية للحقوق الإقتصادية والإجتماعية"[٣٢] أو طموحها لإستخدام منظمات حقوق الإنسان كمنابر فى الصراع السياسى المحلي[٣٢]، أو لتصفية الحسابات التاريخية والآنية مع الغرب.

ومن نافلة القول، أن هذا التكالب لايعنى مؤشراً على الوعى بحقوق الإنسان، فإستخدام شئ موجود بالفعل ومحاولة توظيفه، قد لايعكس بالضرورة إدراك المجتمع للأهمية الموضوعية لوجود هذه المنظمات وحاجته إليها، والتى يجب أن يعبر عنها فى هذه الحالة بقيام المجتمع بالدعم المادى والبشرى والمعنوى لهذه المنظمات.[٣٣]

قد يفسر البعض غياب مثل هذا الدعم بمشكلة خاصة بالثقافة العربية، وهذا ربما كان صحيحاً بالمعنى النسبى، ولكننا نواجه نفس المشكلة فى مجتمعات وسط أوروبا وشرقها، حيث تواجه المنظمات غير الحكومية مشكلة ضعف إدراك المجتمع لأهمية دورها،[٣٤] رغم أنه لايوجد إسلام أو ثقافة عربية.

إنها مشكلة حداثة ثقافة حقوق الإنسان، "وإنهيار الهياكل الإجتماعية القديمة، والوضع الإنتقالى لبناء هياكل جديدة، وهي عملية تسير ببطء مميت فى المجتمعات العربية"[٣٥] خاصة فى ظل إنعدام قوة الدفع نحو الديمقراطية من جانب المجتمع المدنى ذاته، بما فى ذلك صفوته السياسية والمثقفة.[٣٦]

الأجندة المغلقة

فى مجتمع كهذا، يُفترض أن تكون مهمة نشر ثقافة حقوق الإنسان ومعالجة إشكاليات الثقافة العربية معها، هى مهمة ذات أولوية خاصة عند ميلاد المنظمة المصرية لحقوق

الإنسان فى عام ١٩٨٥.

وفى ظل نظام سياسى مصرى منفتح نسبياً، يُفترض أن يكون الحوار مع السلطات المعنية أداة أساسية لمنظمة حقوق الإنسان فى تحقيق هدفها الأول الذى وجدت من أجله، وهو تحسين حالة حقوق الإنسان.

ويمكن القول أن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان قد نهجت فى عملها هذا النهج، وخاصة خلال العام الأول لها (١٩٨٦/٨٥)، حين كانت الحكومة ترد على مراسلاتها، ولاتطعن بشرعية وجودها، وكانت خبرة المنظمة حينذاك معدومة تقريباً بالأساليب التقنية للمراقبة والرصد وتقصى الحقائق، وبإدارة العلاقات الدولية في حركة حقوق الإنسان وخصوصيتها.[٣٧]

ولكن مع التراجع العام الذى بدأ يلوح فى الأفق فى منتصف الثمانينات عن الهامش الديمقراطى وإنقلاب موقف الحكومة من المنظمتين المصرية والعربية لحقوق الإنسان، والذى واكب تولي وزير جديد وعنيف لمقاليد وزراة الداخلية*، أغلق أبواب الحوار وطعن بشرعية المنظمة ذاتها، بدأ مخاض إنقلاب من نوع آخر داخل المنظمة، دفع تدريجياً إلى مقدمة المسرح بالعناصر الراديكالية، خاصة من القوميين واليساريين وبينهم كاتب هذه السطور. فى حين تراجعت إلى الخلف أو إنسحبت تدريجياً أغلبية العناصر المؤسسة الأخرى، والتى وجدت أن المنظمة صارت خارج القانون، وأنه من غير المقبول مواصلة العمل دون مظلة شرعية، والإنزلاق إلى صدام غير مرغوب فيه مع الحكومة. بينما رأى الراديكاليون أن المبادرة بحل المنظمة هو شهادة إفلاس لحركة حقوق الإنسان فى مصر، ولن يقيم لها قائمة بعد ذلك[٣٨] وكحل وسط، أُقترح الإتجاه التقليدى التخلى عن مهمة رصد إنتهاكات حقوق الإنسان وحصر نشاط المنظمة في مجال التبشير بمبادىء حقوق الإنسان.[٣٩] كان قبول ذلك الخيار يعنى كتابة شهادة وفاة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ولذلك فإنه لم يصمد للإختبار أمام أول جمعية عمومية تالية، التى شددت على أهمية إعمال رقابة ورصد وتقصى الحقائق حول إنتهاكات حقوق الإنسان وإعلام الرأى العام بها، وتراجعت مهام نشر ثقافة حقوق الإنسان، والأهم من ذلك أنها صعدت بممثلى الإتجاه الراديكالى ليحصل على أغلب مقاعد مجلس الأمناء.[٤٠]

وبعد ٣ شهور تكفل وزير الداخلية مرة أخرى بتعزيز التوجه الراديكالى، وذلك حين قام بالقبض على إثنين من مجلس الأمناء وتعريضهما للتعذيب.[٤١] لتتصدر جدول الأعمال مهام الرصد والمراقبة، وإعداد التقارير ومخاطبة الرأي العام المحلى والدولي على حساب نشر ثقافة حقوق الإنسان.

والواقع أن السلوك العملى للسلطات

* اللواء زكي بدر

الحكومية كان يزكى دوماً وبقوة هذا التوجه، وبخاصة التوجه للرأى العام الدولي، حيث أن الحكومة فى الوقت الذى كانت تقبل فيه الإجتماع بمندوبى المنظمات الدولية لحقوق الإنسان والرد على إستفساراتهم، فإنها لم تكن ترد على المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والمرة الوحيدة التى ردت فيها وزارة الداخلية بخطاب على تقرير للمنظمة المصرية كان ردها على خطاب للجنة المحامين لحقوق الإنسان(الأمريكية) تضمن تقريراً للمنظمة المصرية !

ومع ذلك لم تغلق المنظمة أبواب الحوار مع الحكومة بل عندما أُطيح بوزير الداخلية، منحت المنظمة وزير الداخلية الجديد هدنة نحو ٦ شهور، إمتنعت خلالها عن التصادم معه، وخلال ذلك طرقت أبواباً جديدة لكن دون جدوى.

لقد لعبت العوامل السالف الإشارة إليها دوراً هاماً فى تحديد نطاق تأثير منظمة حقوق الإنسان، بعد أن فرضت الحكومة ملامحها الرئيسية كمنظمة غير قانونية وصدامية.

منظمة كهذه، من المنطقى أن يكون أغلب أعضائها ممن ينسجمون مع هذا الطراز من المواجهة، وقد تكفلت بذلك الجمعية العمومية التالية فى مايو ١٩٩١ التى جاءت فى أعقاب التدمير الأمريكى للعراق، لتسقط أغلب العناصر الليبرالية والمستقلة المرشحة لمجلس الأمناء الجديد،[٤٢] ولينتقل الصراع الداخلى إلى محاور جديدة.

وفى غمار الصراع اليومى ضد النزوع نحو التسييس الذى يفضى إلى طمس ملامح منظمات حقوق الإنسان فى أطر الحركة السياسية وإلحاقها بها، كانت تتبلور نواة فريق حريص على إستقلالية حركة حقوق الإنسان عن الحركة السياسية، وعلى تنمية تقاليد مهنية خاصة بها، وذلك من العناصر التى إستطاعت أن تفصل بين خلفياتها السياسية المتعددة وبين متطلبات وخصوصية العمل فى منظمات حقوق الإنسان. وبفضل هذه النواة وقدرتها على تنمية وعيها بخصوصية الإشكاليات التى تواجهها حركة حقوق الإنسان فى مصر، تمكنت الحركة من التأثير- وإن بشكل محدود- على أجندة كل من الحكومة والمجتمع المدنى على النحو الذى أشرنا إليه فى مقدمة الورقة، رغم الإنعكاسات السلبية للصراع الداخلى فى المنظمة على المحيط الذى تؤثر فيه.

ومع التصاعد فى الصدام بين أجهزة الأمن والجماعات الإسلامية المسلحة، وصم آذان السلطات عن شكاوى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وإضفاء الحماية على كثير من عمليات التعذيب والقتل خارج القانون، بدأت المنظمة تتخلى تدريجياً عن تمسكها الصارم بإعمال التقاليد المتعارف عليها فى الإنتظار فترة كافية قبل الإعلان عن الشكاوى التى تبلغها للسلطات،[٤٣] أو فى الإشادة بخطواتها الإيجابية [٤٤] مهما كانت محدودة القيمة. وقد إنجرفت المنظمة فى هذا الإتجاه بحدة أكبر فى العامين الأخيرين كرد فعل على حملة التشهير

اللاأخلاقية التى قام بها مجموعة من اليساريين أشاعوا بأن هناك صفقة قد تم إبرامها بينها وبين الحكومة.

كان الأمر يبدو وكأنه تخل عن تقليد شكلى لاقيمة عملية له، ولكن بالتخلي الفعلى عنه، فإن أحد الرموز القليلة الباقية على حرص المنظمة على فتح أبواب الحوار مع الحكومة قد سقطت، وأصبحت رسالة المنظمة مصبوغة بصورة أكثر حدة بطابع المجابهة الأقرب للأحزاب السياسية، رغم أن مضمون مواقفها ظل أميناً بشكل صارم لمقتضيات الحيدة السياسية.

وأدى هذا الإنزلاق التدريجى إلى إختزال مهمة المنظمة فى العمل من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان والعمل على القضاء على أكثر أشكال إنتهاكها فجاجة، وإشاعة ثقافة وقيم حقوق الإنسان فى المجتمع، بما يجعله قادراً على محاصرة إنتهاكات حقوق الإنسان، وإقتصارها من الناحية الأساسية على مهمة فضح أداء الحكومة فى هذا المجال.(٤٥)

ومن المنطقى ألا يقود هذا الأداء إلى تعزيز فرص التأثير على أجندة الحكومة، وتوسيع القاعدة الإجتماعية للمنظمة والتأثير على المجتمع.(٤٦)

الإنعكاسات السلبية للسياسة الأمريكية

"إذا كانت الأغلبية الساحقة من دول العالم تقبل دور المنظمات الدولية، وخصوصاً الأمم المتحدة، فى مجال حقوق الإنسان، وإتخاذ إجراءات محددة للدعوة إلى وقف إنتهاكات معينة فى دول معينة، بما فى ذلك تنفيذ عقوبات شاملة وإلزامية ضد هذه الدول، فإن إتخاذ بعض الدول – خارج المنظمة العالمية – موقف الحكم على أوضاع حقوق الإنسان فى دول أخرى لايلقى قبولاً عالمياً، خصوصاً إذا كانت هذه الدول المدعية هى من القوى الكبرى".

والفارق بين الحالتين واضح. فإذا كان التنظيم الدولى يعبر عموماً عن رأى عام عالمى أو يمثل ضمير الإنسانية، فإنه من الصعب تصور أن دولة ما يمكن أن تتجرد من مصالحها القومية، وتصدر فى أحكامها عن إعتبارات أخلاقية خالصة، تلقي قبولاً من المجتمع العالمي بصفة عامة.(٤٧)

إذا كانت هناك دولة واحدة فقط ينطبق عليها هذا التحفظ، فهى الولايات المتحدة الأمريكية التى لها مصالح قومية هائلة عبر العالم. وإذا كانت هناك دول غيرمؤهلة لمراقبة سجل الآخرين فى مجال حقوق الإنسان فإن "الولايات المتحدة الأمريكية تأتى فى مقدمتها، حيث أنها لم تصدق حتى الآن على البرتوكول المرفق بالعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية، الذى يسمح للآخرين أن يراقبوا سجلها الخاص.

"إن إعتبار المعايير الأخلاقية مرشداً للسياسة الخارجية لدولة ما يتطلب الإستعداد للتضحية بالمصالح القومية، وهو الأمر الذى نادراً مافعلته الولايات المتحدة. ومن ثم فإن السؤال يصبح كيف يوفق صانعو السياسة

الأمريكية بين المصالح الإقتصادية والأمنية لبلادهم المتعارضة فى أغلب الأحيان مع إعتبارات حقوق الإنسان؟"[٤٩]

"الإجابة بسيطة للغاية: الأولوية للمصالح القومية، وعندما تفرض الظروف قضية حقوق الإنسان على جدول الأعمال فإن الكلمة الفصل تُترك لإعتبارات المواءمة السياسية".[٥٠]

إن هذا الفصام بين إعتبارات حقوق الإنسان والمصالح القومية الأمريكية يتضح بأجلى صورة عند قراءة التقرير السنوى لوزارة الخارجية الأمريكية عن حالة حقوق الإنسان فى العالم، حيث تبدو كم هى الهوة سحيقة بين الخطاب الأخلاقى الذى يعبر عنه التقرير- رغم مجاملته النسبية للدول الحليفة والصديقة - وبين الأداء العملى للسياسة الأمريكية إزاء الدول التى ينتقدها التقرير بقسوة، إلى درجة إستحالة التوفيق بينهما على الإطلاق،[٥١] حتى أن إحدي أبرز المنظمات الأمريكية لحقوق الإنسان تتساءل عما إذا كانت "مهمة هذه التقارير هى جمع التراب على أرفف مكتبات الكونجرس ووزارة الخارجية"؟.[٥٢]

ولا تقدم السياسة الخارجية الأمريكية فى العالم العربى، أداء مختلفاً فى هذا المجال، فأولوياتها كما حددها أنتونى ليك مستشار الأمن القومى هى "أمن وسلامة إسرائيل واستقرار الدول العربية الصديقة وإحتواء ردود فعل الدول الرجعية".[٥٣]

إن الترجمة الأمينة لذلك، هو جدول توزيع المعونة الأمريكية والمساعدة الأمنية لدول المنطقة.[٥٤] أما الحديث الدائم عن أولوية حقوق الإنسان فهو لايمكن ملاحظته حتى فى العلاقات الثنائية، ليس فقط مع الدول الحليفة مثل السعودية والبحرين وإسرائيل، بل حتى مع بلد مثل سوريا.[٥٥] أما بالنسبة لمصر فإن الإدارة الأمريكية تنظر لحقوق الإنسان فيها بإعتبارها قضية من الدرجة الثانية، فهى ليست مطلوبة لذاتها أو مستهدفة بشكل مباشر، فهي إما لأنها من مستلزمات إستقرار نظام حليف، أو أنها ناتج ثانوي لعملية اللبرلة الإقتصادية التى تستحوذ على جل إهتمامها.[٥٦]

وإذا كان هنالك من إنجاز فى مجال حقوق الإنسان قد يحسب للسياسة الأمريكية فى العالم العربى خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، فهو حصول اليهود السوريين على حق التنقل! وهو إنجاز بالغ الدلالة، ولكن مايوضح عمق دلالته، هو لامبالاة السياسة الأمريكية بعد ذلك بحملة الحركة العالمية لحقوق الإنسان من أجل الإفراج عن قيادات حركة حقوق الإنسان فى سوريا!.

قد يثور سؤال: إذا كان الخطاب المرائى للسياسة الأمريكية عن حقوق الإنسان لايفيد، فهل يضر؟ الإجابة نعم بلا تردد.

وهو يضر مرتين، مرة بحركة حقوق الإنسان، وأخرى حينما يؤدى عملياً إلي عكس ماتستهدفه رطانته، أى إلى تصلب بعض حكومات العالم الثالث وعنادها فى التمسك بأدائها اللاأخلاقى فى مجال حقوق الإنسان.

بالنسبة للضرر الأول فسنجد أن الربط فى

وسائل الإعلام بين السياسة الأمريكية وحقوق الإنسان قد أدى إلى إلحاق أذي بالغ بفكرة وحركة حقوق الإنسان فى العالم العربى وقمعها لزمن طويل،[٥٧] ولنا أن نتخيل إلام يؤدى إعتبار حقوق الإنسان مرادفاً للسياسة الخارجية الأمريكية فى العالم العربى، التى عناوينها الكبرى "الإنحياز المطلق لإسرائيل وحماية سجلها الأسود فى حقوق الإنسان في مجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة"، و"تدمير العراق"، و"خنق ليبيا"...إلخ

إن التصور الراسخ عن إضرار السياسة الأمريكية بفكرة حقوق الإنسان، ليس قاصراً على العالم العربى وإنما يمكن الإستدلال عليه فى مختلف أرجاء العالم، وخاصة من الإجتماعات الدولية للمنظمات غير الحكومية، والتى كان أبرزها ماحدث خلال المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان فى فيينا منذ عامين، وهو أيضاً ما تعرفه بشكل ملموس المنظمات الأمريكية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان.[٥٨]

فإذا إنتقلنا إلى الضرر الثانى، فسنجد أنه لم يعد أحد يأخذ الخطاب الأمريكى الرسمى حول حقوق الإنسان مأخذ الجد، وخاصة بعد ركوعه أمام تصلب الصين العام الماضى، وتبنى إدارة كلينتون نفس مفردات خطاب إدارة بوش فى تبرير منح الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية دون إلتفات لإعتبارات حقوق الإنسان.

لقد تسلمت الصين من الإتحاد السوفيتى فى أوائل التسعينات زمام قيادة دول العالم الثالث فى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، فى حقبة فوارة بالتغيرات العميقة على صعيد النظام الدولى، وخلال ذلك تبلورت ملامح خطاب حقوق الإنسان لدول العالم الثالث ليتخذ صورة المدافع بعناد عن سجلها المتدنى فى مجال الحقوق المدنية والسياسية، والمهاجم للغرب فيما يتعلق بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية، بعد إختزال الأخيرة إلى حقها فى الحصول على مزيد من القروض والمنح الخارجية، وتأمين الإدارة الأوتوقراطية لإقتصاد البلاد دون رقابة وطنية عليها، بإعتبار ذلك المدخل الوحيد للحديث فيما بعد عن أى إستحقاقات لحقوق مدنية وسياسية.

ولكن تعميد القيادة الصينية للعالم الثالث لم يأت إلا بعد نجاحها فى تركيع الخطاب الأمريكى لحقوق الإنسان، والذى أعاد الإعتبار من جديد لعبارة ماوتسى تونج ذائعة الصيت عن أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست سوى "نمرٍ من ورق".[٥٩]

واقع الأمر "أن هناك الآن إنبهاراً لدى كثير من النخب الحاكمة فى العالم العربى بالنموذج الصينى، الذى عرف كيف يمزج بين التحول المنظم إلى إقتصاد سوق ليبرالى وإعادة الإندماج فى السوق العالمى، وبين إستمرار النظام التسلطى الشمولى وبقيادته، وقبول ضريبة التصادم مع الدول الغربية الكبرى حول هذه القضية، وتقديم هذا السلوك بإعتباره موقفاً وطنياً، رغم التماشي الكامل مع المصالح الغربية فى أغلب القضايا الدولية الهامة".[٦٠]

" إن التطورات الأخيرة فى مصر هى أكثر الشواهد قوة على محاولة إقتراب عربى من النموذج الصيني، إذ تطبق مصر منذ ١٩٩٢ علي الأقل سياسية تستهدف إندماجاً أقوى فى السوق العالمي، وفى نفس الوقت تخوض صداماً إستثنائياً فى إطار إستراتيجية العلاقة الخاصة مع أمريكا، وتقدم هذا الصدام بإعتباره رسالة بأن الصداقة شئ والتبعية شئ آخر، فى نفس الوقت الذى تشهد السياسة الداخلية تشديد قبضة الدولة وجهازها على الحياة السياسية بما فى ذلك النقابات والمجتمع المدنى، بما يضمن إستمرار ضمان الهيمنة للحزب الحاكم، وربما العودة إلى شكل النظام السياسى فى عقدى الخمسينات والستينيات".(٦١)

إن إسقاط إعتبارات حقوق الإنسان من الخطاب الرسمى الأمريكى سيجعله أكثر أخلاقية وإتساقاً وأقل إضراراً بالعالم الثالث وبحركة حقوق الإنسان.

عقاب التعاون

وإذا كانت السياسة الأمريكية قد هدت حكومات العالم الثالث إلى النموذج الصينى، وأرشدتهم إلى أنهم لن يخسروا شيئاً إذا أبدوا قدراً أكبر من التصلب أمام الضغوط المطالبة بإخضاع أدائهم فى مجال حقوق الإنسان للرقابة، بل ربما يكسبوا وضع "الدولة الأولى بالرعاية"! فإن بعض المنظمات الأمريكية لحقوق الإنسان تتبع سياسة تعاقب بمقتضاها من يبدى تعاوناً أكبر معها ويخضع مرافقه العدلية لتفتيشهاورقابتها. وهى سياسة تصب فى نفس الإتجاه، أى دفع الحكومات نحو مزيد من التصلب.

وهذا بالضبط هو ماحدث مع الحكومة المصرية التى لم تكن تضع قيوداً أمام عمل المنظمات الدولية فى تقصى الحقائق، والتحرك بطول البلاد وعرضها، والتحدث إلى أى شخص وعقد المؤتمرات الصحفية، ومنحت منظمة مراقبة حقوق الإنسان الأمريكية فرصة التفتيش على ٦ سجون – وهى فرصة لم تمنحها دولة عربية أخرى– فوجدت فى النهاية أنه لهذا السبب بالذات صارت سجلات مصر فى حقوق الإنسان الأكثر تداولاً ونقداً مقارنة حتى بدول أسوأ سجلاً بما لايُقاس، كالسعودية وليبيا وغيرها، وذلك نتيجة تعاونها مع منظمات حقوق الإنسان، وهو ماقامت بمراجعته فى العام الأخير، وأعلنت رفضها بشكل قاطع لأى تفتيش جديد على سجونها، وبدأت تتبع سياسة متحفظة تجاه التعاون مع المنظمات الأمريكية لحقوق الإنسان، وفى نفس الوقت بدأت تتحرش بالمنظمات المحلية لحقوق الإنسان، وتطعن فى وضعها القانونى، حتى للمُسجل منها بشكل قانونى، حيث أنها تعتبر المنظمة المصرية لحقوق الإنسان هي المصدر الأساسى للمعلومات(٦٢) التى تذيعها المنظمات الدولية عامة والأمريكية بشكل خاص عن حقوق الإنسان في مصر.

ومن خلال تحليل الخطاب الرسمى فى

العام الأخير يبدو أن صانع القرار فى مصر، قد تولدت لديه قناعة مؤداها أن المنظمات الأمريكية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان تعمل بشكل وثيق مع الإدارة الأمريكية، أو ذراع لها، وأن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان يمكن أن تكون ضالعة فى ذلك بغير وعى منها- أى تُستخدم كجامع ميدانى للمعلومات عن سوء حالة حقوق الإنسان - أو بوعى، لحاجتها للتمويل الأجنبى. وهو ماتروجه على نطاق واسع بعض الأقلام وثيقة الصلة بالدوائر الحكومية، مستفيدة من الحساسية المفرطة للرأى العام تجاه كل ماله صلة بالغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص.

بالطبع هذا الزعم غير صحيح بشكل مطلق، وربما لايحتاج الأمر لبرهان، ولكن قد يكفى أن نشير فى هذا السياق، إلى الموقف الذى إتخذته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى يوليو ١٩٩٢ بالإعتذار عن عدم إستضافة مؤتمر صحفى لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان تعلن فيه عن إصدار تقريرها: "خلف أبواب مغلقة - التعذيب والإعتقال فى مصر" وذلك بعد أن تبينت أن التوصيات التى إنتهى إليها التقرير بتعليق المعونات الأمريكية والأوربية لمصر، لم يسبق للمنظمة أن أوصت بها بالنسبة لإسرائيل رغم سجلها الأسود فى الأراضى المحتلة.

بمثل هذا الموقف تساهم بعض المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بشكل غير مباشر فى التأثير بشكل سلبى على فعالية الحركة المصرية لحقوق الإنسان، وعلى قدرتها علي التأثير على أجندة الحكومة فى هذا المجال، وتوسيع نطاق تأثيرها على المجتمع المدنى.

إن ذلك لايلخص بالطبع دور المنظمات الدولية والأمريكية المعنية بحقوق الإنسان، فقد لعبت الحركة العالمية لحقوق الإنسان دوراً حاسماً فى إبقاء المنظمة المصرية على قيد الحياة، بعد وضعها خارج القانون وإعتقال بعض قياداتها وتعذيبهم، وربما لولا الإستجابة السريعة النشيطة من هذه المنظمات والدور الديناميكى الذى لعبته خاصة لجنة المحامين لحقوق الإنسان - الأمريكية - بشكل خاص فى ذلك الوقت -١٩٨٩ - لما ظلت هذه المنظمة على قيد الحياة، ولتخرج من معطفها فيما بعد خمس مؤسسات أخرى تشكل إطار حركة حقوق الإنسان الآن فى مصر.

كما لعبت عدد من المنظمات الدولية دوراً إستثنائياً فى الدعم الأدبى والمادى للمنظمة، ومعاونتها بالخبرة والمشورة المنزهة عن الهوي، والتضامن معها فى اللحظات الحرجة من عمرها الذى يكاد أن يكون عشر سنوات حرجة.

وإذا كنا بصدد الحديث عن المنظمات الأمريكية لحقوق الإنسان، فلاشك أن لجنة المحامين لحقوق الإنسان قد جسدت بقوة فى علاقتها بالمنظمة المصرية ثم الحركة المصرية لحقوق الإنسان هذه المعانى النبيلة المستقة مع جوهر فكرة حقوق الإنسان.

ولكن فيما يبدو أن ماتفتقر إليه المنظمة المصرية لحقوق الإنسان هو ذاته ماتفتقر إليه المنظمات الأمريكية والدولية المعنية بحقوق الإنسان، بما فى ذلك لجنة المحامين لحقوق الإنسان، أى إستراتيجية متكاملة ليس فقط للتعاطى مع بلد مثل مصر، ولكن مع الشريحة التى تنتمى إليها مصر فى تصنيف حقوق الإنسان، "وهى الشريحة الوسيطة بالنسبة لمستويات أداء الحكومات فى حقوق الإنسان، والتى تسمح فى نفس الوقت لمنظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية بالعمل بحرية نسبية".(٦٣)

أظن أن هناك مهمة تطرح نفسها اليوم بإلحاح على كل من الحركة العالمية - بما فيها المنظمات الأمريكية والمصرية - لحقوق الإنسان، لمراجعة إستراتيجيتها على ضوء أهدافها المعلنة فى تحسين حالة حقوق الإنسان، وعلى ضوء تقييم القدر الذى تحقق من النجاح فى هذا المضمار، ووضع الإستراتيجية المناسبة على ضوء ذلك كله لتفعيل دورها، وتوسيع نطاق التأثير الإيجابى على أجندة الحكومة والمجتمع المدنى فى مجال حقوق الإنسان.

إننى لست فى وضع يمكننى من إقتراح مثل هذه الإستراتيجية، ولكن قد يكون من المناسب إلقاء الأضواء على بعض الإعتبارات البديهية التى يعرفها كل المشتغلين بحقوق الإنسان، والتى تتعرض أحياناً للتهميش بسبب اللهاث اليومى خلف سيل إنتهاكات حقوق الإنسان وملاحقتها.

١- من أبرز النصائح الذهبية لمنظمات حقوق الإنسان المحلية هو الإستقلال عن كل من الحكومة والمعارضة السياسية. ورغم أننى لست ممن ترتابهم الشكوك حو مدى إستقلالية المنظمات الأمريكية عن الإدارة الأمريكية، إلا أن المنظمات الأمريكية عليها ألا تسمح لأية شائبة - قد تبدو طبيعية - بأن تؤثر على مصداقيتها بشكل سلبى، بما فى ذلك طبيعة وشكل إدارة علاقاتها مع الإدارة الأمريكية فى واشنطن أو فى العواصم الأجنبية التى تحل فيها بعثاتها لتقصى الحقائق، أو قد توحي بأنها تنظر للإدارة الأمريكية بوصفها أداة لرفع بعض توصياتها لدى الدول الأخرى موضع التنفيذ.

٢- إن الهدف الرئيسى لمنظمات حقوق الإنسان هو العمل على تحسين حالة حقوق الإنسان بكل الوسائل المتعارف عليها في حركة حقوق الإنسان، ومن الضرورى أن تعيد كل منظمة طرح السؤال على نفسها عند اللجوء إلي موقف ما، وعما إذا كان يساعد بالفعل على تحقيق أهدافها السامية أم قد يؤدى إلى نتائج معاكسة.

وفى هذا الاطار من الضرورى التوقف عن الأسلوب الذى إتبعته منظمة مراقبة حقوق الإنسان مع الحكومة المصرية، والقائم على المجابهة الإعلامية المتواترة، والتركيز على مصر بشكل خاص مقارنة ببقية بلدان المنطقة الأسوأ أو الأفضل أو التى تقع فى نفس

الشريحة فى تصنيف أداء حقوق الإنسان، وملاحقة الرئيس المصرى إعلامياً عند ذهابه إلى الولايات المتحدة بهذا السجل، والدعوة إلي تعليق المعونة الأمريكية والأوربية، وعدم الكيل بنفس المكيال بالنسبة لإسرائيل؟

إن المدخل الطبيعى لتقييم ذلك هو التساؤل عما إذا كان ذلك قد ساعد على تحسين حالة حقوق الإنسان؟ وعما إذا كان قد ساعد على تأمين إستمرار قنوات الحوار مفتوحة مع السلطات فى مصر، بإعتبار أن ذلك شرط ضرورى لإحراز أى تحسن؟ وعما إذا كان قد أضاف إلى الرصيد الأدبى للمنظمة فى مصر أم أضر بها؟

لا أظن أن وجهة النظر التى تعبر عنها هذه الورقة مفاجئة للمسئولين فى منظمة مراقبة حقوق الإنسان، فقد سبق أن أبلغتهم بها فى أكثر من مناسبة، وخاصة عند إستطلاع رأيى فى إطار عملية المراجعة والتخطيط الإستراتيجى التى تقوم بها الآن.

٣- إن هذه الإستراتيجية ينبغى أن تجيب على سؤال يتعلق بالوسائل والحافز الأمثل لدفع هذه الدول إلى تحسين سجلها فى حقوق الإنسان، والإرتقاء إلى شريحة أرقى فى التصنيف الدولى لحقوق الإنسان، لا إلي الإندفاع إلى مستوى أدنى، طالما أن الخسارة لن تزيد كثيراً عما تتكبده فى موقعها الوسيط.

ومن الضرورى فى هذا الإطار التسليم بأن "مجال العمل المنتج حقاً للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان هو هذه الشريحة من الدول"،[٦٤] فتحسن مستوى إحترام حقوق الإنسان فى الشريحة الدنيا يحتاج على الأرجح إنقلاباً أو ثورة، وهذا بالطبع ليس من مهام منظمات حقوق الإنسان بأى حال. أما المزيد من تحسين حقوق الإنسان فى مجموعة الدول التى تحترم حقوق الإنسان، فليس له مغزي كبير.

وفى هذا الإطار من الضرورى أن تحمل "رسالة" منظمات حقوق الإنسان للحكومات مايفيد بأنها ستجنى مكاسب من تحسين أدائها فى مجال حقوق الإنسان، وأنها ستخسر خسارة ملموسة إذا لم تفعل ذلك أو صار أداؤها أكثر سوءاً، وذلك بديلاً عن الرسالة أحادية التون، التى لاتحمل سوى نذير الخسارة بصرف النظر عن مستوى الأداء ودرجة التجاوب أو التعاون، خاصة وأن كثيراً من الحكومات قد طورت الآن خبرة خاصة فى التعامل مع الحملات الدولية والإعلامية، وتحملها لفترات طويلة.

٤- من الضرورى أن يحرص "خطاب" منظمات حقوق الإنسان على الجمع بمهارة بين تجنب لغة المجابهة السياسية، والأخذ فى الإعتبار فى نفس الوقت بالمعطيات الإجتماعية والثقافية للمجتمع الذى تخاطبه.

إن عالمية مبادئ حقوق الإنسان، لاتعنى أبداً مخاطبة كل المجتمعات بخطاب واحد.

إن وحدة مضمون "الخطاب" لاتعنى أن هناك وصفة مفصلة جاهزة للتطبيق لكل المجتمعات، وفى كل زمان ومكان، بصرف

النظر عن المعطيات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية. وبدون دراسة هذه المعطيات وإستيعابها، وأخذها بعين الإعتبار لإستنباط الإستراتيجية المناسبة، فإن دعوة حقوق الإنسان تسير فى طريق مسدود، سواء مع الحكومات أو المجتمعات المدنية.

خاتمة

لقد آن الأوان، ونحن الآن نوشك أن ننهى عقدين من ميلاد حركة حقوق الإنسان في العالم العربى، أن نتوقف لحظات لتأمل مسيرتها، لقد جرت مياه كثيرة منذ ذاك، وأظن أنه قد آن الأوان لإجراء تحليلي وتقييم للوضع الجديد ووضع إستراتيجية بعيدة المدى للتعامل مع المعطيات الجديدة وربما كان الإطار المناسب لذلك هو عقد مؤتمر خاص لهذا الغرض يجرى التحضير له جيداً بمشاركة أبرز المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، سيكون شرفاً كبيراً لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أن يقوم بمهمة الإعداد والتنسيق لهذا المؤتمر الحيوي.

إن قضية الدفاع عن حقوق الإنسان فى العالم العربى عامة، ومصر بشكل خاص، هى أكثر تعقيداً مما يعتقد الكثيرون، والزج فى هذا السياق بمقولات صموئيل هنتنجتون، يؤدى إلى إختزالها وتبسيطها بشكل مخل، وأخشى أنه قد يستهدف إلى غسل أيدى البعض من مسئولياتهم السابقة عن تدهور حالة حقوق الإنسان أوإنتكاس جهود تحسين حالها، وكذلك مسئولياتهم اللاحقة فى تصحيح هذا الوضع.

إن إشكالية الثقافة العربية مع حقوق الإنسان ذات شقين، أحدهما يتصل بسيادة قراءة محافظة للإسلام وتغلق باب الإجتهاد فيه، والثانى يتصل بالثقافة السياسية السائدة، تشكل عقدة الشعور بالإهانة إزاء الغرب محركاً هاماً لها، وبالتالى تشكل عنصراً مناوئاً أمام نشر فكر وثقافة حقوق الإنسان.

وفى الشق الأخير تتحمل بعض دول الغرب مسئولية تاريخية لايمكن التنصل منها، سواء من خلال مواقفها المعادية للمصالح والقضايا العربية لزمن طويل، أو من خلال إساءة سياستها مزدوجة المعايير لفكرة حقوق الإنسان ولحركة الدفاع عنها. وبالتالى فإن هناك مسئوليات يجب أن تضطلع بها تلك الدول، وبخاصة الولايات المتحدة فى هذا المجال.

وإذا كان من الوهم توقع أن تخضع دولة كالولايات التحدة مصالحها القومية المنتشرة حول العالم لإعتبارات حقوق الإنسان، فإن أفضل مايمكنها عمله هو الكف عن إستخدامها فى خطابها السياسى، ليس فقط من أجل الإتساق مع الأداء الفعلى للسياسة الأمريكية، ولكن بالأساس من أجل الحد من الإساءة البالغة التى يلحقها هذا الخطاب بفكرة وبحركة حقوق الإنسان عامة، وفى العالم العربى بشكل خاص

قائمة المراجع

(١) بهي الدين حسن: "من أجل مأسسة حركة حقوق الانسان" ورقة مقدمة إلي ورشة عمل عقدتها المنظمة المصرية لحقوق الانسان حول خياراتها الاستراتيجية - ١٣ أغسطس ١٩٩٣.

(٢) تأثير حركة حقوق الانسان علي الحكومة والمجتمع المدني"- تقرير عن حلقة نقاشية عقدها مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان في ٢٦ سبتمبر ١٩٩٥ - سواسية - العدد ٧،٨.

(٣) يرجي الرجوع إلي "سواسية"- نشرة يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان. وتعرض الأعداد ١، ٢، ٣، ٤، ٥ المناظرات التي جرت مع الاسلاميين والقوميين والماركسيين في إطار مناقشة تجديد فكر الاتجاهات السياسية في إطار الديمقراطية وحقوق الانسان.

(٤) بهي الدين حسن: "مشاركة في مناقشة هموم حركة حقوق الإنسان في مصر"، في د. محمد السيد سعيد (محرراً): "مداولات الملتقي الفكري الأول ٨-٩ للمنظمة المصرية لحقوق الانسان"- القاهرة- دار المستقبل العربي- ١٩٩٠.

(٥) يرجي الرجوع إلي "جريمة بلا عقاب- التعذيب في مصر" المنظمة المصرية لحقوق الانسان- القاهرة- ١٩٩٣.

(٦) أنظر لهذا الغرض "دفاعاً عن حقوق الانسان"- بهي الدين حسن (محرراً)- المنظمة المصرية لحقوق الانسان- القاهرة- ١٩٩٣- الفصل الثاني الخاص بانتهاك حق الحياة والعنف الدموي والطائفي.

(٧) د. وحيد عبد المجيد: "التعددية المقيدة: فيم تتمايز عن السلطوية؟"- النداء الجديد- العدد ١٧- سبتمبر ١٩٩٥.

(٨) ايمان محمد حسن: "وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة- دراسة حالة حزب التجمع في مصر ٧٦-١٩٨٦- رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية- جامعة القاهرة ١٩٩٣.

(٩) المرجع السابق.

(١٠) المرجع السابق.

(١١) أنظر لهذا الغرض "وجهاً لوجه" رد المنظمة المصرية لحقوق النسان علي تقرير الحكومة المصرية للأمم المتحدة- القاهرة ١٩٩٣.

(١٢) المرجع السابق.

(١٣) المرجع السابق انظر أيضاً منار الشوربجي: دور المجتمع المدني في مواجهة الكوارث- تجربة المجتمع المدني المصري في مواجهة كارثة السيول عام ١٩٩٤- ورقة مقدمة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان إلي المؤتمر الدولي للتنمية الاجتماعية- كوبنهاجن- مارس ١٩٩٥.

(١٤) د. أماني قنديل، سارة بن نفيسة: "الجمعيات الأهلية في مصر"- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام- القاهرة ١٩٩٥.

(١٥) Denis J. Sulvate, "Private Voluntary Organizations in Egypt", University Press of Florida, 1994

(١٦) باربارا ابراهيم، في المرجع السابق.

(١٧) دينيس سوليفان- المرجع السابق.

(١٨) د. محمد السيد سعيد: "دعوة حقوق الانسان في سياق الحالة الثقافية الراهنة في العالم العربي"- ورقة مقدمة من مركز القاهرة لحقوق الانسان إلي ورشة عمل "نحو حركة مهنية ومستقلة وفعالة لحقوق الانسان في العالم العربي"- اللجنة الدولية للحقوقيين، عمان- يناير ١٩٩٤.

(١٩) المرجع السابق.

(٢٠) المرجع السابق.

(٢١) انظر لهذا الغرض "الأزمة الراهنة لحرية الفكر والتعبير والاعتقاد" مقدمة بهي الدين حسن لكتاب المنظمة المصرية لحقوق الانسان "حرية الرأي والعقيدة- قيود واشكاليات"- القاهرة- ١٩٩٤.

(٢٢) د. محمد السيد سعيد- المرجع السابق. انظر أيضاً مقالته "الأقليات في العالم العربي" المنشورة بجريدة "الحياة" التي تصدر من لندن بتاريخ ٢٤، ٢٥ مايو ١٩٩٤.

(٢٣) انظر علي سبيل المثال:

* الحديث الذي أدلي به محمد فائق الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان لجريدة "الحياة" في ١٦ فبراير ١٩٩٥.

* سلسلة مقالات "حقوق الانسان في مصر قراءة هادئة في ملف ساخن"، التي كتبها د. نور فرحات- مدير مركز الدراسات القانونية باتحاد المحامين العرب وعضو مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الانسان بتونس- التي نشرها بمجلة "المصور" علي خمس حلقات في الفترة من ٢٤ فبراير- ٢٤ مارس ١٩٩٥.

* "الغرب يوظف حقوق الانسان لخدمة مصالحه، وينتهكها لتحقيق هذه المصالح". بجريدة الشعب في ١ ديسمبر ١٩٩٢، للدكتور نادر فرجاني- العضو السابق بمجلس أمناء كل من المنظمة العربية والمصرية لحقوق الانسان.

* مقال "المسار التاريخي لمخطط الالحاق- التجزئة للمنطقة العربية". مجلة القاهرة- يوليو ١٩٩٤- سمير مرقص مدير المركز القبطي للدراسات الاجتماعية التابع للكنيسة الاورثوذكسية.

(٢٥) د. محمد السيد سعيد- المرجع السابق.

(٢٥) بهي الدين حسن "من أجل مأسسة حركة حقوق الانسان"- مرجع سابق.

(٢٦) بهي الدين حسن: "آمكانيات اعادة تنظيم الحركة العربية لحقوق الانسان"- ورقة مقدمة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان إلي ورشة عمل "نحو حركة مهنية ومستقلة وفعالة لحقوق الانسان في العالم العربي". اللجنة الدولية للحقوقيين- عمان- يناير ١٩٩٤.

(٢٧) بهي الدين حسن: "مشاركة في مناقشة هموم حركة حقوق الانسان في مصر" مرجع سابق.

(٢٨) بهي الدين حسن: المرجع السابق.

(٢٩) بهي الدين حسن: المرجع السابق.

(٣٠) Mohemmed El Sayed Said, "The Roots of Turmoil in the Egyptian Organization for Human Rights: Dynamics of Civil Institution-Building in Egypt", (CIHR's Ppaper), Cairo Papers in Social Science, Vol. 17, American University in Cairo, 1994.

(٣١) بهي الدين حسن "تعليق حقوق الانسان"- جريدة الأهالي- ١ سبتمبر ١٩٩٣

(٣٢) بهي الدين حسن "من أجل مأسسة حركة حقوق الانسان"، مرجع سابق.

(٣٣) Pitor Konozewski, "Building the Institutions of Civil Society" in "The Role of voluntary Organizations in the Emerging Democracies", The Danish Center for Human Rights, 1993.

(٣٤) المرجع السابق.

(٣٥) د. محمد السيد سعيد- "دعوة حقوق الانسان في سياق الحالة الثقافية الراهنة في العالم العربي"- مرجع سابق.

(٣٦) Roots Mohemmed El Sayed Said, The of Turmoil" Op. Cit.

(٣٧) المرجع السابق.

(٣٨) المرجع السابق.

(٣٩) المرجع السابق.

(٤٠) المرجع السابق.

(٤١) انظر لهذا الغرض: "دفاعاً عن حقوق الانسان"- مرجع سابق.

(٤٢) بهي الدين حسن: "من أجل مأسسة حركة، حقوق الانسان"- مرجع سابق.

(٤٣) "تأثير حركة حقوق الانسان علي الحكومة والمجتمع المدني"- مرجع سابق.

(٤٤) On This See: Brian Currin, "Summing Up: Civil Society Organization in Emerging Democracies" in "The Role of Voluntary Organizations in Emerging Democracies.

(٤٥) تأثير حركة حقوق الانسان علي الحكومة والمجتمع المدني"- مرجع سابق.

(٤٦) بريان كورين- مرجع سابق.

(٤٧) د. مصطفي كامل السيد: "حقوق الانسان في المجتمع الدولي- قضايا نظرية- مجلة السياسة الدولية- القاهرة- ابريل ١٩٨٩.

(٤٨) Stephanie Ann Mulica, "US Forign Policy and Human Rights in Egypt", Cairo Papers in Social Sciences, Vol. 17, AUC 1994.

(٤٩) المرجع السابق.

(٥٠) المرجع السابق.

(٥١) Lawyers Committee for Human Rights, "Critique 1994", 1995, A Review of the US Department of State Country Reports on Human Rights Practices.

(٥٢) Lawyers Committee for Human Rights, "Critique 1992", 1993.

(٥٣) On This See Amnesty International U.S.A.: "Human Rights & U.S. Securityn Assistance", 1995.

(٥٤) المرجع السابق.

(٥٥) Neil Hicks, "Human Rights and the Peace Process in the Middle East- Oppertunities and constraints", A Paper to the InternAtional Conference on "The Middle East: After the Guns fell Silent", Univ. of Utah, May 1995.

(٥٦) Stephanie Ann Mulica, op. cit.

(٥٧) Mohemmed El Sayed Said, "The Roota of Turmoil in the Egyptia Organization for Human Rights: Dynamics of In- op. cit. stitution-Building in Egypt",

(٥٨) Neil Hicks, op. cit.

(٥٩) هناء عبيد: العلاقات الامريكية - الصينية بين موازين التجارة وحقوق الانسان- مجلة السياسة الدولية - يوليو ١٩٩٤.

(٦٠) د. محمد السيد سعيد: هل يمكن تطبيق النموذج الصيني في العالم العربي؟- جريدة "الحياة"- ٨ مارس ١٩٩٥.

(٦١) المرجع السابق.

(٦٢) تعليق وزارة الخارجية المصرية علي تقرير منظمة مراقبة حقوق الانسان في الشرق الأوسط- ٩ يونيو ١٩٩٣.

(٦٣) د. محمد السيد سعيد: المنظمات العالمية لحقوق الانسان كيف تعمل؟ وكيف نتعامل معها؟- جريدة "الحياة"- ٢١ فبراير ١٩٩٥ ■

هل الإستراتيجية لم تكن منسجمة

نجاد البرعي*

عندما يكتب بهي الدين حسن عن حركة حقوق الإنسان، فلابد أن نقرأ وبإنتباه وأن نناقش بعمق وأن نختلف – وإن كان الخلاف ضرورياً– بمودة... فإذا كان فتحي رضوان وصحبه قد وضعوا الأساس لحركة حقوق إنسان عربية؛ فبهي الدين حسن وصحبه قد شيدوا البناء وأخذوا على عاتقهم صياغة تقاليد مهنية صارمة للعمل في هذا الميدان.

ويزداد الإنتباه عندما يكتب عن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان مؤرخاً أو ناقداً ومحللاً، فهو بحق من بعثها بعد موات، وأقامها بعد إنهدام وجعل منها كياناً حقيقياً ينضح بالحياة والحركة والشباب.

وللحق فلم يتوقف أحد حتى الآن لكي يناقش إستراتيجية منسجمة لحركة حقوق الإنسان في مصر– وفيما خلا – ثلاث حلقات للتخطيط الإستراتيجي تبنتها المنظمة إعتباراً من أواخر ١٩٩٣، ثم منتصف ١٩٩٤ وأبريل ١٩٩٥... لمناقشة إستراتيجياتها خلال السنوات السبع القادمة. فإن أحداً لم يهتم بذلك... أو يبذل فيه جهداً متميزاً. ومن هنا تأتي أهمية تلك الورقة.

كيف تتعامل حركة حقوق الإنسان مع واقعها المحلي الذى يتمثل فى حكومة مستبدة، ومجتمع محبط ذي ثقافة غير ديمقراطية وواقعها الدولى الذى يتمثل فى منظمات حقوق إنسان أجنبية تعتمد على المواجهات الإعلامية المتواترة التى تدفع الدول إلى مزيد من التصلب.

وحكومات أجنبية تستخدم خطاب حقوق الإنسان لتحقيق مصالحها السياسية دون إهتمام حقيقى بتلك المبادئ مما ينعكس بالسلب على المنظمات المحلية لحقوق الإنسان، ولقد كانت مهمة الورقة أن تقنعنا بأن الجميع قد واجه فشلاً ذريعاً، فمنظمات حقوق الإنسان المحلية "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان" قد إنجرفت إلى سياسة المواجهة مع الحكومة المصرية وأصبح خطابها أقرب إلى خطاب الأحزاب السياسية رغم أنه ظل فى جوهره مخلصاً لمقتضيات الحيدة السياسية – كما أنها قد تخلت شيئاً فشيئاً عن مهمة نشر ثقافة

* كان يشغل موقع الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الانسان وقت كتابة المقال، وحالياً المدير العام لجماعة تنمية الديمقراطية

حقوق الإنسان فى المجتمع لتختزل دورها فى فضح أداء الحكومة في هذا المجال - والمنظمات الأجنبية العاملة في مجال حقوق الإنسان تتبع سياسة تعاقب بمقتضاها من يبدى تعاوناً أكبر معها ويخضع مرافقه العدلية لتفتيشها، مما يدفع تلك الحكومات نحو مزيد من التصلب؟ وهى والمنظمات المحلية تفتقر إلى سياسة تستطيع بها التعامل مع الدول ذات الأداء الوسيط فى مجال حقوق الإنسان مثل مصر؟؟.

أما الحكومة الأمريكية فإنها تغلب مصالحها القومية العليا على إعتبارات حقوق الإنسان التى تنظر إليها إما بإعتبارها من مسلتزمات إستقرار نظام حليف، أو أنها ناتج ثانوى، لعملية اللبرلة الإقتصادية التى تستحوذ على جل إهتمامها. ورغم أن الورقة لم تقدم لنا حلاً سحرياً لذلك المأزق الذى كشفت عنه إلا أننى أجد نفسى فقط مضطراً لبعض الإيضاحات.

إن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان كانت ومنذ كان بهى أميناً عاماً لها مخلصة تماماً لفكرة نشر ثقافة حقوق الإنسان، فمنذ يونيو ١٩٩٣ وحتى ديسمبر ١٩٩٥ نشرت المنظمة سبعة عشر كتاباً باللغة العربية وحدها: إثنا عشر كتاباً منها تهدف بشكل مباشر إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان بنسبة ٧٠٪ أما باقى النسبة فإنها تقارير مثل أفواه مكممة أو التقرير السنوى عن حالة حقوق الإنسان فى مصر، ولأنها جميعها تحمل مقدمات نظرية طويلة عن المواثيق ذات الصلة بموضوع التقرير، فإن ذلك يعتبر نشراً غير مباشر لثقافة حقوق الإنسان، وتناقش تلك الكتب حقوقاً ترى الورقة إنها ليست شعبية مثل حرية العقيدة وأوضاع المرأة وختان الإناث، بالإضافة طبعاً إلى حرية تداول المعلومات وحريات الرأى وغيرها.

ولن أتطرق بالطبع إلى الملتقيات الفكرية التى تقيمها المنظمة كل عام تقريباً، أو حلقات المناقشة أو البرامج التدريبية والتثقيفية التى تنظمها مع بعض المراكز والمؤسسات الأخرى ومنها مركز القاهرة نفسه.

٢- ورغم أن الورقة لم تشرح كيف يمكن بناء علاقة جدلية بين سلطة متسلطة ومنظمة تري تلك السلطة نفسها أنها غير شرعية وتعمل خارج نطاق القانون.. إلا أنه من المفيد أن أقرر بأن المنظمة قد أرسلت فى الفترة من يناير ١٩٩٤ وحتى ديسمبر ١٩٩٥ (١٢٤٢) [الفا ومائتين وأثنتين وأربعين] رسالة إلى السلطات المصرية بدءاً من رئيس الجمهورية وحتي مديري الأمن مروراً بالوزراء والمحافظين ورؤساء المؤسسات وغيرهم... وإنها تلقت خلال الفترة نفسها ٨٠ رداً فقط من بعض مديرى الأمن ومن مكتب النائب العام ومن بعض الوزارات كوزارة الخارجية والشئون الإجتماعية وغيرها بنسبة لاتزيد عن ٦٤...ر٪ ورغم ضآلة هذه النسبة فإن المنظمة لازالت تحاول ولازالت تنتظر فترة تستمر في بعض الأحيان لشهرين كاملين قبل إعلان مواقفها.

والمتتبع لنشرة المنظمة سوف يلاحظ بسهولة مدي حفاوة النشرة بتلك الردود والإشادة حتى فيما لايستحق الإشادة به مثل نقل سجين مصاب بمرض معدٍ إلى المستشفى

للعلاج.

لكن المنظمة لم تغلق أبداً أبواب الحوار مع السلطات، وأظن أن هذا الحوار هو الذى ساعد المنظمة على تسهيل دخول أربع بعثات لتقصى الحقائق. بل وفى إسهام المنظمة فى ترتيب لقاءات هذه البعثات مع مسئولين ذوى مستوى رفيع فى الإدارة المصرية عدا وزارة الداخلية بالطبع.

إن تلك العلاقة مع الحكومة المصرية لم تسهم طبعاً في تخفيف التوتر بينها وبين منظمات حقوق الإنسان عموماً إذ أن هذا التوتر لايمكن أن يزول طالما ظلت الحكومة المصرية على إقتناعها بأنها تدير حرباً ضد الأصوليين الإسلاميين، وفى الحرب كما يقولون فإن إستخدام جميع الوسائل المتاحة بما فيها انتهاك حقوق الإنسان يغدو مباحاً.

٣- إننى لم أرتح للمرتبة التي خلعتها الورقة علي الحكومة المصرية بأنها من تلك الدول ذات الأداء الوسيط فى مجال حقوق الإنسان، فبالإضافة إلى أن الورقة لم تقدم المعيار الذى إعتمدته لتخلع علي مصر هذا الوصف، إلا أنني أتصور أنه لو قسمنا أداء الحكومات فى مجال حقوق الإنسان، فإن مصر لابد أن تحتل المرتبة الدنيا... وإلا فما هى المرتبة التى تستحقها دولة تحتجز سبعة عشر ألف معتقل إدارياً فى سجونها التى يموت فيها السجناء بفعل التعذيب تارة والأمراض تارة أخرى والجوع تارة ثالثة... دولة يُحال فيها المدنيون إلى المحاكم العسكرية وترفض الإنصياع لأحكام القانون الذى وضعته حتى تواضعت مطالب حركة حقوق الإنسان فيها فكفت عن مطالبتها بإنهاء حالة الطوارئ وأصبح منتهى الأمل فقط أن يحظى المعتقلون بالضمانات المنصوص عليها فى قانون الطوارئ ذاته.

ولايمكن المقارنة بين مصر وسوريا وليبيا أو العراق، ذلك أن تلك الدول خارج التصنيف تماماً، وبالتالى فهى ليست دولاً بالمعنى المُتعارف عليه ولكنها أقرب إلى عصابات قامت بالسطو على شعوب كاملة وإحتجزتها رهائن، ويكون من المضحك فعلاً أن نسأل عن مدى إلتزام تلك العصابات بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

أما دول أخرى كالسعودية وإمارات الخليج فهى بدورها خارج التصنيف لأنها لازالت تعيش بيعة زعماء القبائل للحاكم. وهى مرحلة دنيا فى تصور المجتمعات.

٤- رغم أنني غير مكلف بالدفاع عن منظمات حقوق الإنسان الغربية عموماً والأمريكية على وجه الخصوص.. إلا أننى أجد من الظلم القول بأن مراقبة حقوق الإنسان - الشرق الأوسط - تقوم بمجابهة إعلامية متواترة للحكومة المصرية، وإنها تركز على مصر بشكل خاص مقارنة ببقية بلدان المنطقة... كما أنني لم أرتح كثيراً إلى تلميح الورقة بأن سياستها كانت سبباً فى إغلاق قنوات الحوار مع السلطة المصرية؟ ولم تساعد علي تحسين حالة حقوق الإنسان فى مصر.

وفى الحقيقة فإن الورقة قد تصورت أن تحسين حالة حقوق الإنسان رهن بفتح حوار مع السلطات وهو الأمر الذى أتصور عكسه. إن تحسين حالة حقوق الإنسان فى مصر

لايكون إلا عبر تكوين رأى عام محلى ودولى ضاغطاً يدفع الحكومة المصرية إلى إجراء تعديلات فى سياساتها تجاه حقوق الإنسان وهو الأمر الذى أتصور أن سياسات مراقبة حقوق الإنسان - الشرق الأوسط - تساعد عليه.

٥- إنني رغم موافقتى الكاملة على إنتقادات الورقة للسياسة الأمريكية فى مجال حقوق الإنسان إلا أننى لابد وأن أسلم بأننا لم نسمع ولن نسمع عن دولة غلبت المبادئ على المصالح، فمن الطبيعى أن تكون الأولوية للمصالح القومية العليا حتى وإن تعارضت مع مبادئ حقوق الإنسان... وعلى ذلك فإن حركة حقوق الإنسان مُطالبة بأن تسقط أوهام المبادئ وأن تتعامل مع الدول الغربية وفقاً لمعيار المصالح.

إن كل ماهو مطلوب فقط أن نعرف متى نستغل اللحظة التى تتماس فيها مصالح دولة مع مصالح حركة حقوق الإنسان وحتي يمكن أن نستغل نحن أيضاً تلك الدولة لتحقيق مكاسب لحركة حقوق الإنسان مثلما تستغل الدول فى كثير من الأحيان حركة حقوق الإنسان لتحقيق مصالحها... إننا لايمكن أن ننكر أن جزءاً كبيراً من بقاء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان على قيد الحياة حتى الآن يرجع إلى الحكومات الغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية تحديداً والتى منحت المنظمة حماية معنوية كبيرة ضد غطرسة القوة التى تمارسها فى كثير من الأحيان الحكومة المصرية مع الأسف... إن تشجيع الدول عموماً وخاصة الدول ذات المصالح المتشابكة على تبنى لغة حقوق الإنسان هو أمر إيجابى فى مجمله وهو يوفر قدراً من الحماية، ولو الشكلية للمدافعين عن حقوق الإنسان.

وإذا كنا غير قادرين على إقناع الحكومة الأمريكية بل والحكومة المصرية كذلك بأن مصالحهما القومية بل والذاتية تتوافق مع إحترام حقوق الإنسان ولاتتصادم معها، فإننا نكون قد فشلنا فى التعامل مع حقيقة هامة من حقائق العصر وهى المصالح المتبادلة ويكون الحل فى أن نبحث عن وسيلة للنجاح لا أن نطالب الدول بأن تكف عن إستخدام خطاب حقوق الإنسان.

وبعد .. أستطيع أن ألخص الأمر فى كلمات قليلة

- فى دول مستبدة - متسلطة كمصر فإن الحوار بين منظمات حقوق الإنسان والحكومات يغدو أشبه بحوار الطرشان... والبديل هو العمل لتعبئة رأى عام محلى ودولى يلاحق الحكومات وممثليها كلما أمكن للضغط عليها. إنها سياسة العصا والجزرة ولكن فى عالمنا العربى فإن الحكومات المستبدة تكون أكثر خوفاً من العصا لأنها فى الغالب تكون قد أحكمت قبضتها على حقل الجزر بكامله.

- وفى عالم سياسى منافق، فإن دعوة الولايات المتحدة لتطويع مبادئها لخدمة أهداف حقوق الإنسان أمر لاطائل من ورائه.

والبديل هو إقناعها بأن مصالحها سوف تتعرض للخطر إذا استمرت معدلات إنتهاكات حقوق الإنسان علي ماهي عليه، وإن البديل لنظام الشاه المتسلط كان نظام الخومينى فى إيران وإن عليها أن تختار ■

العالمية تعنى مخاطبة كل المجتمعات بنفس الطريقة*

إريك جولدشتاين**

يستحق بهى الدين حسن الثناء لمقاربته لعمل منظمات حقوق الإنسان بصراحة وبعين ناقدة. فنحن نحتاج المزيد من نشطاء حقوق الإنسان الذين يؤمنون بأن التقييم الصريح هو أكثر أهمية للحركة من تضامن لا يقوم علي علاقة نقدية.

وعلي الرغم من أن قسماً من نقد بهى الدين وُجِّه إلى منظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights Watch)، على وجه التحديد، بسبب ما يزعمه من معاييرها المزدوجة فى تغطيتها لأوضاع حقوق الانسان في إسرائيل ومصر، فسأرد على هذه النقطة فى هامش فقط وسأكرس مضمون هذه الورقة للرد علي بعض أكثر إستخلاصاته عمومية.(١)

إنني أكتب من منظور شخص يعمل في منظمة مراقبة حقوق الإنسان، لكن تعليقاتي تمثل

* قام بترجمتها من الإنجليزية الأستاذ مجدى النعيم

** مدير البحوث فى منظمة مراقبة حقوق الإنسان الشرق الأوسط- واشنطن – الولايات المتحدة

(١) يتهم بهى، مخطئاً، منظمة مراقبة حقوق الإنسان بازدواج المعايير تجاه مساعدات الولايات المتحدة لحكومتى مصر وإسرائيل.

فى يوليو ١٩٩٢ أصدرت المنظمة تقريرها الأول الكبير حول التعذيب فى مصر (مصر: *ما وراء الأبواب المغلقة*، ٢١٩ ص)وحثت علي ربط التعاون الثنائى مستقبلاً بالتقدم فى وقف التعذيب فى مصر طبقاً للقانون الأمريكى حول المساعدات الخارجية وحقوق الإنسان.

للمنظمة سياسة تقضي بطرح مثل هذه التوصية فقط بعد أن تجري بعناية عملاً ميدانياً مكثفاً حول ظروف حقوق الإنسان في بلد معين وكيف تستجيب السلطات هناك للإنتهاكات.

فى ١٩٩٢، لم تكن منظمة مراقبة حقوق الانسان قد أكملت بعد دراسة كبيرة حول التعذيب فى المناطق التى تحتلها إسرائيل، وبالتالى لم تكن قد صاغت توصية مماثلة تجاه العون المقدم لحكومة إسرائيل. لكن المنظمة أصدرت هذا التقرير فى يونيو ١٩٩٤ (*إسرائيل: التعذيب وسوء المعاملة*، ص ٣١٦ص). وتظهر قراءة هذا التقرير والتقارير التي أعقبته إتساقاً كاملاً فى موقف المنظمة حول إشتراط التعاون الثنائى إلى الحكومات المنخرطة فى إنتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان.

آرائي الخاصة.

وتفصل ورقة بهى الدين القيود التى تعمل في ظلها منظمات حقوق الإنسان فى مصر. ثم يتساءل، نظراً لهذه القيود، هل كان بالامكان أن تكون منظمات حقوق الإنسان أكثر فاعلية فى تقليص إنتهاكات الحقوق لو كانت قد تبنت إستراتيجيات مختلفة. وتطرح الورقة توصية سليمة فحواها أن تقيم المجموعات المحلية والدولية ملفات أنشطتها - تعليم حقوق الإنسان، التحاور مع السلطات ونقدها - وأن تقدر ما إذا كان مزيج الأنشطة الذى اختارته قد عظَّم «تأثيرها الإيجابى» المحتمل «علي جدول أعمال الحكومات والمجتمع المدنى فيما يتعلق بحقوق الإنسان».

لقد كان بهى الدين قاسياً، بوجه خاص، فى حكمه على منظمات حقوق إنسان محددة (مثل منظمة مراقبة حقوق الإنسان) التى أكدت على الإدانة العلنية فى علاقاتها مع الحكومة المصرية، الحكومة التي يري أنها حساسة تجاه النقد ومنفتحة إلي حد ما نحو الحوار. وهذه الإستراتيجية، التى يلمح إلي أنها بلغت حد "العقاب على التعاون"، كانت أقل فعالية مما قد تكونه سياسة أخرى أكثر إختلافاً، فهى قد أضرت أيضاً بالمركز الحساس الذي تحتله المنظمة المصرية لحقوق الإنسان محلياً.

يخلص بهى إلى أن «عالمية حقوق الانسان لا تعنى بأى شكل مخاطبة كل المجتمعات بنفس الطريقة». ويطلب من منظمات حقوق الإنسان أن تنتهج جملة من الاستراتيجيات نحو الأنظمة القمعية التى لا يستطيع أن يصلحها سوى إنقلاب، وأن تنتهج مجموعة أخرى أكثر إختلافاً من الإستراتيجيات - تشمل سياسة "العصا والجزرة"- نحو الحكومات التى تقع فى "فئة وسطية" من ناحية ممارسات حقوق الإنسان والإنفتاح علي الحوار في الوقت ذاته.

لا يعترف بهى الدين بالمخاطر التى قد يفرضها مسار كهذا على حركة حقوق الإنسان. وتوحى الورقة أنه سيكون سهلاً علي منظمات حقوق الإنسان أن تصنِّف الحكومات فى فئات متشددة و "ومتوسطة"، بغرض إستنباط إستراتيجيات مناصرة متباينة. فعلي سبيل المثال، من الصعب التكهن بأن هذه المنظمات ستتوصل إلي إجماع فى تصنيفها للمغرب والعراق، بناء علي التصنيفات التي يقترحها بهي الدين.

لكن ولأن التمييزات ليست مبنية على معايير موضوعية، لن يكون من السهل تحديد جميعها. فهى قد تهدد صورة الصرامة العادلة، والتى هى حاسمة بالنسبة لفعالية عمل منظمات حقوق الانسان. دعنا نتخيل أن إحدي منظمات حقوق الإنسان قد أعدت تقارير نقدية حول التعذيب فى بلدين، صنفت أحدهما كبلد"متوسط" وصنفت الآخر كدولة بوليسية متشددة. ولنفترض أنها لم تبذل أية جهود للإلتقاء مع حكومة البلد الثاني لمناقشة القضايا التي يثيرها التقرير قبل نشره، بينما صبت جهودها تحديداً علي محاولة جلب أقصي تركيز اعلامي ممكن علي مضمون هذا التقرير. أما بالنسبة للبلد الأول فإنها سعت للإجتماع

مع المسؤولين عارضة تعديل تقريرها ليدرج أي إجراءات توافق الحكومة على إتخاذها من بين توصيات التقرير فيما يتعلق بمنع التعذيب.

قد تبرر النتائج فى هذه الحالة هذه الإستراتيجية المتباينة. لكن ماذا لو لم يكن هذا التصنيف للحكومتين غير مقبول عالمياً؟ دعنا نتخيل، جدلاً، أن الحكومة "الوسطية" هى إسرائيل و "المتشددة" هى سوريا. ترى كيف سيكون رد فعل الناس لو نشرت منظمة حقوق الإنسان تقريرها فوراً وهاجمت سوريا بعنف بينما اتبعت سياسة "علاقة بناءة" مع حكومة إسرائيل، كاتمة النتائج التي توصلت لها علي أمل أن تخرج ببعض الإجراءات الاصلاحية؟ بالتأكيد ستكون الإتهامات بالمعايير المزودجة سريعة وصاخبة، مع تحويل الإتهامات بالتحيز عن مضمون التقرير وتوجيهها إلي *إستراتيجيات المناصرة* التى إختارتها المنظمة.

إننى أعتقد، على عكس بهى، أن عالمية حقوق الإنسان تتطلب مخاطبة كل المجتمعات بنفس الطريقة. لكن هذا لا يعنى، بالضرورة، إختيار محاولة إحراج الحكومة المعنية فى المقام الأول. إن منظمات حقوق الإنسان تستطيع تقديم فرص واضحة للتحركات الحكومية الإيجابية للتأثير علي مسار إستراتيجية هذه المنظمات. لكن المسار الذى تتبناه منظمة بعينها إزاء كل الحكومات يجب أن تخضع لمعيار واحد.

وبكلمات أخرى، يجب أن تتبع أي منظمة لحقوق الإنسان نفس الخطة فى عملها على كل الحكومات، وأن تفرق فى إستراتيجية مناصرتها ليس طبقاً لأي لتقييم *إفتراضي* لحساسية أو إعتدال الحكومة، وإنما، طبقاً لإستجابات الحكومة التى أحدثتها مساعى المنظمة فى هذه المبادرة المحددة. ونظراً لغياب معايير موضوعية لتحديد أى حكومات تستجيب لمقاربة الجزرة والعصا وأيها لا تستجيب، فإن إستراتيجية المعيار الواحد تبدو الإستراتيجية الوحيدة المنصفة.

النقطة الثانية فى ورقة بهى الدين التى أود التعليق عليها تتعلق بالعلاقات بين منظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية. فهو يجادل بأن موقف المواجهة الذى تتبناه بعض المنظمات الدولية تجاه الحكومة المصرية قد أضعف مكانة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

لا أود أن أتصدى لدقة هذه النتيجة. أود، بالأحرى، أن أشير إلى بعض التعقيدات فى العلاقات الحساسة، غالباً بين منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية. إن منطق بهى الضمنى صحيح: ذلك أن مجتمع حقوق الإنسان المحلى المعافي والنشط هو أحد أفضل ضمانات حقوق الإنسان، وينبغي أن تكافح المنظمات الدولية لحماية وتقوية هذا المجتمع.

لكن يجب أن نتذكر أن حصولنا على مجتمع حقوق إنسان محلياً قوياً ليس غاية فى ذاته: إنه وسيلة لحماية حقوق السكان ككل. وهذه الحماية هى- أو يجب أن تكون - الأسبقية المطلقة لمنظمات حقوق الإنسان الدولية.

فى بعض الأحيان تضل منظمات حقوق الانسان، محلية ودولية، عن هدف حماية السكان ككل. وقد تجد منظمة حقوق الإنسان الدولية، التى تريد أن تظل مخلصة لهذا

الهدف، نفسها تعمل على قضية،أو تتبنى إستراتيجية، بالرغم من إعتراضات منظمة محلية أو أكثر. وقد تعترض هذه المنظمات المحلية لأسباب تكتيكية حسنة النية، أو لدوافع سياسية ضارة. وقد يكون مجتمع حقوق الإنسان المحلى منقسماً داخلياً حول أى دور ينبغى أن تلعبه المجموعة الدولية المعينة. وبالنسبة للمنظمة الدولية، فقد ينشأ أحياناً تصادم بين أهداف مساعدة الضحايا وتعزيز، أو على الأقل التعاون مع، المنظمات المحلية. وقد تحل منظمة حقوق الإنسان الدولية هذا التصادم، أحياناً، لمصلحة محاولة مساعدة الضحايا، الذين قد تكون منظمات حقوق الإنسان المحلية قد تجاهلتهم أو لم تخدمهم بشكل جيد.

أنا أتحدث هنا عموماً، ولا أشير إلى مصر. ونقطتى هى: فى عالم مثالى، تتشاور منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية مع بعضها البعض وتتفق على برنامج للمجموعة الدولية لتضطلع به محلياً وهذا أكثر فعالية فى خدمة الضحايا، وأكثر فائدة أو مرغوب أكثر لمنظمة حقوق الإنسان المحلية. لكننا لا نبلغ دائماً هذا العالم المثالى.

إن منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية قادرة على صنع الإختيارات الإستراتيجية الخاطئة. لكنى أريد أن أضيف نقطة تحذير من إقتراح بهى الذى يذهب إلى أن النقد العلنى القاسى للحكومة من بعض منظمات حقوق الإنسان الدولية قد أضر بالحركة المصرية لحقوق الإنسان وكان أقل فعالية فى كبح الإنتهاكات مما قد تكونه إستراتيجيات أخرى. ولا يمكن إستبعاد هذا بالتأكيد. لكن دعنا نتذكر سياق حقوق الإنسان فى مصر: تستخدم قوات الأمن، فى محاربة معارضة عنيفة لا ترحم، وسائل شديدة القسوة يتغاضى عنها حلفاء مصر الذين يخشون هيمنة الإسلاميين. وفى هذا السياق، فإن ممارسات الحكومة فى مجال حقوق الإنسان ومعاملتها لمنظمات حقوق الإنسان المحلية يمليها منطقها الأمنى؛ وبالتالي فإن التأثير المحتمل لحركة حقوق الإنسان هامشي بغض النظر عما إذا كانت تتبع الإدانة أو الحوار أو مساراً آخر فى علاقتها مع السلطات. وفى مثل هذه الظروف، نحن كلنا فى الحركة سمك صغير.

لكن حتى في الوقت الذي تتدهور فيه أوضاع حقوق الانسان، فإن ثقافة للحقوق تنمو فى مصر. يكتب بهى «لقد أصبحت حقوق الإنسان عنصراً أساسياً فى تقييم أداء الحكومة، وفى عملية المراجعة التى تضطلع بها مختلف القوى السياسية». وإذا كنا، فى الحركة، نشعر اليوم أننا أقل من حاسمين في كبح الإنتهاكات في مصر، فإن علينا أن نشعر براحة كبيرة، ذلك أننا نساهم فى ثقافة كهذه، والتى هى، علي المدى الطويل، شرط لازم لإحداث تحسينات ثابتة فى حقوق الإنسان ■

أزمة هوية: هل بلغت حركة حقوق الإنسان سن الرشد؟

هاني مجلي*

حركة حقوق الإنسان في مصر والعالم العربي توشك علي الدخول في أزمة هوية، هذه هي إحدى الرسائل الرئيسية التي يتضمنها مقال بهي الدين حسن بعنوان «نحو استراتيجية منسجمة لحركة حقوق الإنسان في مصر».

لقد ولدت الحركة في بيئة معادية افتقرت فيها إلى الشرعية السياسية والقانونية والثقافية أو الاجتماعية . فهي تتعرض لهجوم من كافة الجوانب داخل المنطقة ، في حين أن خطابها تتمسك به الأحزاب السياسية والجماعات الدينية والحكومة وتستغله بأسلوب انتهازي . ويبدو من قبيل المفارقات أن مواطن قوة الحركة هي أيضا مواطن ضعفها. فالجماعات الإسلامية تلجأ لمفاهيم حقوق الإنسان ومصطلحاتها سعيا منها للدفاع عن أنصارها وحمايتهم من السجن ومخاطر المحاكمة غير العادلة والتعذيب والإعدام ، ومع ذلك فإن هؤلاء الإسلاميين ذاتهم هم الذين فيما يبدو يشكلون أكبر خطر على انتشار قيم حقوق الإنسان ونمو حركة حقوق الإنسان في مصر وسائر المنطقة. ويرفع المعارضون السياسيون العلمانيون راية حقوق الإنسان على الدوام ويتبنون المبادئ التي أرساها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومع ذلك يحطون من شأن هذه المبادئ ذاتها بالسماح بأن تكون للعقيدة السياسية الأسبقية – فخطاب حقوق الإنسان يستغل كأداة للكسب السياسي في بيئة لا تسمح بالمعارضة السياسية الصريحة . هي إذن سياسة بالوكالة . كما أن الحكومات تعلمت كيف تتظاهر قولا باحترام مبادئ حقوق الإنسان ، بالإشارة إلى تلك القيم على الدوام في التصريحات العلنية وعن طريق إقامة لجان لحقوق الإنسان، وتعيين مستشارين ووزراء أو إنشاء إدارات لهذا الغرض في الوزارات [1]

وإذا انطلقنا في حكمنا من أفعالهم اللاحقة فإننا ندرك أننا أمام فجر جديد كاذب. وختاما وربما كان أكثر الأمور إثارة للاشمئزاز أن الحكومات الأوروبية والولايات المتحدة والأمم المتحدة ذاتها حيث نشأت مبادئ حقوق

*رئيس قسم الحقوق والعدالة بالمكتب الإقليمي لمؤسسة فورد –المدير السابق لقسم بحوث الشرق الأوسط بمنظمة العفو الدولية.

الإنسان وتطورت تغلب بين الحين والآخر المصالح القومية التي تحدد علاقاتها الخارجية في نهاية المطاف وتأتي في المقدمة حتى لو كان الثمن أن تغض الطرف عما يحدث وأن تكيل بمكيالين. (٢)

إنها بالفعل صورة كئيبة وبهي الدين حسن على حق في أن يدعو إلى إعادة النظر فيما حققته الحركة حتى الآن وما الذي ينتظرها في المستقبل . وفي إطار تحديده للأسباب التي عوقت نمو حركة حقوق الإنسان في مصر يركز على العوامل الداخلية ، ومن بينها الوضع غير الشرعي للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، وغياب خطة استراتيجية شاملة لتحسين مناخ حقوق الإنسان ، والموارد المالية المحدودة ، والمناخ السياسي السائد الذي يشهد نمو الإسلام السياسي ، وفشل الأحزاب السياسية الأخرى في أن تعكس وجهات نظر الجماهير ، ومساعيها الناتجة عن ذلك في السعي للجوء إلي حركة حقوق الإنسان واستغلالها وتسييسها في نهاية المطاف. ومن العوامل الخارجية الكيل بمكيالين الذي يتكشف بصفة عامة في سلوك القوى الكبرى، وينبغي أن يضيف المرء إليها الأمم المتحدة بوصفها ناديا للحكومات، التي جعلت من حقوق الإنسان «كلمة كريهة» وأسفر ذلك عن فهم سلبي لمفهوم حقوق الإنسان في المنطقة برمتها وخارجها.

وعلى الرغم من أن المرء يتفق مع الكثير من المشاعر التي تضمنتها الورقة ، فإن هناك عوامل رئيسية لا ينبغي إغفالهاعند القيام بهذه المراجعة التي توجد حاجة ماسة لها ، ويتعين علينا أن نضيف عوامل أخرى لتلك التي تضمنتها الورقة . العامل الأول هو طبيعة العلاقة بين جماعات حقوق الإنسان المحلية والدولية وأثرها على نمو الحركة على المستويين القومي والإقليمي . وغني عن البيان أن حركة حقوق الإنسان الدولية ومنظمة العفو الدولية في طليعتها ، طورت أساليب واستراتيجيات نوعية للمراقبة والإبلاغ وتنفيذ أعمال الحماية . وتتضمن هذه – فضلا عن أساليب واستراتيجيات أخرى – القيام بحملات تحشد تضامنا عالميا مع الضحايا ، وممارسة ضغط مباشرعلى الحكومات المنتهكة للحقوق من جانب الأفراد على الصعيد العالمي ، والاعتماد على المنابر الدولية مثل الأمم المتحدة لوضع الحكومات في قفص الاتهام ؛ وممارسة الضغط في وسائل الإعلام الدولية كوسيلة لفضح مثل هذه الممارسات أمام الرأي العام العالمي ، لكي يزيد من ضغطه ، ومبدأ عالمية حقوق الإنسان باعتباره وسيلة لمنع الحكومات من التحلل من التزاماتها عن طريق التعلل دون أمانة بأسباب دينية وثقافية . وهذه الأساليب صحيحة ومناسبة لاستخدامها من قبل الحركة الدولية ، ولكنها عندما تنقلها جماعات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية بطريقة حرفية تتكشف فيها أوجه قصور.

ونتيجة لتركيز حركات حقوق الإنسان

المحلية عملها على الساحة العالمية ، فإنها تغفل في أغلب الأحوال ، إن لم يكن في جميعها ، عملية السعي للشرعية على الصعيد الداخلي. فعندما ترى الجماعات المحلية أن الأساليب التي تستخدمها المنظمات الدولية تحقق نجاحا تحاول تقليدها . ويبدو ذلك مفيدا في البداية فالحكومات تكون حساسة للضغط الدولي ، وتتبدى مثل هذه الحساسية في اتخاذها لردود أفعال وإن كانت مثل هذه الردود لا تكون إيجابية في جميع الأحوال . غير أن هذا سلاح ذو حدين. وعلى حين أن المنظمات الدولية يمكنها استخدام هذا التكتيك فإن الجماعات المحلية عندما تستخدمها يلقى ذلك شكوكا حول وطنيتها وولائها للقضية الوطنية. وفي الوقت الذي تحتل فيه «قضايا كبرى» ، مثل التنمية الاقتصادية وما أصبح الآن عملية السلام بعد أن كان في السابق النزاع العربي الإسرائيلي ، مكانا بارزا في جدول الأعمال الوطني فإن عدم التطرق لمثل هذه القضايا والتعاطف معها يمكن أن يسبب مشكلة . ولا يعني القول بأن الجماعات المحلية لا ينبغي لها أن تستخدم وسائل الإعلام الدولية أو المنابر الدولية ، ولكن أنها لا ينبغي أن تكون على حساب تطوير مساندة على المستوى القاعدي أو على حساب حركة حقوق الإنسان في الداخل. فبدون مثل هذا التأييد والمساندة يكون من السهل مهاجمة مثل هذه الجماعات من جانب الحكومات ، والمعارضين بنفس القدر ، بأنها دمى يتم تحريكها وفقا لمخطط خارجي . ومما يفاقم من مثل التصورات الاعتماد شبه التام من جانب معظم هذه الجماعات على التمويل من الخارج.

ويشير بهي الدين حسن للمشاكل التي تواجه المنظمة المصرية لحقوق الإنسان نتيجة لتحركها تدريجيا في اتجاه موقف المواجهة مع الحكومة ، والتخلي عما بدا في وقت من الأوقات تمسكا صارما بالتقاليد وبما هو قليل الأهمية ، مثل الكتابة للحكومة والسعي للحصول إلى رد منها قبل التوجه للرأي العام . وهذا في الواقع فشل خطير. فعندما تلجأ منظمات مثل منظمة العفو الدولية للحملات الدولية، سعيا منها لوقف انتهاكات حقوق الإنسان في بلد معين ، فإن ذلك يأتي عادة بعد فشل الكثير من المساعي عبر الحوار المباشر أو عن طريق المحاورين لإنجاز مثل هذا التحول . وعلى سبيل المثال فإنه على حين أن كثيرا من الناس ينظرون إلى بيانات منظمة العفو في الأمم المتحدة على أنها إدانة لانتهاكات الحكومات ، فإن الأمر الذي لا يلحظه أحد يتمثل في الاجتماعات التي تتم بين المسئولين الحكوميين ومندوبي منظمة العفو في مثل هذا المنبر «المحايد». ففي جنيف يسعى مندوبو منظمة العفو – لا سيما عندما لا يتمكنون من وسيلة للوصول إلى البلد المستهدف – لتبني توصياتهم بإدخال تحسينات على الأوضاع في الوقت الذي يأتي فيه المسئولون الحكوميون من

هذا البلد من العاصمة سعيا للحيولة دون المزيد من الدعاية المضادة. وهذه العملية معقدة للغاية . والأمم المتحدة في المقام الأول منتدى للحكومات وعندما تتفق الحكومات على حماية بعضها بعضا على أساس من تبادل المنافع على حساب المبادئ ، فإن التقدم عندئذ يكون بطيئا للغاية . فسجل العراق المفزع في مجال حقوق الإنسان تم التغاضي عنه من جانب معظم الحكومات عندما كان ينظر إلى العراق على أنه حليف ضد الخطر الذي تمثله إيران الخميني . وعندما غزا العراق الكويت تخطى الحدود المرسومة وفجأة عادت للذاكرة جميع الانتهاكات السابقة من جانب العراق والتي تم تجاهلها من قبل أو حجبت بحرص في النقاشات العامة ، واتخذت كذريعة للقيام بعمل ضد العراق.

إن مثل هذا النشاط أصبح جزءا من «التقاليد الصارمة» التي تقوم بها المنظمات الدولية والحكومات. فالمواجهة العلنية تتم في كثير من الأحيان جنبا إلى جنب مع المساعي الهادئة للحوار الجاد . ولا يكون في الحوار تنازل عن الصراحة اللازمة كما أن المساعي الهادئة تتم بأسلوب يدعم في مجمله أهداف التأثير الفعال . والخلاصة أن استخدام منظمة محلية للأمم المتحدة للتعبير العلني عن مشاغلها الداخلية لا يترك كثيرا من الخيارات سوى المواجهة مع حكومتها. فالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان في غنى عن أن تذهب إلى جنيف لكي تتحاور مع الحكومة المصرية . فإذا لم يكن مثل هذا الحوار يتم على الصعيد الداخلي فإن التوجه إلى جنيف لن يسفر سوى عن المواجهة . الأمر الذي يعود بنا إلى النقطة التي أثارها بهي الدين حسن بشأن الإلتزام بالتقاليد الصارمة . فالمنظمات الدولية مثل منظمة العفو لا تألو جهدا في تأكيد أن مثل هذه التقاليد الصارمة أمر لا بد من الالتزام به . ولايكفل ذلك أن يظل باب الحوار مفتوحا على الدوام وأن تظل الاستراتيجية الهادفة لتحسين الوضع – لا الدخول في مواجهة مع الحكومة – فعالة فحسب ، بل يضيع أي فرصة لدفع الحكومة لأن تصرف الأنظار عن نفسها عن طريق اتهام المنظمة بعدم التحري عن الوقائع قبل إعلانها ، أو أنها لا تسعى لسماع الطرف الآخر ومن ثم فإنها تفتقر إلى الحيدة والإنصاف .

الجانب الثاني في هذا المحور المحلي/ الدولي هو النقاش حول العالمية مقابل الخصوصية الثقافية لحقوق الإنسان. إن هذا الموضوع نوقش باستفاضة في فيينا في حزيران (يونيو) ١٩٩٣ في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. ولحسن الحظ كسب أنصار العالمية النقاش ، ولكن النقاش تطرق من جديد إلى التكتيكات الواجب اتباعها من جانب الجماعات الدولية والمحلية . فعلى حين أن الحركات الدولية يكون من حقها تماما أن تركز على ماهو عام ومشترك وعلى وضع المعايير ، فإن الجماعات المحلية والقومية يتعين عليها أن تعقد صلات مع ثقافاتها النوعية ومشاكلها واحتياجاتها.

وفي حالة الوطن العربي فإن المرء لن يكون بوسعه أن يناقش حقوق الإنسان دون مواجهة قضايا الدين والثقافة . ويتحدث بهي الدين حسن عن ثقافة في أزمة تعاني من عقدة الإذلال . كما أن هناك أيضا آثار لبعض التفسيرات المهمينة للشريعة الإسلامية على مفاهيم حقوق الإنسان . والمشكلة التي يمكن رصدها على نحو أكثر يسرا بالعودة للماضي وتأمله هي أن جماعات حقوق الإنسان المحلية والوطنية بذلت قصارى جهدها في تحاشي الخوض في قضية خصوصية الدين والثقافة وانجرت للنهج الدولي للعالمية . إن حقوق الإنسان عالمية لا ريب في ذلك . ولكن من المهم تبين الكيفية التي ترتبط بها بتاريخ وثقافة شعب بعينه كي يتسنى الاعتماد على مساندته وهذه المهمة لا يمكن للحركات الدولية أن تقوم بها ، ولابد من أن تأتي من خلال مبادرة من داخل الثقافة ذاتها. والحركة العالمية تقع على عاتقها مسئولية المساعدة في هذه العملية ، ولكن مسئولة المبادرة بها وتنظيمها لاتقع على عاتقها. والمنظمات المحلية لن يكون بوسعها أن تترك هذا النقاش في أيدي حفنة من المتطرفين أو الأقلية المهيمنة إذا كانت تطمح لمساندة على مستوى القاعدة الجماهيرية . إن أقصر الطرق للضغط على حكومة من الحكومات قد يكون هو ممارسة الضغط في المحافل الدولية ، ولكن التغيير على المدى البعيد لن يتم إلا من الداخل وعبر وجود قاعدة قوية مؤيدة .

وربما كان من المناسب عند هذا الحد أن أيضا أن نشير إلى الافتقار إلى التنسيق وإلى وجود آلية لحشد التأييد بين جماعات حقوق الإنسان في المنطقة . وتعبير «المنطقة» هنا ليس له إيحاءات سياسية كما أنه لا ينطوي على أي مضمون قومي عربي . فهو يستخدم بنفس الأسلوب غير المحدد الذي نستخدمه عندما نتحدث عن مجموعة دولية أو حركة دولية. كما لا يستهدف انتقادا لأي هيئة إقليمية. وهو ببساطة اعتراف بأن المرء حين يتحدث عن تبادل الخبرات للمساعدة في دعم عمل دعاة حقوق الإنسان على المستوى القاعدي فإن الحل في أغلب الأحوال هو أن يفكر في إيفاد أفراد لمراقبة أعمال المنظمات الدولية أو الجماعات المحلية التي تعمل في مناطق أخرى، مثل آسيا وإفريقيا. إنه اعتراف بواقع أنه عندما تتعرض جماعات لضغط الإغلاق كما حدث في تونس في أواخر الثمانينات ومستهل التسعينات لم يكن في المنطقة إلا القليل من المنظمات التي تعلم بالتفاصيل ناهيك عن أن تضم صوتها للاحتجاج على ذلك . وكانت المنظمات الدولية هي التي ردت على ذلك بقوة. وكانت لديها معلومات أوفي عن تفاصيل ما يحدث عن منظمات حقوق الإنسان القريبة منها. وربما كانت الأسباب وراء الافتقار للتنسيق والاتصال ترجع إلى حد بعيد إلى تصور هذه المنظمات «أننا جميعا في قارب واحد » وليس في الوسع انتظار العون من «أشقائنا» . إن مثل هذا التصور من الضروري العدول عنه. وحتى في حدود احتياجات التدريب بوسعنا أن نتبين أن هناك منافع للتدريب على الطبيعة باللغة العربية

لا سيما أن اللغات الأجنبية لا يتحدث بها جميع الدعاة والنشطين. وتبادل الخبرات بين الثقافات المتقاربة ضروري للتوصل إلى تحديد مشترك للمشاكل والحلول. كما أن هذا التصور له آثار سلبية للغاية على نمو حركة حقوق الإنسان في المنطقة.

وفي الوقت الراهن تبدو منظمات حقوق الإنسان في عدة بلاد في المنطقة منعزلة عن المجتمع الذي تخدمه ، وأصبح ذلك واضحا بجلاء عندما تعرضت مثل هذه الجماعات لضغط من حكوماتها أو من وسائل الإعلام أو من الأجنحة السياسية . ويخشى المرء في كثير من الأحيان من أن أحدا لن يأسف إذا قضت هذه الجماعات نحبها في حالة إغلاقها. وأحد أسباب هذا الوضع يرتبط بانحياز هذه الجماعات للعمل الدولي الأمر الذي يضر بتطويرها لقاعدة جماهيرية مؤيدة . غير أن هناك سببا آخر لا بد من الاعتراف به إذا كان لنا أن نطرح المسألة على نحو صحيح، ويتمثل في واقع لا يمكن أنكاره وهو أن هذه المنظمات تعد انعكاسا للمجتمع الذي تسعى لتغييره . ومن بين ذلك الإجراءات الديمقراطية داخل هذه المؤسسات والافتقار للشعور بالمسئولية أو الشفافية والتقليل من شأن قضايا مثل الحساسية بين الجنسين والتنوع في مكان العمل والمنافسة التي تحول للأسف دون التغلغل الفعال والمتكامل داخل المجتمع. وربما أسهمت الجهات الدولية المانحة دون قصد في تردي الوضع بإعطاء انطباع بأنها جرة الذهب التي ينتافس عليها الجميع. وبهي الدين حسن نفسه كان محورا لمناقشتين هامتين في منظمة حقوق الإنسان المصرية، الأولى حول قبوله لتمويل أجنبي والثانية حول الخلاف عما إذا كانت المنظمة تقوم على العضوية أم أنها منظمة للمتخصصين في حقوق الإنسان. ودون الموارد تكف المنظمة عن القيام بوظيفتها، ودون المختصين تغامر بأن تكون أقل فاعلية ودون العضوية تغامر بأن تنعزل عن المجتمع. إن هذا بعضاً من القضايا الكبرى التي يلزم مراجعتها إذا كان لنا ومتى كان لنا القيام بالمراجعة الضرورية التي دعت إليها ورقة «نحو استراتيجية منسجمة لحركة حقوق الإنسان في مصر». والحاجة لمثل هذه المراجعة أصبحت متأخرة عن موعدها الآن وعندما تتم لا ينبغي أن تركز على المنطقة بل يتعين أن تضع في الاعتبار أيضا العلاقة مع الحركة الدولية للعمل على تبادل الخبرات والمساعدة أيضا في وضع جدول أعمال للمستقبل.

الهوامش

(١) أنشئت أقسام في وزارات وعين مستشارون لحقوق الأنسان كما أنشأت الحكومات هيئات لحقوق الإنسان في كل من المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر وفلسطين والكويت واليمن.

(٢) هناك عدة أمثلة على ذلك ولكن إذا نظرنا من منظور المنطقة فإن المرء بإمكانه أن يتبين رد فعل المجتمع الدولي من أحداث مثل غزو الكويت والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والحرب الأهلية في البوسنة ■

معاً: من أجل رؤى إستراتيجية خلاقة

هيثم مناع*

مرة أخرى، يضع الصديق بهى الدين حسن المجهر على الجروح، جروح المناضل الذى يتحدث عن معاناته وتجربته. وجروح الباحث الذى يحاول أن يأخذ مسافة ما حتى لايسقط فى إستهلاك محاولات النضال "العلاجى" كون الأفق الوقائى هو الأفضل والأنجع. ليذكرنا بأن البحث المعمق والجهد الذهنى من أهم مقومات خروجنا من سجن التصرف كنشطاء وفقاً لما تفرضه علينا السلطات.

١- يوضح البهى نقطة هامة، وهى أن حقوق الإنسان فى مصر أصبحت حركة مع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. أى أن هذه المحاولة قد إنتقلت بالكلمة من العمل الحرفى إلى الإنتاج الواسع، وهذه مسألة لاتعرفها بلدان عربية عدة بما فيها سورية، حيث مازالت تجربتنا الممنوعة فى إطار "الإحترام الإجتماعى والسياسي" وتقدير أسماء قيادية أكثر منه تعبيراً مباشراً أو غير مباشر عن تيار.

وبتحول التجربة المصرية إلي ظاهرة إجتماعية وحركة، فقد حملت جملة إشكاليات الإنتشار الواسع لمنظمة غير حكومية فى بلدان العالم الثالث: أى أن المنظمة قد عاشت (وربما لم تجتز بعد) الأزمة العامة للتعبيرات الأيديولوجية المعاصرة فى العالم العربى والأزمة العامة للحركة السياسية وأخيراً التعامل السياسى الذرائعى مع قضية حقوق الإنسان بإعتبارها "النقابة - المنبر" التى تجد أذناً صاغية عند "الجماهير".

إذن، رافق عملية الغزو السياسى للتجربة المصرية، حمل أمراض حركة سياسية متأزمة إلى وليد يافع ومشروع غير منجز لاينسجم بطبيعته مع الأدلجة بقدر ماينسجم مع الفكرة العامة للتنوير المجتمعى كشرط من شروط المشاركة العامة للأشخاص فى إدارة شئون "المدينة" المختلفة.

إلا أن معركتنا الداخلية قد بدأت مع تبلور الدور الإجبارى لمنظمة حقوق الإنسان كسلطة

* مسئول العلاقات الدولية في لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان- سوريا

مضادة CONTRE PUOVOIRW فيما يميزها عن الخيار السياسى الحزبي كمشروع سلطة PROGET DU POUVOIRE. وثانياً فى مدى إلتزامها بدستورها، وخاصة فيما يتعلق بالهلامية فى شروط العضوية. وأقول الهلامية وأتجنب كلمة الديمقراطية لأنني أعتقد جازماً بأن منظمة حقوق الإنسان ديمقراطية بعدم رفضها لوجود قوى غير ديمقراطية فى المجتمع وديمقراطية فى ضرورة إنسجام أعضائها مع العقد العام الوثائقى أو الدستورى الذى يجمعهم، قصدنا الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. هل من الضرورى التذكير أن أول من فرض شرط قبول العضوية لكل الناس على منظمة حقوق الإنسان هو الحكومة التونسية فى محاولة لضرب الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان من داخلها، وأن مواقف وتصريحات المحامى منتصر الزيات مثلاً، والذى دافعنا عنه بقوة كمعتقل وضحية، تتعارض تماماً مع أوليات مبادئ حقوق الإنسان وهو عضو فى المنظمة المصرية؟..

هذا الأمر يطرح مسألة الشعبية ومنظمة حقوق الإنسان وهى نقطة تحتاج للمتابعة. لحسن الحظ لم تسقط المنظمة المصرية فى إمتحان الشعبية فى مسائل أساسية وحساسة، إلا أن توضيح التخوم يبقى ضمانة مستقبلية أكبر.

نقطة أخرى تشير لها الدراسة تحتاج للتوسع وتفتح العين فى الأقطار العربية الأخرى أيضاً على واقعة مؤلمة، وهى أن السلطات غير الديمقراطية تفرض على المنظمات غير الحكومية، موضوعياً وذاتياً، توجهاً محدداً فى أكثر من مرحلة من مراحل عمرها ونموها. وهذا أيضاً يعيدنا إلى ضرورة القدرة على الخروج من الرد فعلية، وإن كانت ردودنا على الإنتهاكات واحدة من عناصر تواصلنا مع الضحايا وكل من يعمل أو يطمح لوضع أفضل للحريات والحقوق.

ثمة مسألة أعطاها صديقنا مكاناً أكبر فى مكان آخر، وحبذا لو أشار لها ولو إستدعى ذلك التكرار، وهى أننا ضحية الصورة التى قدمها الإعلام الغربى لحقوق الإنسان. والإعلام الغربى مصدر ٩٠٪ من الإعلام على الصعيد العالمى تقريباً. هذه الصورة التى تختزل حقوق الإنسان فى الحدث المثير والمناطق الساخنة والموضوعات القابلة للبيع الأخبارى وقضايا منظمة العفو الدولية المركزية (الإعتقال التعسفى بشكل خاص ثم التعذب والإختفاء وحكم الإعدام). وبإستثناء حكم الإعدام، فقد حلّت أهم الدول الغربية هذه المسائل على الأقل من حيث المبدأ. وبذلك صارت قضايا عالم ثالثية و"إسلامية"، وبالتالى موضوع تعبئة وإحتواء لكل من يريد تصفية حسابه مع الصورة التى يريد تقديمها لهذا العالم مع مايترتب على ذلك من إختزال للحقوق الخمسة الكبري.

وإن كانت هذه القضايا وهذه الطريقة، وراء شعبوية حقوق الإنسان، فقد أصبحت اليوم من

الحواجز فى بلورة إستراتيجية عامة لحركة حقوق الإنسان كونها غزت الأعضاء وعدداً كبيراً من الكوادر.

أما النقطة الثالثة التى تثيرها الورقة، والتي تحتاج بالفعل إلى موقف جرئ وعام من نشطاء حقوق الإنسان، فهي تتناول الإنعكاسات السلبية للسياسة الأمريكية.

هنا ملاحظات تكميلية أولها قبل الدخول مباشرة فى الموضوع: التغييرات الهامة التى هزت العالم مع سقوط معسكر وارسو، هذه التغييرات هزت فى الصميم برنامج وتصور العديد من الأحزاب والتيارات السياسية فى العالم وتركت هامشاً هائلاً لحقوق الإنسان بإعتبارها بتعبير أحدهم "قيم "أكيدة" فى عالم غير أكيد" هذا العامل الذى نضيفه إلى أسباب صعود حركة حقوق الإنسان فى مصر هو الذى عزز أيضاً المكانة السياسية لقائدة المعسكر الذى لم ينتصر ولكن لم يمت أيضاً، أي الولايات المتحدة ومن هنا ضرورة إعتبار مايُطرح فاتحة حوار ضرورى على صعيد واسع.

فنحن أولاً، من أنصار مبدأ أن الدول Mal place ليست في موقع يسمح لها بإعطاء الدروس فى قضايا حقوق الإنسان لأن للدولة مصالحها ومنطقها. ومن المضحك بعد أن حاولت الشيوعية السوفيتية إقناعنا ببراءة السياسة السوفيتية القائمة على الصداقة والمحبة والتعاون لوجه الله مع قضايا شعوب العالم الثالث، أن ندخل فى متاهة أن الخارجية الأمريكية تذرف الدمع على شعب كردستان العراق ولاتنام الليل لآلام أبناء غزة. فليست حقوق الإنسان، ولم تكن يوماً من الإعتبارات الأولية فى محددات السياسة الخارجية الأمريكية.

والأنكد من ذلك، أن عدداً غير قليل من العاملين فى المنظمات غير الحكومية الأمريكية، يلعب دور "المواطن الصالح" الذى يُعلم سفارته بنشاطه فى بعثات التحقيق أو إتصالاته فى هذا البلد أو ذاك فيما يسئ لمجتمع المنظمات الأمريكية غير الحكومية بشكل عام والتى تتمتع برصيد أخلاقى يختلف تماماً عن رصيد الخارجية الأمريكية.

والحقيقة، عندما كرمتنى منظمة مراقبة حقوق الإنسان، إستغربت أن يكون لقاء الخارجية الأمريكية ضمن البرنامج وإن لم يكن اللقاء إلزامياً ولم يحدث. والمؤسف، أن العديد من المنظمات شبه الحكومية أو متسلقى سلم حقوق الإنسان يصر على هكذا صلات لفتح خيوط على وزارة خارجية دولة عظمى تعطيه نوعاً من الهالة أو الحماية، وإن كنا ضد مبدأ مقاطعة الرسميين، إلا أننا نرفض الحج إلى مكة جديدة لإثبات حسن النية.

بقى أن أقول إن من الضرورى التركيز على دور المنظمات غير الحكومية بإعتبارها صمام أمان ضرورياً فى العلاقة بين الحاكم والمحكوم. فغياب التكوينات الوسيطة من أسباب تأجج العنف فى العلاقة بين الحكومة والمعارضة. والمطالبة بتجنب لغة المجابهة

السياسية ليست موضوع خوف أو مهادنة، فنحن من يدافع عن كل من يُمس لإستعماله لغة المجابهة السياسية ولكن ليس دورنا ومن الضرورى دائماً التذكير ببعض التخوم بين مشروعين متكاملين وضروريين: المشروع السياسى الذى يطمح للمشاركة فى السلطتين التنفيذية والتشريعية ويعنى الترشيح للإنتخابات والمشاركة النشيطة فى الحياة السياسية، ومشروع حقوق الإنسان الذى يراقب الإنتخابات وله الحق فى التصويت كناخب لأداء واجبه المدنى وعليه تجميد عمله فى المنظمة غير الحكومية عند مشاركته فى سلطات تخرج عن هذا النطاق. وهنا أيضاً أثبتت التجربة أن خلط الحابل بالنابل يعود بالفائدة للحكومات التى أفرزت هيئات ووزارات لتضيّع هذه التخوم.

أخيراً، لسنا حواريي القرن الواحد والعشرين، ونحن نحمل أمراضاً عديدة بعضها من ضعف الخبرة والمعرفة وبعضها من ضربات الجلاد وبعضها جاء من تجارب سبقت الإنتماء الذاتى لهذا أو ذلك التيار. ولكن فى الأزمة التى تعيشها الحركة السياسية والمثقف العربى، تم دفعنا بالقوة إلى فوهة معركة التنوير وفوهة تحدى الخروج من الإنهزامية والبلادة والظلامية معاً. وهى تحديات كبيرة وتفترض منا، شئنا أم أبينا إما أن نعلن عجزنا وإستقالتنا، أو أن نتصدى لها بكل جرأة ■

الرأي العام المحلي هو الحلقة الرئيسية

منصف المرزوقي*

أود التعليق على ورقة بهى الدين حسن بالتركيز على النقاط الثلاث التى شدت إهتمامى:

١- إن وصفه لوضعية المنظمة المصرية ومشاكلها أثار فىّ مشاعر مختلفة وآراء كثيرة، فقد إكتشفت مدى جهلى بالتجربة الثرية للمنظمة، وإقترابها الشديد من المشاكل العويصة التى مرت بها الرابطة التونسية وهو مايعبر عنه القول التونسى "ربها واحد". إن ما إتضح لى من خلال هذه القراءة أن التجارب المختلفة قائمة فى جزر معزولة عن بعضها البعض والحال أن كل منظمات حقوق الإنسان العربية مواجهة بنفس التحديات المرجعية (عالمية - خصوصية) والتنظيمية (مهنية/نضالية) والسياسية (المنظور الحزبى/المنظور الإنسانى) إلخ...

٢- تعرضت الورقة لعلاقة المنظمة المصرية بالمنظمة الأمريكية Human Rights Watch، طارحة بهذا إشكالية هامة وهى علاقات المنظمات العربية بالشبكة الدولية لحقوق الإنسان المؤلفة من عدد من المنظمات العالمية كالعفو الدولية والحقوقيين الدوليين إلخ.

إنه من الضرورى تنظيم وتوضيح هذه العلاقة حتى لاتتكرر من دون أن نشعر وعلي مستوى حقوق الإنسان العلاقات الفوقية التى تحكم فى ميادين أخرى منظمات الشمال (المركزية) والجنوب (الفرعية والتابعة).

إننى لا أشكك فى نوايا المدافعين عن حقوق الإنسان فى هذه المنظمات واعتقد أنهم أقرب إلينا فكرياً ووجدانياً من بعض مواطنينا الذين يؤمنون بقيم مناهضة لقيمنا، إلا أنه من الضرورى توضيح قواعد العمل حتى لاتنجرف هذه المنظمات الكبرى إلى نوع من الوصاية الفوقية وإلى تكرار نموذج الهيمنة الغربية فنكون نحن منتجى مواد خام (المعلومات) يقع (تصنيعها) فى الغرب وإستعمالها لتأتينا شتى أصناف المساعدة فى شكل بيانات أو مواقف إلخ...

إن العلاقة بين منظماتنا ومنظماتهم يجب أن تخضع كما يقول بهى الدين حسن إلى نوع من الإشراف الذى ينطلق من الجنوب،

* الرئيس السابق للرابطة التونسية لحقوق الإنسان وعضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان- تونس.

إن دورنا ليس تغذية المنظمات الدولية بالمعلومات، وإنما تقاسم العمل معها من موقع المساواة من أجل خدمة القضايا المشتركة. إنه من الضرورى مثلاً أن يبقى تقدير أساليب التدخل فى أيدى المناضلين الفعليين (إلا إذا ظهر منهم قصور فعلى) وأن تقبل المنظمات الدولية بنوع من "الإرشاد" الذى ينطلق من الداخل لا العكس، فأهل مكة أدرى بشعابها، وأهل مكة هم المعرضون لكل الأخطار والتبعات. كذلك لا مجال لقبول تدخل المنظمات الدولية فى صلاحيات منظماتنا كالدعوة إلي تغيير التشريعات الوطنية مثلاً أو الدعوة إلى المقاطعة الإقتصادية التى لايدفع ثمنها إلا الشعب.

لقد حاولت منظمة العفو الدولية سنة ١٩٨٦ فى إجتماع دعيت له أن تحدد بوضوح نوعية علاقتها مع المنظمات القطرية، لكن هذا الإجتماع لم يخرج بتوصيات واضحة ولم ينتج عنه بالنسبة للرابطة التونسية على الأقل إلا عمل متقطع غير ممنهج.

إن ترتيب الساحة كما أرى الأمر يفرض من جهة تنظيم العمل بين منظمات حقوق الإنسان أفقياً على صعيد كبرى المنظمات الدولية لوضع بنوك المعلومات تحت تصرف الكل وتنسيق الأعمال، وعلي الصعيد العمودي بتوضيع ميادين الاختصاص والتعامل مع المنظمات العاملة في الميدان، وهذا لايمنع بالطبع نفس التنسيق الأفقى بين المنظمات الإقليمية التى تتشابه فى نوعية المشاكل.

الثابت أنه من الضرورى جداً أن تتضح كل هذه النقاط وإلا فإن النموذج السياسى والإقتصادى الذى يحكم علاقة الشمال بالجنوب سيتسلل إلى الميدان الإنسانى وهو الأمر المرفوض تماماً، خاصة وإنه لا مستقبل لحقوق الإنسان فى بلادنا إذا لم يكن أساساً نابعاً من خياراتنا ونضالنا وقدرتنا. أما العون الخارجى فيجب أن لايدخل إلا بنسبة متواضعة جداً فى حساباتنا معنوياً أو مادياً لنفوت الفرصة على أعداء حركة حقوق الإنسان بإتهامها إتهامات كاذبة فى مستوى التهمة الرخيصة بالعمالة للأجنبى.

إن هذه النقطة هامة جداً بالنسبة لمستقبل حركة حقوق الإنسان فنحن أيضاً مثل السلطة لانهتم عادة إلا برأى الخارج والحال أن مركز الثقل الحقيقى هو الرأى العام المحلى. لذلك لابد من توزيع المعلومات والبحث عن دعم المنظمات المدنية المحلية بأكثر من النشاط الذى نوظفه فى علاقاتنا مع أصدقائنا فى الخارج.

٣- إننى أتفق تماماً مع موقف بهى الدين حسن بخصوص الدور السلبى الذى تلعبه السياسة الأمريكية فى خصوص جدية وشرعية مفاهيم حقوق الإنسان فهى بسياسة المكيالين والخطاب المزدوج والإستعمال السياسى الإنتقائي وخاصة بما يسببه هذا

الخطاب من إرتهان وتجويع الشعب العراقى (وإلي حد أقل الشعب الكوبى) أقول أن هذه السياسة قد ضربت فى الصميم مصداقيتها على هذا الصعيد وهى لاتختلف فى هذا عن وضعية بعض الأنظمة العربية كالنظام التونسى الذى لم يعد خطابه ينطلى على أحد أو يلعب أى دور.

إننى لا أعتقد أن أمريكا يمكن أن تتخلى يوماً عن هذا الخطاب لا لشىء إلا لأن هناك قوى فعلية داخلها تؤمن بهذه القيم لكنها أعجز من جعلها تدخل حيز التطبيق خاصة فى ظرف المد الرجعى والإنعزالى الذى تعرفه الولايات المتحدة.

إن من سخرية الأقدار أن هذه السياسة الميكيافيلية مؤهلة على طول المدى لإظهار كل عواقبها الوخيمة لأن الإدارة الأمريكية تستعدى، فى العمق والبطء والإختمار الطويل المدى، القوتين القادرتين على التغيير السياسى الفعلى فى الوطن العربى والمؤهلتين لخلافة أنظمة الحزب الواحد والرأى الواحد والرجل الواحد(بمختلف تحسيناته الشكلية التى لم تعد تخدع أحداً).

هاتان القوتان هما الحركة الديمقراطية والحركة الإسلامية، وكلتاهما تعانيان اليوم من التأييد الأمريكى شبه المطلق (تحت ستار الدخان اللفظى حول حقوق الإنسان) للأنظمة الشمولية العربية.

يبقى أنه لاخيار أمام الديمقراطيين العرب سوى مواصلة النضال والتعويل على الذات فقط، وعدم التوهم حول دور وحتى إرادة الأنظمة الغربية فى دمقرطة بلدان الجنوب ■

نحو اعادة تقييم دور العوامل الذاتية

أسامة الغزالي حرب*

هذه ورقة متميزة، أفلحت فى أن تقدم عرضاً نقدياً رصيناً للعوامل التى أثرت على فاعلية حركة حقوق الإنسان فى مصر، أو - بتعبير الورقة نفسها- العوامل التى لعبت "دوراً مؤثراً فى تقليص دائرة مستقبلى رسالة المنظمة الأم لحركة حقوق الإنسان فى مصر، أى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والمتأثرين بها".

وبعد أن سردت الورقة بإيجاز شديد ملامح التأثير الذى أحدثته حركة حقوق الإنسان فى مصر على كل من الحكومة والمجتمع، ورصدت الأسباب التى ساعدت على صعود حركة حقوق الإنسان، إتجهت الورقة إلى موضوعها المباشر، من خلال تحليل أثر كل من:

(١) طبيعة النظام السياسى المصرى الراهن، (٢) وطبيعة الثقافة السائدة فى مصر، (٣) المواجهة التى تصاعدت بين الحكومة والمنظمة، (٤) سياسة الحكومة الأمريكية، (٥) سلوك بعض منظمات حقوق الإنسان الأمريكية.. على فاعلية وأداء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. وإنطلاقاً من تحليل العوامل، قدمت الورقة - بإيجاز بعض الإعتبارات التى ترى وجوب أخذها فى الإعتبار، حتى يمكن وضع إستراتيجية متكاملة لتعامل منظمات حقوق الإنسان مع شريحة الدول التى تنتمى إليها مصر، أى الشريحة الوسيطة بالنسبة لأداء الحكومات فى حقوق الإنسان.

وبشكل عام، يصعب الإختلاف مع ماورد فى تحليل تلك العوامل، أو مع ماتوصلت إليه من أفكار تؤخذ فى الإعتبار من وضع إستراتيجية لحقوق الإنسان فى مصر. وليس ذلك غريباً، فكاتب الورقة فضلاً عن مشاركته المبكرة والفاعلة فى إنشاء الحركة المعاصرة لحقوق الإنسان فى مصر منذ بدايتها الأولى، فهو باحث متميز ذو منهج علمى عقلانى

* عضو مجلس الشوري ورئيس تحرير فصلية السياسة الدولية - مصر

متوازن.

فى إطار هذا الإتفاق العام مع الورقة، تعن لى أربع ملاحظات:

– الملحوظة الأولى: تتعلق بما جاء فى الورقة من تحليل للعوامل الداخلية والتى أثرت على فاعلية حركة حقوق الإنسان. فلقد تحدثت الورقة عن طبيعة النظام السياسى المصرى كنظام "تعددى مقيد" وعن "الثقافة السياسية المأزومة" فى مصر و عن ظروف المواجهة بين المنظمة والحكومة المصرية. تلك فعلاً هى أغلب العوامل، ولكنها ليست كلها! فهذه العوامل يمكن إجمالها جميعاً تحت وصف أنها عوامل "موضوعية"، أما العوامل "الذاتية" فلم تظهر بالوضوح الذى تستحقه، وأقصد بذلك العوامل المرتبطة بنشأة وتكوين المنظمة المصرية نفسها. حقاً، لقد أشار الكاتب إلي تلك الظروف أحياناً، ولكن فقط كردود أفعال من جانب الحركة للتصرفات الحكومية إزاءها. إن الظروف الخاصة، التى جعلت بناء الحركة وتطورها، يعتمد على نشاط كثير من العناصر القومية واليسارية، المحاصرة، أثرت كثيراً على مسارها، ونموها، وفاعلية دورها. إن القارئ يشعر أن الكاتب – فى إقترابه من هذه الجزئية – نحا إلى "التبرير" وليس إلى التفسير، وربما كانت أكثر الأمثلة دلالة هنا إشارته إلى حدوث إنتخابات الجمعية العمومية للمنظمة في مايو ١٩٩١ "فى أعقاب التدمير الأمريكى للعراق" وذلك كتبرير لسقوط أغلب العناصر الليبرالية والمستقلة المرشحة لمجلس الأمناء؟! فما هى العلاقة بين هذين المتغيرين؟ وهل كانت تلك العناصر الليبرالية والمستقلة من أنصار التدمير الأمريكى للعراق؟ الواقع أن الكاتب هنا حاول أن يخفف بشدة من حقيقة المناورات والتحالفات التى تورطت فيها بعض العناصر "القومية اليسارية والتى رأت فى المنظمة فى ذلك الحين الفرصة الأخيرة لتثبت وجودها وفاعليتها فى ساحة العمل العام فى مصر. إن هذا العنصر– أو هوية العناصر التى سيطرت على المنظمة وصراعاتها– كان يستحق من الكاتب إفراد بند خاص له إلى جانب البنود الثلاثة الداخلية التى تناولها.

ويرتبط بهذه العناصر "الذاتية" ضرورة الإشارة إلى قضية تمويل المنظمة المصرية (وغيرها من المنظمات العاملة فى مجال حقوق الإنسان). فلاشك أن التمويل الأجنبى أسهم إسهاماً مباشراً فى دعم وتقوية هذه المنظمات، ولكن يظل إستمرار هذه المنظمات، وتثبيت جذورها فى التربة المصرية، مرهوناً بنموها كمنظمات أهلية تطوعية، تستمد جانباً كبيراً من تمويلها من المصادر المحلية غير الحكومية، أفراداً كانوا أم هيئات وجماعات.

الملحوظة الثانية: فى حديث الورقة عن الظروف المجتمعية غير المواتية للتجاوب مع فكرة وحركة حقوق الانسان، ركزت على عنصرين فى الثقافة السياسية فى مصر، هى: العداء للغرب وعقدة الإهانة فى مصر، وتأثيرات

حركة الإسلام السياسى. وأعتقد أنه كان بالإمكان تناول هذا العنصر فى إطار أشمل من ذلك، أى: إطار الثقافة السياسية للمصريين عموماً، نخبة وجماهيراً. فهذه الثقافة، لأسباب معقدة تسبق بكثير العداء للغرب، بل والإسلام، كانت دائماً ثقافة لا ديمقراطية. وعلي وجه الخصوص، فلا مكان فى هذه الثقافة للقيم الليبرالية المرتبطة بالحريات الفردية. ويبدو أن ماجال فى ذهن الكاتب كان هو ثقافة النخبة، التى لم يرها- بدورها- إلا ثقافة قومية يسارية إسلامية. ومع ذلك، فإن هناك عناصر كثيرة، فى ثقافة المواطن المصرى العادى، غير المنتمى للنخبة، لاتندرج فى إطار تلك التوجهات، ولا تأثرت أيضاً بحقوق الإنسان، ولا الحريات الفردية! ولاشك أن موقف تلك الجماهير العريضة، من حقوق الإنسان سوف يكون دائماً له تأثيره على مدى إحترام الحكومات لها، ومدى إقتراب النخب منها. وهذا الميدان، هو- فى التحليل الأخير- أحد المحكات الهامة لنجاح التوعية بحقوق الإنسان.

الملحوظة الثالثة: فى تحليل الكاتب لتطور العلاقة بين الحكومة والمنظمة المصرية، قدم تفسيرات صحيحة للصدام الذى وقع بين الطرفين، وبرر بها- بالتالي - ماوقع فى المنظمة من تطورات. ولكن السؤال المباشر هنا: هل كانت المنظمة فقط فى موقف رد الفعل أم يمكن الإشارة أيضاً إلى أسباب مباشرة إرتبطت بها. وعلي سبيل المثال، هل قامت المنظمة بواجبها إزاء متابعة وتقييم الأنشطة المنافية لحقوق الإنسان التى قامت بها جماعات وقوى معارضة (أقصد القوى الإسلامية المتطرفة) ضد الأفراد العاديين، بما فى ذلك إنتهاك حريتهم وحقوقهم الشخصية الأساسية. أم أن المنظمة كانت - على الأقل إلى حد ما - أسيرة الرغبة فى إنتزاع إعجاب وتأييد المنظمات الأجنبية، التى لاتشعر بالإرتياح إلا للنقد الموجه إلى "الحكومة" بإعتبار أن الإنتهاك الحكومى هو الشكل النمطى لإنتهاك حقوق الإنسان؟

الملحوظة الرابعة والأخيرة: تتعلق بما أشار إليه الكاتب، لدى تحليله لما يسميه "الإقتراب العربى من النموذج الصينى"- من صدام "دبلوماسى" بين مصر والولايات المتحدة فى العام الماضى. الواقع أنه من الصعب التسليم بالمشابهة التى أرادها الكاتب هنا، والتى محورها رفض الضغط الأمريكى حول حقوق الإنسان لكى تنفرد الدولة - فى ظل دعاوى الإستقلال وعدم التبعية - بشعبها، وإنتهاك حقوق الإنسان فى داخل إقليمها. فموضوع الخلاف المشار إليه كان هو بالأساس السياسة الخارجية وليس الداخلية المصرية، بدليل ماثار فى ذلك الحين حول قضايا التسلح النووى فى المنطقة، وتطورات عملية السلام، والعلاقة مع ليبيا، أما حقوق الإنسان فى داخل مصر فكانت بعيدة عن ذلك الموضوع، فضلاً عن أن العلاقات المصرية الأمريكية لم تعرف فى الواقع ضغطاً رسمياً أمريكياً على الحكومة المصرية، بشأن حقوق الإنسان، يمكن مقارنته بما تم مع الصين ■

تحولات في العلاقة بين المنظمات الدولية والمحلية

فاتح عزام*

ليس بوسعى إضافة الكثير لما قاله الأستاذ بهى الدين حسن فى منظوره الشامل حول الموضوع، حيث أنه هو الأدرى والأخبر منى فى أحوال الحركة المصرية لحقوق الإنسان. ومن خبرتى المتواضعة مع الزملاء والزميلات النشطاء فى حقوق الإنسان فى مصر وخارجها، اتفق معه فى كل ماأتى به تقريباً، بما في ذلك على وجه الخصوص علاقة ودور المنظمات الدولية لحقوق الإنسان فى الموضوع والدور السلبى الذى تضطلع به الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن الإستنتاج يحتاج شيئاً من الوقوف عنده، كما وبالإمكان إضافة بعض النقاط التى تؤكد وجهة نظر الإستاذ بهى الدين من منظورنا الفلسطينى، ولربما القيام بشىء من التمعن فى بعض النقاط التى جاء بها إسهاماً فى التفكير والتعمق فى الموضوع.

إن تجربة مصر فيما يتعلق بإنجذاب الأحزاب السياسية إلي عمل حقوق الإنسان قد تكررت فى دول أخرى كالمغرب وتونس علي سبيل المثال، وأصاب الأستاذ بهى الدين القول بأن "هذا التكالب لايعنى مؤشراً على الوعى بحقوق الإنسان"، إلا أن نتيجة الأمر كانت أصعب من ذلك، إذ أن السياسيين دخلوا في نطاق عمل حقوق الإنسان جالبين معهم الاسلوب السياسي فى العمل، أى أنهم لم ينتظروا تعلم أساليب وتوجهات العمل الجديدة والخاصة بالدفاع عن حقوق الإنسان بل استخدموا نفس الأساليب والوسائل المعتادة فى العمل الحزبى القائم على الصراع على السلطة والنفوذ. وكان الأثر سلبياً على حركة حقوق الإنسان، خاصة فى المنظمات والجمعيات ذات العضوية المفتوحة والتى دخلت فى صراعات حول انتخابات هيئاتها الإدارية والتى كانت صراعات ذات طابع سياسى ليس له علاقة بحقوق الإنسان، ونذكر من الأمثلة الصراع الذى شاب عمل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان مؤخراً (علماً بأنه لم يكن صراعاً حزبياً فقط)، وفى مشكلة الرابطة التونسية لحقوق الإنسان التى أُجبرت لأهداف سياسية علي تنحية أمينها العام الدكتور منصف مرزوقى. تتدخل هذه المشاكل فى عمل

* المدير السابق لمنظمة الحق الفلسطينية وعضو مجلس أمناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

منظمات حقوق الإنسان وتحد من فعاليتها، إضافة إلى إعطائها الحكومات الحجة الكافية للتدخل فى شؤون المنظمات والتقليل من شأنها وموضوعيتها وحيادها.

لاشك فى حداثة مفاهيم وعمل الدفاع عن حقوق الإنسان فى المنطقة العربية وفى أن هذه الحداثة هى التحدى الأكبر فى المراحل الأولي لعمل منظمات حقوق الإنسان، ولكننى أشك فى كون الهياكل الإجتماعية القديمة فى حالة إنهيار، وأرى أن مفاهيم حقوق الإنسان تدخل على هياكل ومفاهيم اجتماعية لاتزال حية وقوية مما يخلق حالة صدام فى المرحلة الأولي، وخاصة فى المنطقة العربية. المشكلة هي إحداث وتوطيد أنماط فكرية جديدة والعمل على تبنيها فى المجتمع فى ظل وجود الأنماط القديمة، الأمر الذى ينتج حالة توتر وشك ويدفع باتجاه التأكيد على ضرورة القيام بالأبحاث والدراسات وحلقات النقاش الهادفة الى البحث عن التوافق أوالتعارض. وهذا بالطبع عمل طويل الأمد يتطلب رؤية مستقبلية بعيدة.

يعنى ذلك أن الستار لم يسدل بعد على موضوع الثقافة العربية - الإسلامية وموقفها من أو تفهما لمنظور حقوق الإنسان، ويجرى العمل الآن فى عدة جهات وفى إطار الرؤية المستقبلية البعيدة على مشروع "تأصيل "مفاهيم حقوق الإنسان فى الثقافة العربية - الإسلامية، ونرى ذلك فى التزايد المطرد لمقالات تتناول هذا الموضوع عربياً وعالمياً وفى إنشاء مراكز تحاول أن تضع هذا الهدف جزءاً أساسياً من مسببات وجودها، وعلى سبيل المثال نذكر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والمشروع القائم حول تأسيس مركز دراسات الجزيرة لحقوق الإنسان فى اليمن. ومن الإيجابيات فى هذا الصدد أيضاً إهتمام الحركة السياسية الاسلامية المتزايد بالموضوع، ومن أمثلة ذلك إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان فى الإسلام وبيان الاخوان المسلمين فى مصر حول موقفهم من حقوق الإنسان.[1]

لكل حكومة توجه معين وموقف من منظمات ومفاهيم حقوق الإنسان. ويؤثر على هذا الموقف جدية وفعالية منظمات حقوق الإنسان الوطنية، والدور الذى تقوم به المنظمات الدولية فى ذات الدولة، وموقف المجتمع الدولى ككل وعوامل أخرى عديدة. وقد أبرز الأستاذ بهى الدين الإنعكاسات السلبية للسياسة الأمريكية بوضوح فى دراسته القيمة، كما وقدم مثالاً جيداً حول "عقاب التعاون" الذى ابدته الحكومة المصرية تجاه منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" الأمريكية. بإمكاننا هنا أن نورد مثالاً مشابهاً فى فلسطين، حيث كان موقف السلطة الوطنية الفلسطينية ايجابياً بشكل عام من حركة حقوق الإنسان، كون خطاب التحرر الوطنى قد تطابق إلي زمن قريب جداً مع خطاب حقوق الإنسان (أو لم يتعارض معه على الأقل). تسلمت السلطة الفلسطينية مهام حكمها فى إطار إتفاقيات الحكم الذاتى بعدة تصريحات ووعود بالديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان بل أبدت إستعداداً جيداً للتعاون مع منظمات حقوق الإنسان كمنظمة "الحق" و "مانديلا لرعاية

المعتقلين السياسيين" وشمل هذا التعاون السماح بزيارة السجون وإقامة الدورات التعليمية لأجهزة الشرطة والأمن وحتى التقدم إلى منظمات حقوق الإنسان بطلب هذه الدورات. وبعد مرور ستة أشهر فقط على السلطة الفلسطينية فى قطاع غزة وفى أريحا، قامت منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، بشىء من التنافس بينهما، بإصدار تقارير شديدة اللهجة حول ممارسات السلطة الفلسطينية، ومع التأكيد أن هذه التقارير لم تكن خاطئة أو مغلوطة، إنما كان هناك خلاف فى الرأى لدى المنظمات الفلسطينية وخاصة "الحق" حول ما اذا كانت المدة الزمنية كافية لتقييم أداء السلطة الفلسطينية بالنسبة لإحترام حقوق الإنسان، ونظراً لأن "الحق" و"مانديلا" كانتا تعملان بجهد وتعاون مع أطر السلطة باتجاه تعليم حقوق الإنسان ومراجعة الإجراءات والقوانين الكفيلة بإحترام هذه الحقوق. ولكن السلطة الفلسطينية، بعد صدور التقارير، تبنت لهجة أكثر حدة تجاه نشطاء حقوق الإنسان، وبدأت بترديد خطابات الحكومات الأخرى فى المنطقة حول مفاهيم حقوق الإنسان كأفكار "غربية" وحول منظماتها "المشبوهة بالتمويل الغربي" وماإلى ذلك. وطال التوجه الجديد حتى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حيث تراجعت السلطات الفلسطينية عن الإتفاق المعقود ومنعت الصليب الأحمر من الزيارات الدورية للسجون الفلسطينية. من الصعب بالطبع الجزم بأن تغير نبرة السلطة الفلسطينية يعود فقط إلى هذه التقارير بمعزل عن عوامل أخرى، ولكنها لعبت دوراً مفصليا فى هذا التغير، على الأقل من وجهة نظرى ومن خلال عملى كمدير لمؤسسة "الحق" سابقاً.

مع تفهم الإستنتاج الذى يصل إليه الأستاذ بهى الدين حول فكرة "إسقاط إعتبارات حقوق الإنسان من الخطاب الرسمى الأمريكى"، إلا أن الشك يراودنى بأن هذا هو الحل، حيث أننا بحاجة إلى إستمرار التأكيد على حقوق الإنسان كعامل هام من عوامل السياسة المحلية والدولية، ويجب أن تستمر حقوق الإنسان فى كونها إحدى مكونات العلاقات الدولية. يجب توجيه الإشكالية التى تقودنا إلى مثل هذه النتيجة نحو تغيير جذرى فى توجهات عمل المنظمات الأمريكية غير - الحكومية لحقوق الإنسان، فالإشكالية هى مؤشر هام إلى أعادة تقييم إستراتيجية هذه المنظمات لتهدف إلى محاسبتها لحكومتها بدقة وبشدة اكثر بالنسبة لمواقفها المعلنة وممارستها الفعلية على أرض الواقع. انه لمن أدوار المنظمات الأمريكية ان تضع حكومتها فى قفص الإتهام وعند مسئولياتها، وان يحدث هذا بعض الشىء الا إنه بحاجة إلى التعزيز والتأكيد. على المنظمات الأمريكية لحقوق الإنسان ان تقوم بعمل مكثف بشكل أكثر بكثير مما هو قائم حول تجارة الأسلحة الأمريكية ودور الشركات الأمريكية - الدولية وتأثيرها على الحقوق الإقتصادية ليس فى العالم فقط وإنما فى الولايات المتحدة نفسها وهناك الكثير مما قد يقال فى هذا الموضوع

الأخير بالذات.

ومن المثير أن معظم منظمات حقوق الإنسان الأمريكية تعتبر نفسها دولية وقلة منها تعالج إنتهاكات حقوق الإنسان فى الولايات المتحدة نفسها بأسلوب عمل ومنظور منظمات حقوق الإنسان، والأقرب إلى هذا العمل هو "الإتحاد الأمريكى للحقوق المدنية" American Civil Liberties Union ذات الأهداف المقتصرة على الحقوق المدنية فقط، و "مركز الحقوق الدستورية" Center of Constitional Rights الذى يركز على رفع القضايا ذات الطابع الدستورى، وNAACP التى تعنى بحقوق وتقدم الأقلية الإفريقية – الأمريكية. والجدير بالذكر أن هذه المنظمات تعمل بمرجعية الدستور الأمريكى فقط دون اعتبار حقوق الإنسان إلا نادراً. وتجدر المساءلة هنا عما إذا كانت منظمات حقوق الإنسان الأمريكية تطرح موضوع المسيحية السياسية المتطرفة والتى لاتقل بخطورتها عن أى تطرف دينى آخر، وخاصة فى أعقاب حادث التفجير الدموى الذى قام به بعض هؤلاء المتطرفين فى أوكلاهوما فى أكتوبر ١٩٩٥، وعلماً بوجود معسكرات تدريب لميليشيات متطرفة من هذا النوع في عدد من الولايات الأمريكية والذى يبشر بوقوع المزيد من هذه العمليات المأساوية فى المستقبل. تطالبنا العديد من هذه المنظمات بالوقوف بحزم ضد الإرهاب الدينى المتطرف ذي الطابع الإسلامى، ولكن هل تدين هذه المنظمات الإرهاب الفكرى المتزايد للتطرف الدينى ذي الطابع المسيحى فى الولايات المتحدة، ولكن هل تطالب حكومتها بالحد من نشاطات هذه التنظيمات الخطيرة وعلى وجه الخصوص العسكرية منها؟

يقودنا هذا إلي التركيز على أهمية إبراز التناقضات الواضحة ليس فى سياسات الحكومة فحسب، بل فى المفهوم الثقافى الأمريكى لحقوق الإنسان. وتقع منظمات حقوق الإنسان الأمريكية احياناً ضحية هذه التناقضات، إذ أن هنالك مفهوماً سائداً بأن إنتهاكات حقوق الإنسان (المدنية –السياسية بالأساس) تحصل "هناك" أى فى الدول الأخرى والمشاكل الأمريكية هي بالأساس مشاكل إقتصادية عامة لاتتعلق بأشخاص أو أفراد تُنتهك حقوقهم الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، بل ان الإشكاليات السياسية مابين الحزبين الرئيسيين تتعلق أكثر بمفهوم ومدى دور الحكومة المركزية في التحكم في سياسة واقتصاد "دولة الرفاه" مقابل حدود نطاق الحريات الشخصية (خاصة الحرية شبه المطلقة للتعبير عن الرأى بما فيه التحريض على العنصرية والدعوة إلى الكراهية القومية) وحرية الولايات الخمسين فى "تقرير مصيرها" على كافة الأصعدة. وللحزبين الرئيسيين فى أمريكا، ويبدو أن الأمر يسرى على العديد من القائمين علي منظمات حقوق الإنسان، مفهوم واحد واتفاق عام حول حقوق الإنسان فى العالم وفى أمريكا نفسها. ومع ان العديد من المنظمات الأمريكية تصدر تقارير بين كل فترة وأخرى حول حقوق الإنسان فى الولايات

المتحدة، إلا أن جل إهتمامها ينصب خارج الدولة.

والسؤال المهم الذى يطرح نفسه هنا هو: من هو جمهور منظمات حقوق الإنسان، وهل للمنظمات الدولية والأمريكية والوطنية المختلفة نفس الجمهور؟ قد يتبين أن خصوصية الجمهور الأمريكى يفرض على المنظمات الأمريكية توجهاً خاصاً أونهجاً معيناً فى التعامل مع قضايا حقوق الإنسان يتعلق بما قد يؤثر على المتنفذ الأمريكى من وجهة نظره هو، ولكن هل هذا التوجه والذى قد يكون ضرورياً للتأثير الفعال فى أمريكا يعتبر بما فيه الكفاية الجماهير الوطنية المختلفة من حكومات وشعوب تتأثر بقرارات المنظمة الأمريكية وبما تنادي به من عقوبات أو إجراءات بحق منتهكى حقوق الإنسان؟ وينطبق التساؤل أيضاً على تقاعس بعض المنظمات عن العمل فى قضايا معينة أو إتخاذ موقف أو إنتهاج توجه ما لأسباب خاصة بالثقافة الأمريكية العامة وسياستها، ونذكر على سبيل المثال، فلسطينياً أيضاً، إحدى المنظمات الأمريكية التى شرعت بدراسة الإنتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطينى تحت الإحتلال فى عام ١٩٨٣، ولكنها لم تجرؤ على إصدار أى تقرير معاد لإسرائيل إلا بعد بدء الإنتفاضة الفلسطينية فى ديسمبر ١٩٨٧ عندما شاهد الجمهور الأمريكى تكسير العظام على شاشة التليفزيون!

وفى الدفاع عن حقوق الإنسان فى العالم وأجندة الحركة العالمية فى ذلك، يجب الإشارة إلي تغيير هام قد حصل فى الخارطة الدولية لمنظمات حقوق الإنسان، وهو التكاثر المذهل للمنظمات الوطنية ونضجها والذى برز بوضوح فى المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان فى يونيو (حزيران) ١٩٩٣، الأمر الذى أبرز اشكال العلاقة والتنسيق بينها وبين المنظمات الدولية[٢]. وقد أوضح هذا الإشكال عدم إمكانية استمرار المنظمات الدولية بالإستئثار بصلاحية تحديد الأولويات الدولية فى مجال حقوق الإنسان، حيث نادت المنظمات الوطنية بضرورة العمل الدؤوب على تطبيق ضمانات حقوق الإنسان وخلق آليات لذلك وعلى تطوير مفاهيم وضمانات الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وعلى إنهاء حالات الطوارئ السائدة فى الكثير من دول العالم الفقير، كما وركزت على أهمية محاكمة المسئولين علي إقتراف الإنتهاكات الجسيمة والمستمرة ومنعهم من الإفلات من العقوبة. لاشك بإن المنظمات الدولية شاركت المنظمات الوطنية هذه الهموم ولكنها- مع إستثناء البعض مثل اللجنة الدولية للحقوقيين- لم تطرحها بنفس الجدية والإهتمام فى إطار الحلول المنشودة. وعلى سبيل المثال، قررت منظمة العفو الدولية أن تطالب بتعيين منصب المندوب السامى لحقوق الإنسان فى الأمم المتحدة وتم قبول هذا الطرح من قبل المؤتمر الدولى وعُين هذا المندوب بالفعل بالرغم من وضوح إشكال تسييس هذا المنصب، بينما لم يؤخذ بإقتراحات اكثر فعالية فى مجال التطبيق ماعدا إشارة بسيطة إلى ضرورة إستمرار الأمم المتحدة فى دراسة مشروع تكوين محكمة

دولية دائمة.

والسؤال الأساسى الذى تثيره هذه النقطة هو ماورد فى ورقة الأستاذ بهى الدين، عما إذا كانت المنظمات المحلية مجرد جامع للمعلومات التى تحتاجها و/أو تعتمدها المنظمات الدولية فى تقاريرها، أم أن لها دوراً فى الحوار والإستشارة حول أولويات البحوث وأولويات العمل؟ لقد لاحظنا مؤخراً (وبالذات بعد المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان) إزدياد حالات إستشارة المنظمات الوطنية من قبل نظيرتها الدولية فى نقاشات استراتيجيات الأخيرة وبرامج عملها الدولى، إذ تقوم بعض المنظمات بإستشارة فروعها - إن كان لها فروع — مرة كل عامين أو ثلاثة، كما تفعل اللجنة الدولية للحقوقيين ومنظمة العفو الدولية، بينما تعزز منظمات أخرى مؤخراً من دور الفروع المنتمية إليها فى إنتخاب اللجان القيادية على الصعيد الدولى كما تفعل الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان. اما منظمات دولية أخرى مثل منظمة مراقبة حقوق الإنسان والخدمة الدولية لحقوق الإنسان، فهى تقوم حالياً بإستشارة عدد كبير من أصدقائها فى العالم فى تقييم عملها ودورها والتفكير فى مستقبلها. لاشك بأن هذا التحول لهو شىء إيجابى يجب تعزيزه وتقويته على المدى القريب والبعيد، ولكن كل ذلك لايعنى بالضرورة أن قرار العمل اليومى للمنظمات الدولية يخضع لنقاش وإستشارة وإتفاق مابينها وبين المنظمات الوطنية.

فى الختام لقد أثار الأستاذ بهى الدين حسن فى نظرته الشمولية العديد من النقاط المهمة الجديرة بالتفكير والدراسة المتمحصة، إذ تعدى تحليله نطاق الحركة المصرية لحقوق الإنسان ووضع هذه الحركة بثبات ضمن المؤثرات الدولية وخاصة الأمريكية.

يكمن جوهر مايمكن إستخلاصه من دراسة الأستاذ بهى الدين فى ضرورة الوقفة المتأملة فى هذه المرحلة من تاريخ وعمل الحركة العالمية لحقوق الإنسان، وإعادة النظر ليس فقط في إستراتيجياتها فى الدفاع عن حقوق الإنسان بل فى تكوين الحركة نفسها ومدى إنسجام أطرافها الدولية والوطنية مع بعضهم البعض. تعتمدحركة الدفاع عن حقوق الإنسان على مبدأ عالمية وعدم تجزئة هذه الحقوق، ولن تُكلل جهودها بالنجاح مادامت رؤيتها مجزأة وغير واضحة المفاهيم والأسس. ونشكر للأستاذ بهى الدين حسن جهوده ومنظوره البعيد نحو توضيح الإشكاليات التى يجب علينا حلها فى المستقبل القريب

المراجع

(١) "بيان الاخوان المسلمين حول الديمقراطية" صدر فى القاهرة فى ٣٠ ابريل ١٩٩٥، نُشر النص فى المجلة الفصلية رواق عربى، العدد ١، يناير ١٩٩٦ (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان) ص.١٢٣-١٢٦. انظر أيضاً فى العدد نفسه بيان مؤتمر عُقد من ١-٥ ديسمبر ١٩٩٥ شارك فيه ١٩ ممثلاً لكنائس ومنظمات حقوق الإنسان فى الشرق الأوسط "الكنيسة وحقوق الإنسان" ص.١٢٧-١٢٨.

(٢) لنقاش الموضوع باللغة الإنجليزية، انظر فاتح عزام. " Non - Governmental Organizations and the World Conference on Human Rights" in The Review No.50 (Geneva: International Commission of Jurists. 1993) pp.89 - 100 ■

منظمات حقوق الإنسان العربية: المهمّة الصعبة؟

في خصوص التجربة التونسية

منصف المرزوقي*

ليس من السهل الكتابة عن تجربة الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، فتاريخها كان خاصّة في السنوات الأخيرة تاريخ صراع مرير بين الأصدقاء والخصوم وبين الأصدقاء أنفسهم، وقد ترك في النفوس والأرواح جروحاً غائرة لم تلتئم بعضها إلى حد الآن، ومن ثمة خطر الذّاتية في طرح المشاكل وتحليلها.

إلا أنني سأغامر بكتابة هذه الأسطر مقرراً أن لا أفتعل الموضوعية وإنما أن أتمسك بأقصى قدر ممكن من النزاهة الفكرية وهو أقصى ماأستطيعه وأتعهد به.

إن في معرفة ملحمة وسقوط الرابطة التونسية أكثر من درس وعبرة خاصة في هذه المرحلة التي تبحث فيها كلّ منظمات حقوق الإنسان العربية عن توازن وعن وظيفة ودور ومكان بين الحزبي- السياسي والعقائدي، الإيدولوجي.

لقد كانت الرابطة جزءاً من ظاهرة عامة وجزءاً متميزاً فيها، ففي أواخر السبعينات وبداية الثمانينات دخلت المعترك السياسي في الوطن العربي منظمات أفرزتها المجتمعات المدنية لم تكن معهودة من قبل ألا وهي منظمات حقوق الإنسان التي بلغت اليوم خمساً وعشرين منظمة قطرية وثلاث منظمات إقليمية.(١)

لاشك أن المؤرخين سيتوقفون طويلاً في المستقبل عند هذه الظاهرة للتعليق على مغزاها وتقييم نتائجها كتأثيرها على المسار السياسي والثقافي للمجتمعات العربية في أواخر هذا القرن وبالتالي دورها في بلورة المجتمع المدني الحديث. ومما لاشك فيه أيضا أن الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ستستأثر من بين هذه المنظمات بكثير من الإهتمام وستوضع تجربتها تحت المجهر من قبل هؤلاء الباحثين لعدة أسباب:

* الرئيس السابق للرابطة التونسية لحقوق الانسان- وعضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان- تونس

* أنها أولى المنظمات العربية التى رأت النور (١٩٧٧) مشكّلة في البداية مرجعاً للمنظمات الجزائرية والمغربية والمصرية والموريتانية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان التى ظهرت طوال الثمانينات.

* إنها المنظمة التى اختمرت داخلها كل مشاكل هذا النوع من المنظمات المرجعية منها أو قضايا التنظيم والتوازن بين النضالية والمهنية إلخ...

* إنها المنظمة التى عاشت الأزمات الداخلية الأكثر حدة خاصة إبان حرب الخليج حيث تضاربت المواقف والأيدولوجيات واتضحت صعوبة التفريق بين السياسى والإنسانى.

* إنها المنظمة التى خاضت أكثر الحروب إستماتة للدفاع عن مبادئها وإستقلاليتها تجاه هجمة الدولة الشمولية، وقد شكّلت المواجهة بينهما الحدث السياسى الأول إبان التسعينيات فى تونس، هذا الصراع الذى أظهر حدود الدولة الشمولية فى التعامل مع هذا النوع من المنظمات، وحدود هذه الأخيرة فى قدرتها على المواجهة والصمود وفرض الوجود المستقل.

إن السؤال كان وسيبقى: كيف نبنى ونسيّر منظمات لحقوق الإنسان تضطلع بمهامها فى نشر فكر حقوق الإنسان والتصدي للإنتهاكات ولعب دور إيجابى فى دمقرطة الدولة والمجتمع بصفة سلمية قانونية؟

هذا يعنى أنه يجب علينا أن نقّيم تقدم تجاربنا فى هذا الميدان وأن نكون قادرين بغض النظر عن موقف مسبّق لإستخلاص العبرة والإنطلاق منها.

لقد كانت الرابطة تجربة تاريخية بالمعنى العلمى للكلمة لأنها إنطلقت من جملة فرضيات تنظيمية ومرجعية وسياسية أثبت الواقع خطأها وهو مايضفى على هذه التجربة أهميتها القصوى ليس فقط بما أظهرت من أخطاء ولكن بما حققت أيضاً من نتائج باهرة طوال الثمانينات بالنسبة للمجتمع التونسى وحركة حقوق الإنسان العربية.

إنه ليس بوسع ورقة مقتضبة كهذه أن تتوسع فى كل التفاصيل، خاصة وأن كثيراً منها لاتعنى إلا المهتمين بالواقع التونسي لفترة موجزة من تاريخه، وإنما الهدف إستعراض جملة الوقائع التى يمكن أن يعيننا فهمها على إدراك الصعوبات التى تعترض كل منظمة لحقوق الإنسان وربما إستخلاص بعض الدروس لتفعيلها وإعطاء نفس أعمق وأطول لحركة حقوق الإنسان العربية.

إن ماأقترحه على القارىء هو الإنطلاق من جملة من المعطيات والشهادات الحية حول الأزمات الثلاث الكبرى التى عرفتها الرابطة التونسية على أن يبقى السؤال الأساسى ماثلاً دوماً بين أعيننا وهو كيف يمكن إستغلال هذه التجربة الثرية لتحسين مردودية عمل المنظمات الموجودة، أو إستعمالها لبناء منظمات فى المستقبل تكون أقل عرضة للهزات وأكثر فعالية (وهو ما لاينفى بالطبع أن تكون لها أزمات ولكن من نوع آخر).

بين المد والجزر

لقد ولدت الرابطة فى مايو ١٩٧٧ بعد خمس سنوات من تقديم أول مطلب للتأشيرة من قبل جماعة من المستقلين والمعارضين المعتدلين القريبين من الدولة والحزب الحاكم. لابد هنا من باب النزاهة التاريخية الإشادة بفضل كلّ الذين أسهموا فى تأسيسها فجعلوا من قيمها وألفاظها قيم وألفاظ كل الطبقة السياسية بما فيها الحاكمة.

لقد جاء هذا الطلب فى خضم حركية سياسية داخل المجتمع المدنى تمثلت طوال السبعينيات فى مطالبة اليسار المقموع بالحريات الفردية ونشوب صراع داخل الحزب الحاكم نفسه (الحزب الدستورى) بين المطالبين بالتفتح الديمقراطى وبين أصحاب المنحى القديم الذين كانوا يعتذرون لرفض كل الإصلاحات الديمقراطية بحجة عدم "نضج" المجتمع التونسى، بل حتى عدم جدارته بالديمقراطية، كذلك لابد من التركيز على أهمية الحركة النقابية آنذاك والدور المتعاظم على الساحة السياسية للتيار الإسلامى وكلها ظواهر تدل على رفض المجتمع للأحادية البغيضة التى كان النظام يفرضها بالقوة على البلاد منذ الإستقلال.

وقد رفضت الدولة الإستجابة للطلب فى البداية ثم ماطلت وسوّفت وأخيراً سمحت بظهور الرابطة بشروط مجحفة كضرورة تواجد الدستوريين داخلها. وهكذا ولدت الرابطة من باب "مكره أخاك لا بطل" لأن السلطات إضطرت إضطراراً للقبول بها نتيجة الضغط الذى كانت تمارسه آنذاك إدارة "كارتر" التى جعلت من حقوق الإنسان أحد أهم محاور سياستها وأساساً للتنفيس بأقل ثمن ممكن عن الغليان الكبير داخل المجتمع التونسى المتعطش إلى تعددية تنظيمية تعكس نضجه المتسارع.

لقد كان قبول السلطة برابطة حقوق الإنسان حسب ظنها أقل ضرراً من القبول بحزب سياسى معارض يكسر الإحتكار السياسى للحزب الحاكم ولم تقدّر عمق خطئها إلا بعد فوات الأوان.

تشاء الظروف إذن أن تولد الرابطة كبديل لهذا الحزب الديمقراطى التى بقيت السلطة تصر علي رفضه إلى بداية الثمانينات، فنتج عن ذلك أن كل الطاقات الحية التى كان المجتمع زاخراً بها انصبت داخل الرابطة التى لم تلبث أن وجدت نفسها الملجأ والمأوى لكل حركات المعارضة غير المُعترف بها كالديمقراطيين الليبراليين واليسار والقوميين والإسلاميين.

وكان لابد تحت مظلة حقوق الإنسان، من تنظيم كل هذا الشتات المتنافر فى الجوهر والذى لم يكن يجمعه إلا إرادة الإنتهاء من سيطرة الحزب الواحد والشخص الواحد والرأى الواحد، لكن من منطلقات مختلفة وأحياناً متناقضة.

إن الرابطة فى بدايتها ولسنوات طويلة بقيت محكومة بظروف هذه الولادة كبديل ... فحمّلتها هذه الظروف مهمة شاقة فاقت

قدرتها، إذ لم يكن من السهل أن تصبح برلماناً للمجتمع المدنى، وكونفدرالية أحزاب معارضة معلنة أو سرية وفى نفس الوقت منظمة حقوق الإنسان لم تحدد وظيفتها ولم تبلور مرجعيتها خاصة وأنها كانت الأولي من نوعها.

ومع هذا إستطاعت الرابطة طوال الثمانينات بكثير من الإعتدال الشجاع والخطاب الهادىء الملتزم والمهارة التكتيكية أن "تلملم" نفسها وأن تتغلب على تناقضاتها وأن تفرض وجودها ومواقفها وخطابها وأن تعرّف بلغة ومفاهيم حقوق الإنسان وآن تواجه السلطة فى أكثر من أزمة فتفرض عليها إحترامها وأن تكون مثالاً للجمعيات المدنية الأخرى التي كانت كثيراً ماتلجأ إليها طلباً للمساعدة والتدخل.

هكذا أصبحت بسرعة قبلة الأنظار داخل المجتمع التونسى، وأصبح دخولها شرفاً كبيراً تتهافت عليه النخبة.

إن لنجاحها غير المتوقع طوال عقد الثمانينات أكثر من سبب، ولعل أهمها ضعف ثم إنهيار الأحزاب الديمقراطية المعارضة وضرب الحركة النقابية وهو ماجعلها تتشكل كلمجأ لكل الديمقراطيين وكقلعة تدافع عن قيم الحرية عندما استطاعت الدولة الشمولية ابتداء من التسعينيات استرجاع كل المواقع التى خسرتها فى الثمانينات نتيجة هرم الرئيس بورقيبة وضعف الحزب الحاكم وانتشار المنظمات والحركات الديمقراطية وتصاعد الموجة الإسلامية.

إن مرحلة المد التى انطلقت سنة ١٩٧٧ والتى بلغت أوجها فى ٩١-٩٢ عندما كانت آخر معقل للحرية فى البلاد تقاوم بضراوة كل محاولات الدولة لتدجينها، إنتهت سنة ١٩٩٤ حيث أصبحت المنظمة العتيدة مهيضة الجناح ممنوعة من نشر بلاغاتها القليلة ومن كل نشاط فعلى، فاقدة الهيبة لدى الدولة والمصداقية لدى المجتمع، بفروع إندثرت أغلبها وبمنخرطين نصفهم علي الأقل دخلوا حركة لحقوق الإنسان بتعليمات وضغط من السلطة لتدجين المنظمة.

لقد كان النجاح الكبير داخلياً وخارجياً نتيجة نضالات صادقة وتضحيات جسيمة، كما كان سقوط الرابطة نتيجة ضغوطات السلطة التى وجدت المنفذ بسهولة، وكذلك للعيوب الهيكلية التى انبنت عليها الرابطة والتى استعصت على الإخفاء عبر الأزمات الثلاث التى مرت بها.

الأزمة المرجعية

إنه من مفارقات التاريخ (أو من سخريته) كما يقول "هيجل" أن تدبج الإعلان العالمى لحقوق الإنسان نقابة دول إستعمارية/ أو إستبدادية ليصبح المرجع الفكرى والقيمى الأساسى لحركة وطنية وعالمية سليمة مناهضة للإستبداد والإستعمار تحمل مشعلها منظمات غير حكومية أي تريد نفسها خارج سيطرة الدول.(٢)

ومن ثمة الأهمية القصوى لهذا المرجع لتوحيد المناضلين داخل المنظمة وربطهم

بالحركة العالمية وموقعتهم داخل الساحة السياسية الوطنية بالنسبة للسلطة ولأحزاب المعارضة الكلاسيكية.

إن سلامة التوجه العام الذى كانت تفرضه الهيئة المديرة منذ انبعاثها بتمسكها الشديد بمبادىء الإعلان لم يكن قادراً على إخفاء ضعف التكوين فى ميدان حقوق الإنسان لجزء غير محدد من المنخرطين وكان ذلك نتيجة الدخول المكثف لمناضلين سياسيين يخلطون بين النضال السياسى البحت وحقوق الإنسان، ايضاً ودخول أصناف غريبة من الإنتهازيين الذين جعلوا من الرابطة معبراً للوجاهة الإجتماعية وأضروا بالرابطة ايما ضرر.

إنه من الصعب بطبيعة الحال على حركة حقوق الإنسان أن تنتقي بكل دقة منخرطيها لكن قبول الناس حسب حصص حزبية لا يجمع بينها إلا رفضها للنظام كان غلطة سيكون لها ثمن باهظ فيما بعد، فمقاييس الإنخراط كانت فضفاضة لاتخضع إلا لمراقبة صارمة حول إنتماء هذا أو ذاك إلي الحزب الفلاني أو العلانى بتعلة عدم تمكين أى حزب من الإستيلاء على الرابطة.

لقد اتضح هذا الضعف فى اختيار المنخرطين بصفة كاريكاتورية فى المؤتمر الثالث سنة ١٩٨٥ عندما نهض أحد ممثلى فرع مدينة "قفصة" ليحتج فى منظمة قائمة على نبذ كل أصناف العنصرية على ترشيح مواطن يهودى للهيئة المديرة. أذكر أنني رددت عليه بالقول أن فخرى بعروبتى ناجم على أن الأمة العربية هى الأمة الوحيدة التى قدمت لأبنائها زنجياً كرمز للشجاعة هو عنترة، ومسيحياً رمزاً للكرم هو حاتم الطائى ويهودياً رمزاً للوفاء هو السموأل.

لذلك توجهت النية لتدبيج ميثاق صودق عليه سنة ١٩٨٥ أى ثمانى سنوات بعد إنبعاث الرابطة، ليتضح إبان نقاشه عمق الإختلاف، فقد ووجه مشروع الميثاق بمعارضة صلبة من قبل الإسلاميين داخل الرابطة وخارجها تعلقت بالخلاف حول أربعة بنود محورية فى الإعلان هى المساواة التامة بين الرجل والمرأة وحرية المعتقد والحدود والتبنى.[٣]

هكذا انطلق فى الساحة السياسية نقاش حاد حول إشكاليات نظرية من نوع أنقبل بتراجع المسلم عن دينه؟ أنقبل بزواج المسلمة بغير المسلم؟ ألا نعدم مغتصبى الأطفال؟ أنقبل أن يتساوى اللقطاء ببقية الأطفال؟

لقد اقترحت ديباجة للميثاق تقول أن الرابطة تستقى مفاهيمها من منابع ثلاثة هى القيم التحررية فى تراثنا العربى- الإسلامى ودستور الجمهورية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لا يكون هناك تناقض بينهم، وقُبلت الديباجة ليتضح أكثر من مرة انه قبول من باب " مكره أخاك لابطل".

ورغم أن الميثاق صودق عليه بالأغلبية فى صيغته الأقرب إلى الاعلان العالمى، فإن شروخاً بقيت داخل جسم الرابطة مؤكدة على تواصل تيارات غير مكشوفة. لها إيمان سطحى ومعرفة هزيلة وقبول متردد بأبجديات فكر حقوق الإنسان.

ثم جاءت أزمة وحرب الخليج سنة ١٩٩٠و١٩٩١ كالزلزال لتضع الرابطة لأول مرة فى تايخها على حافة الإنفجار والإنقسام ولتظهر هشاشة الوفاق حول فهم وتفسير المرجعية. (٤)

لقد سارعت الرابطة يوم ٤ أغسطس ١٩٩٠ إلى إدانة إحتلال الكويت من منطلق حق كل الشعوب فى تقرير المصير، مخالفة بذلك التوجه العاطفي العام داخل البلاد الموالى لحاكم العراق ورغم أن الرابطة أخذت فى جملة البيانات مواقف واضحة بجانب رفض منطق الحرب، وإدانتها لهذه الحرب عند إنفجارها، وشجبها لسياسة المكيالين الغربية وخاصة تصديها الدائم للحصار المفروض على الشعب العراقى، فإن الساحة السياسية التى كانت مع السلطة العراقية لم تغفر لها أبداً تفريقها الدائم بين حاكم العراق والشعب العراقى ولم تقبل إدانتها بنفس الوضوح لإنتهاكات النظام الكويتى لحقوق الإنسان فيما بعد.

لقد كان بإمكان الصراعات النظرية حول علاقة حقوق الإنسان بحقوق الشعوب وهل تعنى سياسة المكيالين إن علينا أن نرمى بحقوق الإنسان إلخ... أن تكون عنصر إثراء وتعمق فكرى إلا أنها سرعان ما انزلقت إلى أمور غير مقبولة، إذ لم يتورع نائب الرئيس الأول بالمجاهرة بموالاته التامة لكل مواقف النظام العراقى، وبالدعوة الصريحة لشرعية استعمال "الكيماوى والمزدوج"(٥)، وطالب باستقالتى لكتابة مقالة باسمى الشخصى ادين فيها الخلط بين الدكتاتور العراقى والشعب العراقى، والمفاضلة غير المقبولة بين الدكتاتورية الوطنية وغير الوطنية، ومواجهة حقوق الإنسان بحقوق الشعوب كأن شعباً لاحريات له كالشعب العراقى يمكن أن تكون له حقوق كشعب.

لقد أشهرت هذه الأزمة مرة أخرى هشاشة قناعة حقوق الإنسان فى أعلى مراكز القيادة، ناهيك عن القواعد التى دعم أغلبها الغزو العراقى وأصبحت هي الأخرى تنظر لحقوق الإنسان بمكيالين فى الوقت الذى كانت تدين فيه سياسة المكيالين عند الآخرين.

لقد برز بوضوح إبان هذه الأزمة أن بمقدرة نائب رئيس رابطة بعثياً لمنظمة تدعم السلم ولا تفاضل بين حقوق البشر والشعوب أن ينضوى تحت راية دكتاتورية لمجرد أنها ديكتاتورية بعثية وأن مناضلين من أجل حرية الرأى والتعبير قادرون على قدر كبير من التعصب ورفض الرأى الآخر لأنه لا يوافق إختياراتهم السياسية.

لقد كانت هناك قلة من المناضلين قادرة على قراءة أزمة وحرب الخليج من منظور حقوق الإنسان أى بإعتبارها أزمة إنتهاكات خطيرة ومتبادلة والتعامل معها بنفس الموضوعية أى بإدانة إنتهاكات حقوق الإنسان داخل العراق وإنتهاكات حقوق شعب مُعترف بوجوده عربياً ودولياً كالشعب الكويتى من قبل نظام بغداد وإنتهاك حقوق الشعب العراقى والشعب الفلسطينى من قبل الأنظمة الغربية وإنتهاك حقوق الفلسطينيين واليمنيين والمصريين من قبل النظام الكويتى والسعودي.

لقد أظهرت هذه الأزمات المتتابعة أن حقوق الإنسان بالنسبة للكثيرين تتوقف عند نقد إنتهاكات السلطة، مع صعوبة كبرى فى الغوص إلى ما أعمق وذلك لهشاشة وحتى إستحالة إدماج القيم الجديدة فى القوالب الفكرية القديمة على مستويات ثلاثة رئيسية:

– صعوبة التعامل مع الإعلان والمواثيق والعهود الدولية كوثائق ساهمت فى تدبيجها كل الحضارات، والكف عن إعتبارها الوجه الآخر للإمبريالية الغربية.

– صعوبة إدماج بعض القيم فى صلب الإطار الفكري– الروحانى الإسلامى كما ظهر ذلك إبان أزمة الميثاق.

– صعوبة التفريق بين الإنسانى والسياسى حيث يختار كل صفة عند ظهور ازمة سياسية خطيرة ولا يهتم إلا بالإنتهاكات التى يتعرض لها معسكره، متغاضياً عن الإنتهاكات التى يتسبب فيها من يناصرهم.

لقد هزت هذه الأزمة الرابطة بصفة لم تعرفها من قبل مما جعلنى أجد نفسى فى تناقض وصراع حتى مع أقرب الأصدقاء وأخلص الرفاق وكاد عقد الرابطة ينفرط لولا أن عودة الإنتهاكات داخل الساحة الوطنية أعادت اللحمة مرحلياً مغطية على التناقضات فى العمق.

الأزمة السياسية

إن دور أى منظمة لحقوق الإنسان لايتجاوز ثلاثة محاور:

– التعريف والدعوة إلي فكر وقيم حقوق الإنسان فى بلد معين.

– رصد الإنتهاكات التى تتعرض لها هذه الحقوق.

– السعى قانونياً وسلمياً إلى تغيير ممارسات السلطة من أجل احترام اكثر لها.

تضع هذه المهام المنظمة دوماً فى تناقض متفاوت الحدة مع أى سلطة علماً بإنه لاجدال في أن الدولة هى فى آن واحد أول من يرعى هذه الحقوق بالأمن والتعليم والصحة وأول من يخرقها بالتجاوزات وكبت الحريات إلخ...

إن هذه المهام الثلاث هى مهام سياسية بالأساس ولا مجال من الهرب من السياسة لأن بث قيم جديدة يعنى مواجهة قيم أخرى هى قيم السلطة وهذه سياسة، وإدانة التعذيب والمحاكمات الجائرة إلخ... نقد نظام وهذا سياسية، والسعى إلى تغيير ممارسة السلطة هو أيضاً سياسة.

ومع هذا فإن منظمة حقوق الإنسان ليست منظمة سياسية بالمعنى المعتاد للكلمة أو قل هى منظمة سياسية من نوع جديد.[٦]

إن مايميز منظمة حقوق إنسان فعلية عن حزب معارض أنها لاتطمح لتغيير النظام وإنما لتغيير ما بالنظام أى أنها لاتعتبر نفسها بديلاً له وإنما رديفاً للقوى الإصلاحية داخله.

هى أساساً سلطة معنوية وليست سلطة تشريعية أو تنفيذية أو قضائية.

هذا يعنى أن هدفها ليس مباشرة الحكم وإنما التأثير على سياسته وهو مايتطلب منها استقلالية مطلقة عن جهاز الدولة من جهة ومن جهة أخرى عدم السقوط فى التصدي بغية

النيل من السلطة أو ولا فى الولاء بقبول خياراتها المناهضة للحريات والتغطية على الإنتهاكات.

للأسف الشديد جاءت قضية التوزير لتفضح فشل المبدأ الأول وقضية قبول قانون الجمعيات لتفضح فشل المبدأ الثاني.

بعد تسلم السيد زين العابدين بن علي رئاسة الجمهورية فى ١٩٨٧ تعهدت السلطة بالإستجابة إلى المطالب الديمقراطية التى نادت بها الرابطة مع سائر القوى الأخرى للمجتمع المدنى طوال أكثر من عقدين، وقد أخذت الحكومة آنذاك جملة من التدابير الإيجابية التى طالما طالبت بها الرابطة كتحديد مدة الإيقاف عند الشرطة وإبرام المعاهدة الدولية ضد التعذيب، لذلك بدأت تستقطب حولها الكثير من رجالات المعارضة فى عهد الرئيس بورقيبة إلى أن وصل الأمر إلى توزير رئيسيين عاملين وكاتبين عامين للرابطة فى محاولة واضحة لإستقطاب حركة حقوق الإنسان وجعلها تدور فى فلك السلطة.

لقد قوبل الأمر بإمتعاض صامت وخشية مشروعة أن يؤدى تداخل وتشابك المصالح إلى إضعاف الرابطة كسلطة معنوية مضادة وإلي تقوية الحكم كسلطة تنفيذية تستطيع توزير حتى رؤساء الرابطة. ومما زاد الطين بلة أن أحداً من هؤلاء القياديين الكبار لم يستقل من اجل تصاعد إنتهاكات حقوق الإنسان أو ضرب الرابطة فى بداية التسعينيات بل ذهب السيد محمد الشرفى إلي حد تبرير الإعدام بالنسبة للإسلاميين.

لذلك سارعت حال إنتخابى إلى طمأنة الرأى العام بالإعلان عن "عدم صلاحيتى لأن أكون وزيراً" وهو الموقف الذى أثار لمدة غضب النظام الذى فهم إشارتى بأن هذا باب قد أوصد.

لقائل أن يقول أنه من الأجدى الوصول إلى الحكم لتحقيق المبادىء، وهذا شيء جد معقول لكن على شرط أن لاتختلط المؤسسات والوظائف وعلى شرط أن يواصل المسئول الجديد نضاله الإنسانى داخل الحكم لا أن يتنكر له حال وصوله السلطة. لقد عرفت الرابطة هذا الخلط وهذا التناقض فحدثت هزة داخلية أفقدتها الكثير من مصداقيتها لدى الرأى العام التونسى عندما تتالت التعيينات مؤدية إلى فتح الشهية عند بعض قيادىي الرابطة.*

ثانى خاصية للعمل السياسى لمنظمة حقوق الإنسان أن تقف المنظمة من السلطة موقفاً صارماً دون معاداة إذا إنتهكت الحقوق، ومؤيداً دون محاباة إذا دعمتها.

ان الموضوعية والنزاهة هما الخاصيتان الرئيسيتان لإضطلاع المنظمة بدورها.

* إن ترشيحي للانتخابات الرئاسية سنة ١٩٩٤ لا يتناقض مع هذا الموقف لأنه تم بعد انتهاء مأموريتي علي رأس الراطة، أي بعد انسحابي من المؤتمر الرابع لرفضي المشاركة في مؤتمر يقع تحت مراقبة السلطة ومهمته الوحيدة كما حصل ذلك فعلاً قبول قانون الجمعيات إضافة إلي الصبغة الاحتجاجية لهذا الترشيح ضد غلق بابه أمام كل مواطن وضرب الرابطة.

تأتى الأزمة السياسية عندما تصبح منظمة حقوق الإنسان حزباً مقّنعاً يدعم السلطة أو حزباً معارضاً مقّنعاً لاهم له إلا ضرب النظام، وهذا خطأ إستراتيجى أجادت الرابطة التونسية تلافيه سنوات طويلة وهو أبهر نجاح للرابطة.

إن الأزمة السياسية الخطيرة التي عرفتها أساساً إبتداء من ١٩٩١ هى نتيجة إلتزامها بهذا الموقف الوسط الذى لم يرض سلطة لاتقبل بأقل من الإصطفاف، ثم نتيجة إنقلاب ميزان القوى داخلها لصالح السلطة إبان معركة قانون الجمعيات.

لا أدّل على سلامة النهج السياسى العام من قراءة بلاغات الرابطة إبان هذه الأزمة والتى عكست الأزمة السياسية العامة فى البلاد. لقد نتجت هذه الأخيرة بالأساس عن تراجع السلطة عن كل وعودها بإحلال الديمقراطية ثم تشبيب النظام الشمولى والعودة إلي بورقيبة الستينيات بتعله مقاومة الخطر الأصولى واشتداد المواجهة بينها وبين حركة "النهضة" الإسلامية ابتداء من الإنتخابات الرئيسية والتشريعية فى سنة ١٩٨٩ والتى وصلت ذروتها سنة ١٩٩١ عندما اتهمت النهضة بالإعداد لإنقلاب.

إن الرابطة فى مثل هذه الفترة الحرجة التي تقلصت فيها الحريات الفردية والعامة بشكل لم يسبق له مثيل لم تحد عن سياسة شعارها: لانعادى ولانهادن.[٧]

لقد ركزت فى بلاغ ٧ يونيو ١٩٨٩ على حق الجميع فى التنظيم السلمى، ولم تستثن "النهضة" من هذا الحق لأن حقوق الإنسان ليست حقوقاً لهذا الإنسان أو ذاك، كذلك تصدت بشكل حازم فى بلاغات متعددة وأساساً فى بلاغ ٢٦ يوليو٩٠، ١٤ يونيو ٩١ و١٢ ديسمبر ١٩٩١ ظروف الإعتقال والإستنطاق وخاصة آفة الآفات أى التعذيب الذى أصبح الشغل الشاغل للرابطة منذ إنطلاقة الحملة ضد الإسلاميين وكذلك ضد عقوبة الإعدام.

لقد كان واضحاً منذ البداية أن الرابطة لاتدافع عن الإسلاميين كإسلامين وإنما كمواطنين يجب أن تُحترم حقوقهم السياسية وحقهم فى الحرمة الجسدية وظروف إعتقال إنسانية ومحاكمات عادلة، أى أنها كانت مواقف مبدئية وليست سياسية بمعنى الإنتصار إلى فريق ضد الآخر، ولا أدل على ذلك من وقوفها موقف الرفض من التجاوزات التى تسبب فيها الإسلاميون أنفسهم فى الجامعة (ديسمبر ١٩٨٩) أو الهجمات ضد أعوان الأمن ورجال القضاء «نوفمبر ١٩٩٠» وحرق مقر للحزب الحاكم نتج عنه فقدان روح بشرية (فبراير ١٩٩١) وإدانتها بوضوح لأى محاولة لتغيير النظام القائم بالعنف فى بلاغ ١٤ أكتوبر ١٩٩١.[٨]

كذلك أشادت الرابطة بكل الخطوات الإيجابية للسلطة كإبرام معاهدة حقوق الطفل إلخ.. وكانت ترصد هذه الخطوات الإيجابية وتسجلها بنفس الدقة التى كانت ترصد بها

الإنتهاكات.

لم تقبل السلطة بموقف الرابطة المبدئي والمعتدل خاصة وأن هذه الأخيرة كانت المؤسسة الإجتماعية الوحيدة المستقلة عنها فى قراراتها فحاولت فى البداية إرجاعها عن هذا الموقف، ثم لما اتضح لها أنها لن تتنازل عن مبادئها إتخذت سلسلة من الإجراءات لإسكاتها وإخضاعها وشنت ضدها حرباً لاهوادة فيها على ثلاثة محاور.

١ – التعتيم الإعلامى إذ منعت بلاغاتها من الصدور فى الصحافة التونسية وحاصرت كل نشاطاتها.

٢– الإعداد لإحتلال الرابطة بتحوير قانون الجمعيات الشهير سنة ١٩٩٢ لمنع القياديين فى أحزاب المعارضة من التواجد على رأسها وفتحها بقوة القانون للآلاف من الإنخراطات الموالية للحزب الحاكم.(٩)

٣– ضرب وحدتها من الداخل عبر حملات صحفية مكثفة بالإيهام أنها ليست ضد الرابطة وأنما ضد رئيسها وبعض "المتطرفين داخلها" لتمسكهم بثوابت الرابطة ورفضهم القانون، وقد نتج عن ذلك صراعات هامة بين هؤلاء والمعتدلين القائلين بوجوب قبول القانون والتخلص من الوجوه التى لاترضى عنها السلطة، لإنقاذ مايمكن إنقاذه من الرابطة.

ولأن المجلس الوطنى للرابطة رفض الإنصياع للقانون المجحف فإن السلطة أمرت بحلها يوم ١٤ يونيو ١٩٩٢.

هكذا بقيت تونس دون مؤسسة حقوق الإنسان قرابة السنة ثم اضطرت السلطة تحت ضغط الرأى العام الدولى للسماح لها بالنشاط بعد التأكد من أن العناصر الصديقة داخل الهيئة المديرة ستعمل مافى وسعها ليقبل مؤتمر مُفبرك بالقانون ويزيح "المتصلبين" وهو ماتم فعلاً إبان المؤتمر الرابع فى فبراير ٩٤.

لقد وصف إبن المقفع فى كليلة ودمنة الآلية التى أسقطت الرابطة من علو وشموخ مؤسسة مدنية تصنع دوماً الحدث إلى هاوية منظمة ضعيفة ومقموعة وذلك فى قصة الأسد الذي تقدم لثلاث ثيران طالباً رأساً واحداً، وعوضاً عن مواجهة الهجوم بالدفاع المشترك قرر "المعتدلان" التضحية بالـ"متصلب" أملاً فى النجاة. بعد مدة عاد الأسد ليطلب مايأكل فدفع القوى بالأضعف إلى الأمام أملاً فى النجاة. بعد مدة عاد الأسد ليلتهم المسالم والمعتدل الكبير والأخير.

لقد كان إنخراط البعض داخل القيادة فى سياسة السلطة القائلة بأن لها مشكلة مع "المتصلبين" فقط ودفعهم للقبول بقانون الجمعيات وفتحهم باب الإنخراط (الممهد لكل مؤتمر) لأعوان السلطة الذين كُلفوا بالإستيلاء على المنظمة غلطة بالنسبة للبعض وخيانة موصوفة بالنسبة للبعض (تمت مجازاتهم عليها بجزاء سنمار فيما بعد).

وقد اتضح عمق الخطأ الإستراتيجى عندما اكتشف المعتدلون الذين تولوا مقاليد الرابطة ، أن السلطة لم تغير سياستها فى شيء بعد إنتصارهم المدعوم بمؤتمر نصف إعضائه

منخرطين بتعليمات الحكم فقد بقيت بلاغات الرابطة ممنوعة من الصدور وتواصل الزحف لإحتلال النصف المتبقى ورفضت السلطة التعامل مع القيادة الجديدة لغضبها من مواقف مبدئية معتدلة إلى غاية الإعتدال لأن هدفها كان وسيبقى الإندماج التام فى النسق السياسى العام أى أن تصبح الرابطة جزءاً لايتجزأ من النظام.

الثابت اليوم أنه ماكان لها أن تنهار بمثل هذه السهولة لولا عيوب هيكلية تواجدت فيها منذ البداية وسهلت ضربها.

الأزمة التنظيمية

إن نجاعة أى منظمة إجتماعية أياً كان هدفها ترتبط أساساً بنوعية المنخرطين داخلها، بتنظيمها الداخلى، وبهيئة القرار وطبيعته، كل هذه المستويات كانت تعانى منذ إنطلاقة الرابطة من أمراض مزمنة، كانت أحد أهم أسباب إخفاقها.

الإنخراطات

أدى، كما قلنا، غياب كل فضاء سياسى وإجتماعى مستقل عن الحزب الحاكم فى السبعينيات ماعدا الرابطة، وكذلك المواقف الشجاعة التى اتخذتها فى خصوص وضع الحريات و"موضة" حقوق الإنسان، إلى تدافع العديد للإنخراط داخل هذه المنظمة الواعدة.لقد اكتفت الرابطة باربعة آلاف منخرط وكانت تستطيع أن تستوعب أكثر من هذا بكثير. إنه من الصعب على منظمة حقوق إنسان ناشئة أن تختار أعضاء ها بدقة وبموضوعية. فليس هناك أدنى مؤشر فعال للتفريق بين المناضل الحقيقى المؤمن بقيم حقوق الإنسان، وشخص يبحث عن الوجاهة، أو عن موطئ قدم لحزبه وأيديولوجيته.

أن تعقيد الذات البشرية لايمنع أن تتواجد هذه الخصائص الثلاث داخل نفس الشخص، لكننا نعلم بالتجربة أن فضل الأزمات وخاصة الخطير منها هى إظهار النزعة الغالبة فى الشخص والأكثر تغلغلاً فيه.

حينما أتت الأزمة الخطيرة مع السلطة فى التسعينيات اتضح أن عدد المناضلين الحقيقيين لم يكن أربعة الاف ولا حتى أربع مئات.

لقد كان قبول المنخرطين دوماً والذى كانت الهيئة المديرة هى وحدها التى تتحكم فيه مرهوناً بضرورة الحفاظ على توازنات سياسية دقيقة داخل الأدمغة وغير مقننة بوضوح علي الورق بتعلة الحفاظ على استقلالية الرابطة وعدم السماح لأى حزب بالسيطرة عليها.

هكذا كانت الإنخراطات تقسّم على المستقلين والأحزاب الديمقراطية (وخاصة حركات الديمقراطيين الإشتراكيين التي كان لها نصيب الأسد إلى أواخر الثمانينات) واليسار (خاصة حزب العمل الشيوعى) والحزب الحاكم وفق علمية خيار بالغة الصعوبة.

وكانت هذه التوازنات الدقيقة مهددة دوماً

من قبل كل القوى وخاصة من السلطة التى فهمت منذ منتصف الثمانينات أنها أخطأت بتخليها عن السيطرة على المنظمة التى أصبحت المعقل الأساسى داخل المجتمع المدنى لإدانة الإنتهاكات والمطالبة بالحريات الفردية والعامة. فقد حاولت سنة ١٩٨٦ بناء مؤسسة تابعة لها إنهارت بسرعة ثم تقرر غزو الرابطة والإستيلاء عليها من الداخل وبدأ ذلك فى عهد الرئيس بورقيبة نفسه لتتكثف العملية فى عهد الرئيس بن علي.

لقد كان الحفاظ على التوازنات، ومن ثم على التحالفات والصداقات والمراكز المُكتسبة التى كانت تجعل من هذا الفرع "معقلاً" للحزب الفلانى ومن ذلك الفرع صديق فلان فى الهيئة المديرة، المشكلة الرئيسة فى الرابطة وكان يبرز بحدة كل ثلاث سنوات بمناسبة إعداد المؤتمر وكان مصدراً لصراعات حادة تجعل قضايا حقوق الإنسان تتوارى إلى الخلف.

تركيبة الهيئة المديرة

لأسباب انتخابوية تصاعد مؤتمر بعد مؤتمر عدد القياديين ليصل إلي ٢٥ نفراً بينما يؤكد علماء النفس والإجتماع أن العدد الأمثل لفريق عمل مهما كان هو ٧، ٩ أو ١١ على أكثر تقدير، وأن أى فريق عمل يفوق هذا العدد لابد أن ينقسم إلى فريقين متناحرين. وقد إنقسمت الهيئة المديرة بفضل هذا القانون الفسيولوجى، الذى كانت تجهله، وبفضل عوامل أخرى أكثر وضوحاً إلى فريقين وأكثر وكانت عملية القرار تصبح يوماً بعد يوم أزمة بعد أزمة، مهمة مستحيلة.

الأخطر من هذا طبيعة الهيئة، فرغم أنه كان مطلوباً من كل عضو قيادى أن لايمثل إلا نفسه فإنه كان غالباً فى أهم المشاكل – إلا بالنسبة لأقلية منتظمة وغير منتظمة وضعت لحسن الحظ المواقف المبدئية فوق كل إعتبار– يمثل حزبه إن كان متحزباً، وحساسية سياسية تتحالف مع هذا الحزب أو ذاك إذا كان مستقلاً. وهكذا رأينا ممثلى الحزب الحاكم يلعبان دوراً خطيراً داخل الهيئة المديرة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٤ لإدخال أكبر عدد ممكن من "الدستوريين" أى أعضاء الحزب الحاكم كما تغيرت موازين القوى داخل الهيئة المديرة حينما إنتقلت حركة الديمقراطيين الإشتراكيين من صف المعارضة إلى صف "المساندة النقدية" فانعكس ذلك داخل الرابطة بتحالف واضح بين السلطة وممثلى المعارضة الرسمية.

على سبيل المثال لقد كانت الهيئة المديرة – التى يرأسها دوماً مستقل حسب التقاليد – مابين ٨٩ و٩٤ مقسمة إلى أغلبية مستقلة جلها قريب من السلطة ومن منخرطين فى الأحزاب أو محسوبين على هذا الحزب أو ذاك منهم ٣ من حركة الديمقراطيين الإشتراكيين و٢ من أقصى اليسار ودستوريان من الحزب الحاكم وبعثيان وإسلاميان (من خارج حركة النهضة) وعضوة عن التجمع الإشتراكى التقدمى.

لقد كانت تركيبة إيجابية فى الأوقات العادية حيث كان من حسناتها أن تحفظ الخط

العام بفعل التوازنات والضغط المتبادل، لكنها أظهرت حدودها في الأزمات الحادة حيث يتغلب الطابع السياسي، ويؤدى قلب التحالفات خارج الرابطة إلى قلب التحالفات داخلها، هكذا سمحت هذه الطريقة فى تكوين الهيئة المديرة بالعملية الإنتحارية التى قادتها مجموعة السلطة داخل الهيئة المديرة اي قبول انخراطات مكثفة كانت أول من يعلم أنها مُدبرة، وبالتالي فإنها فتحت الرابطة أمام الحزب الحاكم ليستولى على نصف الإنخراطات متأهباً الآن لإحتلال النصف المتبقى والتخلص حتى من "المعتدلين" الذين فتحوا له الأبواب بحجة التهدئة.

تنظيمات الفروع

كان للرابطة أربعين فرعاً تمسح كامل البلاد، وكانت المؤسسة المدنية الوحيدة التى تستطيع كالحزب الحاكم الوجود فى كل الجمهورية، الإشكالية أن الفرع كان نفسه صورة مصغرة للرابطة فالمائة إنخراط (معدل الفروع) كانت تُقسم بين مختلف الطوائف والملل والشيع والنحل السياسية بغض النظر عن إقتناع الشخص من عدمه بحقوق الإنسان، والهيئة المديرة للفرع كانت أيضاً محل نزاعات لذلك كانت الفروع مختلفة أشد الإختلاف فى أسلوب العمل والنشاط، والوجود الفعلى خاصة وأنها لم تكن مطالبة بمهام واضحة وتقارير دورية وهكذا عرفت الرابطة نوعين من الفروع الناشطة، وأغلبها مسيّسة، والأشباح أى تلك التى لاتسمع عنها إلا من مؤتمر لآخر وكانت الأغلبية.

أضف إلى هذا أن النشاط داخل الفروع النشيطة نفسها كان مقصوراً على أقلية فاعلة غالباً ماتكون هيئة الفرع، أما المنخرط العادى، فقد كان يكتفى من "النضال بحيازة بطاقة المنخرط وهكذا أصبحت الرابطة تقترب يوماً بعد يوم من نموذج الحزب الحاكم الذى يدعى أن له مليون منخرط والحقيقة أن له مليون بطاقة مُباعة، وشتّان بين الأمرين.

إنعدام المهنية

رغم تعدد فروعها وكثرة أعضائها فإن الرابطة لم تتوفر يوماً على مدير تنفيذى يتابع القرارات، أساساً لخوف كل الأطراف من أن يصبح هذا المدير فى يد فريق دون آخر. هكذا تُرك العمل اليومى لمبادرات هذا العضو من الهيئة المديرة وتطوع ثان بوقته إلخ... فغابت الفعالية الدنيا وفشلت الرابطة على الدوام حتى فى إصدار أبسط نشرة منتظمة.

هكذا تظافرت هذه العوامل لتكون إشكالية المؤتمر الأخير هى من يستطيع أن يدخل من للإستيلاء على الرابطة؟ اما حقوق الإنسان فلها كالبيت رب يحميها.

الخلاصة

إن الخطأ هو ثمن الحرية ورديفها الدائم، وهو ملازمنا ومصاحبنا فى كل مانفعل ونقول، وقد يكون نعمة ونقمة، وهو نقمة عندما نرفض

الإعتراف به، أو التحايل عليه بما يسُمي النقد الذاتى، وهذه التقليعة الكاثوليكية - الفرويدية - الماوية، التى ليس لها لحسن الحظ جذور فى تاريخنا، لأنها تجعل من الخطأ خطيئة ومن الإعتراف به نوعاً بغيضاً من جلد الذات قد يخفى كبرياء لأحد له.

هذا مايجعلنى أفضل مفهوم "التقييم" الذاتى وهو أن يسأل ويتساءل المرء بعيداً عن كل عقدة ذنب: ماالذى يمكن أن أتعلمه الآن وكيف أجعل من هذه التجربة فرصتى للتجدد وإكتساب مزيد من الفعالية لتقصى الأهداف التى جعلتها محور حياتى؟

فى هذا لإطار وبعد تحمل مسؤوليتي كاملة فى كل نجاحات الرابطة وكل الأخطاء التى عرفتها بدون تواضع مفتعل أو كبرياء مخفى أقول أنه ليس هناك وصفة جاهزة لبناء منظمات حقوق الإنسان.

فالمنظمة هى وليدة الظروف التاريخية زماناً ومكاناً، إذ هى لاتتشكل كمشروع هندسى تُرسم على الورق معالمه ثم يُبنى بصفة علمية دقيقة حسب النموذج إضافة إلى هذا فإنها تجمع بشراً بخيرهم وشرهم، بخصالهم وعيوبهم كالذين يوجدون فى كل منظمة بشرية ولاينفع في هذا نبل الأهداف، إذ لو كان نبل الأهداف هو المحدد لطبيعة المنظمات لكانت الحركات الدينية تجمع القديسين.

يبقى أن المنظمة الإنسانية ككل المنظمات كائن حى يتعلم من أخطائه ويطور نفسه بتطور تجربته، ثمة ملاحظات عامة التي يمكن إعتبارها بعض القواعد التى يمكن أن يؤدى العمل بها كلياً أو جزئياً إلى إطالة عمر المنظمة وتفعيلها أكثر. ومن هذه القواعد التى قد تنفع سواء فى إعادة بناء الرابطة التونسية غداً أو فى خلق أى رابطة فى أى قطر من أقطار الوطن العربى مايلى:

١- تحديد المرجعية بكل وضوح منذ البداية وأن لايبقى شيئ من الغموض والإبهام خاصة فيما يتعلق بعالمية حقوق الإنسان وبرفض تعلة الخصوصية للتنقيص من الحقوق وفى قضايا شائكة كالمساواة التامة بين المرأة والرجل، والإعدام، والحدود، والأهم من هذا كله أن تحدد العلاقة بين السياسى والإنسانى داخل المنظمة، وأن توفر كل شروط إستقلالية القرار داخلها إستعداداً للأزمات السياسية التى لامفر منها.

٢- تفادى أن تكون المنظمة بأى حال من الأحول تحالف أحزاب سياسية وإنما تجمع شخصيات وطنية من حساسيات مختلفة لاتمثل إلا نفسها.

٣- إعتبار أن قيمة منظمة حقوق الإنسان فى سلطتها المعنوية التى تستمدها من نبل أهدافها ولكن أيضاً من أعضائها الذين يجب أن يكونوا شخصيات إعتبارية مرموقة اكتسبت داخل المجتمع موقعاً متميزاً وشهرة وقيمة لدى الناس فى ميدانها تضعهما فى خدمة المؤسسة وأن لاتكون هذه الأخيرة معبراً للطموح السياسى، لأنها بالأساس منظمة نخبوية فى تركيبتها وجماهيرية فى أهدافها وغاياتها، أي

ان نخبويتها ليست مجعولة للتعالى على الجماهير وإنما لتكون الرصيد الذى يمكّن من خدمتها بأقصى قدر من النجاعة.

٤- العمل على أن يكون عدد المنخرطين فى المؤسسة هو عدد مناضليها وأن لاتتشبه بالأحزاب فى محاولة جلب أكبر عدد ممكن من المنخرطين - فالقيمة هنا بالكيف لا بالكم، ويُقسّم هؤلاء حسب مجموعات عمل صغيرة ترابية أو متخصصة تحدد لهم القيادة المركزية التدريب التقنى للقيام بأعمال واضحة كمتابعة قضايا الإنتهاكات، وتوفير لجان الدفاع بالنسبة لمحاميها، أو تأهيل ضحايا التعذيب بالنسبة للأطباء أو التربية والتثقيف داخل وخارج المؤسسة بالنسبة للمربين إلخ...

كما يجب أن يكون اختيار الأعضاء متأنياً ومبنياً على التوصية والتقديم من قبل الأعضاء الموثوقين ووضع الفروع المحدثة فى فترة ترشيح.

٥- إجلاء قضايا الزعاماتية والسلطة داخل المنظمة بأن تكون القيادة قليلة العدد نسبياً لاتتعدي تسعة أشخاص، وأن يقع التداول بسرعة على منصب الرئاسة كل سنتين على الأكثر غير قابلتين للتجديد. وأن تُخصص المؤتمرات للقضايا المصيرية لا للإنتخابات.

٦- توفير طاقم تقنى محايد سياسياً وتمويل ذاتى ضرورى للحد من تهمة ظالمة ولكنها خطيرة أى الإعتماد على الأجنبى.

٧- إدماج العمل عبر لجان مشتركة مع المجتمع المدني كالصحافيين والمنظمات النسائية ونقابات المحامين إلخ...

إن كل هذه الخصائص المعمول بها منذ عقود فى منظمة كالعفو الدولية هى من أهم أسباب نجاحها،[١٠] وقد آن الأوان أن نحتذى بها وإلا بقيت منظمات حقوق الإنسان العربية إما أحزاباً فى طور التكوين أو كونفدرالية أحزاب بصدد التفرقع.

إن الإشكالية المطروحة بالنسبة لكل المناضلين هى تفعيل منظمات حقوق الإنسان العربية لأن مصيرها مجهول ومحفوف بالمخاطر، وهى دوماً بين مطرقة السلطة وسندان الموروث الحضارى والتخلف السياسى والإجتماعى نحن لانعلم هل ستأتى هذه الحركة أُكلها، هل ستلعب دوراً حاسماً فى دمقرطة الدولة والمجتمع، أم هل ستكون كسحابة الصيف فوق الصحراء تمر غماماً ولا تمطر شيئاً على أرض قاحلة؟

نحن لانعلم كما يقول "ادقار موران" هل اتخذ التاريخ مجرى لانحبه ونحن لازلنا نتوهم فى إمكانية تغيير مجراه أم هو لازال يتأرجح أمام ثنايا مختلفة ولازالت أمامنا القدرة لدفعه نحو هذا الإتجاه بدل ذاك. إنها إشكالية كل زمان ومكان ولاخيار أمامنا فى هذه المرحلة العصيبة من تاريخنا سوى الإنتصار لمبادئنا وخياراتنا والبحث عن أقصى سبل النجاعة لبلورتها منطلقين من مبدأ أنه إن كان من باب الغباء محاولة تغيير العالم، فإنه من باب الإجرام أن لانحاول.

المراجع

١- بهى الدين حسن: تحديات حركة حقوق الإنسان فى العالم العربى

مجلة "رواق عربى" ص ٩١-٩٣ عدد ١ - السنة الأولى- القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

٢- فى خصوص ظروف ولادة الإعلان والصراع حوله بين الدول انظر كتاب:

eJohon Humphery: Ma Grande Aventur teratture: Que-Montreal- Guerin Lit - bec 1989

٣- فى خصوص الأبعاد النظرية لهذه الإشكالية العامة:

محمد السيد سعيد: الإسلام وحقوق الإنسان: رواق عربى ١٤-٣١- عدد ١

السنة الأولى- مصدر سابق. وأيضاً:

د.هيثم مناع: حقوق الإنسان فى الثقافة العربية الإسلامية إصدارات مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان - القاهرة ١٩٩٥.

٤- منصف المرزوقى: "إن بعد الألم ألماً" مجلة حقائق ١٨٩-مارس ١٩٩٣ تونس

٥- الميدانى بن صالح: "إذا أتاك حديث الفاشية"- مجلة حقائق عدد ٢٩٠- مارس ١٩٩٠- تونس

٦- فى خصوص هذه الإشكالية الحساسة انظر فصل السياسة فى كتابنا:

حقوق الإنسان الرؤيا الجديدة- دار أقواس للنشر- تونس ١٩٩٣. وأيضاً:

SUZANE WALTER: The Politics of Human Rights U.Cal Pr 1995.

٧- انشر بلاغات الرابطة وقد صدر منها مابين ١٩٨٩و ١٩٩٤ تسعون بلاغاً تشكل مرصداً دقيقاً لتدهور وضع الحريات بالبلاد إبان هذه الفترة.

٨- مجلة حقائق- تونس عدد ٢٩٢-٣٤١-٣٥٣- ٣٥٤- ٣٧٢

مجلة "Le Temps 2" ٩٠/٧/٢٣ -جريدة "La Presse" ٩٢/٥/٢٠

جريدة "Le Monde" (٩١/١٢/١٨)، (٩١/٦/١٧)-(٩١/١٢/٦)

٩- فى الإشكاليات النظرية حول تحديد حق التجمع انظر

أمير سالم: دفاعاً عن حق تكوين الجمعيات : دراسة نقدية لقانون الجمعيات

القاهرة: مركز المعلومات والدراسات القانونية لحقوق الإنسان ١٩٩١

فاتح سميح عزام: ضمانات الحقوق المدنية والسياسية فى الدساتير العربية.

إصدارات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ١٩٩٦

١٠- Amnesty International :A. I. Hand-book : Al Publications. 1993

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: التجربة و آفاق المستقبل*

نقاط للنقاش

علاء قاعود*

مقدمة

نود أن نبدأ حديثنا بالإقرار بحقيقة واضحة بحد ذاتها، ألا وهى أنه ماكان لنا أن نجتمع لنتحاور اليوم حول تجربة المنظمة، لولا جهود ومثابرة نفر ممن حلموا فصدقوا حلمهم، حيث عملوا جاهدين من أجل أن تنتقل المنظمة من مجرد حلم مضبب يراود العقول إلى مولود يحتاج إلى الرعاية إلى أن باتت من أهم الظواهر التى تعبر عن المساعى المبذولة لبناء مجتمع مدنى ثرى وفعال.. منوهين أيضاً بأنه ماكان للمنظمة أن تصل إلى ماهى عليه اليوم دون ماأثير حولها من مناقشات، حيث عكست فى مواقفها مستوى نادر المثال من الإستقامة المبدئية والشجاعة والإستعداد للتضحية، فكانت صوتاً أميناً فى مواقفها تجاه المعارضة والحكومة، كما كانت أول من خرج عن التصور السائد لطبيعة العلاقة مع الخارج لتؤسس لمنظور جديد في التعامل معه، وكانت أيضاً الظاهرة الوحيدة التى استطاعت أن تقنع الجميع بالإعتراف بها، فلم تقف أمام رفض السلطات لها، ولم تخضع لضغوط المعارضة، وإعتمدت على أن الشرعية مصدرها الحقوق والمبادئ والأداء. ومن ذلك وغيره تنبع أهمية المناظرات التى تدور حول المنظمة سواء فى داخل ورشة العمل التى نحن بصددها أو الورش والحلقات النقاشية التى سبقتها أو فى المجتمع بصفة عامة، وذلك لما للدور الذى تلعبه المنظمة من تأثير بالغ فى إرساء قواعد مجتمع مدنى فعال، ولما يمكن أن تلعبه من دور مؤثر فى الدفع تجاه عملية تحول ديمقراطى حقيقى ليس فى مصر وحدها بل فى المنطقة العربية كلها.

* قدمت هذه المساهمة كورقة خلفية لورشة عمل المنظمة المصرية لحقوق الانسان في إطار احتفالها بالعشرية الأولي "التجربة والآفاق المستقبل" والتي عقدت في ٢٥ أبريل ١٩٩٥.

* باحث بمركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان.

وسوف تجتهد هذه الورقة في أن تنعطف بالنقاش والمجادلات التى ثارت حول المنظمة عما ألفه من إستقطاب حاد وخلط وتوظيف للحجج فى غير موضعها.. وهو الأمر الذى نراه يتطلب بداهة الوقوف عند إرهاصات الميلاد، لتحديد ملامحها وذلك لما لتلك اللحظة من تأثير كبير على حياة أى مؤسسة في طورها الأول، وسنحاول بعد ذلك تحليل عناصر المناظرات التى ثارت حول المنظمة فى علاقتها بالوقاع سلباً وإيجاباً، والتوقف حول السيناريوهات المختلفة لمستقبل المنظمة فى ضوء مايمثله الواقع الراهن من مخاطر، وذلك كمدخل للبحث عن كيفية تمكين المنظمة من النهوض بالمهام الملقاة على عاتقها.

أولاً: إرهاصات الميلاد

فى يوم السبت الموافق للعشرين من أبريل سنة ١٩٨٥ اجتمع خمسون مواطناً مصرياً بالقاهرة.. وفي هذا الإجتماع تم تأسيس فرع للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في جمهورية مصر العربية وتحددت أهداف هذا الفرع فى:

– نشر الدعوة لإحترام حقوق الإنسان، وحرياته الأساسية في جمهورية مصر العربية، تلك الحقوق والحريات التى تستمد مبادئها من الإعلان العالمى والإتفاقيتين الدوليتين الخاصتين بحقوق الإنسان المدنية والسياسية، والحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وكذلك تلك التى وردت فى دستور جمهورية مصر العربية، كما يسعى إلى الدفاع عن جميع الأفراد الذين يتعرض أى حق من حقوقهم الإنسانية للإنتهاك مما يتعارض مع المواثيق المُشار إليها.

– مواجهة مايحدث اليوم من إنتهاكات لحقوق الإنسان في مختلف بلاد الوطن العربى، وعلى نطاق العالم يتخذ الفرع مايراه مناسباً بالتشاور مع المسئولين عن المنظمة الأم للتضامن مع الجهود المبذولة فى ميدان الدفاع عن حقوق الإنسان فى البلاد الأخرى وعلى الأخص فى المنطقة العربية[١].

وفى مقدمة البيان التأسيسى أُشير إلى أنه "فى الوقت الذى تتضاعف فيه المخاطر على مقدرات جمهورية مصر العربية، والوطن العربى في مجموعه، فإن المواطن المصرى يشعر بالقيود المفروضة عليه، على حركته، على حريته في التعبير، والمساهمة فى المعركة من أجل التخلص من كل أشكال الهيمنة الأجنبية، والتبعية الإقتصادية أو السياسية، والعسكرية، وفى سبيل تأكيد مبادئ العدالة، والحرية، والأصالة الحضارية للشعب المصرى العربى.

هذا وفي ١٥ مايو ١٩٨٦ إنعقدت الجمعية العمومية للفرع المصرى، ويبرز تقرير النشاط الذى وافقت عليه تلك الجمعية عدداً من الإتجاهات التى تتعلق بتطور المنظمة فى المستقبل.. وتتلخص هذه الإتجاهات فى:

(١) أن الظروف مهيأة لنمو وتقدم الدعوة التى تنادى بضرورة تأكيد وتوسيع نطاق الدفاع عن حقوق الإنسان المصرى، ولإنضمام عدد متزايد من كافة أنحاء القطر ومن مختلف الفئات والطبقات.

(٢) النجاح فى هذا المجال يتطلب مواجهة الأعباء بمزيد من الجدية والإنتظام فى أساليب

العمل، كما يتطلب إضافة بعض جهود العناصر المتفرغة إلى الجهود التطوعية حيث لايمكن التوسع فى نشاط حقوق الإنسان، والإستفادة من كل الطاقات التطوعية إلا بإيجاد قلب نابض صغير مكرس لتغذية النشاط وضمان إستمراره.

(٣) هناك إحتياج ملح للوصول إلى قدر أكبر من الوضوح والإدراك لمفهوم حقوق الإنسان بين الأعضاء وفى الأوساط المختلفة التى يريد الفرع أن ينشر فيها نشاطه حتى تتحدد أهداف، وواجبات ملموسة لمختلف الهيئات العاملة في الفرع.

(٤) ضرورة توسيع دائرة النشاط والتعاون مع الهيئات التى تعمل أو تستطيع بحكم طبيعتها أن تعمل في مجال حقوق الإنسان.

(٥) أهمية تدعيم مالية الفرع وذلك بزيادة الإعانة من المنظمة العربية، وبذل جهود لجمع التبرعات على أوسع نطاق ممكن.[٢]

وإستطاعت المنظمة أن تبدأ فى الفترة التالية لعقد جمعيتها العمومية فى مايو ١٩٨٦، أن تباشر بعض الأنشطة حيث صدر العدد الأول من نشرتها، كما وجهت بعض المخاطبات بخصوص الإنتهاكات منها مخاطبة لوزير الداخلية خاصة بحالة عبود الزمر، كما تدخلت فى قضية عمال السكة الحديد، كما عقدت لجنة الصحة بها ندوة حول السموم. وقد أثارت تلك الأنشطة الخاصة بمواجهة الإنتهاكات تحفظات عديدة لدي عدد من أعضاء مجلس الأمناء حينئذ، الذين رأوا أن يقتصر دور المنظمة على الأنشطة الفكرية. وفى تلك الأثناء واجهت المنظمة عقبة كؤوداً تمثلت فى رفض السلطات إشهار المنظمة كجمعية أهلية، وهو الأمر الذى أصاب العديدين بالإحباط إلى درجة دفعت بعضهم للإنسحاب من المنظمة بإعتبارها منظمة غير شرعية. كما انعكس ذلك على المجلس التنفيذى أيضاً حتى أنه تعذر توفر النصاب القانونى اللازم لإجتماعات المجلس.. وقد إنقسمت آراء أعضاء مجلس الأمناء فى التعامل مع رفض السلطات إشهار المنظمة إلى أغلبية ترى حل المنظمة رسمياً رداً على رفض ترخيص الدولة لها بالوجود القانونى، وذلك بحجة أن جمعية لحقوق الإنسان لايمكن لها أن تعمل دون ترخيص قانونى، وأنه لابد أن تبدى أى جمعية لحقوق الإنسان إحترامها الكامل للقانون، وأقلية رأت أن رفض إعطاء المنظمة ترخيصاً وفقاً للقانون ليس مبرراً كافياً على الإطلاق، وذلك إستناداً إلى أن العملية القانونية لم تنته عند ذلك الرفض الإدارى. إذ ينبغى على الجمعية أن ترفع قضيتها إلى جميع المستويات القضائية، وإلى أن تفصل المحكمة فى القضية ينبغى على المنظمة أن تستمر فى عملها. ورأى ذلك الإتجاه الذى يضم أقلية من أعضاء المجلس أن منظمة لحقوق الإنسان لاتستحق إسمها مالم تتمكن من الدفاع عن حقها فى الوجود. وإزاء هذا الإنقسام فى آراء أعضاء المجلس وُجهت الدعوة لإجتماع موسع مع أعضاء المنظمة وكان رأى الأعضاء أنه لايجب أن يكون موضوع الإشهار عائقاً أمام إستئناف المنظمة لنشاطها، وقدموا عدداً من الإقتراحات تتصل بسبل تفعيل النشاط،

مؤكدين أيضاً على ضرورة ألا يقتصر عمل المنظمة على الدور التبشيرى إلا أنه ماكان لهذا الإختيار أن يدخل حيز التنفيذ، فى وجه الرأى السائد فى المجلس التنفيذى للمنظمة بإتجاه حل المنظمة أو دمجها في منظمة أخرى لحقوق الإنسان تتمتع بالشرعية القانونية "الجمعية المصرية لحقوق الإنسان". وهو الأمر الذى إنعكس فى إستمرار تجميد نشاط المنظمة، إلى أن وُجهت الدعوة لإجتماع موسع ثان للأعضاء فى يونيو ١٩٨٨ للتداول في هذا المأزق مرة أخرى، ومرة أخرى انتصر الأعضاء لرأى الأقلية حيث رأوا ضرورة الإستمرار فى الدعوى القضائية المرفوعة بخصوص شرعية المنظمة بإعتبار أن حق التجمع هو أحد حقوق الإنسان رافضين بذلك الإندماج فى منظمة أخرى، ومؤكدين على ضرورة تنشيط المنظمة بإعتبارها منظمة تحت التأسيس، وهو الأمر الذى كان يعنى هذه المرة ضرورة تغيير هيكل مجلس الأمناء وذلك ليعكس موقف الأعضاء، فيتولى مناصرو إتجاه رفض حل المنظمة من أعباء المجلس أعباء المرحلة الجديدة. وتم ترجمة ذلك فى ١٢ يونيو ١٩٨٨، حيث أُنتخب بهى الدين حسن أميناً عاماً، وتم تشكيل أمانة للمجلس التنفيذي من الأساتذة: سامى الرزاز ومصطفى عبدالعال ونجاد البرعى يتمتع أعضاؤها بكافة حقوق أعضاء مجلس الأمناء بإستثناء التصويت. ثم إنضم إلى تلك الأمانة فيما بعد الأساتذة أمير سالم، ود. محمد مندور ود. محمد السيد سعيد.[٣]

وقد أتت تلك القرارات ومالحقها من تفعيل لنشاط المنظمة، لتثمل نقطة الإنطلاق بل والميلاد الحقيقى للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، فقد شهد أواخر العام نفسه إنعقاد أول ملتقى فكرى للمنظمة "حركة حقوق الإنسان في مصر"، وعادت النشرة إلى الصدور مرة أخرى بعد أن كانت قد توقفت منذ صدور عددها الأول، وبدأت المنظمة فى إتخاذ مواقف من إنتهاكات حقوق الإنسان كان منها إصدار بيان بخصوص مصادرة جريدة صوت العرب وتوكيل أحد المحامين لتمثيل المنظمة فى القضية المرفوعة بهذا الشأن، كما بدأت المنظمة في مد جسور للتعاون مع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، منها أن قامت بمخاطبة منظمة العفو الدولية وعدد من المنظمات الأمريكية للتدخل فى حالة المهندس "عبد القادر حلمى".[٤]

لقد آثرنا فيما سبق أن نفرد مساحة للحديث عن لحظة ميلاد المنظمة، لنقف على ماأحاط بميلاد المنظمة من معطيات وملابسات، منها الغموض فى تحديد ماهية المنظمة وأهدافها، وماتكشف عنه من غموض مفهوم حقوق الإنسان لدى الأعضاء المؤسسين، وغير ذلك من المعطيات التى ظلت تلقى بظلالها على المنظمة حتى الآن.

ثانياً: محاور للنقاش

خضعت معظم القضايا المتعلقة بالمنظمة لنقاش وتداول مستمرين سواء في داخل هياكل المنظمة المختلفة أو عبر وسائل الإعلام، إلا أن أغلب ذلك تم فى إطار المعارك الإنتخابية

لجمعيتها العمومية الخامسة، ليعكس مناخ إستقطاب حاداً، كما جاء جانب غير قليل ليعكس تصفية لحسابات وخلافات شخصية. وتحاول هذه الورقة نقل النقاش حول المنظمة من السياسة بتحزباتها المسبقة ومن الخلافات الشخصية إلى نقاش حول التوجهات إلى معالجة موضوعية، فى محاولة للوقوف على التوجهات المستقبلية للمنظمة وذلك فى ضوء تجربة السنوات العشر الماضية.

١- ماهية المنظمة

شهد الخلاف حول ماهية المهام الملقاة على عاتق المنظمة تفاوتاً كبيراً في وجهات النظر، حيث عكس البعض تصوره لحركة المجتمع ككل داخل المنظمة، وألقى على عاتقها أن تتصدى لمشاكل الإسكان والبطالة، وتلوث البيئة والتسلط والفساد وسيادة مفاهيم العنف. فباتت المنظمة عنده هى الحزب والجمعية والنقابة (بإختصار الطريق إلى مصر التى يحلم بها). وهذا فى جانب منه يدل على مدى النجاح الذى حققته المنظمة، وهو نجاح مبهر بكل المقاييس إذا ماقيس بواقع التردى والركود الذى أصاب مختلف جوانب حياتنا. إلا أن ذلك من جانب آخر مثل مكمن الداء فى تعامل البعض مع المنظمة.. هذا بينما حمل البعض الآخر المنظمة عبء القيام بالدور المنوط بحركة حقوق الإنسان ككل من رصد وتصدى للإنتهاكات، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، والبحث فى الإشكاليات الثقافية التى تعوق نشر هذه الثقافة فى مجتمعنا، وإقتراح قوانين بديلة، وأن تعمل على كل تلك المحاور وغيرها فى كافة المجالات الحقوقية من الحق فى الحياة إلى الحق فى الضمان الإجتماعى. وهذا التصور يرجع فى جانب كبير منه إلى حداثة فكر وحركة حقوق الإنسان فى مجتمعنا.(٥)

وتقتضى معالجة هذا الموضوع من وجهة نظرنا أن نصل لتعريف محدد وواضح لماهية المنظمة، الأمر الذى يتطلب بالطبع الإتفاق أولاً حول مفهوم محدد لحركة حقوق الإنسان كمقدمة لتحديد دور المنظمة، ذلك أنه من البديهى أن منظمة واحدة لايمكنها القيام بكافة الأعباء الملقاة على عاتق حركة حقوق الإنسان.

وفى الحقيقة فإن تلك النقطة يجب أن تخضع من جانب تلك الورشة لنقاش مستفيض، وذلك لما يمثله تحديد مهام المنظمة تحديداً جامعاً مانعاً من آثار إيجابية عديدة على أدائها. وننوه هنا إلى عدد من الملاحظات:

١- إنه وإن كان من المشروع أن يأمل البعض بأن تقوم المنظمة بكافة المهام الملقاة علي عاتق حركة حقوق الإنسان فى بداية عهد المنظمة، فقد بات هذا الأمر، بالإضافة إلى كونه من الأصل غير ممكن، غير منطقى أيضاً، حيث شهدت الفترة التالية لميلاد المنظمة المصرية إنشاء عدد من المؤسسات التى تنتسب إلى حركة حقوق الإنسان.

٢- وإن كان النهوض بحالة حقوق الإنسان لايستقيم إلا بالتقدم بحقوقه الإقتصادية والإجتماعية على قدم المساواة مع حقوقه المدنية و السياسية، فإن خلق مناخ موات لنيل الحقوق المدنية والسياسية يمثل مظلة أمان يمكن لجميع

القوى الإحتماء بها فى عملها لتحقيق وضع موات للنهوض بكافة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية.

٣- إن المجال مازال واسعاً وأوجه القصور شديدة فيما يتعلق بالواقع الراهن لوضع حقوق الإنسان المدنية والسياسية، وهو مايعنى أن متطلبات قيام المنظمة بعبء الرصد والتصدى لإنتهاك الحق فى المشاركة فى الشؤون العامة وحده قد يمثل عبئاً هائلاً قد تنوء المنظمة بحمله.

٢- قضية العضوية

نود فى البداية أن نشير إلى أمرين هامين:

الأول: أن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، شأنها شأن أى منظمة عضوية، تمثل جمعيتها العمومية أعلى سلطة فيها، ومن ثم فمن صلاحيتها تعديل أهداف ووسائل المنظمة بل وتعديل مرجعية المنظمة، أى من حق الجمعية العمومية للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن تعدل من المرجعية الحالية للمنظمة لتصبح مثلاً إعلان القاهرة لحقوق الإنسان فى الإسلام، الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامى في أغسطس عام ١٩٩٠، أو تقيد من المرجعية الحالية فيما يخص بعض المجالات الحقوقية كالحق فى حرية الفكر والعقيدة مثلاً. الأمر الذى نصبح أمامه إزاء منظمة أخرى غير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان التى ننتحدث عنها الآن حتى وإن ظلت تحمل نفس الإسم.

الثانى: أن علينا أن نعى دلالات وإنعكاسات حداثة ثقافة حقوق الإنسان (طبقاً لمرجعية المواثيق العالمية) على المجتمع الإنسانى عامة وعلى مجتمعنا على وجه الخصوص، وأن نرصد التأثيرات السلبية لهشاشة ثقافة المجتمع المدنى فى واقعنا الراهن، وأن نمعن النظر فى المفاهيم السائدة حول عدد من الحقوق (الحق في المواطنة) خاصة فى ظل سيادة مفاهيم تيار الإسلام السياسى، وعجزنا عن أن نؤصل مفاهيم حقوق الإنسان فى أوساط النخبة المثقفة وليس فقط لدى الأوساط الشعبية.

لقد ظلت قضية العضوية تمثل هاجساً قوياً بالنسبة لجزء كبير من الفاعلين فى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، حيث كان هناك تطلع دائم نحو توسيع عضوية المنظمة. وبداهة أنه لايمكن لأحد أياً كان تصوره أن يرفض إنضمام من يلتزم بمرجعية المنظمة التزاماً كاملاً غير منقوص أو مقيد.. هذا وقد ثار الخلاف فى موضوع العضوية حول تصور طرحه البعض، مفاده أنه يمكن للمنظمة، بل عليها أن تطوى فى عضويتها "من يكون متعاطفاً بوجه عام مع فكرة حقوق الإنسان، مهما كانت غائمة فى ذهنه، وأن يكون منطلقها فى ذلك التعاطف من خبرة أو هم خاص يتعلق بوجه ما من أوجه حقوق الإنسان".[٦] وقبل أن نبدأ في المناقشة نورد الخطوط العامة للعضوية الراهنة مستندين إلى ورقة للأمين العام الحالى الأستاذ نجاد البرعي، نتفق إلى حد كبير فيما جاء فيها بهذا الخصوص. أشارت تلك الورقة إلى ثلاثة جوانب لقضية العضوية:

١- "إن نشأة المنظمة قد جاءت على أيدى

عناصر سياسية، وإن الكتلة الأكبر من عضوية المنظمة تتكون من السياسيين الذين مازال العديد منهم يحتفظ بشكوكه تجاه مبادئ وحقوق الإنسان لمجرد إرتكازها على الفكر الليبرالى الغربي".

٢- "إن السنوات الأخيرة قد شهدت نوعاً من إزدهار فكرة حقوق الإنسان في مصر وإكتسابها المتزايد لأنصار جدد، وإن ذلك لم يكن نتيجة الإيمان بفكر ومبادئ حقوق الإنسان بقدر ماكان نتيجة للتصاعد الحاد فى إنتهاكات حقوق الإنسان في الأعوام الأخيرة، الذى ربما كان دافعاً لدى الكثير من المثقفين للتخلى عن تحفظاتهم الفكرية على فكر ومبادئ حقوق الإنسان دون أن يعنى ذلك بالضرورة إقتناعهم بهذه المبادى".

٣- "إن ضغوط التسييس تجد تفسيرها مرة أخرى فى أن الكتلة الرئيسية من عضوية المنظمة تشكلت بصورة منطقية من العناصر المنتمية للتيارات السياسية المعارضة والذين عجز بعضهم عن أن يجد له مكاناً داخل الخريطة الحزبية العلنية، وسعى إلى تحقيق حلمه السياسى من خلال منظمة حقوق الإنسان، أو الذين رأى بعضهم في نجاح المنظمة وإزدهار نشاطها مبرراً لتحميلها بالمسئوليات التى عجزت أحزابهم عن القيام بها".(٧)

وحتى لانغرق فى مجادلات نظرية حول السياسات التى يجب أن تتبعها المنظمة تجاه قضية العضوية، نشير إلى أن هناك من الدلائل مايوضح أن قطاعات عريضة من الأعضاء لم تستوعب الأصول الأولية والكبرى لمرجعية حقوق الإنسان متمثلة فى المواثيق والعهود والإتفاقيات الدولية.

والأمر الأكثر خطورة هو أن هذه القطاعات لديها ميول وآراء تتناقض في نواح كثيرة مع الأصول الكبرى لمرجعية حقوق الإنسان بما فى ذلك الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ولأصول عمل المنظمة ومواقفها الأساسية. فعلى سبيل المثال، نشر أعضاء بارزون بفروع المنظمة فى الأقاليم محاضرات وآراء تسلم بحق الحكومة فى سن المتهمين بجرائم العنف خارج نطاق القانون، أو فى الحد الأدنى حرمانهم من حقوق أساسية،(٨) ورفضَ أى دور للمنظمة في مناهضة جريمة التعذيب إذا وقعت على متهمين بإرتكاب جرائم عنف،(٩) ونشر آخرون آراء تقول بأن تكون الشريعة الإسلامية كما يفهمونها أو كما يفهمها تيار الإسلام السياسى هى مصدر ومرجعية حقوق الإنسان.(١٠)

وفى رأينا أن هذا الواقع يجب أن ينبه ليس فقط لضرورة وضع ضوابط للعضوية الوافدة، وإنما أيضاً ضرورة مراجعة العضوية القائمة.

٣- المنظمة والمجتمع المدنى

٣-١ محاولات التسييس

حكمت رؤية القوى السياسية للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، تلك النظرة السائدة التى لاترى فى كافة المؤسسات إلا أداة أوذراعاً يمكن لتلك القوى أن تعبر عن نفسها من خلاله. وقد هيأ إرتباط نشأة المنظمة على أيدى مجموعة من السياسيين المناخ لتكريس

تلك النظرة.

وقد عكست تلك النظرة معظم إن لم يكن كل القوى السياسية، وبالتالى أغلب أعضاء المنظمة حيث نظروا للمنظمة بإعتبارها أداة أو مجالاً يجب تأميمه لصالحها عملياً أو على مستوى الطرح النظرى، وهو ما أدى بالطبع إلى عدم تفهمهم لإعلاء المنظمة فى عملها لقيم ومثل حقوق الإنسان على أى إنتماء سياسي.

وتشهد كافة إنتخابات الجمعية العمومية للمنظمة على تلك الحقيقة، وتمثل تجربة الجمعيتين العموميتين الرابعة والخامسة شاهداً حياً على ذلك. فقد عكس ذلك الواقع نفسه فى الجمعية العمومية الرابعة، مايو ١٩٩١، فى خطاب المرشحين من تيار الإسلام السياسى لعضوية مجلس الأمناء خلال المعركة الإنتخابية، وفى نتائج الإنتخابات نفسها،[١١] التى تكشف عن قيام حلف خفى بين الناصريين والماركسيين لإسقاط مرشحى التيارات الأخرى بمن فيهم الليبراليين. وليست أيضاً وقائع المعركة الإنتخابية للجمعية العمومية الماضية ببعيدة عن الأذهان، حيث شهدت صراعاً حاداً بين الناصريين والماركسيين حُسم لصالح التيار الأول.

ونود هنا أن ننوه أننا لانقول بأن عضو المنظمة يجب ألا يكون منتمياً لتيار سياسى، فذلك حق ثابت له بموجب حق المواطنة، ولكننا نقول بأن حركة حقوق الإنسان، بحكم ذات القيم التى تدافع عنها وجوهر فلسفتها، عليها أن تميز نفسها عن جميع الحركات السياسية المعاصرة من حيث أنها تلزم ذاتها بأن تعمل الرقابة على جميع التصرفات السياسية التى من شأنها أن تخرق المبادئ التى تلتزم بها. ومن ثم فإنه من حيث دوافع الإنخراط فيها والإلتزام بها فإن دعاتها لايكتفون فقط بالانكار التام للذات، بل ويذهبون إلى تنزيه أنفسهم عن التعصب حتى للتيار الفكرى أو السياسى الذى ينتمون له بحكم إهتماماتهم العامة.

وترتيباً على ماسبق أن أشرنا إليه من ملامح العضوية الراهنة، فإننا نؤكد أن الأمر يتعدى وضع ضوابط لقبول عضوية حديدة، إلى ضرورة وضع سياسة شاملة لتقويم الواقع الراهن للعضوية وهو ماسنعود إليه لاحقاً.

٣-٢ المنظمة ومؤسسات المجتمع المدنى

إن النمو الملحوظ للمجتمع المدنى، ومحاولته لتفعيل دوره خلال السنوات الأخيرة، هو أمر يقتضى من المنظمة أن تبحث تفعيل دورها فى هذا الإطار من جديد.. ونقترح هنا محورين للحركة المنظمة:

الأول: أن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بصفتها المنظمة الأم لحركة حقوق الإنسان فى مصر، وحيث جاء تأسيس كافة الموسسات العاملة فى هذا المجال تقريباً على أيدى عناصر فاعلة منها، ولما تتمتع به المنظمة من مصداقية، فإنه يمكنها أن تلعب دوراً كبيراً فى التنسيق بين هذه المؤسسات فى إطار من التشاور والبحث حول سبل تفعيل دور الحركة الراهن، وكيفية مواجهة الأعباء العديدة الملقاة على عاتقها.

الثانى: أن المنظمة المصرية بما يمثله عملها

فى رصد الإنتهاكات والتصدى لها من خلق مظلة يمكن للجميع أن يحتمي بها، ومن ثم فهى تلعب دوراً فاعلاً في توفير المناخ المواتى لنهوض المجتمع المدنى والتحرر من القيود المفروضة على حركته. ولذلك يمكن للمنظمة أن تلعب دوراً ملموساً فى تنشيط حركة المجتمع المدنى. ومن نافلة القول هنا أنه بقدر إلتزام المنظمة بالإستقامة المبدئية والإعلاء لقيم حقوق الإنسان، بقدر ماتستطيع القيام بدورها بفاعلية فى هذا المجال.[١٢]

٤- المنظمة والعالم الخارجى

مثلت علاقة المنظمة بالعالم الخارجى فى شقيها - التمويل الأجنبى والتحرك عبر الآليات الدولية - أمضى الأسلحة التى رفعها المختلفون مع المنظمة، سواء كان الخلاف موضوعياً أم شخصياً. وطبيعى أن يؤدى إشهار هذا السلاح وتوظيفه فى ظل المناخ الثقافى السائد إلي إنعكاسات جسيمة وسلبية.. وسوف ننافش شقى الموضوع كلا على حدة.

٤-١ التحرك عبر الآليات الدولية العاملة فى مجال حقوق الإنسان

بالعودة إلى البيان التأسيسى نجد أنه كان هناك إقرار بضرورة بل ووجوب التحرك عبر الآليات الدولية والإقليمية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وهو الأمر الذى تأكد أيضاً بإقرار الجمعية العمومية للمنظمة في مايو ١٩٨٩ النظام الداخلى (المادة السابعة). كما حرصت المنظمة ومنذ ميلادها على أن تعلن فى النشرة عن تحركاتها المختلفة عبر الآليات الدولية. ويمكن حصر الإنتقادات التى وجهت للمنظمة فى هذا المجال في حجتين:

الأولى: أن جهود المنظمة غلب عليها التوجه الدولى، وهو ماأثر بالسلب على بذل الجهود فى الداخل.

أما الحجة الثانية فهى تستند إلى مفهوم شائع للسيادة الوطنية يقترن بالإيحاء إلى أن آليات الحركة فى حقوق الإنسان توجهها سياسيات الدول الكبري، ومن ثم فإن عمل المنظمة في الخارج يمكن أن يُتخذ ذريعة لإنتهاك السيادة الوطنية.

ولانستطيع أن ننكر ماللحجتين من وجاهة إلا أننا ننوه إلى أن مفهوم السيادة الكاملة يخضع للمراجعة نظرياً وعملياً. ومن جانب آخر نشير إلى أن بحث القصور فى أوجه أداء المنظمة داخلياً يجب أن يحلل بشكل منفصل كلا من الأداء والإستجابة، لأنه لايمكن الحكم على الأداء إنطلاقا من رصد إستجابة المجتمع وتجاوبه.

إلا أننا ومن جانب آخر نؤكد على أن أحد أهم مداخل تحسين حالة حقوق الإنسان فى مصر يرتبط بمدى رسوخ قيم وثقافة حقوق الإنسان، دون أن يعنى ذلك بالطبع التخلى عن بذل كل الجهود لإستنفار الضمير الوطنى والعالمى العام من أجل الضغط المادى والمعنوى.

٤-٢ التمويل الأجنبى

ظلت قضية ضعف إمكانات المنظمة المادية عقبة كؤوداً أمام أى محاولة جادة لتطوير القيام بوظائفها، وهو مايمكن رصده بوضوح من الإطلاع على تقارير وخطط عمل المنظمة في الفترة السابقة، حيث نجد أن هناك سمتين هامتين لإيرادات المنظمة.

(أ) إن الجانب الرئيسى من إيرادات المنظمة يأتى من الدعم المالى الذى تقدمه المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

(ب) أن كافة المحاولات التى بُذلت لتنمية الموارد الذاتية للمنظمة باءت بالفشل، سواء فى جانب تحصيل الإشتراكات المتأخرة، أو في جمع التبرعات، وهو الأمر الذي قاد إلى قناعة مؤداها أنه لاسبيل لخروج المنظمة من أزمتها الراهنة إلا باللجوء إلي التمويل الأجنبى.

وطبيعى أن موضوعاً بهذه الحساسية لابد وأن تنقسم حوله الآراء، وهو ماحدث بالفعل، فشهدت المنظمة نقاشاً وجدلاً حادين ارتفعت فيهما درجة الإستقطاب إلى درجة لم تشهدها المنظمة من قبل، إلى أن حسم مجلس الأمناء الموضوع بقرار أُتخذ فى ٢١ نوفمبر ١٩٩١ بقبول التمويل الأجنبى.

يبقى أن ننبه إلى أن هناك خطراً كامناً في الركون إلى أنه بقبول التمويل الأجنبى قد حُلت مشكلة التمويل نهائياً، ذلك أن الحصول على التمويل الأجنبى فى المستقبل أمر غير مؤكد ومحفوف بالمخاطر، بالإضافة إلى أن المنظمة تضع بذلك حركتها رهن إمكانية الحصول على التمويل الأجنبى، وهو الأمر الذى يجب عليها إزاءه ألا تكف عن البحث فى تنمية الموارد الذاتية، حتى تتمكن من أداء دورها حال إنقطاع التمويل الأجنبى لسبب أو لآخر.

ثالثاً: دروس التجربة وآفاق المستقبل

بعد أن إنتهينا من تناول أهم القضايا التى أُثيرت حول المنظمة خلال السنوات الماضية سوف نقترح بعض الآليات للتعامل مع المعطيات الداخلية والخارجية وفق نهج يمكنها من النهوض بالمهام الملقاة على عاتقها.

١- مشكلة العضوية

تمثل الأزمة الراهنة لواقع العضوية، قضية حياة أو موت بالنسبة للمنظمة، ذلك أن المستقبل الحقيقى للمنظمة يكمن فى مدى إستطاعتها الخروج من تلك الأزمة. ونقترح:

١- التركيز فى الفترة القادمة على التثقيف المكثف للعضوية.

٢- وضع ضوابط صارمة لاتسمح بإنتساب أحد إلى المنظمة إلا من يستطيع أن يجسد عملياً إلتزامه بمرجعية المنظمة فوق أى إنتماء آخر.

٣- قصر التمتع بحقوق العضوية على العضوية الفاعلة، على أن تخضع جداول العضوية الدائمة للمراجعة بشكل دورى.

٢- بالنسبة للبناء المؤسسى

ترى الورقة وجوب الفصل مابين الهيئات المنتخبة وتلك المسئولة عن العمل اليومى

للمنظمة، ومن ثم فهى تتبنى الإقتراح الذى سبق وأن قدمه الأمين العام السابق، والذى مفاده وجوب الأخذ بنظام المدير التنفيذى المتفرغ والذى يعمل بمرتب على أن يتولى كافة الصلاحيات المسندة فى النظام الداخلي الساري للأمين العام بما يسمح بضمان إنتظام العمل بالمنظمة، ويمكن الهيئات المنتخبة من القيام بدورها فى الإشراف والرقابة.(١٣)

٣- تفعيل الهياكل المنتخبة

تعانى المنظمة شأنها شأن كافة مؤسسات المجتمع المدنى من عدم إنتظام عمل هيئاتها المنتخبة، إلى درجة تعذر توفر النصاب القانونى اللازم لعقد إجتماعاتها في كثير من الأحيان. وقد كان هذا الوضع السبب الأساسى فى شلل العديد من اللجان النوعية للمنظمة، بل والشلل الذى أصاب حملة المنظمة لمنع التعذيب خلال العامين ١٩٩٠ و١٩٩١. ونشير هنا إلى وجوب التمسك بإعمال النصوص اللائحية فى هذا الشأن دون مجاملة، بحيث لايبقى فى مجلس الأمناء إلا القادرون على الوفاء بإلتزاماتهم.

٤- اللجان النوعية واللجان الإقليمية

فشلت كافة المحاولات التى بُذلت لتفعيل اللجان النوعية للمنظمة إلى درجة أنه يمكننا القول بأن معظم اللجان النوعية خلال المجالس السابقة والمجلس الراهن إنحسر وجودها فى قرار تشكيلها.. وذلك بالرغم مما يمكن أن يعكسه تفعيل أداء تلك اللجان من آثار إيجابية عديدة، ولذلك فإن هذا الموضوع قد يتطلب مراجعة أساس تشكيل بعض تلك اللجان، وإبداع الوسائل التى تعالج القصور الراهن.

عكس هاجس توسيع العضوية والذى حملته المنظمة معها من فترة الميلاد، نفسه فى السعى الدائم إلى إنشاء لجان إقليمية، إلا أن ذلك شهد تطوراً كبيراً خلال عام ١٩٩٣. وبجانب مايعكسه واقع العضوية الراهن من محاذير على التوسع فى إنشاء لجان إقليمية، يمكن رصد الملاحظات التالية:

١- أن علاقة المنظمة باللجان الإقليمية اتسمت بعدم الوضوح، وهو الأمر الذى انعكس في توترات عنيفة شهدتها تلك العلاقة علي مدار السنوات السابقة.

٢- أن أداء معظم اللجان محدود.

٣- أن تشكيل تلك اللجان لم يكن وفق خطة مدروسة.(١٤)

خاتمة

إن المراقب لأوضاع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، يرصد مدى الإستقلالية التى يتمتع بها مجلس الأمناء ومكتبه التنفيذى فيما يخص إدارة المنظمة، وهو الأمر الذى يعنى أن العبء الأكبر فيما يخص الخروج بالمنظمة من الأزمة الراهنة وتمكينها من الإضطلاع بمسئولية قيادة حركة حقوق الإنسان فى مصر يقع على عاتق مجلس الأمناء.

وفيما يخص مايجب على المجلس القيام به نشير إلى رؤية الأمين العام الحالى، تتفق إلي حد كبير مع ما جاء فيها، حيث أشار إلى عدد

من المهام يقع على عاتق مجلس الأمناء الحالى الإضطلاع بها.. ومن تلك المهام:

١- مراجعة وتنقيح مشروع النظام الأساسى للمنظمة.

٢- تبنى مشروع التخطيط الإستراتيجى.

٣- تنقية العضوية على أسس صارمة.

٤- إيلاء إهتمام خاص ببرامج التثقيف وتفعيلها.(١٥)

وقد أوشك مجلس الأمناء الحالى أن ينهى دورته لتبقي هذه المهام الرئيسية وثيقة الصلة بتحديد وجهة المنظمة. ويخشى أن تنتهى المهلة المتبقية للمجلس، دون إنجازها ومن ثم ترحليها إلى ملفات مجلس قادم، لايعرف أحد ماذا يكون موقفه منها، لتظل الأسئلة الرئيسية حول مستقبل المنظمة ملفاً مفتوحاً دون إجابة.

المراجع

(١) نص البيان التأسيس، أرشيف مكتبة مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان.

(٢) تقرير اجتماع الجمعية العمومية مايو ١٩٨٦، أرشيف المنظمة المصرية لحقوق الانسان.

(٣) راجع تقرير النشاط المقدم إلي الجمعية العمومية الثالثة للمنظمة ١٩٨٩، أرشيف مكتبة مركز القاهرة.

(٤) راجع تقرير مجلس الأمناء المقدم إلي الجمعية العمومية الرابعة مايو ١٩٩١، أرشيف مكتبة مركز القاهرة.

(٥) راجع تاريخ خطط عمل اللجان الاقليمية للنصف الثاني من عام ١٩٩٣، أرشيف المنظمة.

(٦) هاني شكر الله، ورقة نقاش حول التصورات والخيارات الاستراتيجية أمام المنظمة في اللحظة الراهنة، مقدمة إلي ورشة عمل بالمنظمة المصرية حول الموضوع، أغسطس ١٩٩٣.

(٧) نجاد البرعي، المنظمات الأهلية العربية: الواقع والتحديات، ورقة عمل مقدمة إلي ورشة العمل التي نظمتها ورشة الموارد العربية حول الموضوع.

(٨) اللجنة الاقليمية للمنظمة بالمنوفية محاضرة منشورة بعنوان حقوق الانسان بين المسئوليات والتحديات.

(٩) المصدر السابق. راجع أيضاً الملاحظات المقدمة من نفس اللجنة حول مشروع النظام الأساسي، أرشيف المنظمة.

(١٠) المصدر السابق. راجع أيضاً حافظ أبو سعدة، تقرير زيارة اللجنة الاقليمية بأسيوط، أغسطس ١٩٩٣، أرشيف المنظمة.

(١١) راجع أوراق الدعاية الانتخابية لمرشحي التيار الاسلامي للجمعية العمومية الرابعة، وعلي سبيل المثال خطاب الأستاذ منتصر الزيات إلي أعضاء الجمعية العمومية.

(١٢) بهي الدين حسن، نحو مأسسة حركة حقوق الانسان، ورقة مقدمة إلي ورشة عمل المنظمة المصرية حول التخطيط الاستراتيجي للمنظمة المصرية، أغسطس ١٩٩٣.

(١٣) بهي الدين حسن، المصدر السابق

(١٤) راجع ملفات اللجان الاقليمية، أرشيف المنظمة المصرية وبشكل خاص الملفات الخاصة باللجان الاقليمية بأسوان والاسكندرية والشرقية وعلي وجه الخصوص محضر اجتماع مسئولي اتصال الأقاليم بتاريخ ١٩٩٤/١/٦.

(١٥) نجاد البرعي، مجلس الأمناء الجديد: دورة قصيرة .. ومهام جسيمة، نشرة المنظمة المصرية، عدد ١٩ أبريل ١٩٩٤ ■

منظمات حقوق الإنسان

في ظل الأنظمة التسلطية ـ حالة سوريا*

غيث نايس**

يُلاحظ أن الصعوبات التي يواجهها نشطاء حقوق الإنسان لاتنبع، حصراً، من تطبيق أو سريان حالة الطوارئ وحدها. إذ نجد، مع قليل من التأمل، أن قانون حالة الطوارئ، رغم تعسفه، لايتم إحترام إجراءاته من قبل الجهات الرسمية نفسها في حال سورية، مثلاً. مثلما أن تطبيقه في بلدان أخرى، لم يلغ تماماً هوامش هامة من المكاسب الديمقراطية. لذلك نرى أن المشكلة الجوهرية، لاتكمن في سريان حالة الطوارئ أم لا فقط، في هذا البلد أو ذاك، بل تكمن، أساساً، بالتأكيد مع عوامل أخرى، في الوقائع والإشكاليات التي تسبق وترافق عمليات الإنتقال من أنظمة تسلطية (بتنوعها) إلى أنظمة أكثر إنفتاحاً أو دمقرطة (بتنوعها، أيضاً). والواقع أن الفكرة الموجهة لهذا النص هي إحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، مع محاولة إستنتاج سمات عامة لعمليات الإنتقال إلي الديمقراطية، على الأصعدة العالمي والإقليمي والمحلي، بالإستناد إلى الوقائع كما هي عليه لا كما نرغبها. وهذا يتطلب الإعتراف بعدد من الحقائق المؤلمة.

كان الإنتقال إلى أحوال أكثر ديمقراطية، في العديد من بلدان العالم، هو الذي افسح في المجال لازدهار ونشاط منظمات حقوق الإنسان، وهذا أمر طبيعي، لكن عملية الإنتقال ذاتها بتعقيداتها وتطورها أو إنكساراتها، حسب ظروف كل بلد، هي التي تضع هذا النشاط نفسه في إشكاليات عديدة، منها مانطرحه لاحقاً.

* قُدم هذا النص، أصلاً، كمداخلة في ندوة عُقدت في باريس، في ١٧ مارس (أذار) الماضي، ودارت الندوة حول عنوان "نشطاء حقوق الإنسان في ظل حالة الطوارئ"، وكانت المفارقة في مفهوم حالة الطوارئ نفسه، بتطبيقاته المنوعة في منطقتنا العربية.

** عضو لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان- سوريا.

(١)

شهد العقد الأخير، إنتقال العديد من البلدان من هيمنة الأنظمة التسلطية الصرفة إلى تحولات متفاوتة من الدمقرطة. هذه التحولات وسقوط عدة دكتاتوريات كان عالمياً. من تهاوى دكتاتورية ماركوس فى الفيليبين، إلى إنهيار الإمبراطورية السوفيتية ومعسكر فارسوفيا، مع ماسبق وتبع ذلك فى بلدان أمريكا اللاتينية، كالبرازيل والأرجنتين وتشيلى وغيرها. وكذلك الحال فى عدة بلدان عربية: تونس، الجزائر قبل الحرب الأهلية، والأردن ومصر واليمن.

يمكن القول أن عملية التحول هذه قد اتسمت بصفات مشتركة وأخرى خصوصية، من أهم السمات المشتركة للتجارب العربية أن أغلبها قد سبقه مطالبة وإضطرابات شعبية، كإنتفاضة أكتوبر ١٩٨٨ فى الجزائر، وكذلك الأمر فى الأردن وتونس، والشكل الذى اتسم به هذا الإنتقال، كان محصلة لعوامل عديدة من بينها: أن القدر من الديمقراطية الذى سمح به النظام التسلطى القائم إعتمد أصلاً على توازن القوى الإجتماعى- السياسى الراهن، فبقدر قوة ووجود وعى وقوى مطالبة بالديمقراطية، بقدر ماكانت هذه العملية أوسع. ومن بين هذه العوامل أيضاً، أن شكل الإنتقال إلى "السماح الديمقراطي"، أخذ غالباً طابع تسوية مابين أجنحة الحكم من جهة، والأحزاب والقوى المعارضة، من جهة أخرى. تطلبت هذه التسويات من الحكومات والأحزاب المعنية تنازلات متبادلة، وخاصة من الأخيرة. ونلاحظ على الصعيدين العالمى والعربى أن الحصانة قد مُنحت للجلادين والمسئولين عن جرائم القتل والتعذيب فى ظل الديكتاتورية، فى بلدان مثل تشيلى والأرجنتين* ، وهذا بموافقة ومشاركة من الأحزاب "الديمقراطية"، بيد أنها لم تكن حتى مثار أى نقاش يُذكر فى بلداننا العربية المعنية. هذه الحقيقة طرحت نقاشاً حول التقاطع والمسافة بين الأحزاب المعارضة "الديمقراطية" ومناضلى حقوق الإنسان. إذ أن هدف الأولى شكل من أشكال الحضور السياسى يتضمن مبدأ المشاركة أو الوصول إلى الحكم ولو نظرياً، بينما هدف مناضلى حقوق الإنسان هو حماية الإنسان كفرد ومجموعة، والدفاع عن حقوقه وحرياته الأساسية بغض النظر عن ماهية الحكم أو الظرف الإجتماعى- السياسى. وإدانة أى مساس بهذه الحقوق والحريات.

والواقع أن الهدفين لايتطابقان بالضرورة. فى المقابل، إن كان وصول أحزاب المعارضة "الديمقراطية" للحكم يتطلب وضعاً ديمقراطياً، فمن البداهة أن إحترام حقوق الإنسان لايلقى إهتماماً أهم إلاّ فى ظل وضع ديمقراطى، وهنا

* بدأت فى الفترة الأخيرة محاكمة عدد من الضباط المسئولين عن التعذيب والقتل فى بلدان أمريكا اللاتينية (الأرجنتين وجواتيمالا والبرازيل...) وتمت إدانة البعض منهم، ولم يتم هذا إلا نتيجة لتعبئة واسعة للرأى العام فى هذه البلدان.

نقطة الإلتقاء مع أحزاب المعارضة "الديمقراطية".

لقد خلق مايمكن تسميته بالتسوية، تاريخية كانت أم مهزلية، فى منطقتنا وضعاً يخالف تماماً تجربة منظمات حقوق الإنسان فى الغرب.* نتيجة لمسلكين مختلفين بين الحزبيين ونشطاء حقوق الإنسان، المسلك الأول مرن أو "إنتهازى" لأحزاب المعارضة فى ظل سلطة تسلطية، تسعى لحقها فى العمل والوصول أو المشاركة فى الحكم، هذا مما قد يتطلب منها تنازلات مبدئية ويمكن إعتبارها "أخلاقية". هذا التناقض أضفى، أحياناً على الاخر، طابعاً أكثر تشدداً إلي حد كبير، مما وسم نشاط مناضلي حقوق الإنسان فى عيون السلطات التسلطية بالراديكالية مقارنة بالخطاب السياسى المتأقلم، وهكذا نجد النشطاء فى فوهة البندقية فى أكثر من بلد مثل تونس ومصر وسورية وجواتيمالا وتشيلى وتشاد.

ودون أن نكون رهباناً لنصوص أخلاقية جامدة، هي الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، فإننا نلاحظ أن المنظمات العربية لحقوق الإنسان التى تهاونت فى "مبدئية" و"أخلاقية" عملها، وتصرفت على أساس سياسى صرف، قد خسرت من مصداقيتها إلي حد كبير، كون أن المجتمع يطالب هذه القوى بأن تكون أولاً وقبل كل شيء المعبّر عن ضمير المدنية قبل أن تكون منظمات تحسب حساب التحالفات والتكتيكات الآنية والظروف المؤقتة.

(٢)

إن الصورة العامة للخطاب الشائع فى بلداننا العربية، توضح مكوناته. لغة الخطاب الذى تطرحه الحكومات أساساً، يدور حول خصوصيات منطقتنا: تاريخها الخاص، تكوينها الثقافى العربي- الاسلامى ولدور الدولة فيه موقع هام، إضافة إلى ضرورات المحافظة على السلم الأهلي والإجتماعى والدفاع عن السيادة الوطنية، وهذا كله يتطلب، حسب الخطاب الرسمى، الأشكال السياسية القائمة.

وفي المقابل، نجد خطاب القوى وأحزاب المعارضة ومنها "الديمقراطية"، مشابهاً للأول، يركز أيضاً على خصوصية التاريخ، وبعضها يطرح أولوية ومركزية القضية القومية ، وتصبح الديمقراطية، عند البعض، مجرد أداة للإنتقال للمشروع الأهم: الدولة القومية الموحدة. بل أن البعض من هذه القوى يداعب الخطاب الذى تنتعش فيه الحركة السلفية والبعض الآخر يهادن الحكومة فى سياساتها القمعية. ومنعاً لأى سوء فهم، فإن مانقوله هنا، إنما يقع فى إطار الوصف والعرض المختصر للخطاب اللارسمى، ولنا أمثلة عديدة، محلية وعربية،

* فى الغرب: خطاب وقيام منظمات حقوق الإنسان جاء لاحقاً لقيام أنظمة ديمقراطية، بينما فى منطقتنا مثلاً فإن الإنتقال إلى الديمقراطية وتكوين مؤسسات حقوق الإنسان، يتشابك ويترابط، وفى كثير من الأحيان تعمل هذه المنظمات فى ظل أنظمة تسلطية.

عليه. دون أن يعنى هذا نقداً للبرامج أو العقائد السياسية لهذه القوى والأحزاب، فهذا، بالطبع، من حقوقها الأولية.

والحال، أن الوعى الديمقراطى، لاسيما مع تزايد النفوذ السلفى فى منطقتنا، هو فى حالة يرثى لها، ويتحوصل فى نخب ضيقة ماتزال علاقتها بنسيج المجتمع المدنى طور التكوين. وتواجه عوائق كبيرة، حتى البلدان العربية التى حصل فيها إنفتاح ديمقراطى تقوم الدولة فيها بالتضييق عليه من حين إلى آخر، مثالنا حالة الجزائر والأردن ومصر واليمن وتونس، أى كافة البلدان العربية التى حصل فيها مثل هذا الإنفتاح.

يقع الديمقراطيون العرب، اليوم، فى مأزق أو "إستعصاء" تاريخى، بين مطرقة الحكومات وخوفها من كل إنفتاح ديمقراطى، بل وسياساتها القمعية، وبين تزايد النشاط السلفى العنيف، المعادى جوهرياً للديمقراطية، والذى يجعل من كل إنفتاح ديمقراطى محدود، سلفاً، ويعطى الحكومات العربية ذريعة لسياساتها القمعية.

(٣)

هذا "الإستعصاء" التاريخى المذكور، يتبلور فى سورية بشكل مأساوى. إذ نجد، من جهة حكومة مارست وتمارس، فى ظل قانون حالة الطوارئ، منذ ٣٣ عاماً، سياسة قمعية معممة، فتتت عبرها تعبيرات المجتمع المدنى، ومنعت أى شكل من أشكال التعبير الحر أو المعارض، وزجت فى السجون، لسنوات طويلة، بآلاف من مناضلى الأحزاب السياسية المعارضة ومعتقلى الرأى فى نوع من الإستنزاف المستمر لطاقات المجتمع وقواه الحية والمفكرة. وجاءت حرب الحكومة ضد الحركة الأصولية المسلحة لتضيف، إلى هذه المأساة، آلاف القتلى والمفقودين والمعتقلين فى الحقبة نفسها، مارست الحكومة سياساتها تحت شعارات قومية متشددة، لكنها قبل عام ١٩٧٩ عندما كان صراعها الرئيسى مع الأحزاب العلمانية، غضت النظر عن نشاط الأخوان المسلمين، وحينما بدأ هؤلاء النشاط المسلح، قامت الحكومة بسحق حركتهم، وسحق المدن التى احتوت نشاطهم. مستمرة فى الوقت ذاته بقمع أى نشاط للأحزاب العلمانية أو للنقابات المهنية. وكانت هذه السياسة القمعية شبيهة بسياسة الأرض المحروقة ولكن على الصعيد الإجتماعى- السياسى والمدنى.

قامت الحكومة، فى السنوات الأخيرة، بإطلاق سراح آلاف المعتقلين السياسيين، وهى خطوة رغم محدوديتها، إستقبلتها منظمتنا بإيجابية، والخطاب الرسمى، اليوم، يدور حول "معركة السلام"، هذا الخطاب الجديد لم يبدل جوهرياً من سياسة الحكومة عما كانت عليه، عندما كان خطابها يدور حول "المعركة المصيرية مع العدو"، فما تزال سورية تفتقد لأدنى إنفتاح ديمقراطى، وماتزال السياسة القمعية قائمة دون تعديل جوهرى، ثلاثة عقود من القمع مع خطاب إشتراكى- قومى بداية،

ثم خطاب يتحدث عن السلام دون ديمقراطية اليوم. وُلد خلالها جيل كامل، يجهل ماتعنيه كلمة ديمقراطية، بل أنه يتلمس بصعوبة، اليوم ماتعنيه كلمة مواطن أو مواطنية.

من جهة أخرى، هناك أحزاب ملحقة بالحكومة، داخل إطار الجبهة الوطنية التقدمية، وأحزاب معارضة علمانية، هذه الأخيرة تطور خطابها أيضاً من الإشتراكية أو/والقومية مع شعارات ديمقراطية، وداعب بعضها، خصوصاً في فترة الصراع بين الحكومة والسلفيين، مشاعر المجتمع الدينية، وكما ذكرنا في البداية، فإن الديمقراطية في برامج أغلب هذه الأحزاب، تعكس مفهوما أدواتياً، الديمقراطية فيه أداة للإنتقال إلى مشروع مجتمعي آخر.

هذه القوى والأحزاب العلمانية، أفتقدت وماتزال، إلى إنغراس إجتماعي حقيقي. من المؤكد، أن السبب الأول هو القمع الحكومي الشرس، لكن ممارسات وسياسات هذه الأحزاب هي سبب أيضاً في هامشية وجودها.

ونلاحظ إنه بينما كانت الحركة الأصولية تطرح خطاباً وممارسة في قطيعة جذرية مع خطاب الحكومة، مع نشاط إجتماعي فعال، وهذا مادفع بشرائح هامة من المجتمع لتبني خطابها كبديل عن خطاب الأحزاب العلمانية المشابه لخطاب الحكومة، أي أن المتعضين في المجتمع أختاروا "الأصيل" بدلاً عن "الوكيل"، هذا إذا صح التعبير.

إن غياب نشاط حر ومستقل لشرائح المجتمع المدني، يحشره في خيارات تحدده ماتوفره له القوى المنظمة النشطة والفعالة في المجتمع. وهذا يطرح مسئولية كبيرة على عاتق الأحزاب العلمانية والديمقراطيين عموماً، لأن توجه أقسام من المجتمع نحو الخطاب السلفي، إنما يعكس خيبة أمل وإرتباكاً مجتمعياً، ينصب فيه الإستياء الشعبي والصبو للحرية في غياب خطاب ديمقراطي فعال ومنغرس في المجتمع، في تيار معاد له في النهاية.

(٤)

فقدت، اليوم، سياسات القمع الحكومية كل مبرراتها، ويتزايد في المجتمع مطلب الديمقراطية، وكانت حملة القمع والإعتقال التي تعرض لها مناضلو منظمتنا، مؤشراً على مدى أهمية وحدّية هذا المطلب، لأنها المرة الأولى التي تتعرض فيها منظمة لحقوق الإنسان إلى حملة قمع من هذا النوع. هذا المطلب الديمقراطي، الذي رغم أنه لم يأخذ بعد طابعاً شعبياً واسعاً ومنظماً، يلقى بظله على كل تحرك سياسي في سورية. فالحكومة تتحدث منذ سنوات قليلة عن تعددية إقتصادية، وأحياناً عن تعددية سياسية، أما أغلب الأحزاب "الديمقراطية"، فهي تطرح اليوم برنامجاً يطالب بدولة القانون وإحترام حقوق الإنسان وإلغاء حالة الطوارئ، وهي مطالب طرحتها منظمتنا بقوة منذ تأسيسها عام ١٩٨٩، لذلك فأن الحكومة تعاملت مع منظمتنا بقسوة غير معهودة، لأن خطابها يمس المجتمع بأجمعه، ولكونه غير حزبي ومبدئي ويخترق كل الشرائح

الإجتماعية كائناً ماكان موقعها الفكرى أو السياسي، وكائناً ماكان إنتماؤها الإثنى أو الدينى.

إننا نعتقد أن هناك أجنحة فى السلطة ترغب، لضرورات محلية ودولية، فى إجراء نوع من "الإنفراج" الديمقراطى البطئ والمضبوط، هذا الإنفراج ستعتمد أهميته ومداه، مرة أخرى، على مدى إنتشار الوعى الديمقراطى، ومدى النشاط المستقل لتعبيرات المجتمع المدنى، المدرسة الأولى لإدراك المواطن لمواطنيته، وقوة المطلب الديمقراطى المنظم، وفى النهاية سيعتمد على مدى ثقل ظل العسكر.

وعلينا، نحن مناضلى حقوق الإنسان، رغم كل هذه المتغيرات والعوامل الإجتماعية - السياسية، أن نجد الوسائل الأكثر كفاءة لمتابعة عملنا المستقل عن كل التعبيرات السياسية الحزبية الحكومية أو المعارضة، للتذكير بأن إعادة بناء مجتمع محطم تحتاج إلى زرع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان أينما إستطعنا ودون مهادنة، كون السلطة التسلطية قد ألغت عند قطاعات إجتماعية واسعة الطموح المشروع للحرية وحقوق المواطنية ■

تقرير عن المشاركة

في الرقابة على الإنتخابات السودانية

مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان - اليمن*

أولاً: بشأن التنظيم

١- لم يكن لنا أية إمكانية لتحميل هيئة الإنتخابات أعباء تنفيذ برنامجنا الخاص لوضع العملية الإنتخابية بجانبيها القانونى والإجرائى في موضع يسمح لنا بمعرفة عدد من الأسئلة حول خصوصيتها وإتساقها ومساحتها وموقع السلطة المشرفة عليها بحيادها وهيمنتها وإستقرارها.

وإزاء ذلك فقد وجدنا كامل الحرج تجاه وفد التحالف الحاكم (المؤتمر الشعبى والإصلاح) الذى تحركنا معه لإختلاف نطاق الفهم السياسى والديمقراطى والقانونى لمعنى الرقابة الإنتخابية، وكذلك التفريق بين السياحة الإنتخابية والرقابة الإنتخابية وكانوا شديدى الحرج حين كنت أتطرق لمناقشة بعض الوقائع أو عرض جوانب التجاوزات فى إنتخابات ابريل ١٩٩٣ فى اليمن...إلخ

٢- ومع كل إحترامنا وتقديرنا لإمكانية أشقائنا السودانيين المنظمين للعملية الإنتخابية وكذا مراسم رئاسة الجمهورية والجهود الظاهرة لتنفيذ ماأوكل إليهم إلا أننا لم نتوقع الوقائع التالية:

(أ) غياب البرنامج التفصيلى والدقيق المنفذ للبرنامج العام خلال (فترة الإنتخابات) وتوفير كل الوسائل اللازمة لسلامة التنفيذ من وجهة نظر المراقبين.

(ب) إنعدام التنسيق بين موجهى الدعوة وبين الهيئة العامة للإنتخابات، ولقد فوجئت بعدم وجود علم بمشاركة المركز كهيئة غير حكومية مدعوة للرقابة الإنتخابية خلافاً للوفود

* منظمة غير حكومية، تم إشهارها رسمياً فى أغسطس ١٩٩٥، وقد قام بتمثيل المركز فى تلك المهمة الأستاذ ياسين عبدالرازق.

الرسمية للمشاركة – والتى حظيت بإستقبال من سفارتنا والدولة السودانية رغم تسلمنا الدعوة من السفارة السودانية فى صنعاء.

(ج) إنعدام وسائل الإتصال الخارجية كالفاكس والتليفون وكذلك الإتصال الداخلى بالهيئات والشخصيات المعارضة للعملية الإنتخابية لإكتمال الصورة حول عملية الرقابة الإنتخابية بالرغم من تأكيد القيادات التى قابلناها بأن النظام قائم على التعددية الفكرية الإسلامية.

(د) غياب قنوات المعلومات حول سير العملية الإنتخابية عن المراقبين (دوليين وعرباً) للوقوف على أدق الوقائع، بما فى ذلك الإعلام فى حده الأدنى (الصحف الصباحية).

(هـ) غياب الكوادر المعنية بالعملية الإنتخابية مع الوفود والمراقبين وترك هذه المهمة لإدارة مراسم الرئاسة والأجهزة الأمنية التابعة لهيئة الإنتخابات وكلها لاتملك الإمكانيات التى تمكنها من تقديم الصورة نظرياً وتكفل بعد ذلك نقل المراقبين ميدانياً للتثبت من تطابق القول مع أرقام الميدان.

(و) ولقد قبلنا المشاركة من منطلق واجبنا تجاه رصد تجربة وليدة فى السودان تتجه نحو الحياة المدنية والديمقراطية الشورية مع مايمثله ذلك من مردود على تأصيل وترسيخ حق المشاركة للشعب السودانى فى صنع مستقبله السياسى، لكن الآليات المتاحة لتحقيق ذلك حالت دون القدرة الشعبية على ممارسة كامل هذا الحق.

ثانياً: بشأن الضمانات القانونية والإجرائية

١- حُرم السودانيون من إختيار ممثليهم بطريقة الإقتراع السرى المباشر لـ (٣١٪) من مقاعد البرلمان التشريعى وعددهم (١٢٥) عضواً بسبب النص على إختيار هذه النسبة من خلال هيئة إنتقالية نشأت بإعلان تُسمى (المؤتمر الوطنى).

٢- حُرم السودانيون من إختيار عدد من الأعضاء يصلون إلى ١٢٪ بسبب عدم وجود مرشحين منافسين- وهذه ظاهرة ليس لها مثيل فى الحياة البرلمانية مطلقاً- ووصل عددهم (٤٩) عضواً بينهم عشرة أعضاء تم تعيينهم مؤقتاً لدوائر فى الجنوب بسبب ظروف الحرب هناك.

٣- عدم منح السودانيين حرية تقرير صلاحية النسق الدستورى والقانونى لإجراء الإنتخابات فى غياب دستور دائم يحدد السلطات والمراكز القانونية لسلطات هيئة المؤتمر الوطنى في تقرير مسائل السيادة فى ظل سلطة الشعب الذى تمثله السلطة التشريعية والرقابية "البرلمان" وحجية قرارات سلطة المؤتمر الوطنى على السلطة التشريعية.

٤- مُنع السودانيون قانوناً من ترشيح أنفسهم مباشرة وفق المادة (١٢) من القانون الإنتخابى لعام ٩٥م الفقرة (١) بل أوجب القانون قيام الغير بترشيح المرشح بغض النظر عن موافقة المرشح أو عدم موافقته وبذلك يكون المواطن السودانى مُسئولاً عن الواجبات أما

الحقوق الدستورية فى ممارسة حقوقه فلابد أن تكون من خلال غيره وهى مسألة لاتُفهم وفق مبدأ المساواة فى الحقوق والواجبات وينطبق ذلك على ترشيح رئيس الجمهورية الوارد فى المادة (٢١) فقرة"١" (لابد من التزكية).

٥- مُنع المواطن السودانى من التعبير عن أرائه الإنتخابية المخالفة لفلسفة النظام من خلال مجلس الوفاق الذى يعمل بمبدأ (العفو والرضا) الوارد بالقانون الإنتخابى لعام ٩٥م، وهذا المبدأ لايمت للعملية الديمقراطية بأى صلة، ويقوم المجلس من خلال المنابر العامة بإيضاح تلك المخالفة مما يعنى سقوط المرشح حيث تعمل لجنة الوفاق على تقديم المرشحين الملتزمين بسياسة وفلسفة النظام على غيرهم من المرشحين، وبذلك يسقط أى دور شعبى أو ديمقراطى للمرشح، كما يمثل هذا النص عدم المساواة فى المواطنة السودانية فى مسألة الحقوق والواجبات فيكون هناك مواطنون (درجة أولى) بسبب إلتزامهم بالميثاق القومي وسياسة الحكومة ومواطنون (درجة ثانية) لا يؤمنون بنظام الحكم ولايؤمنون بالسياسات العامة من منظور الجبهة القومية الإسلامية ومؤتمراتها السيادية التى تعلو على كل السلطات.

٦- مُنع السودانيون من تقرير نزاهة وسلامة الإنتخابات العامة أو الإشهار الشرعى من خلال هيئة شعبية وقصر ذلك على (هيئة متخصصة أو قانونية أو عدول) منبثقة من (رئاسة الجمهورية) وفق مبدأ التشاور مع أجهزة الإختصاص بهدف إقامة الشهادة على عدالة الإنتخابات ونزاهتها وحكم الشهادة هنا له دلالة شرعية لايجرؤ أى مواطن علي الطعن فيها.

٧- عدم توصل الطاعنين - إلى قرار - ضد سلطات رئيس الجمهورية المحلية والمالية وعدم حياد أجهزة الإعلام وكذا عدم حياد هيئة الإنتخابات العامة حيث صدر يوم الإثنين ١٩٩٦/٣/١١م قرار الدائرة الدستورية برفض تصريح وشطب العريضة وقد عول الطاعنون على القضاء لإيقاف سير الإنتخابات وتصحيح الخروقات الواردة بعريضة الطعن بسبب تعقيدات النظام القانونى السودانى والتعديلات القانونية التى تم إصدارها خلال فترة الطعن وأكدت هيئة المحامين أن الإعلان الدستورى الذى شُطبت الدعوى على ضوئه لم يتم العلم به إلا فى جلسة النطق بالقرار مما يعد إخلالاً بحق دستورى من حقوق الإنسان.

٨- تمت الإنتخابات فى ظل غياب دستور للدولة يكون بمثابة العقد الإجتماعى والسياسى والإقتصادى والثقافى تكون الإنتخابات فيه وسيلة لإستقرار الحياة السياسية والديمقراطية فى السودان. مما جعل العملية الإنتخابية شكلاً من أشكال ممارسة السلطة وليست شكلاً من أشكال ممارسة الحرية السياسية والتعددية والحزبية.

ثالثا: خروقات إنتخابية

١- عدم تمكين المواطنين بكامل أحياء المدن من التسجيل حيث لم تُسجل أسر بكاملها فى

بعض الأحياء التى تم فيها التسجيل كما أن عملية التسجيل تمت عن طريق كروت السكر وذلك بتصريح من هيئة الإنتخابات. وهذا تسبب فى سقوط اعداد بالآلاف وظهرت دلائل ذلك فى الأسبوع قبل الأخير للإنتخابات بوضوح.

وخلافاً للمادة (١٠) فقرة (أ) من قانون الإنتخابات لم يتم تسجيل المغتربين خارج السودان.

٢- خلافاً لما أعلنه السيد رئيس هيئة الإنتخابات بشأن تمويل العملية الإنتخابية بملغ ثلاثة مليارات دينار وتقدم المرشحون والتزموا القانون بشأن الحملات الدعائية والإنتخابية التى تمولها الدولة لكن المرشحين بعد إعلان القوائم النهائية وطلب التمويل أُبلغوا أن التمويل ذاتى وفردى وان علي المرشحين السفر إلي الولايات والمحليات على نفقته لعمل الدعاية.

٣- قصر فترة الدعاية الإنتخابية العملية الإنتخابية وإحتكار وسائل الإعلام لسلطات المحليات والسلطة الإتحادية.

فالمدة التى أُعطيت للمرشحين فى وسائل الإعلام لاتزيد عن دقائق وهى قاصرة على تليفزيون الخرطوم وقاصرة على تقديم أشخاص المرشحين ويستحيل معه وصول برامجهم ومناقشتها بوسائل التلفاز.

حظر الإعلام والدعاية داخل مؤسسات القوات المسلحة عدا القائد العام المرشح لرئاسة الجمهورية السيد/عمر حسن البشير.

خُصصت ثمانية أيام للدعاية الإنتخابية لاتكفى للوصول إلى ست وعشرين ولاية تضم أكثر من ٩٠ محافظة.

٤- تمتع السيد عمر حسن البشير بمزايا عامة بحكم منصبه منها سلطة الأوامر لهيئات الدولة بما فى ذلك هيئة الإنتخابات، والتمتع بالإنتقال والحركة بينما لم يتمتع بها المرشحون المنافسون وهذا لايتفق مع مبدأ المساواة كما انه لم يقدم إستقالته المسبقة على ترشيح نفسه للرئاسة ليتساوى مع المرشحين واستغل وسائل الدولة وأموالها وسلطاتها.

٥- عدم قدرة المرشحين على مقابلة ناخبيهم بحرية وعدم قدرتهم على التحرك إلى الأقاليم والولايات والمحليات إلا بإذن وفُرض على المرشحين (عدا الرئيس البشير) إجراء الدعاية فى الخرطوم فقط كما صرحت الصحف اليومية وهذا إخلال من هيئة الإنتخابات بنص المرسوم الدستورى رقم (١٣)/٩٦م والسبب أنها هيئة عُينت بقرار جمهورى وبنظر سلطة رئيس الجمهورية بدون إقرار شعبى يمنحها ضمانة من عدم التدخل الحكومي فى سير نشاطاتها وفق إرادة شعبية سابقة تشارك فى إقرار قانون الإنتخابات ومشاركة القوى الشعبية فى تشكيلها، مما جعل القيود السارية فى قانون الإنتخابات قيداً للحريات تنفذها هيئة الإنتخابات كهيئة فنية تراقبها سلطات القانون القامع للحرية بغض النظر عن نزاهة رئيس هيئة الإنتخابات وكفاءته القضائية.

٦- لم يتمتع المرشحون لرئاسة الجمهورية

ومجلس النواب بما تمتع به الرئيس البشير وممثلو السلطات الإتحادية وهيئة جبهة الإنقاذ بحكم مواقعهم الإدارية والسياسية، فقد تمت مبايعة الرئيس من قطاعات شعبية واسعة من الناخبين قبل الإنتخابات بينما لم يتمتع بهذ الميزة المرشحون الآخرون للرئاسة، ولم يتمتع المرشحون للمجلس النيابى بنفس مميزات المرشحين المميزين وهذه الافعال تتناقض واحكام المادة (٢/٢٢ف) من قانون الإنتخابات لسنة ١٩٩٥م والمادة (٣/٢٦) من قانون منع الأساليب الفاسدة وكذا المرسوم الثالث عشر فى المادة (١) (و) من المرسوم الدستورى ١٩٩٦م الذى ينص على جواز قبول البيعة بعد أداء القسم امام المجلس الوطنى بعد الفوز فى الإنتخابات وليس قبله.

والبيعة فى هذا الظرف تؤثر فى سير العملية الإنتخابية تأثيراً مباشراً على الناخبين ومحاباة من المنافقين وأجهزة الحكم والواجهات وقوى النفوذ لصالح البشير مما يضر بمصلحة المرشحين الآخرين إضراراً بالغاً من حيث تكافؤ الفرص.

رابعاً: إنتهاكات لحقوق الإنسان الإنتخابية

وفى موضوع تكافؤ الفرص الواردة فى القانون الإنتخابى لعام ١٩٩٥ للمرشحين:

١- نص قانون الانتخابات علي التزام المرشحين بمقاصد الشريعة والتوجه العام للدولة باعتبار أن الاسلام دين الدولة، وهذه مصادرة لحرية الاعتقاد حيث أن قسماً كبيراً من السودانيين هو من غير المسلمين الذين لا يفهمون - وليس عليهم أن يفهموا - مقاصد الشريعة، وهذا النص في قانون الانتخابات يتناقض مع أحكام الاعلان الدستوري الثالث عشر الذي يعطي الحق لغير المسلم بترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية، وهو يتناقض أيضاً مع مبادئ حقوق الانسان، وكان يجب ألا تجري الانتخابات قبل إلغاء مثل هذه النصوص.

٢- إن الإنتخابات العامة جرت تحت شعار (نعم للتعددية الفكرية) كأساس من أسس النظام السياسى، ولكننا وجدنا أنه لاتُقبل أى أسس إسلامية لاتتفق وفلسفة النظام المستمدة من برنامج وفلسفة جبهة الإنقاذ والقوى الإسلامية المتحالفة معها من الإخوان المسلمين وغيرهم مما يجعل الرؤى الإسلامية للحزب الإتحادى (المحظور) وحزب الأمة (المحظور) وبقية الأحزاب الناصرية والبعثية والإسلامية رؤى غير إسلامية. إن إنكار الآخر وقمعه ومنعه من التعبير عن نفسه هو عمل معاد لحرية التعبير وحقوق الإنسان.

٣- إن التحقير من شأن المرشحين لرئاسة الجمهورية الذى سمعناه من هيئات سياسية عليا فى النظام أمام الوفود يُعتبر عملاً من أعمال العدوان على الواطن السودانى نفسه، وإن منع القيادات والزعامات أو إمتناعها عن المنافسة يُعد بمثابة عدوان على حقوقها

الدستورية من أجل التغيير السياسى والتداول السلمى للسلطة وعدم إحترام لحقوق الإنسان السوداني.

٤- إن حصار المرشحين خاصة فى الدائرة (٥) حيث رشح الدكتور حسن الترابى مع رجل الأعمال المنافس له تجاوز حدود الحشد ضده إلى حد الإعتداء عليه وإجباره على تجميد ترشيح نفسه ضد الترابى لايشهد للتجربة بالنزاهة وحياد إجهزة الأمن برغم أن المرشح مارس حقه فى منافسة مواطن آخر على أساس قاعدة الخطاب السياسى الصادر عن المؤتمر الوطنى فى ١٨ رجب ١٤١٥هـ - الموافق ١٩٩٤/١٢/٢٠م، لكن هذا النموذج الصارخ لايتفق مع الحديث عن سيادة مبدأ ديمقراطية الإنتخابات فى السودان.

٥- ان القول بوجود مراقبين دوليين من منظمة الوحدة الأفريقية وصحفيين دوليين وعرب لم يزد دورهم عن مراقبة الصورة والإستماع لردود الزعامات السياسية فى المؤتمرات الصحفية وتوجيه الأسئلة لتشكيلات هيئة الإنتخابات وهيئة المؤتمر الوطنى والإعلام.

٦- إن مراقبة الإنتخابات جزء من فلسفة ديمقراطية لتقرير نزاهة سير العملية الإنتخابية بداية من تشكيل لجان الإنتخابات وإنتهاء بإعلان نتيجة الفرز، بحيث لاتكون هناك عوائق تحول دون قدرة الناخب على ممارسة حق الإقتراع والتسجيل سواء كانت مادية أو معنوية أو قانونية، وهذه الرقابة مستحيلة فى وضع مثل السودان، والذى أجرى هذه الإنتخابات فى ظل العوائق القانونية والفلسفية للنظام وفى ظل إحجام تام للمعارضة، وقلق إجتماعى وإقتصادى، وقمع لحرية التعبير، وإلغاء للحزبية السياسية وحصار سياسي داخلى للشعب السوداني.

٧- إن إغلاق صحيفة انتقدت البشير عقاباً لها عما نشرته فى فترة الإنتخابات تحت بند التقليل من موقع المنتقد ليس له مايؤيده قانوناً ويتنافى مع حرية التعبير وفق مبدأ الشورى (أصابت أمرأة وأخطأ عمر).

خامساً: فى موقف الناخب السودانى

١- نحن نتفق مع الإعلان الرسمى السودانى عن تدنى إقبال المواطنين وتحتل المدن بشكل خاص أدنى درجات الإقبال.

٢- نحن نقر مع الإعلام الرسمى بصدور التوجيهات العليا إلى الولاة والمحافظين واللجان والمحليات الشعبية والدفاع الشعبى والمنظمات شبه الرسمية بالقيام بتوجيه المواطنين فى العملية الإنتخابية، وتوفير وسائل نقلهم إلى مراكز الإقتراع ومن المال العام، وهذا يتناقض مع قانون منع الوسائل الفاسدة.

٣- إن الناخب السودانى مشغول بتدنى الحياة الإقتصادية الناتج عن نشاطات الزعامات الجبهوية والسلطوية، خاصة بالريف مما يجعل العملية الإنتخابية غير متحررة من

توجيه قوى النفوذ، خاصة والحرب مازالت تطل على الوضع العام والناخبين.

٤- هناك إحساس عام فى الشارع السودانى بعدم جدوى الإنتخابات تحت أثر وعى سابق لحسمها لصالح النظام وهذا مايجعل العوامل السابقة ذات دلالة فى فتور الإقبال.

٥- الناخب فقد حماسته المعهودة للعملية الإنتخابية، نتيجة للفراغ الديمقراطى الذى خلفه غياب الأحزاب التاريخية المشكلة للمجتمع السياسى للسودان، وهذا الغياب جعل الإقبال بتلك الصورة، والمنافسة المتاحة ليس لها اللون الوطنى أو السياسى فى العواصم والريف، حيث يتوافر لعدد من دوائرها الإنتخابية اللون العائلى أو القبلي أو القومى أو الدينى.

٦- بسبب القيود القانونية أعطى مجلس الوفاق صلاحيات واسعة لإعمال مبدأ (العفو والرضا) فيمن تنطبق عليه الشروط الخمسة فى قانون الإنتخابات بعد أن يكون هذا المجلس قد ازاح بالمفاضلة من لم تنطبق عليهم الشروط الخمسة ولذلك مارس ضغوطاً على المرشحين لسحب أنفسهم وصل إلى مايفوق أربعين دائرة بطريق التجميد بحيث أُقيم للدوائر على إنفراد مرشحين فرادى فازوا بالتزكية وعدد مائة وخمسة وعشرين عضواً فازوا بدون دوائر تم إختيارهم من المؤتمر الوطنى وعشرة سيتم تعيينهم من رئيس الجمهورية الفائز فى الإنتخابات، وعدد عشر دوائر الجنوب بسبب الحرب.

٧- نقرر هنا عدم قدرة النظام السياسى والإنتخابى على سحب تأييد وولاء الشارع السودانى للأحزاب السياسية المحظورة ورموزها التاريخية عدا أولئك الذين وقعوا إتفاق أسمرا بشخصهم مهما قيل فى حق المعارضة فى الداخل وبما تحظى به من حب ذاتى وفعل ديمقراطى بدءاً من جامعة الخرطوم التى قُمعت مظاهرتها وإنتهاء بالزعامات التقليدية والحديثة والزوايا الصوفية التى لاترضى عن النظام السياسى الذى صاغته جبهة الإنقاذ.

٨- نقرر وجود شريحة واسعة متفرجة لم يعد يعنيها هذا الحدث.

٩- نبدى إندهاشنا لمنع إلتقاط المحطات الفضائية التى تنقل للعالم وقائع الإنتخابات وتمنع عن المراقبين الذين حضروا إلى السودان مشاهدة قنوات العالم فى مقرات إقامتهم المحددة حتى يتمكنوا من التأكدمن صحة مايقال إعلامياً.

١٠- نتفق مع الناخب السودانى اننا لانعلم فلسفة النظام الإنتخابى الذى تروج له وسائل الإعلام والوسائل الرسمية الإدارية والسياسية ونتفق مع الشارع السودانى من ان تزكية المرشح لوجه الله عمل لم يُفهم دلالته ولا معناه الإسلامى الذى أُستدل عليه فى قانون الإنتخابات.

١١- حرمان المرأة السودانية من حق الولاية العامة إهدار لحقوق الإنسان فى الوقت الذى تحتل المرأة ٦٥٪ من أصوات الناخبين فى عموم السودان.

سادساً: ملامح طيبة فى العملية الإنتخابية

أ- (نظرياً)

١- ان وجود قانون منع الوسائل الفاسدة يتيح للناخبين حرية المفاضلة بين أفضل المرشحين شريطة أن تزول القيود الواردة بقانون الإنتخابات وتمكن غير القادرين على تقديم أنفسهم مع القادرين.

٢- تحرير الناخب من الوسائط بإقرار الرموز بديلاً حراً يمكن الأميين من ممارسة حقهم السياسى فى الإقتراع بإرادة حرة دون مصادرة أو تزوير مع سبق الإصرار.

٣- إعطاء القضاء وجوداً رقابياً على مستوى كل دائرة يقدم ضمانة فى حرية الناخب وقدرته على اللجوء فوراً إلى القضاء.

٤- حق الدعاية والإعلان بأجهزة الدولة على قدم المساواة.

ب- (عملياً)

١- إعطاء الناخب مدة تصل إلى اثنى عشر يوماً يمكن كافة المواطنين من ممارسة حقوقهم الإنتخابية.

٢- كفالة الدولة لوصول اللجان الإنتخابية إلى كافة التجمعات السكانية فى الريف يحرر المواطن من جعل صوته رهينة لمن ينقله ويصرف على إنتقاله من مقر إقامته إلى مقر القيد والإقتراع كما حدث فى تجارب عديدة منها تجربة اليمن ١٩٩٣.

٣- إلا أنه من خلال الممارسة فى أرض الواقع لم يتمكن الناخب السودانى من إعطاء صوته بطريقة ديمقراطية تكفل له حقوقه كاملة لأن إفراغ البنود الإيجابية من محتواها بطريق الإلتفاف والغموض فى النصوص، أدى إلى إفراغ الديمقراطية المعلنة من مضامينها الحقيقية ■

الإرتقاء بالحقوق والحريات:
المخاطر والمسئوليات*

فيرجينيا ن. شيري**

تقع علينا، كمنظمات معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، بما فى ذلك الحرية الأكاديمية، مسئولية التحرك عند حدوث إنتهاكات. وعلينا مسئولية مماثلة فى أن نكون فعالين، والفعالية ضرورية ليس فقط من أجل الضحايا الذين نناصر حالاتهم وقضاياهم، بل أيضاً من أجل حيوية حركة حقوق الإنسان المتنامية على إتساع العالم. فالفجوة بين الفعل والفعالية تتسع رغم نوايانا الطيبة وعملنا الدؤوب. إن منظمات حقوق الإنسان الدولية وحلفاءها الطبيعيين، مثل جمعية دراسات الشرق الأوسط والجمعيات المهنية الأخرى، تحتاج أن ترسم إستراتيجياتها معاً لكى تحدد سبلاً مبدعة لتضييق هذه الفجوة. وعلينا أيضاً، كجزء من عملية تتقدم بإطراد، أن نمد أيدينا بقوة إلى نظرائنا الملتزمين والمبدئيين فى المنطقة. فهذه المجموعات المحلية لها تقييماتها الخاصة لعملنا، وعندها ماتقدمه من نصح ونقد نزيه. وتهدف هذه الملاحظات إلي توليد النقاش وإلي حوار آمل أن يستمر فى الأشهر القادمة.

نفس الأدوات القديمة

لقد تغير مخزوننا من تقنيات العمل(بعثات وتقارير تقصى الحقائق والرسائل إلى رؤساء الدول وكبار المسئولين الآخرين والنشرات الصحفية ومقالات الرأى) قليلاً خلال عقد من الزمان. ولم تعد التدخلات الدقيقة والعاجلة كافية فى غياب إستراتيجيات متابعة خلاقة ومستدامة sustainable.

لقد ظل كبار المسئولين فى العواصم على إمتداد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

* أعدت هذه الورقة بالانجليزية للاجتماع السنوي لجمعية دراسات الشرق الأوسط (نوفمبر ١٩٩٥)، وقام بترجمتها مجدي النعيم.
** مدير مساعد، منظمة مراقبة حقوق الانسان/ الشرق الأوسط.

والدبلوماسيون، هنا فى أمريكا الشمالية، يُغمرون باطراد برسائل الإستفسار والإدانة. وقد نجادل بأنه طالما إستمرت الإنتهاكات، أو ساءت، فإن الحجم الكلى لممارساتنا حسنة النية لإحراج ووصم المنتهكين قد قلل من تأثير جهودنا، لأن هذه الجهود قد أصبحت روتينية ومتوقعة. لقد أصبح الفعل والفاعلية قليلاً مايتزامنا.

وبينما ظلت مناهج عملنا كما هى لم تتغير، تبدو الحكومات على إمتداد الإقليم وقد نمَّت جلداً أقل حساسية ، وفى بعض الحالات إستراتيجيات هجومية أكثر عدوانية للتشكيك فى المزاعم الجدية ولتكذيب الساعين بها. وقد جربت الحكومات، إستجابة لعملنا ولعمل زملائنا المحليين فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مداخل جديدة "للتحايل" على إنتقادات المنظمات المهتمة بحقوق الإنسان؛ فأنشأ بعضها مكاتب لحقوق الإنسان داخل وزارات الدولة، وتم إدماج مصطلحات وإلتزامات حقوق الإنسان فى التصريحات الرسمية المتواترة. وفتح آخرون الأبواب التى كانت مغلقة وسمحوا للمراقبين الدوليين بالقيام ببعثات تقصى حقائق وبتفتيش السجون ولقاء كبار المسئولين الذين لم يكن لقاؤهم مُتاحاً قبل ذلك.

وتكشف هذه الإجراءات سواء كانت حسنة النية أو كان مشكوكاً فى دوافعها، أن الحكومات قد تكيفت مع حقيقة أن مشكلات حقوق الإنسان فى بلدانها تجد إهتماماً مطرداً. وللمفارقة، فبينما قامت الحكومات بعض الأحيان التى ترتكب الإنتهاكات ببعض التعديلات الكبيرة فى "إستراتيجيات إدارتها لحقوق الإنسان"، كنا نحن أكثر بطئاً فى الإستجابة لهذه التغيرات، وفى الضبط الدقيق لمناهجنا فى الدعاية والدفاع. لقد واصلنا نفس المبادرات، سنة تلو الأخرى، بدون أن نفحص عن قرب فعالية تلك الإجراءات وكيف يمكن تعديلها أو تدعيمها، إذ لم نتشاور بما يكفى مع أحدنا الآخر فى عملية تقييم ذاتى جماعية، فيما يتعلق بالحملات أو الإستراتيجيات الأوسع لحماية وتعزيز الحقوق فى بلدان معينة.

المخاطر والمسئوليات: الرؤية من الإقليم

إن مسألة الفعالية موجودة أيضاً فى أذهان رفاقنا فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وإهتماماتهم الأساسية ذات مستويين: أن نعمل بثبات مبدئي على إمتداد الإقليم للحفاظ على الحياد والتأثير؛ وأن تحسن جهودنا الظروف، وليس أن تولد تأثيرات سلبية غير مقصودة مثل رد الفعل العنيف ضد المنظمات المحلية أو تراجع الحكومات عن الحوار الذى شاركت فيه فيما سبق.

يطرح بهى الدين حسن مدير مركز القاهرة

لدراسات حقوق الإنسان والأمين العام السابق للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان (غير الحكومية) حجة قوية حول ضرورة إبتعاد مجموعات حقوق الإنسان عن "الرسالة أحادية النغمة". فقد كتب فى ورقة له فى ١٩٩٥:

"لاتعنى عالمية حقوق الإنسان بأى شكل مخاطبة كل المجتمعات بنفس الطريقة. ولا تعنى وحدة المحتوى والخطاب أن هناك خطة عمل جاهزة لتطبيقها على كل المجتمعات فى كل الأوقات والأماكن بدون إعتبار للعوامل السياسية والإقتصادية والثقافية".[١]

ويوصى بهى الدين بصياغة الإستراتيجيات لتناسب خصائص الحكومات التى يستهدفها عملنا لتعظيم مايسميه "بالتأثير الإيجابي". ويقترح أن نميز فى تفكيرنا الإستراتيجى بين الدول التى تسمح لمراقبى حقوق الإنسان الدوليين والمحليين بحرية حركة نسبية حيث تواجه مستوى معقولاً من الإستجابة لرسائل حقوق الإنسان من جانب المسئولين الحكوميين، وبين الدول "التى تحتاج إنقلاباً أو ثورة" على الأرجح لتحسين الوضع فيها".[٢]

ويلاحظ بهى الدين، مستخدماً مثالاً من مصر: «كان مستوى التعاون الذي قدمته الحكومة للمنظمات غير الحكومية الدولية غير مسبوق، وكان لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان النصيب الأكبر". وهو يشير إلى العام ١٩٩٢ عندما قُدم لوفد للمنظمة، وحصل علي، حرية غير مقيدة نسبياً للنفاذ إلى السجون، بما فى ذلك المنشآت شديدة الحراسة حيث يُحبس السجناء السياسيون. وقد قال بهى الدين فى الشهر الماضى« إن هذا لم يُستخدم كفرصة لبناء الجسور مع الحكومة. إذ لم تكن هناك إستراتيجية عميقة»[٣] وقد ألمح إلى أن منظمة مراقبة حقوق الإنسان قد تكون فقدت، بإسراعها نشر تقرير مفصل وإدانى حول ظروف السجون، الفرصة لتكون أكثر فعالية بعدم وضعها فى الإعتبار خطوات لخيارات وبدائل أخرى قبل إصدار هذا التقرير. وقد ناقشنا إمكانية لم تأخذها المنظمة فى إعتبارها فى ذلك الحين: كيف كان يمكن إستخدام المعلومات التى جمعت خلال زيارة السجون كأساس "للحفاظ على قنوات حوار مع الحكومة" تهدف إلي القيام بتحسين ملموس فى ظروف السجن. ولكن بنشر التقرير- كخيار أول وليس أخيراً- رأت الحكومة أنها "تُعاقب" على تعاونها. ومنذ ذلك الحين، رفضت السماح للمنظمات الدولية والمصرية على السواء بدخول السجون.

ويشدد بهى الدين فى ورقته علي ضرورة إعطاء إشارات الدولة بالإستجابة والتعاون وزناً كعوامل فى صياغة الإستراتيجية:

من الضروري أن تحمل "رسالة" منظمات حقوق الانسان للحكومات بما يفيد بأنها ستجني مكاسب من تحسين أدائها في مجال

حقوق الانسان، وأنها ستخسر خسارة ملموسة إذا لم تفعل ذلك أو صار أدائها أكثر سوءاً وذلك بيدلاً عن الرسالة أحادية التون، التي لا تحمل نذير الخسارة بصرف النظر عن مستوي الأداء ودرجة التجاوب أو التعاون".

كذلك يدافع بعض نشطاء حقوق الإنسان فى الإقليم عن ضرورة التشاور والتنسيق الوثيق بين المنظمات الدولية ونظيراتها المحلية، كخطوة رئيسية بإتجاه تدعيم الفعالية. وهم يقولون، محقين، إنه إذا كان للتشاور أن يكون ذا معنى فإنه يجب أن يبدأ بمناقشة الإستراتيجية قبل التحرك، وليس بعد الحدث.

ويجادل مؤيدو المزيد من التنسيق أن المنظمات المحلية تستطيع أن تحدد الخصوصيات القطرية الدقيقة بإستعداد أعلى ودقة أكثر من المراقبين الخارجيين، وأن هذه العوامل يجب أن تؤخذ فى الإعتبار فى صياغة الإستراتيجيات للتأثير إيجابياً على أداء الدولة فى مجال حقوق الإنسان.

والإنشغال الآخر المطروح هو أن المجموعات الخارجية ليست حساسة بالضرورة للنتائج التى قد يخلفها تقرير منشور حديثاً أو مبادرة دفاع على حركة حقوق الإنسان المحلية، خاصة فى حالات تصاعد التوترات بين المنظمات المحلية وبين السلطات. وينصح بهى الدين حسن: «تحتاج أن تسأل: هل سيساعد هذا المجموعات أم سيضعفها»[٤] ويجب، لأسباب واضحة، إستشارة المجموعات المحلية نفسها قبل الإجابة على هذا السؤال بشكلٍ مرضٍ. وقد ألمح مدافع آخر عن حقوق الإنسان ذو خبرة أن توقيت نشر تقرير على الملأ بواسطة منظمة دولية يجب أن يكون موضع نقاش مع المجموعات المحلية، قال: «إننا نعرف البلاد والمزاج أفضل منكم».[٥]

طلب نجاد البرعى وهو محام وأمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان من المنظمات الأجنبية أن تراجع الوقائع فى تقاريرها مع المجموعات المحلية ذات الخبرة قبل النشر. وقد ذكر كمثال، تقريراً عن مصر صدر فى ١٩٩٥ عن منظمة دولية احتوى علي معلومات عن حالات وفاة فى الحبس لم تكن قد وقعت على الإطلاق. قال البرعى «نشرت الحكومة هذا واستخدمت هذه الأخطاء لتخلص إلى أن كل تقارير حقوق الإنسان غير دقيقة. وقد أصبح هذا محور الإهتمام، وليس حالات القتل الأخرى المذكورة فى التقرير، ولماذا حدثت هذه الحالات ومن كان المسئول عنها».[٦]

مابعد الروتينى: مقاربات يجب أخذها فى الإعتبار

يجب أن تتضمن تصوراتنا الإستراتيجية حول سبل رفع فعاليتنا كمدافعين عن حقوق الإنسان مقاربة متعددة المستويات. وعلينا أن نفكر أكثر حول الطرق التى يمكن أن نستخدمها فى بلادنا مثل جهود الدفاع المشتركة والحملات المنسقة – بجانب وسائل

تحسين الصلات مع نظرائنا فى الإقليم ودعمهم.

جهود الدفاع والدعاية المشتركة

نحتاج أن نناقش محاسن ومساوىء الإضطلاع بمبادرات دفاع ودعاية مشتركة، ونحدد أنواع الأوضاع التى يكون فيها التحرك من هذا النوع مبرراً. وعلي الرغم من الطبيعة "كثيفة العمل" لهذه التحركات بالنسبة للمنظمات. إلا أنه يجب التفكير ملياً فى هذه الإجراءات عندما يكون الإنتهاك المستمر فاضحاً. أو حين يكون هناك تطور مهم – لكن غير معترف به على نطاق واسع وسط الرأى العام أو دوائر صنع السياسة – حيث يمكن إستخدام القوى الموحدة كتحالف غير رسمى من المنظمات المعنية كطريقة للفت الإنتباه.

وإحدى الحالات التى توضح ذلك هى مد ولاية نظام القضاء العسكرى فى مصر مؤخراً لتحاكم (بدءاً من سبتمبر ١٩٩٥) مايربو على الثمانين من أعضاء الإخوان المسلمين بما فى ذلك أعضاء برلمان سابقون وأساتذة جامعات ومهندسون ومهنيون آخرون لممارساتهم غير العنيفة لحقوقهم فى حرية التعبير والإجتماع المعترف بها دولياً. وقد عبر المحامون ونشطاء حقوق الإنسان عن قلقهم العميق، عقب الحكم على أكثر من خمسين من هؤلاء الاخوان المسلمين بالسجن من ثلاث إلى خمس سنوات، إزاء النتائج الواسعة للمحاكمتين الجماعيتين والأحكام القاسية، مشددين على السابقة المشئومة التى وضعت باستخدام المحاكم العسكرية لمعاقبة معارضين سياسيين غير عنيفين للحكومة.[٧] وقد إعتقدوا أن المسئولين المصريين سيراقبون رد الفعل الدولى عن كثب وانهم سيتشجعون، فى غياب الإحتجاج المستمر على تقليص الحقوق المدنية والسياسية عبر قطاع أوسع من المجتمع المدنى المصرى.

هذا مثال لقضية تستحق الدفاع المشترك، بإفتراض أننا قادرون على صياغة موقف مشترك يجمع إهتماماتنا، ونستطيع مع عمل مجموعات حقوق الإنسان الدولية والجمعيات المهنية معاً، أن نطور إستراتيجية إعلامية مشتركة وأن نجتمع معاً بالسفير المصرى فى واشنطون وأبرز أعضاء الكونجرس وإدارة كلينتون ومسئولى الخارجية لنضغط من أجل قضية جماعية.

وعلى الرغم من أن التنظيم يستهلك وقتاً كثيراً، إلا أن المسئولين والصحافة ينتبهون فعلاً عندما تتجمع مجموعات مختلفة لأغراض الدفاع. وقد حدث هذا في ديسمبر ١٩٩٣ عندما نظمت مراقبة حقوق الإنسان تحالفاً سريعاً ومؤقتاً من سبع عشرة منظمة غير حكومية أمريكية وأوربية وعربية قبل شهر من إجتماع بيل كلينتون وحافظ الأسد فى جنيف. وقد أرسلت المجموعات رسائل إلي البيت الأبيض ووزارة الخارجية حول خمسة عشر سجيناً سورياً من مراقبى حقوق الإنسان– منهم محامون وكتاب وطلاب ومدرس– وطالبت

الرئيس كلينتون بالمناداة بإطلاق سراحهم فى إجتماع جنيف. وقد أصدر التحالف، قبيل الإجتماع، تصريحاً صحفياً مشتركاً مع قائمة مؤثرة من الشخصيات فى القاهرة وباريس وواشنطون ونيويورك، وأرفقت رسائل المنظمات مع النشرة الصحفية. وقد كانت هناك تغطية صحفية معقولة لهذا الجهد فى أوربا ورد مكتوب من وزارة الخارجية، التي علمنا لاحقاً أنها كانت حساسة جداً لتلقى عدد كبير من الرسائل من الولايات المتحدة ومن الخارج، ويجب أن نلاحظ أن هذا الجهد كان ممكناً فقط بسب أن إجتماع كلينتون- الأسد كان قد أُعلن عنه مبكراً مما أتاح الوقت لتنظيم وتنسيق حملة من خطوتين تدرجت إلي إجتماع جنيف.

جهود دفاع منفصلة لكن منسقة

السبيل الآخر لرفع فاعليتنا هو أن نعمل منفصلين، لكن بتخطيط وتنسيق مدروسين، لكي نرفع من نتائج جهود الدفاع المنفصلة، وأحد المجالات التى يمكن أن يكون هذا التحرك مفيداً فيها هى الإستجابة للتطورات الإيجابية فى حقوق الإنسان والتى تدعو، رغم أنها محل ترحيب، إلى جهود الدفاع فى القضايا المهمة والتى ظلت بلا علاج.

لقد أوردت منظمة العفو الدولية فى ٢٩ نوفمبر ١٩٩٥ أن الحكومة السورية قد أطلقت فى وقت مبكر من هذا الشهر سراح عشرات السجناء السياسيين فى عفو بمناسبة السنة الخامسة والعشرين لتسلم حافظ الأسد السلطة، ولم تعلن السلطات أسماء من أُطلق سراحهم؛ وقد أبلغت السفارة السورية فى واشنطون أوائل ديسمبر ١٩٩٥ منظمة مراقبة حقوق الإنسان أنه ليس بمقدورها تقديم المزيد من المعلومات، وهذا مثال جيد لفرصة الإستجابة إيجابياً لتحرك حكومى والمطالبة، فى نفس الوقت، بشفافية أكبر وتقديم الإستفسارات حول مجموعات السجناء السياسيين – علماء وأطباء وأكاديميين وطلاب وآخرين – الذين تابعتهم منظمتنا عبر السنين.

إن حملة منسقة لكتابة الرسائل إلى السفير السورى فى واشنطون تعقبها طلبات لعقد إجتماعات معه ستكون طريقاً لنا لبلوغ أهداف عديدة فى وقت واحد: تقدير إطلاق سراح السجناء والترحيب بذلك، والضغط علي الحكومة لتقديم معلومات مفصلة، وإبداء قلقنا بشأن السجناء السياسيين الذين ظلوا محبوسين.

البعد الإقليمى

تستطيع منظمات حقوق الإنسان الدولية بالتعاون والشراكة مع الجمعيات المهنية والمجموعات الحليفة الأخرى فى الولايات المتحدة وكندا البدء في التصدى لبعض الإهتمامات التى عبر عنها النشطاء المحليون. ومن ضمن الإقتراحات الأولية القليلة:

توسيع الجمهور الإقليمى لجهود الدفاع

نريد أن نوسع دائرة الذين يتم إخطارهم- بشكل فورى ومباشر - بمشاغلنا تقليدياً كان يتم إرسال رسائل الشكوى أو الإدانة، فيما يتعلق بحالات محددة من إنتهاكات حقوق الإنسان- باللغة الإنجليزية - إلى رؤساء الدول والعديد من كبار الموظفين الحكوميين. وعلينا أن نضع فى إعتبارنا إصلاحاً كبيراً فى هذه الطريقة.

فلجنة الحريات الأكاديمية فى جمعية دراسات الشرق الأوسط، على سبيل المثال تصدر، مجلداً سنوياً رائعاً من الرسائل الممتازة إلى المسئولين على إمتداد الإقليم، ويجب ترجمة هذه الرسائل بمساعدة متطوعين يُجندون من داخل المنظمة، إلى لغة كل بلد. كما يجب إرسال هذه الرسائل، كمسألة تتعلق بسياسة اللجنة، إلى المؤسسات الأكاديمية وعمداء الكليات وأندية الأساتذة والروابط التعليمية الأخري، بالإضافة إلي مجموعات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية وروابط المحامين ومؤسسات المجتمع المدني الأخري ذات الصلة. إن جمهور تدخلاتنا ليس هو الحكومات فقط. إذ تتقوي المجموعات المحلية المعنية بحقوق الإنسان إلي حد لايمكن وصفه عندما يتم إطلاعها علي جهود الدفاع الخارجية. وتعرف المؤسسات والمنظمات المحلية اللامبالية أو الموالية للحكومة على الأقل أن تصرفات الحكومة المنتهكة لحقوق الإنسان لن تمر بدون إهتمام على المستوى الدولي.

إستخدام الشبكات القائمة لتوزيع المواد القادمة من الإقليم

شدد مدافعون عن حقوق الإنسان من الإقليم فى نوفمبر ١٩٩٥ على ضرورة أن تقوم المجموعات الدولية بنشر وتوزيع تقارير المجموعات المحلية بشكل منتظم فى الولايات المتحدة وأوربا. وقد أشاروا إلي أن توزيع المواد خارج الحدود له تكلفة عالية بالنسبة للمنظمات المحلية ذات الموارد المحدودة. لكنهم أشاروا علاوة إلي العامل المالي، إلى أن إلتزامنا بنشر عملهم سيظهر التضامن والدعم بشكل ملموس، وسيزيل الشعور بالمنافسة بين مجموعات الشمال والجنوب وسيؤكد الأبعاد الدولية لحركة حقوق الإنسان.[٩]

إذا جمعت منظمات حقوق الإنسان الدولية هذه المعلومات بإنتظام ومررتها إلي الجمعيات المهنية، يمكن إعلان توفرها إلي الأعضاء المهتمين عبر الدوريات والنشرات وفى الإجتماعات والمؤتمرات (يمكن أن يكون الإجتماع القادم لجمعية دراسات الشرق الأوسط مسرحاً ملائماً لعرض الأعمال القادمة من المنطقة وتعزيز المنظمات غير الحكومية المحلية والتى بالتأكيد ستكون مجالاً لإهتمام الأكاديميين والطلاب على حد سواء).

توسيع الصلات مع النشطاء فى الإقليم

يجب أن تشجع الجمعيات المهنية الأعضاء الزائرين على الإتصال بمجموعات حقوق الإنسان المحلية والإجتماع بها بهدف إقتسام، والحصول على المعلومات ذات الإهتمام المشترك. ويمكن أن تضطلع المنظمات الدولية بالمسئولية الأولية فى تسهيل مثل هذه الحوارات بجمع المعلومات الدقيقة حول المنظمات على إمتداد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إن تنشيط الشبكات الأكاديمية، علي سبيل المثال، لجمع المعلومات حول أوضاع وتطورات حقوق الإنسان يحمل إمكانيات هائلة إذا ماأمكن تنسيق وإستمرار هذا الجهد. ويمكن لأعضاء جمعية دراسات الشرق الأوسط المسافرين أن يلعبوا بشكل غير رسمي دور"الممثلين" للجنة الحريات الأكاديمية وأن يجمعوا تحت رعايتها المعلومات من المنظمات المحلية. وقبل السفر تستطيع مجموعات حقوق الإنسان الدولية توفير معلومات موجزة عبر الهاتف أو مواد أساسية متصلة بالموضوع (الأمر الذي يقوم به موظفوها سلفاً بإنتظام للصحفيين الزائرين وغيرهم). ويمكن إقتسام المعلومات التى يحصل عليها الأكاديميون المسافرون وطلاب الدراسات العليا جماعياً مع جمعية دراسات الشرق الأوسط والروابط المهنية الأخرى، بجانب منظمات حقوق الإنسان الدولية. وسيعزز إستخدام البريد الألكترونى إنجاز هذه المهمة بشكل كبير.

هوامش

(١) "Twards a Consistent Strategy for Egypt". Human Rights Advocacy in October 1995

(٢) السابق

(٣) لقاء مع الكاتبة، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٥.

(٤) لقاء مع الكاتبة، القاهرة، نوفمبر١٩

(٥) لقاء مع الكاتبة، القاهرة، نوفمبر١٩٩٥.

(٦) ذكر حسن الألفى وزير الداخلية المصرى فى مقابلة نُشرت فى الحياة فى ٢٤ نوفمبر هذا التقرير لتكذيب مجموعات حقوق الإنسان على وجه العموم: «وعندما نشرت منظمة حقوق إنسان دولية تقريراً يقول" إن أشخاصاً قتلوا فى السجون. إتضح أن هؤلاء الأشخاص الثمانية ليسوا موجودين وبالتالى كانوا مُتخيلين أو أن من قيل أنهم قُتلوا مايزالون أحياء واضح أن هناك العديد من الأكاذيب من هذه المنظمات لأنها تستقى معلوماتها من شكوك عائلاتهم وعندما نصدر تصريحاً يحوى حقائق موثقة يقولون على الفور إنها كذبة». (والتاكيد من الكاتبة)

(٧) مقابلات الكاتبة، القاهرة والإسكندرية، نوفمبر ١٩٩٥.

(٨) شملت المجموعات التى تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها منظمة العفو الدولية (الولايات المتحدة) ومجموعة القانون الدولى لحقوق الإنسان ولجنة المحامين لحقوق الإنسان واباء وأمهات مارينول/مكتب العدالة والسلام ومركز القلم الامريكي.

(٩) مقابلات الكاتبة، القاهرة، نوفمبر١٩٩٥ ■

التقارير الأمريكية عن حقوق الإنسان والتحول فى السياسة الخارجية

منار الشوربجى*

هناك أكثر من إقتراب لقراءة وتحليل التقرير السنوى الذى تعده الخارجية الأمريكية عن حالة حقوق الإنسان فى دولة ما.

أول هذه الإقترابات- وأكثرها ذيوعاً- هو ذلك الذى يقوم على مقارنة التقرير بحال حقوق الإنسان على أرض الواقع فى الدولة المعنية، ويكون الهدف من هذه القراءة هو معرفة مدى دقة التقرير فى رصد الواقع بأبعاده المختلفة فى مثل هذه القراءة، فإن الباحث يفترض ضمنياً أو على أقل تقدير يقبل ضمنياً بالإفتراض الذى تزعمه أمريكا عن نفسها بأن هناك جانباً أخلاقياً فى سياستها الخارجية، وأن حماية حقوق الإنسان تمثل إحدى الأولويات الأمريكية. وهو إفتراض أثبت الكثير من الباحثين الأكاديميين ونشطاء حقوق الإنسان مراراً زيفه بل ونبهوا إلى خطورة خطابه على أوضاع حقوق الإنسان، أكثر من ذلك، فقد نبهوا إلى تأثيره السلبى على الحركات الوطنية العاملة فى مجال حقوق الإنسان.(١) معنى ذلك أن الجهد الذى بذله هؤلاء ينبغى أن ينقل معرفتنا وأداءنا البحثى إلى مستوى آخر فى التعامل مع مثل هذه التقارير، إذ علينا أن نبدأ من حيث أنتهت نتائج أبحاثهم. فإن كانوا قد إنتهوا إلى زيف المقولة الأمريكية، يكون علينا فى الواقع أن نكف عن مقارنة التقرير بأرض الواقع، وأن نبحث عن جوانب أخرى يمكن أن يسهم التقرير الأمريكى السنوى لحقوق الإنسان فى فهمها وهو ماسوف تحاول هذه الورقة أن تفعله.

إن الطرح المقدم هنا يتمثل فى أنه يمكن إستخدام التقرير الأمريكى السنوى لحقوق الإنسان عن دولة مثل مصر فى رصد أوجه الإستمرارية والتغير فى السياسة الخارجية الأمريكية إزاءها.

* منظمة غير حكومية، تم إشهارها رسمياً فى أغسطس ١٩٩٥، وقد قام بتمثيل المركز فى تلك المهمة الأستاذ ياسين عبدالرازق.

وينبع هذا الطرح من طبيعة التقرير نفسه فهو فى الأصل تقرير "سياسى" يُعد لغرض "سياسي".

فوفقاً للقانون الأمريكى، فإن وزير الخارجية ملزم في يناير من كل عام بأن يتقدم إلى كل من رئيس مجلس النواب ولجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بتقرير كامل ومفصل عن حالة حقوق الإنسان فى الدول التى تندرج تحت الفقرة (أ) من قانون المساعدات الخارجية الصادر فى ١٩٦١ (وتعديلاته)، أى الدول التى تتلقى معونات من الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن ثم فإن وظيفة هذا التقرير الأساسية هى إستخدامه فى جلسات الإستماع التى تعقدها اللجان المعنية بالكونجرس والتى تتخذ القرار بشأن الإعتمادات المخصصة للمعونات الخارجية. صحيح أن الخارجية الأمريكية تعد تقارير مماثلة عن حالة حقوق الإنسان فى دول لاتندرج تحت هذا البند، إلا أن هذه التقارير تخدم هى الأخرى أغراضاً متعددة سواء كانت تتمثل فى تقييم العلاقات التجارية مع بعض الدول أو فى الموافقة على الحصة التى تدفعها الولايات المتحدة فى ميزانية الأمم المتحدة.

هذه التقارير تستخدم إذن كأحد معايير صنع قرار السياسة الخارجية. إلا أنها ليست المعيار الأول ولا الرئيسى، فهناك عشرات من الإعتبارات الأخرى التى تؤخذ فى الحسبان، ويتغير ترتيبها من مرحلة إلى أخرى وفقاً لرؤية القائمين على صنع القرار ولنوعية المصالح الأمريكية التى ينبغى الحفاظ عليها وأولوياتها. ومع ذلك، لم تكن حالة حقوق الإنسان فى أية دولة أبداً هى الإعتبار الأول المحدد للسياسة الخارجية الأمريكية وحالة الصين ليست ببعيدة عن الأذهان.

وعلى ذلك، فإذا كانت حالة حقوق الإنسان تأتى فى ذيل القائمة، ماهى إذن القيمة الحقيقية لمثل هذه التقارير، ثم الجدل الذى تشهده واشنطون والذى يصاحب تقديمها كل عام إلى الكونجرس؟

فى الواقع فإن قيمة هذا التقرير- فى تصور كاتبة هذه السطور- تتمثل فى إنه يعكس بالضرورة الموقف الذى تتبناه الخارجية الأمريكية إزاء الدولة المعنية، وتريد إقناع الكونجرس به. كما أن الجدل السياسى الذى يثيره التقرير يكون مهماً فى حد ذاته بغض النظر عن مردوده المباشر، فعلى سبيل المثال، إذا كان التقرير عالى النبرة، شديد اللهجة فإنه يكون بمثابة شهادة من الخارجية الأمريكية تحث من خلالها الكونجرس على التأنى فى التعامل مع هذه الدولة وتدفعه إلى إجراء حوار واسع حول الإعتبارات الأكثر أهمية فى علاقة تلك الدولة بأمريكا (والتى هى الدافع أصلاً وراء تقديم المعونات) ومدى جدواها الفعلية للمصالح الأمريكية. وتكون إثارة مثل هذا الحوار هدفاً فى حد ذاته بغض النظر عن المحصلة النهائية التى سوف ينتهى إليها القرار

بشأن المعونات تحديداً. بعبارة أخرى فإن إثارة الجدل داخل المؤسسة التشريعية ومايتبعه من جدل على الساحة السياسية عموماً يكون هو الهدف وليس قرار المعونة فى حد ذاته، إذ يُستخدم التقرير لإعادة صياغة العلاقة مع الدولة المعنية ربما دون تأثر الخطوط العامة العريضة لهذه العلاقة، أى يستخدم الجدل فى الضغط على هذه الدولة عند الحاجة لترتيب الأولويات الأمريكية معها.

أما إذا كانت الخارجية تسعى إلى دعم سياساتها إزاء هذه الدولة، فإنها تعد التقرير على نحو يختلف في نبرته، وإن لم يختلف بالضرورة فى مضمونه. بعبارة أخرى، فإن واحداً من المحاور الهامة التى ينبغى الإلتفات إليها عند قراءة هذا التقرير هو ليس فقط المعلومات المرصودة وإنما أيضا - وربما أهم - لغة الخطاب المستخدمة فى التقرير.

ومن ثم يصبح السؤال: - هل يعكس التقرير الأمريكى لعام ١٩٩٥ بعض التغيير فى السياسة الأمريكية إزاء مصر؟

من واقع قراءة التقارير المتتالية لأعوام ١٩٩٣و ١٩٩٤و ١٩٩٥ يمكن القول أن هناك بعض التحول فى الموقف الأمريكى إزاء عدد من القضايا المهمة.

أولاً: الموقف من الإقتصاد المصرى

يمكن رصد بعض التحول التدريجى فى رؤية الولايات المتحدة الأمريكية لحركة الإقتصاد المصرى وتحوله نحو إقتصاد السوق. فعلي حين وصف تقرير ١٩٩٣ الإقتصاد المصرى بأنه "إقتصاد مختلط يسيطر عليه قطاع عام غير كفء"، وصف تقرير ١٩٩٤ مصر بأنها "دولة نامية ذات إقتصاد مختلط يسيطر عليه القطاع العام" هذا بينما جاء تقرير ١٩٩٥ ليعلن أن " مصر تتحول ببطء من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق الحر"، ولايخفى بالقطع الدلالات المختلفة التى تنطوي عليها كل من هذه الصياغات.

من ناحية أخرى، فإن الصياغة التى أتى بها تقرير ١٩٩٥ إنما تتسق فى الواقع مع السياسة الأمريكية إزاء مصر والتى دشنت فى نفس العام ما أُطلق عليه "الشراكة المصرية - الأمريكية" وهى التى نبعت من قناعة مماثلة لتلك التي إنطلق منها التقرير وهى جدية التحول المصرى نحو إقتصاد السوق رغم بطئه.

وينبغى فى هذا الصدد الإشارة إلى أن الشراكة المصرية الأمريكية تخدم هدفين رئيسيين فى السياسة الأمريكية، أولهما إستكشاف كل البدائل المتاحة دولياً لإنعاش الإقتصاد الأمريكى، وهو الذى أُعتبرت مصر إحدى الدول التى يمكن أن تندرج فى إطاره نظراً لما يتيحه حجم السوق المصرى من إمكانات هائلة للإستثمار الأمريكى، وفتح أسواق جديدة للمنتجات الأمريكية.

أما الثانى فيتمثل فى السعى لتقليص

المعونات الخارجية عموماً. ولما كانت مصر إحدى الدول "المحورية" PIVORAL STATES في السياسة الأمريكية مما يصعب معه إتخاذ قرار مفاجئ بوقف المعونة عنها حتى لا تُضار المصالح الأمريكية فإن الشراكة تخدم في هذا المجال، إذ تسعى إلى الإستمرار في دعم الإستقرار الإقتصادى المصرى عبر سبل جديدة تسمح فيما بعد بتقليص المعونة ثم وقفها.

ثانياً: الموقف من التيار الإسلامى

من واقع قراءة التقارير الثلاثة المتتالية، يمكن رصد تحول حقيقى فى الموقف من التيار الإسلامى فى مصر. إذ من الواضح أن الولايات المتحدة قد حسمت أمرها إزاء كل فصائل هذا التيار بعد تردد دام سنوات.

فى هذا الإطار ينبغى التذكير بموقف الولايات المتحدة من التيار الإسلامى طوال عامى ٩٣ و١٩٩٤ والذى اتسم بدرجة عالية من الغموض تارة والتناقض تارة أخرى، مما أدى إلى إنفجار الموقف أحياناً حين ترددت الأنباء عن إتصال السفارة الأمريكية بالقاهرة ببعض القوى الإسلامية، الأمر الذى نفته السفارة وإعتبرته جزءاً من الإتصالات الروتينية بكافة القوى السياسية فى مصر.

وأياً ماكان التبرير الأمريكى، فإنه من الواضح أن الموقف الرسمى الأمريكى حتى ١٩٩٥ كان يفرق بين القوى المختلفة داخل التيار الإسلامى، إذ لم يكن ينظر إلى هذا التيار بإعتباره كتلة واحدة.

وقد إنعكس ذلك بوضوح فى تقرير ١٩٩٣ الذى فرق فى أكثر من موضع بين "جماعات إرهابية" و"نشطاء إسلاميين لاينتهجون العنف". كما تضمن التقرير فقرة صريحة فى هذا الصدد إذ وصف الإجراءات المتبعة إزاء "الإسلاميين الذين لاينتهجون العنف" بإنها "تمثل خطراً على حرية التعبير".

ومن الجدير بالذكر أن صياغة تلك الفقرة لم تورد ذلك الموقف من تلك الإجراءات على لسان مصادرها كما هو الحال فى أجزاء أخرى، كأن تنقل رأياً ما بالإحالة إلى نشطاء حقوق الإنسان مثلاً. وإنما كانت الصياغة فى شكل عبارة مستقلة توحى بأنه الموقف الذى يتبناه التقرير، أى الموقف الأمريكى الرسمى.

ويبدو أن هذا الموقف الأمريكى قد تغير تدريجياً إذ طرأ بعض التحول على الصياغات فى تقرير عام ١٩٩٤ ثم وصل إلى مرحلة الحسم فى تقرير ١٩٩٥. فعلى سبيل المثال غاب تعبير "الإسلاميون الذين لاينتهجون العنف" من تقرير عام ١٩٩٤ وحل محله تعبير "الإسلاميون المتطرفون" وهو التعبير الذى تم إستخدامه بالتبادل مع تعبير "الإرهابيون" وإن كان الأول قد تكرر أكثر من التعبير الثانى. أما تقرير ١٩٩٥ فقد هيمن عليه لفظ "الإرهابيون" بالكامل تقريباً.

من ناحية أخرى كان تقرير ١٩٩٤ قد

وصف جهازى أمن الدولة والأمن المركزى بأنهما الجهازان المعنيان بمكافحة "العنف المتطرف" هذا بينما وصف تقرير ١٩٩٥ نفس الجهازين بأنهما المعنيان بمكافحة "الإرهاب".

ثالثاً: مصادر التقرير

من واقع الضوابط المنصوص عليها فى الولايات المتحدة والتى تحكم إعداد تقارير الخارجية، تتعدد مصادر الحصول على المعلومات. ففى المرحلة الأولى لكتابة التقرير- وهى التى تقع المسئولية فيها على السفارة الأمريكية فى الدولة المعنية - تتمثل المصادر فى المسئولين فى الحكومة المعنية، والعسكريين، والقضاة والصحفيين، والأكاديميين ونشطاء حقوق الإنسان والعمل السياسى عموماً.

وفيما يتعلق بتقرير ١٩٩٥، من الواضح أن السفارة الأمريكية بالقاهرة قد إعتمدت بدرجة أكبر على المسئولين الرسميين فى مصر، إذ يوجد حرص واضح فى ذلك التقرير على الإشارة إلى رأى السلطات المصرية بشأن معظم المعلومات الواردة فى التقرير، وهو مالم يكن متبعاً بنفس الدرجة فى تقريرى ١٩٩٤ و١٩٩٣.

وقد أوقع هذا النهج الجديد، التقرير، فى تناقضات عديدة إذ جعله تارة يتجاهل الرؤى الأخرى ويتبنى كلية وجهة النظر الحكومية وتارة ينتهى إلى عدم إتخاذ موقف محدد من القضية المطروحة.

فعلى سبيل المثال، حين تناول التقرير إنتخابات ١٩٩٥ البرلمانية، جاءت صياغاته كلها معتمدة على القراءة الحكومية للحدث حتى فيما يتعلق بالتجاوزات التى شهدتها المعركة الإنتخابية (والتى لم تنكرها الحكومة المصرية وإن قدمت لها تبريرات بعينها). فعلى سبيل المثال، إشار التقرير أولاً إلى "الإهتمام واسع النطاق من جانب الجماهير" ثم حين تحدث عن التجاوزات التى شهدتها المعركة الإنتخابية استخدم تعبير "مخالفات" وهو بالقطع تعبير يختلف فى دلالته عن تعبير "تجاوزات".

أما عن طبيعة "المخالفات" وأسبابها فقد جاءت صياغة التقرير كالتالي " شابت كلتا الجولتين (أى الجولة الأولى ثم إنتخابات الإعادة) بعض المخالفات، التى يرجع الكثير منها إما إلى عدم السيطرة المناسبة على الحشود الهائلة من الجماهير فى مراكز الإقتراع أو إلى إنهيار نظام الرقابة الذى أعد لضمان عدم المساس بصناديق الإقتراع" (لاحظ إستخدام صيغة "إما وإما" التى لاتسمح بوجود أسباب أخرى). ثم أشار التقرير فى عجالة إلى أحداث العنف التى صاحبت الإنتخابات ثم الطعون التى نُظرت أمام القضاء.

ومن الواضح أن التقرير لم يعتمد على أى من المصادر الأخرى التى تنص عليها الضوابط السابق ذكرها عند إعداد هذا الجزء، إذ لم يستطلع سوى رأى الحكومة وربما على

أقصى تقدير الصحف التى نقلت وجهة نظر الحكومة.

ومن الأمثلة الأخرى الواضحة فى إعتماد التقرير بشكل مطلق على وجهة النظر الحكومية هو عرضه لقضية قانون الصحافة. في هذه الواقعة فإن التقرير لم يُشر أصلاً إلى أى من وجهات النظر الأخرى. فحين عرض التقرير للسبب وراء صدور القانون قدم وجهة النظر الحكومية فقط إذ قال "إن قوانين المطبوعات توفر حماية ضد الشائعات المغرضة والتقارير الصحفية التى لاأساس لها من الصحة، إلا أن العقوبات المنصوص عليها ضئيلة للغاية والإجراءات ا لقضائية تستغرق وقتاً طويلاً فضلاً عن تكاليفها الباهظة، حتى أن الأفراد والمسئولين الذين تتعرض سمعتهم للإساءة دون وجه حق ليس لديهم من الناحية الواقعية فرصة لتعويض قانونى ملائم. وقد أعطى ذلك لبعض الصحف المعارضة بل والرسمية فرصة لنشر الشائعات".

بعد هذه الصياغة، التى جاءت على لسان التقرير وليس على لسان الحكومة المصرية، إنتقد التقرير عيوب القانون، إلا أن هذا الإنتقاد جاء باهتاً وغير ذى معنى محدد، إذ أن الصياغة السابقة لم تسمح للتقرير بإتخاذ موقف محدد إزاء القضية كلها وماإذا كانت تمثل قيداً على حرية الرأى مثلاً.

وقد تكرر الشىء نفسه عند التطرق إلى قانون الطوارئ الذى خضع الموقف منه – على مايبدو – إلى بعض التغيير عندما بدأ التقرير يعتمد بدرجة أكبر على وجهة النظر الحكومية.

فعلي حين كان تقرير ١٩٩٣ مثلاً يفرق بين النظرية والتطبيق فيما يتعلق بقانون الطوارئ، فإن الفقرة التى تعبر عن هذا المعنى كانت قد غابت بدءاً من تقرير ١٩٩٤.

إلا أن الفقرة التى وردت في تقرير ١٩٩٤ أن "الدستور (المصرى) يضمن العديد من حقوق الإنسان إلا أن قانون الطوارئ يضع قيداً على الكثير من هذه الحقوق الأساسية" فإن تقرير ١٩٩٥ إستبدل الحكومة بالدستور فجاءت صياغته لتقول أنه " بشكل عام فإن الحكومة تحترم الكثير من حقوق الإنسان إلا أن هناك حقوقاً أخرى يقيدها الفرض المستمر لقانون الطوارئ" هذا الإستبدال واضح الدلالة ولايحتاج فى الواقع إلى تعليق.

الخاتمة

مما سبق يتضح أن هناك ثلاثة محاور رئيسية يمكن القول أنها شهدت تحولاً إنعكس على التقرير السنوى لحقوق الإنسان. أولها الموقف من الإقتصاد المصرى، وثانيها الموقف من الإسلاميين، وهو الذى يرتبط بالمحور الثالث وهو الإعتماد المكثف فى إعداد التقرير على المصادر الرسمية المصرية.

وبعد، هل لنا أن نضع ذلك فى سياقه الأعم؟ أى هل يشير ذلك إلى تحول عام فى السياسة الخارجية الأمريكية إزاء مصر؟

للإجابة على هذا السؤال يمكن القول بأن السياسة الخارجية الأمريكية عموماً فى طريقها إلى تبنى نظريات جديدة فى فترة مابعد الحرب الباردة. فبعد إنهيار الإتحاد السوفيتى غابت العدسة التي كان الأمريكيون ينظرون من خلالها إلى العالم. فعلى مدار أكثر من خمسين عاماً كان العداء للشيوعية بمثابة المعيار الذى على أساسه تتحدد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. بإختفاء هذا العامل صار على الولايات المتحدة أن تجد معايير جديدة لتحديد مصالحها وأدوارها.

وفى خلال زيارته الأخيرة إلى القاهرة فى إبريل ١٩٩٦، استخدم وزير الدفاع الأمريكى فى حديثه عن مصر تعبير "الدولة المحورية" Pivoral State الأمر الذى إستدعى إلى الذهن مقالاً نُشر مؤخراً في مجلة فورين أفيرز Foreign Affairs[٣] كتبه البروفسور المعروف بول كيندي بالإشتراك مع باحثين يعدان لنيل درجة الدكتوراه فى جامعة ييل Yale. وكان المقال بمثابة الإعلان عن نظرية "الدول المحورية" التى سرعان ماتبنتها الإدارة الأمريكية على مايبدو.

تقوم النظرية على أساس أنه لم يعد من الممكن للولايات المتحدة أن تنفق الجهد والمال بلا حساب فى كل أنحاء العالم النامى ذى المشكلات المعقدة والمتفاقمة، كما أنها لاتستطيع أيضاً أن تعزل نفسها عما يدور به وتتخلى عن دورها. ومن ثم فإن ماتطرحه النظرية هو إختيارات إنتقائية لدول بعينها في كل منطقة من مناطق العالم النامى يتم إعتبارها أكثر أهمية من غيرها لحماية المصالح الأمريكية، ومن ثم تركز عليها الولايات المتحدة دعمها المالى والأدبى، لأن سقوط النظم السياسية القائمة بها يؤثر تأثيرا بالغ السلبية على المصالح الأمريكية تتخطي في الواقع حدود هذه الدولة لتطول الإقليم الذي تقع فيه بأكمله.

وقد وضع أصحاب هذه النظرية عدداً من المعايير لإختيار هذه الدول أهمها الموقع الجغرافى المتميز والكثافة السكانية المرتفعة ونفوذ هذه الدولة الإقليمى، هذا فضلاً عن القدرات الكامنة فى إقتصادها والتى تعد بإمكانات كبيرة وهى كلها إعتبارات أشار أصحاب النظرية إلى أنها ذات طبيعة متغيرة عند تطبيقها بمعنى أنها قد ترشح دولاً بعينها للعب دور الدول المحورية ثم تتغير هذه الدولة فى لحظة تاريخية أخرى وفقاً لمعيار واحد هو خدمتها للمصالح الأمريكية.

وليس هنا مجال للخوض تفصيلاً فى تحليل هذه النظرية المهمة وأبعادها، إذ أن المهم فى إطار موضوع هذه الورقة هو تأثير ذلك على حقوق الإنسان وخاصة فى مصر التى رشحتها النظرية منذ اللحظة الأولى لتكون إحدى هذه الدول "المحورية" فى السياسة الخارجية الأمريكية.

ووفقاً لهذه النظرية، وكما جاء فى المقال

المذكور فإن الولايات المتحدة لها مصلحة حيوية فى بقاء وعافية النظام المصرى لأن إنهياره يؤدى إلى عواقب وخيمة تضر بالمصالح الأمريكية فى المنطقة بأكملها.

ومن الجدير بالملاحظة أن الولايات المتحدة وفقاً لهذه النظرية على إستعداد لدعم النظام المصرى فقط بالقدر الذى يحقق مصالحها حتى دون النظر إلى مصالح النظام المصرى نفسه على المدى الطويل نسبياً. فكُتَّاب المقال يعارضون مثلاً الدعم العسكرى الأمريكى لمصر لأنه لايصب فى المصالح الأمريكية المقصودة من وراء مفهومهم لدعم النظام المصرى.

ومن ناحية أخرى، فإن الدعم الإقتصادى لمصر والمرغوب فيه وفقاً لهذه النظرية هو ذلك الذى يركز على البنية التحتية والتعليم والجوانب الإجتماعية وهي الجوانب التى طالما دعا أنصار حقوق الإنسان إلى دعمها، إلا أن التركيز عليها من جانب الإدارة الأمريكية لايأتى من واقع الإهتمام بحقوق البشر أو فى إطار تنمية مركزها البشري، وإنما ينبع من السعى إلى تجنيب النظام السياسى المصرى مشكلات قد تضر بالمصالح الأمريكية. وهو فارق مهم إذ أنه يمكن من التغاضى عن بعض أبعاد هذا التركيز على البشر طالما لاينتج عنه مايضر بالمصالح الأمريكية.

ومن واقع ذلك كله، وفى إطار السياسة الأمريكية الكلية، كان طبيعيا أن يسيطر المنظور الأمنى على رؤية الخارجية الأمريكية لمصر، ومن ثم يصبح من الطبيعى أن يتم التعامل مع الإسلاميين ككتلة واحدة وإعتبارهم مصدراً من مصادر الخطر على المصالح الأمريكية، ويصبح من المنطقى أيضاً إعتماد المصادر الحكومية المصرية كمصدر أساسى لكتابة التقرير السنوى عن حالة حقوق الإنسان.

هوامش

(١) انظر على سبيل المثال:

د. مصطفي كامل السيد: حقوق الإنسان فى المجتمع الدولى- قضايا نظرية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، إبريل ١٩٨٩.

بهى الدين حسن: نحو إستراتيجية منسجمة لحركة حقوق الإنسان فى مصر- إشكالية الدفاع عن حقوق الإنسان بين مطرقة الحكومة وسندان الثقافة العربية والسياسة الأمريكية، ورقة غير منشورة مُقدمة إلى مؤتمر :إعادة النظر فى جدول أعمال العلاقات الأمريكية العربية وتحدى المشاركة" مؤسسة الديمقراطية والتغيير السياسى فى الشرق الأوسط، واشنطن ٩-١٢ أكتوبر ١٩٩٥.

(٢) Robert Caase, Emily Hill and Paul Kennedy, Pivoral States and US Strategy, Foreign Affairs; vol. 75, no 1, January 1996, pp.33-51■

التأزم السياسى عند العرب
وموقف الإسلام
مكونات الحالة المزمنة

محمد جابر الأنصارى
المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بيروت ١٩٩٥- ٢٠٠ صفحة

تأتى أهمية هذا الكتاب فى المحاولة الجادة والدؤوبة من المؤلف والرؤية العقلية والنقدية لتحديد كيفية مواجهة الأزمات العربية، ورفضه لمنطق مواجهة كل أزمة عربية على حدة أو ترحيل أسباب الأزمات إلى الإنحرافات الشخصية أو الخطط (التآمرية) وطرح فكرة كشف العوامل الموضوعية والقوانين المجتمعية والظواهر السياسية المتكررة وطبيعة التكوين لكل أزمة وضرورة فتح ملف المعضلة السياسية الكاملة للعرب طوال تاريخهم قبل الإسلام وفى الإسلام والتعرف إلى جذورها كاملة وفى الجغرافيا والتاريخ والفكر السياسى وفى التنظيم والتنظيمات والمؤسسات السياسية وفى الممارسة الواقعية، أى من تشخيص الواقع السياسى فى تكوينه وخلفيته المجتمعية وعوامله الموضوعية.

ويضع المؤلف أربع محاور لرؤية الأزمة:

١- لابد من الخروج من دائرة التفسير المجزأ لكل أزمة عربية بظروفها المباشرة والبحث عن مكوناتها التاريخية والمجتمعية.

٢- أزمة العرب السياسية الراهنة هى إستمرار لأزمة سياسية تاريخية مزمنة فى بنية الحضارة العربية الإسلامية، وذلك يتطلب تفهماً للأزمة وعلاجها، بداية من فهم التاريخ مروراً بفهم الحاضر السياسى بما أنه امتداد للتاريخ.

٣- التكوين المجتمعى الراهن للعرب ليس وريث عصر تقدم وإزدهار الحضارة الإسلامية وإنما هو إمتداد للموروث المجتمعى المتخلف

الذى ترسب فيما يُعرف بعصور الانحطاط والذى تكون فى ظل التعدديات القبلية والمحلية والطائفية.

٤- لتصحيح الوعى بالذات والواقع المجتمعى والسياسى لابد أن ينضج علم إجتماع عربى بمعناه المنهجى يستطيع تفسير معضلات السياسة العربية فى الماضى والحاضر بما يتجاوز المناهج والنظريات والأيديولوجيات المستخلصة من واقع مجتمعات وحضارات أخرى، وذلك يؤدي لفهم الخصوصية العربية بفهم المعطيات المجتمعية المثقلة بالأعباء والعوائق نتيجة عوامل موضوعية خاصة بالتكوين العربى الجغرافى والتاريخى والإجتماعى.

والكتاب مقسم إلى ثلاثة اقسام فى الأول يتناول إشكالية أزمة الدولة فى الواقع العربى، وفى القسم الثانى يعرض المولف للمفاهيم الإسلامية فى تناول الأزمة وفى القسم الثالث يطرح الإلتباس فى مفهوم الحكم والحاكمية فى الوعى الإسلامى المعاصر.

فى القسم الأول وعنوانه إشكالية الدولة عند العرب وقسمها المؤلف لأربعة فصول،فى الفصل الأول يطرح المؤلف إشكالية أزمة الدولة فى المصطلح العربى التقليدى فمصطلح الدولة فى العربية لم يُنسب لكيانات جغرافية إقليمية بقدر ماكان يُنسب إلى شخص الحاكم الفرد.. دولة المأمون.. دولة صلاح الدين، وهو مايختلف عن المفهوم الكلاسيكى للدولة كما يقال الدولة الصينية أو الفارسية الرومانية وبنية الدولة وهياكلها وتقاليدها لم تكن موجودة فى الدولة الإسلامية بل كان هناك تكوين مجتمعى ذى بنى قبلية متعددة، ولأن مفهوم الدولة لم يتبلور فى اللغة السياسية للعرب فهم يستخدمون مصطلح ملك ومملكة للدلالة على الدولة، وإن كان العرب قد عرفوا الدولة ولكن كان همهم فيها هو توفير الأمن، ولضعف بينة الدولة فى الواقع السياسى العربى بدأت ظاهرة التجزئة وشيوعها وقابليتها لمزيد من التشرذم، إضافة إلى مظاهر الإضطراب والخلل السياسى العام فى الحياة العربية على صعيد الحاكم والمعارضة والأحزاب والجماهير على حد سواء، فعندما تغيب المؤسسة الشاملة للكيان تتمكن أى تعددية من التحول بدورها لكيان قائم بذاته كما أن غياب مؤسسة الدولة يؤثر على كيفية الحكم والممارسة وفى النهاية يؤكد المؤلف أن هذه الظاهرة ليست طبيعة ثابتة فى الأمة بل هى ظاهرة بيئية مجتمعية تاريخية وليست تكويناً وقدراً وراثياً.

فى الفصل الثانى يعرض المؤلف للدولة وعبء الجغرافيا فالجغرافيا إحدى مكونات خصوصية المجتمع السياسى العربى والصحراء هي جوهر التحدى الجغرافى فى العالم العربى لتأثير العوامل الجغرافية على مظاهر الحياة، فسيادة الطبيعة الصحراوية الجافة على المنطقة أدت إلى إنقطاعين احدهما زمانى والآخر مكانى فى إستمرارية الحضارة ومؤسسات الدولة، ومن خلال موجات التصحر اختفت مدن وحضارات بأكملها لتعود المنطقة

إلى مسيرتها التحضرية إلى نقطة البداية، وذلك خلق قطيعة حضارية فى الزمان بين عصر حضارى وآخر من عصور التاريخ العربى، والقطيعة المكانية تتمثل فى ظاهرة التباعد الصحراوى بين مراكز التحضر العربى بحيث بقت هذه المراكز جزراً متباعدة غير متصلة بشكل عضوى وذلك ماأدى إلي إضعاف التواصل العضوى في نسيج المجتمع العربى الذى ظل مجزأً على صعيد القاعدة المادية الأرضية إلى يومنا هذا وكان لهذا الواقع الخطر أثر كبير فى عرقلة حركة التوحيد السياسى بين العرب فى العصر الحديث، وبذر بذور التجزئة التاريخية وأدى ذلك إلى توتر وتجاذب بين ولاء الفرد العربى لوحدة حضارية وثقافية مقابل تعددية الكيانات السياسية التى تتجاذبه.

وفى الفصل الثالث يعرض المؤلف للدولة وعبء التاريخ.. فقد جاءت البداوة لتمثل إستجابة إنسانية أمام التحدى الصحراوى لمختلف أنواع الحياة وهى قدرة إنسانية على التكيف مع مقتضيات بيئية وإيجاد نظام اجتماعى مستمد بشكل أساسى من قسوة الواقع الذى اكتسب من خلاله الرعاة قدرات خاصة لمواجهة مفاجآت الطبيعة أو الأعداء وتمكنت القوى الرعوية المحاربة من السيطرة على المناطق الحضرية الدينية والريفية وأصبح الحضر راعية للرعاة عبر عصور طويلة وذلك خلافاً لمنطق التفاضل الحضارى فى المجتمعات الكلاسيكية عادة تولى العناصر والفئات الأكثر تقدماً وعلماً قيادة جهاز الدولة، وقد أتاح نمط الحياة البدوية لعناصره وقواه المقاتلة التحول إلى فئات حاكمة فى كثير من مراكز التحضر العربى التى حرمتها طبيعة حياتها المعيشية السكونية من قدرات الدفاع الجماعى عن النفس وتحولت القوى الرعوية من الرعى الطبيعى (للحيوان) إلى الرعى السياسى (للبشر).

وينتقل المؤلف فى الفصل الرابع للقبلية وهى التنظيم المجتمعى والسياسى للحياة البدوية وآلياتها وضروراتها الحتمية، القبلية هى الخيار الوحيد للجماعة البدوية، لإيجاد نوع من الإستقرار والثبات فى شكل الجماعة القرابية والسلالة الدموية المتمثلة فى رابطة النسب القبلى الجامع عضوياً لأفرادها والمانع لغيرها إلا من انتمى إليها ولاء أو موالاة، وقديماً من كان يريد الإنتساب للمجتمع العربى منها فلابد من المرور عبر الإنتماء القبلى لتأكيد ولائه، اصبحت القبلية هى الإنتماء والهوية والولاء وهى حدود الوطن الحقيقى الوطن هنا هو وطن الجماعة لا وطن الأرض رمز هو شرف الجماعة فأمام تحدى الجغرافيا والصحراء كان التنظيم والنظام القبلى.

وينتقل المؤلف إلى القسم الثانى ليعرض للمفاهيم الإسلامية وموقف الإسلام من البداوة حيث يؤكد المؤلف أن الإسلام قد حث على التحضر واعتبره المجال الطبيعى الأنسب لتعاليمه وممارساته ووضع له حدوداً من الإنضباط والإعتدال والإلتزام المسلكى

والتوسط لايتجاوزها فهو الوسط بين جفاء البداوة من ناحية وبين ترف الحضارة من ناحية أخرى حيث أن جدلية البادية - الحاضرة هى الظاهرة الأساسية والمحرك الرئيسى للعملية التاريخية فى المنطقة العربية وهى المؤثرة في توجيه حركة التاريخ بآليات محددة خاصة بطبيعة المنطقة العربية وتكوين مجتمعاتها وعلاقات القوى المؤثرة بداخلها.

وفى القسم الثالث من الكتاب وهو الفصل السابع والأخير، يعقد المؤلف مقارنة بين مفهوم الحكم والحاكمية فى الوعى الإسلامى المعاصر بين الأصل القرآنى والمعنى المتداول.

فبالنسبة لمصطلح الحكم فهو يعنى فى اللغة تولى وممارسة السلطة السياسية والحاكم يعنى القائم بالأمر والقرار السياسى، والحكومة تعنى السلطة التنفيذية، وتلك المفاهيم لم يعرفها العرب إلا حوالى منتصف القرن التاسع عشرالميلادى عندما واجه فكر النهظة العربية الحديثة مفاهيم الفكر السياسى الأوربى، ولم يُستخدم مصطلح الحكومة إلا أثناء ترجمة بيانات جنرالات الحملة الفرنسية على مصر عام ١٨٠٠، ومع مرور الزمن استقر مفهوم الحكم ليعنى السلطة السياسية الحاكمة واستخدمه المفكرون من أعلام النهضة امثال رفاعة الطهطاوى فى كتابه (تخليص الابريز) كما استخدمه الشيخ على عبدالرازق فى كتابه (الإسلام وأصول الحكم) فى العام ١٩٢٥.

وبالبحث فى الأصل التاريخى لمصطلح الحكم فى الإستعمال اللغوى لدى عرب الجاهلية وفى صدر الإسلام وفى القرآن الكريم والسنة النبوية، وجد الكاتب أن القرآن يفرق بين مصطلح الحكم والملك، ففي الآية (يايحيى خذ الكتاب بقوة وآتيناه الحكم صبيا) مريم ١٢ (الحكم هنا يعنى العلم والجد والعزم والإقبال على الخير، وفى الآية (ماكان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لى) آل عمران ٧٩ الحكم هنا بمعنى الحكمة وتمييز الحق عن الباطل ذلك لأنه معروف دينياً وتاريخياً أن عيسى بن مريم عليه السلام لم يتول الحكم بالمعنى السياسى ولم تتضمن رسالته دعوة سياسية، وقوله تعالى (وكذلك أنزلناه حكماً عربياً) الرعد ٣٧ الحكم هنا المقصود منه أن هذا القرآن حكمة إلهية ناطقة بلسان عربى محكم وواضح فى بيانه.

بينما استخدم مصطلح (ملك) فى القرآن ليعنى السلطة السياسية التى كانت لبعض الأنبياء ويدلل المؤلف على ذلك بما جاء فى الآية (وقتل داود جالوت وآتاه الله الملك والحكمة وعلمه مايشاء) البقرة ٢٥١ فالملك هنا معني مميز للحكمة، والآية (فقد أتينا آل ابراهيم الكتاب والحكمة وأتيناهم ملكاً عظيماً) النساء ٥٤.

كما يعرض المؤلف للفظ حكم للدلالة على معناه القضائي وليس السياسى فى الآيات (فإن جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم) المائدة ٤٢، والآية (يحكم به ذوا عدل منكم) المائدة ٩٥.

ويؤكد المؤلف أن هناك فوارق لغوية

واصطلاحية بين الماضى والحاضر فلفظ الحاكم قديماً كان يُطلق على القاضى والقضاة عكس مايُطلق الآن على حكام الدول، وبالنظر فى المصدرين (القرآن والسنة النبوية) فى الحديث عن السياسة والسلطة السياسية فهما بمعنى يأمر وليس حكم وذلك فى الآية(وأمرهم شورى بينهم) الشورى ٣٨ (وشاورهم فى الأمر) آل عمران ١٥٩ و عن ا لصلة بين المصطلحين الحكم والأمر يستنتج المؤلف أن (حمكم) يعنى حكم الشورى وتقييم أهل الشورى والحل والعقد لمسائل سياسية وكيفية معالجتها، ومصطلح (أمر) بمفهوم القرار التنفيذى لرأى أهل الشورى.

والحكم الإسلامى فى معناه الأصلى هو حكم الشورى فى مداولاتها وتقييماتها ونقدها لقضايا السياسة وليس حكم رجل أو رجال سلطة إذ ليس لهم (حكم) وإنما هو الأمر والقرار، أما احكم فهو حكم الله فى الوجود وحكم الجماعة فى شئونها ويؤدى بذلك إلى أن الحكم فى السياسة للجماعة بشرع الله اما الحكم الذى اختص الله به سبحانه فهو حاكميته فى كونه وخلقه ليس الحاكمية السياسية التى أوكلها للجماعة.

ثم يتطرق المؤلف إلى مصطلح (الحاكمية) والذى يرجع إستخدامه إلى الداعية الباكستانى أبو الأعلى المودودى كما يشير المولف إلى رد حسن الهضيبى المرشد العام الأسبق للأخوان المسلمين على أبو الأعلى المودودى بالنسبة لمصطلح الحاكمية ويقتبس المؤلف من رد الهضيبى (هكذا يجعل بعض الناس أساساً لمعتقداتهم مصطلحات لم يرد لها نص) كما يشير المؤلف إلى رد د. محمد عمارة على المودودى فى قوله (جرد الإنسان من كل حق فى الأمر والتشريع والتقنين بل والتنفيذ فرداً كان هذا الإنسان أو الجماعة بل وحتى الأمة).

ويقرر المؤلف أن ماأورده المودودى يصادر الدور الإنسانى المشروع إلهياً وإسلامياً فى خلافة الأرض وإعمارها وتولى السلطة السياسية وممارستها بنهج الشورى النابعة من الإرادة العامة للأمة، وينتقل إستخدام مصطلح الحاكمية من أبو الأعلي المودودى إلى سيد قطب الذى انتقل من الإعتدال إلى التشدد وإنتهى بكتابه (معالم على الطريق) ويبحث المؤلف المصطلح مع سيد قطب واضعاً فى الإعتبار الظروف الصعبة التى مر بها سيد قطب وبعض من جماعة الأخوان المسلمين فى سجون الثورة منذ ١٩٥٤ وحتى منتصف الستينات، تلك الظروف التى خلصت إلى أن الحاكمية لله هى شعاع الضوء فى ظلام الحيرة والسجن، حيث اعتقد سيد قطب أن الذين سجنوه وعذبوا رفاقه نسوا الله ولم يعودوا يعبدونه واصبحوا بعيدين عنه واصبحوا يعبدون السلطة والنظام والبشر وهذا هو قمة الشرك والجاهلية.

ومع تضخم احساس سيد قطب بسيادة الجاهلية الحديثة وحاكميتها جاء طرحه الإطلاقى للحاكمية الآلهية وحسم لديه الأمر فى (معالم فى الطريق) إلى أن العالم يعيش اليوم فى جاهلية تقوم على أساس الإعتداء على سلطات الله على الأرض وعلى أخص خصائص الألوهية وهي الحاكمية.

ويلاحظ المؤلف أن سيد قطب قد مزج وخلط

بين حكم الله المتمثل فى كتابه وسنة رسوله وبين ماللجماعة وقادتها من دور فى التفسير والتقدير الإجتهادى بما يحتمل الصواب والخطأ إذ أن الأحكام بعد ختام النبوة لم تعد وحياً يوحى وإنما هى أحكام مكتوبة ومقررة تفسرها أفهام البشر وتنفذها قدراتهم ويقتبس المؤلف مقولة الأمام على (القرآن خط مسطور لاينطق وانما ينطق به الرجال) كما يقتبس المؤلف من اعتراض لجنة الفتوى بالأزهر فى ردها على كتاب معالم فى الطريق (مامعنى الحاكمية لله وحده؟ هل يسير الدين على قديمين بين الناس ليتمتع الناس جميعاً عن نهاية الحكاية ولأية حكاية... أن القرآن يعترف بحكام المسلمين ويفرض لهم حق الطاعة علينا كما يفرض عليهم العدل فينا الإسلام نفسه لايعتبر الحكام رسلاً معصومين من الخطأ بل افترض لهم الخطأ.

ويخلص المؤلف إلى أن الإسلام وإن كان لم يفرق فى نظامه الشامل بشكل قاطع بين حقوق الله وحقوق الإنسان بين حاكمية الله فى الكون وامر الإنسان فى شئون دنياه.

* وفى ختام الكتاب يوضح المؤلف المغزى السياسى لرؤيته التاريخية فى الكتاب من خلال ثلاثة استنتاجات.

الأول: أن العرب على مدى تاريخهم الطويل لم يخبروا العيش فى نطاق دولة منتظمة ثابتة ودائمة لأن تجربتهم التاريخية فى الدولة كانت عرضة للإجهاض والإنقطاع والتجزئة بين كيانات عديدة، لها إحتياجات القوى الرعوية التى كان لها أشد الأثر فى تقطيع إستمرارية الدولة وكيانها المؤسسى المستقر فى مركز ثابت ونطاق أرضى وإقليمى، ذلك لأن العرب وإن كانوا عرفوا السلطة والحكومة إلا أنهم لم يستطيعوا بناء كيان الدولة المؤسسية وأنهم وحتى وقت قريب لم يباشروا تجربة الدولة المستقرة إلى قيام دولهم الوطنية – القطرية – وأقدمهم فى ذلك تجربة الدولة المصرية الحديثة التى أنشأها محمد على.

الثانى: أن سلطة الحكم فى مراكز التحضر العربى خرجت بالكامل من أعلى مستوياتها إلى أدناه من يد العناصر الأهلية وانتقلت إلى يد العناصر الرعوية المستوردة والدخلية والغريبة عن المنطقة الأمر الذى أدى إلى أن بعض الدول العربية لم تُحكم بمعرفة أهلها حتى العصر الحديث ونتجت عن ذلك آثار أربعة:

١- عسكرياً.. اصبح الدفاع وشئون الأمن الداخلى والخارجى حكراً على العسكر المستوردين.

٢- سياسياً.. التبعية العسكرية والأمنية أدت إلى واقع سياسى جديد مؤداه حصر السلطة فى العسكر المستوردين.

٣- إقتصادياً.. تأثرت البنية الإقتصادية بالبنية العسكرية بحيث لم يعد لقوى الإنتاج الحقيقية أى تمثيل أو مشاركة فى أى من مستويات الحكم التى إحتكرها العسكر المستوردين.

٤- فكرياً وحضارياً... سيادة النظرة التقليدية الاحادية الجانب واضمحل الجانب العقلى فى النظر إلى قضايا الدين والفكر والحياة وساد تناقض حاد بين طبيعة السلطة الرعوية شديدة المحافظة وطبيعة الحضارة

المدينية المتفتحة.

الثالث: أغفل الفكر الأيديولوجى العربى العلاقة العضوية بين الدولة الوطنية القطرية - التى تمثل الوعاء والإطار السياسى الواقعى وبين الجذور التاريخية لهذه الظاهرة فى التكوين السياسى العربى العام، كما اتخذ الفكر العربى موقف الإدانة والرفض وإعتبارها مجرد تجزأة تآمرية نشأت عن مخططات استعمارية وذلك فى تغافل وتجاهل للخلفية التاريخية للبنية المجتمعية العربية ذاتها التى أفرزت الظاهرة القطرية قبل ظهور التجزئة الإستعمارية بأزمان طويلة.

ويحدد المؤلف خمسة اعتبارات للبحث فى أمر الدولة الوطنية القطرية:

١- أنها نتاج الواقع التاريخى والجغرافى والمجتمعي العربى منذ القدم ويشير المؤلف لأن الصراع بين العراق والشام ظاهرة تاريخية منذ الخلافة الراشدة وقبل سايكس بيكو بألف عام.

٢- أن العلاقة بين الوحدة والتجزأة فى الوعى العربى الإسلامى علاقة محيرة وفيها لبس منشأه قوة الروابط المعنوية فى الدين واللغة والشعور بين العرب وذلك إلى جانب ضعف شديد فى الروابط المادية الواقعية بينهم من حيث الارتباط الحيائى والواقعى المعيشى والعملى، فى مختلف جوانب الدولة والإقتصاد والمؤسسات المشتركة، إن العرب يعانون تضخماً فى المعنويات مع ضمور شديد فى الماديات الموحدة بينهم، وفى الماضى كانت حركة التفاعل المتمثلة فى الهجرات الجماعية والتبادل التجارى والثقافى عبر شبكة القوافل العابرة للصحاري العربية والموصلة بين الأقطار العربية تسد جانباً كبيراً من الحاجة إلى التواصل المادى، غير أن قيام الحدود والحواجز واشتداد الخلافات العربية فى العصر الحديث أوقف هذا التفاعل ولم يعوض عنه بصيغ حديثة من التواصل العملى، ولابد من عودة التوازن بين وحدة المعنويات وتجزأة الماديات فى الحياة العربية.

٣- أول تجربة للعرب فى الدولة هى الدولة القطرية إضافة لأنها أيضاً أول تجربة فى الوحدة المجتمعية الحقيقية لتعددهم القبائلى والطائفى والمحلى الصغيرة المتشرذمة.

٤- على العرب أن ينضجوا تجربة الدولة القطرية حتى تتحول لمؤسسة دولة حقيقية وهذا هو طريق الوحدة.. تتم بإنضاج الدولة القطرية لا بتدميرها لأن الوحدة هى حاصل الوحدات القطرية.

٥- أن تأصيل الديمقراطية يرتبط أيضاً بنضج مؤسسة الدولة القطرية وإكتمال بناءها وتحولها إلى مجتمع مدنى ذلك لأنه كلما تأزمت الدولة الوطنية واهتزت أسسها تأجلت قضية الديمقراطية وكلما تنامت الدول وتدخلت والتحم بناؤها اقتربت امكانية تحقيق الديمقراطية ■

عرض: محمود قنديل

حقوق الإنسان والخدمة الإجتماعية

مركز حقوق الإنسان -جنيف
الأمم المتحدة
١٥٢ ص - ١٩٩٤

هذا الكتيب هو العدد الأول فى سلسلة كتيبات تدريسية وتدريبية يصدرها مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فى إطار نشاطه لتعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال تطوير برامج تدريبية وإعلامية تستهدف البرلمانيين، والقضاة، والنيابة العامة والشرطة، والمعلمين، والإعلاميين، وأعضاء المنظمات غير الحكومية وغيرهم من المجموعات التى من المتصور أنه يمكنها التأثير فى أوضاع حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

والكتيب الذى بين أيدينا نتاج مشروع مشترك بين مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمتين غير حكوميتين هما الإتحاد الدولى للاخصائيين الإجتماعيين والرابطة الدولية لمعاهد الخدمة الإجتماعية.

ويهدف الكتيب إلى زيادة معرفة طلاب الخدمة الإجتماعية وهيئات التدريس والممارسين لقضايا حقوق الإنسان كما حددتها الإعلانات والمعاهدات الدولية، وتعميق فهمهم لها. ويعتمد الكتيب في توصيل رسالته على اسلوب يقوم على الحوار والمناقشة واثارة الأسئلة اكثر من تقديم تعليمات وارشادات وحلول جاهزة، وهو مايتفق مع دعوته إلى أن تعكس عملية تدريس حقوق الإنسان في معاهد الخدمة الإجتماعية كمهنة تتمحور حول تلبية إحتياجات الإنسان وتنمية قدراته وموارده ولما كانت حقوق الإنسان هى المقابلة لإحتياجاته فإن الدعوة لحقوق الإنسان تعد جزءاً لايتجزأ من الخدمة الإجتماعية حتى أنه يمكن إعتبار حقوق الإنسان المبدأ التنظيمى الآخر للممارسة المهنية للخدمة الإجتماعية، حيث يعمل الأخصائي الإجتماعى خلال سعيه إلى تلبية إحتياجات عملائه على تعزيز حقوقهم الفردية والجماعية. ويرى واضعو الكتيب أن الخدمة الإجتماعية كمهنة تستهدف إحداث تغييرات إجتماعية فى المجتمع بصفة عامة فضلاً عن تغييرات فى أشكال تنميته المختلفة، وهو مايتناقض مع النظرة السائدة فى العديد من دول العالم عن الخدمة الإجتماعية والتى تعتبرها وظيفة هامشية لا تزيد عن كونها عبارة

عن تقديم بعض النصائح والمواعظ والمساعدات المالية والعينية البسيطة للتمسى الخدمات. ووفقاً للمفهوم الذى يتبناه الكتيب يعمل الاخصائيون الإجتماعيون فى تخطيط السياسات الإجتماعية والوقائية والخدمات الموجهة للمجموعات والمجتمعات المحلية وفى تطبيق هذه السياسات وتقييمها وتعديلها بإستخدام مختلف الأساليب المنهجية ولايكتفون فقط بتقديم النصح والإرشاد.

وفى القسم الثانى من هذا الجزء يقدم واضعو الكتيب عرضاً موجزاً للتطورات التاريخية والقيم الفلسفية لحقوق الإنسان، وقد عنوا بتأكيد أن كون التطور التاريخى للمفهوم الحالى لحقوق الإنسان يرجع بشكل رئيسى إلى القرن الثامن عشر الذى شهد إصدار الإعلان الأمريكى للإستقلال والإعلان الفرنسى لحقوق الإنسان لا ينفى حقيقة أن العديد من عناصر حقوق الإنسان الأساسية كان موجوداً فى الحضارات غير الغربية والغربية قبل هذا التاريخ، كما اهتموا بتوضيح دور الاخصائيين الإجتماعيين وروابطهم حتى قبل اصدار الإعلان العالمى فى لفت النظر ومحاولة التصدى خاصة للضغوط الإجتماعية والإقتصادية التى تعرضت لها الشعوب المستعمرة، والطبقات العاملة والفقراء وخاصة الأطفال.

ويعرض هذا القسم أيضاً مجموعة من القيم الفلسفية لحقوق الإنسان مثل الحياة بإعتبار أن وضع قيمة للحياة هو الشرط الأساسى لتبرير جميع الأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان، والحرية والتحرر حيث تعد الحرية بعد الحياة أثمن القيم الإنسانية وأوثقها صلة بكرامة الإنسان، والمساراة وعدم التمييز بإعتبارها حجر الزاوية بالنسبة لمبدأ العدالة، والعدالة التى تتضمن ضمن ماتتضمنه إشباع حاجات الإنسان الأساسية وإقتسام الموارد المادية على أساس المساواة. والتضامن بإعتباره لاينطوى فحسب على تفهم معاناة البشرية وآلامها والتواصل معها بل يشمل أيضاً التوحد مع المتألين وإتخاذ موقف مؤيد لقضيتهم.

اما الجزء الثالث من الكتيب فهو بمثابة دليل للصكوك الدولية القائمة ويتضمن وصفاً للظروف التى صدرت فيها وأهدافها وأهم الحقوق التى كفلتها، وتم عرض الصكوك وفقاً للتقسيم الآتى:

- الصكوك التى تنص على الحماية العامة مثل ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

- الصكوك التى توفر حماية خاصة مثل الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى، وإتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإتفاقية حقوق الطفل.

وتعنى هذه الصكوك بضمان حق مايمكن وصفه بالفئات المستضعفة مثل المرأة، الأطفال، الأقليات، العمال المهاجرين وأسرهم. وهى الفئات التى تحتاج إلي عناية وإهتمام اكبر من قبل الاخصائى الإجتماعى نظراً لزيادة حجم الضغوط التي تتعرض لها هذه الفئات مقارنة

بحجم الضغوط التى تتعرض لها باقى فئات المجتمع وعجزها عن مواجهة هذه الضغوط بمفردها دون مساعدة وتضامن الآخرين.

ويتضمن الجزء الثانى أيضاً تعريفاً بأهم اجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية بحقوق الإنسان.

ويختلف الجزء الثالث عن الجزءين السابقين حيث لايتناول أموراً نظرية وإنما يناقش الممارسة العملية، وذلك من خلال تقديم نماذج للمشكلات التى قد تعرض على الأخصائى الإجتماعى وإقتراح إطار تحليلى يتم فيه تحديد الأوجه المختلفة للمشكلة وأعراضها والنسبة المتأثرة بها، وماهى الصكوك الوطنية الموجودة لحماية حقوق الإنسان فيما يتعلق بهذه المشكلة ومدى مطابقتها للصكوك الدولية، وأى البرامج الحكومية وبرامج المنظمات غير الحكومية المتوافرة التى تستجيب لهذه المشكلة.

وتظهر هذه النماذج مدى التداخل مابين تلبية إحتياجات الناس والدفاع عن حقوقهم. ويظهر هذا بوضوح فى حالة مواجهة الفقر فالأخصائيون الإجتماعيون فى محاولتهم لمساعدة الفقراء في التغلب على مايعانونه من مشكلات يعملون فى الوقت نفسه على الدفاع عن حق الفقراء فى التمتع بحياة كريمة وأدمية، وحقهم فى العمل وفى الحصول على خدمات صحية وحقهم فى التعليم والحياة فى بيئة نظيفة.

ويظهر هذا التداخل أيضاً فى قضايا مثل التشويه الجسدى (الختان) الذى تتعرض له الفتيات فإن تدخل الإخصائى الإجتماعى فى هذه الحالة لتوعية الوالدين بأضرار هذه العملية يعد حماية وحفاظ على حق الفتاة فى الحفاظ على سلامة جسدها وهو حق تقره المواثيق الدولية.

ويعرض هذا الجزء للنقاش أيضاً مجموعة من المعضلات التى يواجهها الاخصائيون الإجتماعيون أثناء عملهم، وقد تعمد واضعو الكتيب إختيار مجموعة من المعضلات التى تتطلب من الاخصائى الإجتماعى اتخاذ مجموعة من القرارات والأولويات التى عادة ماتكون مصحوبة بصدام بين القيم مما يصعب معه إتخاذ قرار دون قدر كبير من التفكير والفهم لأبعاد المشكلة.

أما الملاحق فتتضمن تعريفاً للإتحاد الدولى للاخصائيين الإجتماعيين، وتعريفاً بالرابطة الدولية لمعاهد الخدمة الإجتماعية والنص الكامل للإعلان العالمى لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين.

إن هذا الكتيب وعلي الرغم من أنه موجه إلى طلاب وممارسى الخدمة الإجتماعية إلا أن مايقدمه من خلفية نظرية موجزة ومن نماذج لبعض المشكلات والمعضلات التى يواجهها الإخصائى الإجتماعى أثناء الممارسة العملية، وقبل ذلك كله اسلوب النقاش واثارة الأسئلة الذي يقوم عليه يجعله ضرورياً ليس لطلاب وممارسى الخدمة الإجتماعية فحسب وإنما للعاملين فى مجال حقوق الإنسان بشكل عام ■

عرض: باسم أحمد حسن

وثائق

تم تقديم الوثيقتين فى ورشة عمل نظمتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى أغسطس ١٩٩٣، علاوة على ثلاث أوراق أخرى، وإشترك فى المناقشة نحو عشرين من قيادات وأعضاء المنظمة

من وثائق الجدل الفكرى فى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

ورقة نقاش حول التصورات والخيارات الإستراتيجية أمام المنظمة فى اللحظة الراهنة

هاني شكر الله*

تقديم

تنقسم قيادة وعضوية المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بين ثلاثة تصورات أو إتجاهات تتعلق بمفهوم المنظمة ودورها وآفاق تطورها. وللأسف، لم تناقش هذه التصورات قط وحتى هذه اللحظة بالجدية والوضوح الواجبين بل أخذت تعكس نفسها بصور ضبابية فى مجموعة هائلة من التفاصيل يختلط فيها الهام والحيوى مع توافه الأمور، والعام مع الشخصى، والموضوعي مع الذاتى وتصفيات الحسابات الشخصية. وقد وصل بنا هذا الوضع إلى لحظة بات وجود المنظمة نفسه مهدداً واستفحلت الخلافات والصراعات دون أن تبدى غالبية الأطراف حداً أدنى من الإحساس بالمسئولية تجاه ظاهرة هى رغم كل شيء من أهم ظواهر تطور النضال الديمقراطى ومساعى بناء مجتمع مدنى ثرى وفعال فى بلدنا. وكأننا قد صرنا كارهين للذات أو غارقين فى الحسابات الشخصية أو الحلقية إلي الحد الذى لانحقق فيه نجاحاً فى ميدان ما حتى لايلبث كل منا أن يرفع أول معول يقابله ليبدأ مسيرة الهدم والتدمير.

■ صحفى، وعضو مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى الفترة مايو ١٩٩١- يناير ١٩٩٤

وفى الواقع فإن الخلاف بين التصورات الثلاثة وحولها ليس أمراً مخيفاً فى حد ذاته. فكل منها له اسبابه الموضوعية العميقة ومبرراته القوية، والإختيار بينها هو فى كل الأحوال إختيار بين بدائل صعبة، لايخلو أيها من مشاكل ومخاطر بما فيها التصور الذى اتبناه. فمن الواجب بادىء ذى بدء ان نخلص الخلاف من كل الإتهامات الشخصية وهواية الإسراع إلي التشكيك فى إخلاص دوافع الآخرين بل وفى شرفهم الشخصى، وهى أمراض باتت مميزة للأسف لحركة المثقفين المصريين فى الأعوام الأخيرة، لصيقة بولع الثرثرة والتندر بالحكايات الفارغة. ولاتؤدى هذه العادات الرديئة إلى مجرد تلطيخ العمل الديمقراطى بأسره وإحباط وبث اليأس فى كل من هم خارج الدائرة المباشرة للخلاف (حيث لايبدو الصراع لهم إلا بمثابة قصص "وساخة" يستحيل التحقق منها، من قبل الجميع ضد الجميع). بل وإلى إحباط عدد لا بأس به من أولئك المطلعين على التفاصيل، أنها لاتؤدى إلى كل ذلك فحسب، ولكنها ببساطة تبقى الخلاف عند مستوى منحط من التبلور وتشغلنا عن السعى لبلورة المشكلات الموضوعية الفعلية ومن ثم التوصل إلى حلول قابلة للتطبيق. إنها ببساطة تحول دوننا نحن الأطراف المنخرطة مباشرة فى الخلاف والتفكير فيما نستشعره من مشكلات بأي قدر من الجدية والصرامة وتقدم لنا فى المقابل بديلاً لايتميز سوى بأنه أسهل من مجرد مسئولية إمعان الذهن.

التصور الأول: المنظمة المغلقة

وهو التصور السائد، ويتلخص فى أنه رغم إقراره الواقعى بأن المنظمة هي منظمة عضوية إلا أنه يتمثل فى المحل الأول نمطاً من منظمات حقوق الإنسان يقوم على مجموعة محدودة ومغلقة من "نشطاء حقوق الإنسان" يشكل هذا العمل جل نشاطهم العام. والمواثيق الدولية إطارهم المرجعى الجوهرى، يتميزون بأن إلتزامهم بمبادىء حقوق الإنسان ومعاييرها يعلو فوق كل إلتزام – وهبوا حياتهم بمعنى معين لقضية حقوق الإنسان – وبمستوى مرتفع من معرفة هذه المبادىء وتمثلها من ناحية، والتمرس بخبرة ومعايير وأساليب رصد الإنتهاكات وبحثها وكشفها، من ناحية أخرى. ويذهب ذلك التصور إلى أن قيام منظمة لحقوق الإنسان على هذه الأسس هو وحده الذى يضمن حيادية المنظمة ومن ثم مصداقيتها ومن ثم أخيراً فاعليتها كمرجع أساسى داخلياً وخارجياً لرصد الإنتهاكات وفضحها، ويذهب أيضاً إلي أن ضعف فكرة وتقاليد حقوق الإنسان فى بلد كبلدنا وشيوع المفاهيم الإستبدادية لا على مستوى النظام السياسى فحسب وإنما على مستوى القوى السياسية والثقافية المعارضة أيضا بل وعلى مستوى البنية الثقافية السائدة بوجه عام، يعرض المنظمة لأخطار جمة ودائمة. فالمنظمة وفقاً لهذا التصور تعمل وتناضل في ظل حالة حصار مستمرة حيث أن كل إرتخاء فى الإنتباه وكل إضعاف من الأسوار المحيطة بها من شأنه أن يعرضها للإستيلاء وأن يجهض دورها كمنظمة تدافع عن حقوق الإنسان عن حق، بحزم وبشجاعة وبإنسجام، ليحيلها إلى منبر ما لهذه القوى أو تلك، أو لمجموعة من القوى المؤتلفة، تتلاعب بحقوق الإنسان وتوظفها فى إطار أهدافها السياسية والحزبية الضيقة، لتتعامل مع قضية حقوق الإنسان في مصر على تلك الطريق التى عهدناها في الإطار العربى: رصد إنتهاكات العراق والتغطية عليها فى الكويت أو في مصر أو التغطية عليها فى السودان، إلخ...

ويعانى هذا التصور فى رأيى مما يمكن وصفه "بخطأ تراجيدى" لأنه ببساطة يتناقض مع معطيات نشأة المنظمة وتطورها من ناحية، ويقوم على معطيات متناقضة من ناحية أخرى، وهو

ماسيلى شرحه. ولكن ماأود أن أشد الإنتباه إليه هنا هو أنه تصور موضوعى ومخلص تماماً وأن المخاطر التى يطرحها مخاطر حقيقية وواقعية (بصرف النظر عن مستوى المبالغة في تصور أو تقدير خطر بعينه فى لحظة بعينها) وأنه فوق هذا وذاك قد شكل الملمح الأكثر بروزاً فى تصور المجلس السابق للأمناء والأساس الجوهرى لطريقة إدارة أبرز أعضائه لمعركة الجمعية العمومية السابقة. ويهمنى أن أشد الإنتباه أيضاً إلى أن هذا التصور وغيره من التصورات لم يتجه للتبلور إلا منذ الجمعية العمومية السابقة وفى سياق الخلافات التى عانى منها المجلس الحالى منذ نشأته وحتى الآن. وأدعى مع ذلك أن أكثر أعضاء المجلس وغيرهم من المناضلين والنشطاء فى ساحة حقوق الإنسان مازالوا يتبنون تصورات ضبابية ومحدودة التبلور تختلط فيها عناصر تصورات مختلفة ومتناقضة. ويعود هذا في رأيى لسببين أساسيين: أولهما اننا إزاء تجربة بالغة الجدة وكان من المستحيل البدء بتصور واضح ومتبلور فى وقت لم تكن العناصر الواقعية لهذا التصور الإستراتيجى أو ذاك قد تشكلت بعد. اما السبب الثانى فهو يتعلق بالتأخر. فقد أخذت البدائل الإستراتيجية المطروحة تتضح شيئاً فشيئاً منذ الجمعية العمومية الأخيرة كما سبق أن قلت، ولكن طريقة إدارة الخلافات داخل المجلس وخارجه وأساليب العمل السائدة وأمراض حركة المثقفين المصريين وقفت كلها حائلاً منيعاً في وجه السعى الجاد لطرح النقاش على مستوى موضوعى وأستسهل الجميع وإن بصور متفاوتة اسلوب التشكيك فى دوافع الآخرين والثرثرة وبث الشائعات المغرضة.

لقد كان الإختيار الإستراتيجي الأول للمنظمة هو إختيار بناء منظمة مناضلة وذلك في مواجهة إختيار آخر كان مطروحاً بقوة وهو الإكتفاء بالدعاية "التنويرية" لمبادىء حقوق الإنسان، وإختيار ثالث أكثر تعاسة بحل المنظمة كلية. ولو كانت المنظمة حينها قد إختارت البديل الثانى لما كانت هناك مشكلة كبرى اليوم. فعندئذ ماكانت العضوية لتنمو وماكانت مخاطر الإستيلاء أو الإجهاَض لتبرز وماكان ليُطرح موضوع الحيدة أو علاقة المنظمة بالقوى السياسية المعارضة. ومن المؤسف أن الكثيرين منا قد نسوا أو تناسوا هذا الإختيار التاريخى بكل معنى الكلمة والذى تصدت له مجموعة تستحق عن جدارة أن نطلق عليها لقب الرعيل الأول لحركة حقوق الإنسان في مصر (وهو مالايعنى إنكار فضل مناضلين كبار لحقوق الإنسان يعود سجلهم لعقود طويلة ماضية). وبصرف النظر عن إعطاء كل ذى حق حقه فلم يكن ممكناً حينها أن يكون لدى هذه المجموعة تصور إستراتيجى متبلور، ويكفيها فخراً إنحيازها لهذا التصور النضالى وتطبيقه فى الممارسة بصورة فائقة فى إنسجامها وتحددها وبشجاعة نادرة. إن كل من له بعض الخبرة فى مجال حقوق الإنسان يعرف جيداً كيف يمكن "الدفاع" عن حقوق الإنسان بميوعة وإنتقائية، ويعرف أن هناك لغة كاملة قادرة تماماً علي أن تطرح هذا"الدفاع" بصورة لاتغضب أحداً وبالذات الأطراف القادرة على البطش بالمدافعين، ويعرف أخيراً كيف يمكن توظيف مثل هذه "الدفاعات" من خلال لعبة الأوزان النسبية لصالح أحد أطراف الصراع السياسى دون أطراف أخرى لاتقل عنها، بل ربما تفوقها فى مستوى إنتهاكاتها لحقوق الإنسان (انظر على سبيل المثال لا الحصر دفاعات "المجتمع المدنى"). وكل من يطلع بحد أدنى من الصدق على سجل المنظمة المصرية فى هذا الصدد- منذ إختيارها النضالي- لايمكنه إلا أن يعترف بمستوى نادر المثال من الإستقامة المبدئية والشجاعة والإستعداد للتضحية. وحتى لايتصور أحد أن المقصود من هذه السطور "تلميع" طرف دون آخر فى الخلافات الراهنة

فلعلى أسجل أن من بين الأعضاء البارزين فى هذه المجموعة أشخاصاً ليسوا الآن فى مجلس أمناء المنظمة مثل محمد السيد سعيد وأمير سالم ونادر فرجانى.

ومع التطور السريع نسبياً للمنظمة واجهت تناقضاً متزايد الحدة بين وجهين لطبيعتها. الوجه الأول يتعلق بضرورة تعلم وإتقان وصيانة حيادية عملية تقصى ورصد إنتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، أما الثانى فيتصل بالنمو السريع لعضويتها، نمو إتخذ معدلات مبهرة إذا ماقورن بأى ظاهرة أخرى من ظواهر العمل السياسى والإجتماعى فى البلاد بإستثناء الحركة الإسلامية. ويتوقف الوجه الأول على عنصرين أساسيين: أولهما، الإعلاء الصادم لمبادىء حقوق الإنسان فوق كل إعتبار أيديولوجى أو سياسى أو حزبي اخر وتطبيقها بإنسجام وشجاعة بصرف النظر عن الشخص المنتهك (بكسر الهاء) والطرف المعرض للإنتهاك، وبصرف النظر أيضاً عن العقاب المتوقع من هذا الطرف أو ذك، وبالذات من قبل أجهزة الدولة. ويتمثل العنصر الثانى فى إتقان فن التقصى والرصد والتقرير، إلخ.. وهو ماتتوقف عليه مصداقية ومن ثم فعالية العملية بأسرها. وفى هذا الصدد إستندت المنظمة إلى تقاليد مستقرة فى حركة حقوق الإنسان العالمية وقامت بتطبيقها بدرجة عالية من الصرامة أكسبتها إحتراماً بعيد المدى وقيدت إلى حد بعيد من قدرة السلطات علي البطش بها رغم وضعها القانونى الضعيف وجرأتها فى الكشف عن الإنتهاكات وفضحها على أوسع نطاق ممكن.

أما الوجه الآخر والماثل فى التوسع السريع للعضوية التى قفزت في سنوات محدودة من العشرات إلى المئات، متجاوزة الألف ونصف الألف فى يومنا هذا، فقد وضع على عاتق المنظمة مهمة أخرى تكمن فى صميم طبيعتها الأصلية كمنظمة عضوية ألا وهي تأسيس حركة شعبية لحقوق الإنسان. وهنا وبالتدريج ودون وعى كامل تفاعلت عناصر عديدة موضوعية وذاتية لتدفع بالإتجاه السائد فى قيادة المنظمة إلي إختيار خيار محافظ استنكف من الناحية الفعلية وضع هذه المهمة على رأس جدول أعمال المنظمة وأخذ ينظر أكثر فأكثر بعين الشك والريبة للعضوية مضطردة التوسع ليرى فيها خطراً متصاعداً على إنسجام ومصداقية وفاعلية الوجه الآخر والأكثر بروزاً والأكثر تحقيقاً لطبيعة المنظمة حتى ذلك الحين.

ولا أدعى أن إختيار تأسيس حركة شعبية لحقوق الإنسان كان فى أي لحظة خياراً سهلاً يترتب بصورة بديهية على توسع العضوية، بل هو تحد بكل معنى الكلمة. فنحن فى بلد مفتقد منذ عقود طويلة لوجود المنظمات الديمقراطية والشعبية من أى نوع. حيث تتميز تجربة التعددية المقيدة خلال العقد والنصف الأخيرين أول ماتتميز بالسماح بوجود بعض الأحزاب السياسية المُحاصرة والمنعزلة فى مقابل المنع الصارم لكل صور العمل الديمقراطى الشعبى، وقد تفاعل هذا الوضع مع غياب التقاليد الديمقراطية مع طبيعة الأحزاب القائمة وأطقمها القيادية. ليكرس فى النهاية ميلاً قوياً لدى القوى الرئيسية فى المجتمع المدنى للتعامل الفوقى والإستبدادى مع كل محاولة لتأسيس مثل هذا العمل الديمقراطى الشعبى، وليصبح جل مسعاها إزاءه هو إحكام السيطرة إنفراداً أو مشاركة – ووأد كل مسعي للمبادرة، وتسيير النشاط فى حدود الحسابات الحزبية الضيقة ووفقاً لإعتبارات المساومات الصريحة والضمنية بين الأحزاب من جهة وبينها وبين النظام من جهة أخرى، ليتم قتل المسعى الشعبى والديمقراطى فى نهاية المطاف، وعادة بمعدلات بالغة السرعة. ولعل كل من عاصر عن قرب تجارب حركات المناصرة والإحتجاج الديمقراطى المختلفة فى السنوات الماضية أو التجربة المأساوية

لنقابة المحامين، إلخ.. يدرك تماماً ما أعنيه هنا.

هذا وقد إرتبط هذا الوضع وضعف وقلة إنسجام النفوذ الفكرى لمفاهيم الديمقراطية بين القوى السياسية والإجتماعية السائدة ومظاهر أخرى لازمت العمل العام فى بلادنا - حيث لم يؤد إتساع العضوية إلى إتساع مقابل فى الإقبال على العمل التطوعى فى أنشطة المنظمة المختلفة - إرتبط كل هذا ببروز تحد كبير تمثل في مسعى بعض قوى الإسلام السياسى لتحقيق نفوذ لها داخل المنظمة وهيئاتها القيادية. وقد رفض المجلس السابق عرضاً من الإخوان المسلمين بتمثيلهم بعضوين داخل مجلس أمناء المنظمة ثمناً لتعاونهم معها. وأعتقد أن الموقف السائد داخل العضوية عموماً وليس داخل مجلس الأمناء السابق أو الحالى فحسب هو أن التيار الغالب تماماً فى حركة الإسلام السياسى هو تيار معاد للديمقراطية وحقوق الإنسان فكراً وممارسة. الأمر الذى يستبعده من الناحية الأساسية كواحد من التيارات الفكرية السياسية العريضة التى تقدم قاعدة لحركة حقوق الإنسان. وبصرف النظر عن المبالغة في تقدير "خطر" هذا المسعى أثناء الجمعية العمومية الماضية ومأادت إليه من وضع "حربى" ونتائج غير مرغوبة. فقد عسكت هذا المواقف الأصيل للعضوية من إمكانية إنتماء التيار الغالب فى حركة الإسلام السياسى للمبادىء الديمقراطية وحقوق الإنسان.

لقد لعبت هذه العناصر والتطورات كلها أدواراً متفاوتة الأثر فى تكريس الميل المحافظ لدى قيادة المنظمة، الأمر الذى إلتقي بدوره مع تمثيلها الطبيعى - فى ضوء حداثة التجربة فى مصر- لنموذج منظمات رصد ومراقبة حقوق الإنسان فى الشمال - وهى كما سبق من الناحية الأساسية منظمات مهنية مغلقة - ومع عنايتها القصوى بالحفاظ على "نقاء" الوجه الأكثر بروزاً بما لايُقاس والناجح نجاحاً مبهراً لنشاط المنظمة والمتمثل تحدياً فى الرصد والمراقبة. وأخيراً، إلتقى مع ضعف تقاليد العمل الديمقراطى في المنظمة كما فى غيرها من منظمات العمل العام فى مصر، الأمر الذى يقود دائماً إلى أشكال شتى من الإستبداد والإنفراد بالقرار وإلى أن تتخذ الصراعات فى هذا المجال شكل الصراع على "السلطة" - أى على من يستبد بالآخرين- وليس على تكريس أساليب وتقاليد ديمقراطية فى وجه أى إستبداد من أى نوع.

والمشكلة الجوهرية أن التصور المحافظ كان لابد له وأن يصطدم مع ذات طبيعة المنظمة كمنظمة عضوية. فالإنطلاق من أن العضوية تمثل خطراً علي لاحزبية المنظمة وحيادية دورها في مراقبة حقوق الإنسان. ومن أن توسعها ليس من شأنه إلا أن يضاعف من هذا الخطر، يجعل من المحتم السعى لتقييد العضوية ولإبعادها عن التأثير فى مسار عمل المنظمة ونشاطها، وذلك بصرف النظر عن مستوى وعى أصحاب الموقف المحافظ بتبعاته الضرورية، وسواء اتخذ هذا المسعى من قبلهم شكلاً سلبياً- أي بعدم الإهتمام بتوسيع العضوية وتنشيط مساهمتها- أو إيجابياً - من خلال وضع القيود اللائحية وغيرها بهدف تكريس إمساك طاقم ينظر لنفسه بوصفه ضمانة حياد المنظمة وإستقلاليتها- بمقدراتها بأشد مايكون من الإحكام. وليس هذا كله سوى وصفة للإستبداد سواء قصدناها كذلك أم لم نقصد.

وهو أيضاً وصفة لتدمير المنظمة، بالذات إذا تمت محاولة إبعاد العضوية واستبعادها بصورة لاتتسم بالصراحة التامة وبناء على قرار واضح وواع تماماً بذلك من قبل العضوية نفسها. فمن المشروع تماماً للبعض أن يتمثلوا نموذج المنظمات المغلقة لمراقبة حقوق الإنسان. وقد يبلور هؤلاء تصورهم فى هذا الشأن فى صورة إقتراح بتحويل العضوية من الناحية الأساسية إلي مايمكن أن نسميه بعضوية متعاطفة وهو حال

العضوية فى كثير من منظمات الشمال مثل العفو ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان. وإن بأشكال متباينة. ولكن يبقى أنه حتي يوضع مثل هذا التصور موضع التطبيق فلابد بادىء ذى بدء أن يحظى بإقرار صريح من العضوية نفسها.

ولكن هل هو تصور ملائم لأوضاع منظمتنا ولأوضاع حركة حقوق الإنسان فى بلادنا؟ لا أعتقد ذلك. فهناك مغزي عميق لنشأة منظمتنا وأكثر منظمات حقوق الإنسان فى العالم العربى كمنظمات عضوية، فببساطة لسنا نعمل فى بلدان ذات تقاليد تعددية وديمقراطية مستقرة، يحق فيها تماماً لأى مجموعة من الأفراد من إثنين فما فوق أن تؤسس لنفسها تنظيماً من أى نوع، وفقاً لمرجعية تختارها، وأن تنشط، ليتوقف مستوى تأثيرها لا على عدد أعضائها ولكن وفى المحل الأول على مقدار مايتمتع به نشاطها فى لحظة معينة من قبول لدى الرأى العام. إن العضوية فى بلادنا هى أولاً شرط حاسم لحماية وجود المنظمة المعنية أصلاً، فى ظل نظم سياسية استبدادية تضع كافة منظمات المجتمع المدنى سواء حظيت بالشرعية القانونية أم لم تحظ كموضوع محتمل للتصفية.

ولاينبغى أن نركن فى هذا الأمر إلى الحماية العالمية، فالركون إليها وحدها رغم أهميتها البالغة، من شأنه أن يضعنا بالتدريج امام التكيف مع متطلبات إستمرارها، أى أن نكيف خطابنا وأولويات نشاطنا للتلاؤم مع ماتعتبره الأطراف الحامية جديراً بالحماية. وأود أن أؤكد هنا أن شيئاً من مثل هذا التكيف لم يحدث عندنا حتى الآن وليس ثمة مؤشر لحدوثه. فليس المقصود من هذه السطور هو التنبيه إلى خطر قائم ولكن إلي خطر محتمل طويل المدى يمكن أن يترتب على خيار المنظمة المغلقة. وعموماً، فالحماية العالمية ليست فى كل الأحوال ضمانة كافية، فهى تتمتع بفعالية قصوى حين تستند إلى حكومات، وليس بيننا من لديه أية أوهام حول "جدية" الحكومات الغربية فى الدفاع عن حقوق الإنسان. أما المنظمات غير الحكومية فإن قدراتها في هذا المجال محدودة وذلك رغم الأهمية البالغة للعلاقات معها ولدورها فى تقديم العون والتضامن وفى الضغط سواء مباشرة علي السلطات المصرية أو من خلال الضغط على حكوماتها، فهى لم تتمكن على سبيل المثال من إنقاذ جمعية تضامن المرأة العربية رغم البيانات والإحتجاجات والمظاهرات التى إندلعت في عدد من المدن الغربية رفضاً لحلها.

ولا أدعى فى المقابل أن ألفاً ونصفاً من الأعضاء من شأنهم أن يقدموا حماية قاطعة لمنظمتهم، ولكن لاشك أن المزاوجة بين النوعين من الحماية يقوى من المنظمة كما يكرس أسس إستقلاليتها خاصة حين نصوغ التحدى الأكبر أمامنا في صورة تحويل هؤلاء إلى عشرة وعشرين ألفاً من الأعضاء.

ولكن هناك فى الواقع ماهو أهم بما لايُقاس من مجرد حماية الوجود. إن مبادىء وتقاليد الديمقراطية وحقوق الإنسان تشق فى بلادنا طريقاً جديداً كل الجدة وسط محيط مناوىء وفى ظل إستقطاب ضار بين قوى إستبدادية عاتية تقود الوطن بأسره إلى هاوية سحيقة. فلسنا نعمل كما تعمل منظمات حقوق الإنسان فى الغرب وسط محيط متعاطف بوجه عام مع ماتطرحه من مبادىء ليكون جل دورنا هو التقصى والفضح وتنظيم حملات الضغط والتضامن فلكي نقوم بذلك نفسه بفاعلية علينا أن نخلق خلقاً المجال الحيوى المستقبِل (بكسر الباء) والمتأثر بما نطرحه من أفكار ومبادىء وأن نبرهن على أن الديمقراطية وحقوق الإنسان – العالم ثالثية والمطبوعة بطابعنا وبهمومنا القومية – تقدم مخرجاً فعلياً، إنسانياً وتحررياً، من مشاكلنا الطاحنة ولايمكن إختصار هذه المهمة فى دور ما تربوياً أو تعليمياً، يتم عبر

إصدار بعض الكتيبات أو تنظيم المحاضرات.

إن مانواجهه هو إختيار كفاحى جديد، لايقل أهمية وحيوية لمستقبل المنظمة عن الخيار الكفاحى السابق، بل ولعله الإمتداد المنطقي له ونتاج حصاده. ويتمثل هذا الخيار فى أن تقدم المنظمة بوتقة أساسية ينخرط فيها المحتج على إهانة المواطنين فى أقسام الشرطة، مع الرافض للتعذيب والإعتقالات العشوائية، مع المدافع عن حقوق المرأة، مع المناهض لإنتهاك حقوق الأقليات، مع المناضل من أجل الحقوق النقابية، مع المهموم بحق الفكر والتعبير، إلخ.. ينخرطون جميعاً، كل بهمومه وأولوياته، وكلها تقع ضمن نطاق حقوق الإنسان، لينصهروا وتنصهر همومهم ومطالبهم فى حزمة واحدة تتجه شيئاً فشيئاً للإتساق والإنسجام فى صورة تيار عريض يتبنى ويطرح مشروعاً لديمقراطية حقيقية منسجمة ومفهوماً لحقوق الإنسان لايفضل حقاً على حق ويرفض إهدار حق لصالح التأكيد على آخر، يجمع بقوة بين كافة الحقوق المدنية والسياسية وبينها وبين الحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا كله لن يتأتى إلا بأوسع مشاركة لعضوية مطردة التوسع فى نشاط المنظمة على كافة المستويات. فهذه المشاركة وهذه المشاركة وحدها هى التى من شأنها أن تحول الإحتجاج أو المطلب الجزئى لهذا العضو أو ذاك من أعضاء المنظمة إلى موقف عام ومتزايد الإنسجام من كافة حقوق الإنسان.

التصور الثانى:
جبهة للدفاع عن الديمقراطية

من الواجب بداية التأكيد على أن هذا التصور مثله فى ذلك مثل التصورات الأخرى لايزال محدود التبلور حيث تجتمع فى إطاره رؤى متباينة. وقد بدا فى أقصى صوره وضوحاً وتطرفاً إذا جاز التعبير فى بعض التعليقات النقدية التي تلت الجمعية العمومية السابقة، حيث ذهبت هذه التعليقات إلى طرح تصور للمنظمة يصوغها كمنبر لأحزاب المعارضة وقواها الشرعية وغير الشرعية بالإضافة لبعض الشخصيات المستقلة يقوم - كما لابد له وأن يقوم فى ظل صيغة من هذا النوع - على أساس من الحد الأدنى المشترك بين هذه القوى فى مجال المطالب الديمقراطية. وهذا التصور فى جوهره يخرج بالمنظمة عن كونها منظمة حقوق إنسان ليضعها فى إطار آخر مختلفا من الناحية الفكرية.

وحينها كتبت تعليقاً نُشر فى جريدة مصر الفتاة بعنوان "عن مفهوم المنظمة المصرية لحقوق الإنسان" لعلى أقتبس منه التالى: "حقاً ان المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ليست كياناً ملائكياً من خارج إطار حياتنا السياسية والفكرية. ولانجادل فى أن الكثير من أعضائها ينتمون فكرياً وسياسياً لهذا التيار أو ذاك. وهذه الإنتماءات يكفلها لهم حق المواطنة قبل أن تكفلها لوائح منظمة أياً كانت. ولكن كيان المنظمة ومصداقيتها ومستقبلها والدور المنوط بها تتوقف جميعاً على أن تكون هذه الإنتماءات إنعكاساً لنفاذ فكر حقوق الإنسان ومبادئه إلى داخل تلك التيارات وليست تعبيراً عن نفوذ تلك التيارات داخل المنظمة. إن القاسم المشترك الذى يجمع وينبغى أن يجمع بين أعضاء منظمة لحقوق الإنسان هو الإنتماء لفكر ومبادىء حقوق الإنسان بصرف النظر عن المبادىء الذى يمكن للتيارات الفكرية والسياسية القائمة أن تتفق عليه. وبقدر ما تنمو المنظمة ويتسع نفوذها وتأثيرها على هذه الأسس، بقدر ماتصبح الإنتماءات الفكرية والسياسية لأعضائها أدوات توصيل فعالة من شأنها أن تتفاعل مع تلك التيارات وتعيد صياغتها بما يتوافق مع فكر ومبادىء حقوق الإنسان. اما فى الحالة النقيضة. حالة أن تتحول المنظمة إلى إئتلاف سياسى يعبر عن الحد الأدنى المشترك القائم بين هذه التيارات

بخصوص حقوق الإنسان، فإن إنتماءات اعضائها الفكرية والسياسية تصبح أدوات إخضاع الحركة الناشئة لحقوق الإنسان للمستوى بالغ الضعف والوهن الذى يعانى منه نفوذ ومبادىء حقوق الإنسان في حياتنا الفكرية والسياسية المعاصرة. بل أنها تصبح فى الواقع أداة لوأد الوليد الجديد".

ويشترك التصوران الأول والثانى فى الواقع فى عدم قبول تحدى تأسيس حركة شعبية وديمقراطية لحقوق الإنسان إنطلاقاً من القبول بأمرين: ١- ضعف نفوذ وإنتشار مبادىء حقوق الإنسان. و٢- الإفتقار لتقاليد راسخة لبناء منظمات ديمقراطية وشعبية مستقلة. وهكذا يذهب اصحاب التصور الأول إلى حماية إنتماء المنظمة لمبادىء حقوق الإنسان من خلال محاولة عزلها عن الواقع المناوىء ليصيغونها فى المحل الأول كمنظمة متخصصين، ويذهب اصحاب التصور الثانى إلى التخلى عن الإنتماء المنسجم لمبادىء حقوق الإنسان ليصيغونها فى المحل الأول بإعتبارها حداً أدنى مشتركاً بين القوى الحزبية القائمة يضحى بما هو خارج إطاره من حقوق. فضلاً عن تعريض الدفاع عن حتى تلك الحقوق المتفق عليها لإعتبارات المساومات الحزبية وتكتيكات اللحظة (مع الداخلية ضد الإسلاميين أو مع الإسلاميين ضد الداخلية على سبيل المثال لا الحصر). وفضلاً أيضاً عن التضحية بكل مصداقية داخلية أو خارجية لدور المنظمة الحيوى فى الرصد الدقيق للإنتهاكات وتحقيقها والإبلاغ عنها. فها نحن مرة أخرى إزاء وصفة لتدمير المنظمة لعلها أسرع وامضى وأبلغ أثراً من الوصفة السابقة.

وفى الحالتين هنالك ذلك القبول الضمني بأن واقعنا ليس مؤهلاً لأن تُبنى فيه منظمات ديمقراطية وشعبية تستمد مشروعيتها وحيويتها وفاعليتها من عضويتها وعضويتها فقط، وقد أشرت أعلاه إلى النظرة السائدة فى حياتنا الحزبية التى لاترى فى المنظمات الديمقراطية سوى موضوعات للسيطرة الحزبية المنفردة أو المشتركة. ولكن ألا يرى أصحاب الموقف الإنهزامى إزاء هذا الواقع المزرى أن هناك مغزي عميقاً في حالة "الهروب" من الأحزاب ومنابرها "الجبهوية" وفى مقابل فى المعدل الاستثنائى لإتساع عضوية المنظمة رغم عدم قبولها للحد الأدنى الحزبى، ورغم جرأتها وإنسجامها فى الدفاع عن حقوق الإنسان؟ بل وبفضل هذا وذاك بالتحديد؟ الا يرى الزملاء ان فى هذا مؤشراً هائلاً لإحتياج الناس فى بلدنا لمنظمات ديمقراطية وشعبية حقيقية لايتحكم في مسارها ومقدراتها سوى عضويتها؟ والا يرون ان لامستقبل فى بلادنا لديمقراطية أو حقوق إنسان إلا من خلال بناء هذه المنظمات بالتحدى وفى كل المجالات؟ واليس من المنطقى تماماً أن تكون المنظمة الأساسية للدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان هى نفسها منظمة ديمقراطية وشعبية لاتكتفى بالكشف عن الإنتهاكات والمطالبة بوضع حد لها ولكنها تلعب دوراً بارزاً فى خلق المناخ الوحيد المؤهل بالفعل لأن يحول دون الإنتهاكات وأن يضمن ويحمى حقوق الإنسان؟

هذا ويطرح التصور الثانى مشكلتين ذاتي طابع خاص من الضرورى أن نتعرض لهما بالنقاش. فهنالك أولاً مايمكن أن نمسيه "بالأطروحة الديمقراطية للحكومة التونسية". ومؤدى هذه الأطروحة أن أي منظمة ديمقراطية يجب أن تفتح أبوابها بشكل ديمقراطى لجميع المواطنين دون إستثناء وبصرف النظر عن مستوي إنتماء أو تبنى هذا المواطن أو ذاك لمبادىء المنظمة وأهدافها. ويذهب الداعون إلى هذا المنطق بيننا إلى أنه من الإستبداد والعداء للديمقراطية أن تقوم منظمة أياً كانت بمنع شخص ما من الإنضمام إلى صفوفها طالما رغب فى ذلك.

ويضرب أصحاب هذا الموقف المثل فى هذا الصدد بالنقابات المهنية وقيام التيار الإسلامى بالسيطرة عليها وإستبعاد التيارات الأخرى، ويرون فى أى تقييد "للحق الديمقراطى" لجميع المواطنين فى الإنضمام إلى المنظمة بصرف النظر عن موقفهم من مبادئها نوعاً من الإنفراد والسيطرة الإستبدادية شبيهاً بما يجرى على أيدى الإسلاميين فى النقابات المهنية.

وبداية فإن المقارنة مع النقابات المهنية تعكس خلطاً بالغاً، حيث أن الأخيرة هى منظمات مهنية لاتقوم على مرجعية فكرية أو سياسية وإنما تضم فى صفوفها كل أبناء المهنة وهى فى هذا تختلف كيفياً مع المنظمات الشعبية الديمقراطية التى تدافع عن حقوق ما، بيئة كانت أو أمرأة أو حقوق إنسان، حيث لابد وأن تنطلق الأخيرة من مرجعية فكرية وسياسية بعينها، مهما كانت درجة رحابة هذه المرجعية واتساعها لتيارات مختلفة. وبصرف النظر عن عدم دقة المقارنة، فإن مايُطرح هنا بوصفه ديمقراطية هو فى الواقع موقف إستبدادي فى جوهره، رغم كل النوايا الطيبة. إنها فى الواقع "ديمقراطية الحزب الواحد" التى تنطلق فكرياً من أن أى مجال للنشاط السياسى أو الإجتماعى أو الثقافي، إلخ.. لايمكن أن يتسع إلا لمنظمة واحدة. حيث وجود الديمقراطية من عدمه هو الماثل فى حق الإنضمام إلى هذه المنظمة الواحدة. اما الديمقراطية التى نعرفها ونرغبها فهى ديمقراطية التعدد، تلك الديمقراطية التي تقر بحق كل مجموعة من الناس تتبنى أهدافاً معينة فى أن تنظم نفسها لتحقيق هذه الأهداف وأن تتحد مع جماعات أخرى أو تنفصل عنها كيفما تشاء. ولعلها بديهية أن الحق المرافق تماماً لحق التنظيم بهذا المعنى هو حق أعضاء تنظيم معين فى أن يحافظوا على إستقلال تنظيمهم وعلى إنتمائه لمبادىء معينة وتبنيه لأهداف محددة بصرف النظر عن كون هذه المباديء والأهداف لا تحظى فى وقت معين بتأييد سوى من أقلية كبرت أم صغرت من أبناء بلد ما.

فلا تكمن مشكلة التصور الأول إذاً فى أنه حين يطرح تقييد العضوية يطيح بحقوق ديمقراطية متوهمة مكتسبة بحق المواطنة لمن هم خارج المنظمة، بل إن الأمر على العكس من ذلك تماماً حيث طرح هذا الأمر على مستوى الحقوق الديمقراطية وحسب، إنما يؤكد على حق اعضاء المنظمة فى قصر عضويتها علي من يرتأونه وينفى أي حق لأى شخص أو جهة خارجها فى التدخل فيما ترتضيه عضويتها من معايير فى هذا الصدد، وببساطة دون هذا الحق لاستولت الأغلبية فى أي مجتمع على كل تنظيماته. اما المشكلة الفعلية فتنبع من أن تيار حقوق الإنسان في مصر لايزال تياراً ناشئاً، يعبر عن موقف أقلية فى وجه قوة عاتية تستقطب الأقسام الكبري من المجتمع فى صراعها الضاري، وأن هذا التيار يواجه مع ذلك بضرورة وتحدى أن يشق لنفسه طريقاً متنامياً وأن يتوسع ويقوي ليطرح نفسه فى نهاية المطاف كطرف فاعل قادر على نشر مبادئه وتحقيق أهدافه وأنه مُطالب بأن يفعل ذلك لا إستناداً على تعبئة قوى جاهزة بالفعل وإنما على أساس من خلق هذه القوى عبر عملية التوسع والإنصهار السابق طرحها. فليست المسألة هى حق من هم خارج المنظمة فى الإنضمام إلى عضويتها وإنما حق وضرورة أن تتوسع المنظمة وأن تستقطب لمبادئها وأهدافها أوسع مايمكن من مواطنى هذا البلد.

ويقودنا الطرح السابق إلى لب الموضوع فى الحقيقة، وذلك هو مسألة فتح ابواب المنظمة للقوى الرئيسية فى التيار الاسلامى. ويتلخص طرح هذا الموضوع فى سؤالين: هل نشكل القوى الرئيسية للتيار الإسلامى فى الوقت الحالى قاعدة محتملة لبناء تيار حقيقى ومنسجم لحقوق الإنسان؟ وثانياً، هل نحن علي إستعداد للتخلى عن تبنينا لكامل

حقوق الإنسان لنضحى بجملة من الحقوق فى مقدمتها حقوق المرأة والإقليات الدينية وحق الفكر والإعتقاد والكثير من الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية فضلاً عن التنازل عن الإتساق والإنسجام فى تطبيق نفس النوع من الحقوق فندين قتل وتعذيب أعضاء الجماعات الإسلامية ونغض الطرف عن القتل والضرب والجلد الذى يجرى على أيديهم، وذلك في مقابل كسب قوة التيار الإسلامى أو تعاونه أو الحوار معه بأمل مقرطته، أو هذا كله، كما يذهب البعض؟.

ولا أعتقد أن هناك حاجة للخوض المطول فى هذين السؤالين، وأعتقد ان العضوية قد اجابت عليهما بصورة حاسمة فى الجمعية العمومية السابقة، حيث كانت حدة رد الفعل المترتب على المبالغة فى تصوير خطر هيمنة ذلك التيار على المنظمة هى المسئول الأساسى فى تقديرى على ماأدت إليه هذه الجمعية من خسائر حقيقية وليس إدعاءات الترببيطات التى اطلقها البعض حينها. وماأود التأكيد عليه هو ضرورة الإنسجام فى طرح المسألة. فلا يختلف أحد على أن المنظمة تتسع ويجب أن تتسع لأى شخص يتبنى مبادىء حقوق الإنسان بحد أدنى من الإنسجام أياً ماكان الإطار الأيديولوجى الذى يتسند إليه فى ذلك التبنى، فليست المسألة هى إنضمام هذا الاسلامى المتبنى لحقوق الإنسان أو ذاك للمنظمة ولهيئاتها القيادية، فهذا أمر بديهى، ولكن أن يقنعنا أصحاب التصور الداعى لفتح العضوية للقوي الإسلامية إما بأن القوى الرئيسية للتيار الاسلامي تتبنى بالفعل حقوق الإنسان (السؤال الأول). أو بأن الإنفتاح على هذه القوى والإستفادة من قوتها، إلخ.. هو مبرر كاف للتخلى الفعلى عن طبيعة المنظمة كمنظمة تدافع عن حقوق الإنسان بإنسجام وشجاعة وتحويلها إلى إئتلاف يقوم على الحد الأدنى من المطالب الديمقراطية التى يتفق عليها الإسلاميون وغير الإسلاميين (السؤال الثانى). وحيث أنى لاأعتقد أن أصحاب هذا التصور مقتنعون أصلاً بالرد بالإيجاب على السؤال الأول حتي يمكنهم إقناعنا به. فأظن إن الإنسجام فى دعوتهم لابد وأن يصوغ تصورهم كرد بالإيجاب على السؤال الثانى. ومن الواضح أن مثل هذا الرد لايساوى مجرد التخلى عن هدف وتحدى بناء تيار لحقوق الإنسان فى بلادنا فحسب وإنما يساوى أيضاً تصفية المنظمة كما نعرفها.

التصور الثالث:
منظمة ديمقراطية وشعبية لحقوق الانسان

كما سبق وان أكدت، ليس خيار بناء المنظمة كتيار عريض شعبى وديمقراطى لحقوق الإنسان بخيار سهل أو بديهى بحال من الأحوال، كما أن إمكانيته القائمة أمامنا الآن لم تتبلور إلا حديثاً كنتاج للنجاحات الحقيقية التى حققتها المنظمة فى غضون السنوات الماضية كنتاج لإختيارات لاتقل عن الإختيار الذى نحن بصدده كفاحية وجرأة. فهو خيار يقوم على صيانة إستقلالية المنظمة ليس من خلال رفع الأسوار حولها ولكن من خلال دفع طابعها الشعبى والديمقراطى إلى أقصى تحققه، وهو خيار لاينطلق من دعاوى لا سياسية حقوق الإنسان وإنما يسعى إلى بلورة سياسة حقوق الإنسان كتيار فاعل و مؤثر فى المجتمع، وهو خيار لايخشى العضوية وإنما يطلق مبادرتها ولايجعل المنظمة ومبادىء حقوق الإنسان موضوعاً للمساومات والتكتيكات الحزبية وإنما يضع القوى الحزبية امام إختبار إنسجامها وجرأتها فى الدفاع عن حقوق الإنسان، وهو فى النهاية خيار لايستسلم للإستقطاب الدموى الجارى بين قوى

الإستبداد وإنما يقبل التحدى لشق طريق ثالث يشكل بديلاً ممكناً وإنسانياً لكل منهما. وهو رغم صعوبته ليس خياراً حالماً أو طوباوياً، فجدل الإستقطاب نفسه يدفع يوماً بعد يوم بالعديد من الناس إلى البحث عن طريق خارجه، وهذا فى إعتقادي هو السر الجوهري وراء الإتساع المتسارع فى عضوية المنظمة وفي مستوي التعاطف معها في غضون بضع سنوات معدودة.

ولعل التناول النقدي السابق للتصورين الأول والثانى من منظور التصور الأخير قد بلور هذا التصور على المستوي المفهومى من الناحية الأساسية فلسنا بحاجة لإستطراد طويل وإنما علينا أن نعني بعدد من المقتضيات العملية سألخصها بداية ثم أتناول كلاً من عناصرها الأساسية بقدر من التفصيل. فالعمل من أجل التصور الثالث يقتضى أولاً وضع قضية توسيع العضوية وخلق فروع فعالة للمنظمة فى أنحاء الوطن على رأس قائمة أولوياتها، وهو مايقتضى بدوره إيجاد صلة منتظمة وكثيفة وحية بين أمانة المنظمة والعضوية من خلال الإصدارات والندوات والدورات، إلخ... وهذا بات ممكناً الآن فقط بعد التحسن الكبير الذى حدث فى إمكانيات المنظمة المادية وليس العكس. وهو يقتضى أيضاً إطلاق مبادرة العضوية وتنشيطها عبر توفير درجة عالية من الإستقلالية فى الحركة والنشاط للفروع واللجان، ويقتضي أيضاً توسيع نطاق النشاط ليشمل أوسع حقوق الإنسان بما في ذلك الحقوق الإقتصادية والإجتماعية وحقوق المرأة وقضايا الصحة والبيئة ونشاط الأدباء والمثقفين، إلخ... وأن يتم ذلك مع الإصرار على أقصى صيانة لدور المنظمة فى مراقبة حقوق الإنسان وبالذات الحقوق المدنية والسياسية وضمان كفاءتها وحيادها وإلتزامها بالتقاليد المرعية فى الحركة العالمية لحقوق الإنسان فى التقصى والتحقيق والإبلاغ، ذلك من خلال مركزة العمل فى هذا المجال بالتحديد وإخضاعه لمراقبة الأمانة العامة والهيئات القيادية للمنظمة وتوسيع نطاق العاملين فيه إحترافاً وتطوعاً وتدريبهم. وهو يقتضى أخيراً العمل الدؤوب من أجل إرساء تقاليد ديمقراطية حقيقية تتضمن ماسبق قوله من توفير مستوى عال من الإستقلالية فى عمل الفروع واللجان، كما تتضمن الإحاطة المنتظمة للعضوية بقرارات الهيئات القيادية وتكريس أساليب ديمقراطية لعمل هذه الهيئات بما فى ذلك الفصل بين المنصب السياسى الأول فى المنظمة والمنصب التنفيذى الأول وهو ماسيلى شرحه.

١-توسيع العضوية

لا اعتقد انني أبالغ حين أقول أن فى إمكاننا مضاعفة عدد أعضاء المنظمة فى فترة وجيزة نسبياً تحصى بالشهور وليس بالسنوات. وحين يكون الأمر كذلك وقضية توسيع العضوية تحتل موقعاً بالغ التدنى فى سلم أولوياتنا، بل وتقابل بالتردد والشك فى كثير من الأحيان، فما بالنا حين نضعها فى قمة ذلك السلم ونحولها إلي موضوع حملة متصلة تضطلع بها هيئات المنظمة القيادية ولجانها وفروعها، تتابع وتقيم وتوظف من أجلها إمكانيات متعددة للدعاية والدعوة والتثقيف. ولست بحاجة إلى البرهنة على أهمية توسيع العضوية من زاوية مهمة بناء تيار شعبى لحقوق الإنسان، أو كضمانة على المدى الطويل لإستقلالية المنظمة التى ستتحول عبر هذا المسار إلى منظمة شعبية بالفعل قادرة على التأثير على الأحزاب لا التأثر بها، أو كطريق لحل مشكلة الإمكانيات المادية على المدي البعيد أيضاً، إلخ...

ولا أدعى أن هذا التوسيع هو مع ذلك أمراً بلا مشاكل أو مخاطر ولكنه تحدى لامناص لنا من أن نقبله، حقاً أن الأغلبية الساحقة من العضوية الجديدة لن تكون من بين المتمرسين فى حقوق الإنسان أو الدارسين لمواثيقها والفاهمين لمبادئها

بعمق، ولكن وكما سبق القول فإن نقطة إنطلاقنا في هذا الصدد أن نضمن أن يكون العضو الجديد متعاطفاً بوجه عام مع فكرة حقوق الإنسان مهما كانت مضببة وغائمة فى ذهنه، وأن يكون منطلقاً فى ذلك التعاطف من خبرة أو هم خاص يتعلق بوجه ما من أوجه حقوق الإنسان، لكي يكون إنضمامه إلى المنظمة سبيلاً إلي تعميق إنتمائه لهذه الفكرة من خلال إرتباطه بشكل أو بآخر بالنشاط المتنوع للمنظمة وإطلاعه المنتظم على إصداراتها وأخبار أنشطتها، إلخ..

ولاشك أن وضع قضية توسيع العضوية على هذا المستوى من الأهمية سيقتضي التخفيف من القيود اللائحية التى وضعتها عليها الجمعية العمومية السابقة، دون أن يكون فى هذا أي إقرار بمبدأ ديمقراطي مزعوم بحق كل مواطن فى عضوية المنظمة. ويمكن أن نبقى على بعض الضمانات من قبيل تحديد عدد الأعضاء الجدد الممكن ترشيحهم من قبل العضو الواحد خلال عام على أن نرفعه إلى عشرة مثلاً بدلاً من خمسة، وأن يكون من حق العضو التثنية على ترشيح عشرين عضواً جديداً بدلاً من خمسة كما هو الحال الآن، وأن نعيد صياغة استمارة العضوية لكى تتضمن إقراراً واضحاً من قبل العضو الجديد بقبوله لعدد من المبادىء الأساسية الواردة نصاً وليس إشارة كما هو الحال الآن فى إستمارة العضوية. بل ولا أرى غضاضة في أن نعطى لجنة العضوية الحق في رفض ترشيحات تشك فى عدائها الصريح فكراً أوممارسة لحقوق الإنسان على أن تقوم بعرض الأمر على مجلس الأمناء، وإذا صادق على رفض الترشيح يمكن إعادة طرحه على الجمعية العمومية ولها كل الحق في البت النهائي فيه. وأرى أيضاً أن نتخلى عن فترة الترشيح لمدة عام واحد، فهذا معقول فى حالة منظمة إستقرت عضويتها أما فى حالة منظمة كمنظمتنا تعيش مرحلة تأسيس وبناء فلا يصح منع العضو الجديد من ممارسة كافة صلاحيات العضوية ويمكن الإكتفاء بمرور عام على العضوية كشرط للترشيح لمجلس الأمناء. وفى المقابل أري ضرورة تطبيق الإعفاء الممنوح للطلاب من دفع كامل رسوم العضوية على محدودي الدخل ويمكن أن تُسن قاعدة ملائمة فى هذا المجال. ولعل من بين أهم ظواهر مؤشرات التوسع فى العضوية هو الإقبال عليها فى المحافظات وبعض المناطق الشعبية فى المدن الأمر الذى يشير إلى إمكانية أن تتخطى المنظمة خلال عدد من السنوات دائرة المثقفين التقليديين وتتحول إلي كيان شعبى بحق.

٢-توسيع مجالات نشاط المنظمة فى مجال حقوق الإنسان

يرتبط بتوسيع العضوية إرتباط السبب والنتيجة فى آن واحد توسيع نطاق إهتمامات نشاط المنظمة فى حقل حقوق الإنسان. وهو وفقاً للمواثيق الدولية المصطلح عليها كمرجع أساسى حقل حافل يشمل الحقوق النقابية وغيرها من الحقوق الإقتصادية والإجتماعية كما يشمل حقوق المرأة وقضايا الصحة والتعليم والبيئة إلخ.. وقد كان من المشروع تماماً والطبيعى أن ترتبط المرحلة الأولي من حياة المنظمة بالتركيز بشكل أساسي على قسم معين من الحقوق المدنية والسياسية هو بالذات المتعلق بحقوق مثل الحق فى الحياة وفى الأمان الشخصى وفى محاكمة عادلة وفي مختلف ضمانات القبض والتحقيق، إلخ.. وقد عنيت المنظمة أيضاً بحقوق مدنية وسياسية آخرى تتعلق بحق الفكر والتعبير وبحق التنظيم وبالحق فى إنتخابات حرة ونزيهة. كما إهتمت بحقوق الأقليات الدينية وبالإنتهاكات من قبل جهات غير حكومية. ولا أوجه نقداً من أى نوع لا لصياغة المنظمة لأولوياتها فى هذه المجالات (التركيز على التعذيب مثلاً) ولا لطريقة تناولها

لجوانبها المختلفة، بل يجب أن ننظر لكل هذا كميراث جدير بكل إعتزاز حمل بعضاً من أشد خصوم المنظمة على الإقرار بمصداقيتها وإستقامتها فى أكثر من مناسبة.

ولكن العمل من أجل بناء تيار عريض لحقوق الإنسان وتوسيع العضوية فى ضوئه يقتضى أن نعنى بأوسع مايمكن من المجالات التى تنضوى تحت إطار حقوق الإنسان وأكثرها تنوعاً، لنقدم لكل مضطهد ولكل معنى ومهموم بجانب من جوانب حقوق الإنسان مدخله الخاص للحركة وإطاراً لنشاطه وفاعليته وتأثيره. وحينها لن تكون المنظمة فحسب حصاداً لهذه المداخل والهموم ومجالات الفاعلية المختلفة ولكن- وكما سبقت الإشارة- إطاراً لإنصهارها جميعاً ولتحويل الهم الجزئى إلى هم عام، ليتفتح المهتم بالحقوق النقابية على حقوق المرأة، وتتفتح المعنية بحقوق المرأة على حق الفكر والإعتقاد، وهلم جرا، وليقف الجميع فى نهاية المطاف فى وجه الإستقطاب المتوحش الجارى على قدم وساق فى بلادنا، منتصرين لموقف تحررى وإنسانى ينطلق من الكرامة والنزوع إلى الحرية المتأصلين فى الوجود البشرى ذاته.

٣-إستقلالية اللجان والفروع

يترتب على السابق أن نعيد صياغة مفهومنا للجان المنظمة من زاويتى مجالات عملها ووضعها التنظيمى كما يترتب عليه التوسع فى تأسيس الفروع وتأكيد تمتعها بدرجة عالية من الإستقلالية فى نشاطها. وفيما يتعلق بمجالات عمل اللجان فنحن نعانى فى إعتقادى من خلط شديد بين الأوجه الفنية لعمل المنظمة، وهى مجال عمل أمانتها الدائمة مهما قام هذا العمل على المزاوجة بين عمل المحترفين والمتطوعين، وبين عمل لجان العضوية حيث ينبغى لهذه الأخيرة أن تعكس المجالات المتنوعة لنشاط وإهتمامات الأعضاء وأن تشكل الأطر المناسبة لتحقق الفاعلية المباشرة للعضوية. وبهذا المفهوم تصبح اللجان أطراً لنشاط العضوية فى مجالات بعينها من مجالات حقوق الإنسان أو بين فئات بعينها. فيمكن فى هذا الصدد أن نتحدث عن لجنة للحقوق النقابية، أو للحقوق الإقتصادية والإجتماعية عموماً، ولجنة لحقوق المرأة، ولجنة للكُتّاب والفنانين من أجل حقوق الإنسان، ولجنة للمحامين من أجل حقوق الإنسان مثلاً (وليس لجنة قانونية، حيث هذه الأخيرة وحدة فنية من وحدات أمانة المنظمة)، ولجنة للصحة والبيئة، وهكذا وفقاً لإهتمامات العضوية ومجالات النشاط المتاحة وتؤسس اللجان بمبادرة الأعضاء وبموافقة مجلس الأمناء، وعليه أن يتأكد فقط من توافر شرط الجدية ومن أن نطاق عمل اللجنة يمثل مجالاً مشروعاً من مجالات عمل حقوق الإنسان وفقاً للمعيارين السابقين. ويمكن تحديد معيار موضوعى لشرط الجدية وهو توافر عشرين عضواً (نفس العدد الضرورى لتأسيس فرع للمنظمة. وأرى ضرورة إلغاء شرط رئاسة اللجان من أعضاء مجلس الأمناء المنتخبين في الجمعية العمومية، حيث أدى هذا الشرط إلى "وأد" عدد من اللجان كان يمكنها أن تنشط وحال دون تأسيس لجان أخرى (كلجنة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية) لعدم توفر عضو بمجلس الإمناء لقيادتها. كما إتخذت "قيادة" أعضاء مجلس الأمناء للجان فى بعض الأحيان شكل إدارة "مدرس الفصل": يحدد للجنة نطاق عملها ويوبخ أعضاءها، إلخ..

هذا وتتحمل اللجان المسئولية الكاملة عن بلورة نطاق عملها وصياغة خططها وأولوياتها، ولها أن تصدر ماتشاء من إصدارات، وليس من حق مجلس الأمناء التدخل إلا فى حالة ثبوت تضارب واضح بين نشاط أو إصدار معين للجنة ومبادىء حقوق الإنسان، وبطبيعة الحال يتم التنسيق مع المكتب التنفيذى والأمانة العامة فى

حالة إحتياج النشاط المعين لموارد مادية ما من موارد المنظمة. وفى هذا الإطار تُصاغ علاقة اللجان بأمانة المنظمة ومجلس أمنائها بدرجة عالية من المرونة، حيث تُنسب أنشطة اللجان وإصداراتها للجان نفسها، ويمكن لمجلس الأمناء أن يتبنى أنشطة أو إصدارات معينة فتصدر باسم المنظمة مشتركة مع اللجنة. وهذه المرونة تتيح للجان أن تبادر وأن تتوسع فى بحث وصياغة وتطبيق مفهومها لحقوق الإنسان فى مجال معين دون أن يلزم ذلك المنظمة بأسرها أو أن يشكل إعادة صياغة لأولوياتها. وتشكل لجنة البحوث والمؤتمرات حالة وسيطة، حيث هى لجنة ذات طابع فنى تستعين بعدد كبير نسبياً من الباحثين المتطوعين وتعمل فى نفس الوقت بأدوات الأمانة العامة. ويمكن فى حالة هذه اللجنة بالتحديد فتحها لمن يرغب من الأعضاء مع الإحتفاظ بشرط قيادتها من قبل عضو معين من مجلس الأمناء.

وينطبق مبدأ الإستقلالية والمرونة على عمل الفروع. الفرع يؤسس بعشرين عضواً وينتخب قيادته ويعمل فى مختلف المجالات التى يرتأيها وفقاً لإحتياجات النشاط المحلية، كما له الحق فى إصدار مايشاء من إصدارات بإسمه. وتوفر خبرة النشاط فى بعض الفروع وبالذات فرع أسوان نموذجاً حياً وملهماً للإتساع والتنوع الكبير الذى يمكن أن يتسم به عمل الفروع فى نطاق حقوق الإنسان. وبطبيعة الحال وكما فى أى منظمة، من حق مجلس الأمناء التدخل فى حالة تضارب واضح بين نشاط معين وأهداف المنظمة ومبادىء حقوق الإنسان ويمكن فى حالتى اللجان والفروع وضع الضوابط اللائحية التى تمكن المجلس من تجميد نشاط لجنة أو فرع ثبت تضارب كبير ومستمر بين عملها وأهداف المنظمة ومبادئها، مع الحق الطبيعى للإحتكام للجمعية العمومية عند إنعقادها.

٤- مراقبة حقوق الإنسان وغيرها من الأعمال الرسمية/الفنية

إن الوجه الآخر لتنويع نشاط المنظمة ومجالات إهتمامها وإطلاق مبادرة العضوية فى العمل فيها هو الصيانة الحازمة لحيدة ودقة ومصداقية دور المنظمة فى تقصى وتحقيق إنتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. وكما سبقت الإشارة، فإن هذا الدور يتم العمل فيه وفقاً لقواعد مرعية صارمة ويتسم بطابع فنى واضح يقتضى بداية معرفة معمقة بالقانون وبمواثيق حقوق الإنسان ومراناً على أساليب التقصى والتحقيق، إلخ.. وبالتالى فمن الضرورى الحفاظ على هذا النشاط فى داخل الأمانة العامة للمنظمة ويتحمل مسئوليته بالكامل المكتب التنفيذي تحت إشراف ومتابعة مجلس الأمناء ولايمنع هذا بطبيعة الحال من الإستعانة بالعمل التطوعى كما هو الحال الآن فى هذا النشاط، بل ويمكن (وهذا الإقتراح يعود لنجاد البرعى) أن تعمل الأمانة العامة على تدريب مراسلين لها فى المحافظات لكى يقوموا بهذا الدور، ولكن من الضرورى التأكيد على أن كل عمل في هذا المجال سواء تم بواسطة متطوعين أو محترفين أو بواسطة أعضاء الأمانة العامة أو مراسليها في المحافظات فإنه يخضع تماماً لإدارة المكتب التنفيذى للمنظمة.

وعموماً فمن الواجب التمييز الواضح بين الأعمال ذات الصفة الرسمية أو الفنية التي تضطلع بها الأمانة العامة بقيادة المكتب التنفيذى وتحت إشراف مجلس الأمناء وهذه تخضع لرقابة صارمة ومايمكن تسميته بأنشطة المجالات التى تتسم بالمرونة وتتمتع اللجان والفروع بإستقلالية عالية فيها. وضمن هذه الأعمال النشرة والتقرير السنوى وغيرهما من الإصدارات والإعلانات الرسمية للمنظمة... بيانات، تقارير، مؤتمرات صحفية، إلخ.. والعلاقات الخارجية والعضوية، فضلاً بطبيعة الحال عن كافة جوانب العمل

الميدانى فى التقصى والتحقيق كما سبق. ولايعنى ذلك عدم وجود تعاون بين المكتب التنفيذى والأمانة العامة من جهة واللجان والفروع فى هذه المجالات. فكما فى مجال العمل الميدانى حيث تستعين الأمانة العامة بمراسلين فى الفروع. فإن نشرة المنظمة على سبيل المثال تعمل بتعاون وثيق مع الفروع واللجان فى الحصول علي مادتها، كما تعمل لجنة العضوية بتعاون وثيق مع الفروع، وتتعاون وحدة العلاقات الخارجية بالأمانة مع اللجان والفروع فى تحضير مساهمات المنظمة كتابة وأشخاصاً في المؤتمرات الدولية، وهكذا، إلخ..

٥- تكريس تقاليد ديمقراطية فى عمل المنظمة

لاشك أن توسيع العضوية وإرساء درجة عالية من الإستقلالية فى عمل اللجان والفروع يشكل أساساً هاما لمقرطة المنظمة، ولكن هناك مجموعة أخرى من الأدوات من الواجب بحثها فى هذا المجال:

أ- لقد أرجأت لهذا الباب إقتراحاً بتوسيع مجلس الأمناء بحيث يضم بالإضافة للأعضاء المنتخبين من الجمعية العمومية الأمناء المنتخبين للجان والفروع. ويتميز هذا الإقتراح فضلاً عن توسيعه لدائرة المشاركين فى العمل القيادى للمنظمة بأنه يقدم لمجلس الأمناء أعضاء منتخبين على أساس معيار نشاطهم اليومى الفعلى فى المنظمة وهو مالا يتوفر دائماً للأسف فى الأعضاء المنتخبين فى الجمعية العمومية حيث عادة ماتتدخل فى الإختيار إعتبارات أخرى ليست كلها موضوعية أو متعلقة بمستوى عطاء العضو المنتخب فى نشاط المنظمة. ومن شأن هذا الإقتراح أيضاً أن يخفف إلى حد كبير من حدة التنافس فى الجمعية العمومية ويمكن من التوصل إلى درجة عالية من التوافق حول الأعضاء المنتخبين منها على أساس يراعى التوازن الواجب بين الأجيال والتيارات، إلخ.. ويمكن تدارس المشاكل العملية واللائحية التفصيلية المترتبة على هذا الإقتراح.

ب- يعانى العمل القيادى فى المنظمة من ضعف بالغ للصلة بين المكتب التنفيذى المكلف بإدارة العمل اليومى وبقية مجلس الأمناء. ومن الواجب إرساء عدد من القواعد والأدوات الصارمة للتغلب على هذا الوضع الذى يؤدى فى الممارسة، سواء عن قصد أو غير قصد، إلى تحويل المكتب التنفيذى إلى السلطة الفعلية فى المنظمة على حساب سلطات مجلس الأمناء. ومن ثم فمع التأكيد على ضرورة تكريس الإلتزام بإحاطة أعضاء مجلس الأمناء أولاً بأول بكل قرارات المكتب التنفيذى ومحاضر إجتماعاته، فمن الضرورى في إعتقادى الإصرار على أن تكون دورة إجتماعات مجلس الأمناء دورة من يوم كامل (فببساطة لاتفى الساعات المعدودات التى يجتمعها مجلس الأمناء كل ثلاثة شهور لتدارس وإقرارأى شىء بما يقتضيه من الجدية). ويقدم المكتب التنفيذى تقريراً شاملاً عن النشاط بين الدورتين يتم توزيعه على أعضاء مجلس الأمناء قبل إنعقاده بفترة كافية، وكذا يُوزع جدول الأعمال المقترح للدورة على الأعضاء قبلها بفترة كافية ويُستطلع رأيهم فيه إضافة أو حذفاً، بالإضافة إلى محضر الدورة السابقة الذى يُقرأ عند بدء الدورة التالية. ويمكن حسب الحاجة أن يُخصص قسم من دورة إجتماع مجلس الأمناء يتم فيه توزيع الأعضاء فى صورة لجان منفصلة تدرس كل منها موضوعاً معيناً من موضوعات جدول الأعمال بمستوى أعلى من التدقيق وتقدم رأيها للمجلس.

ج- لقد حان الوقت لأن نضع موضع التنفيذ الفكرة القديمة حول الفصل بين المنصب السياسى الرئيسى فى المنظمة (منصب الأمين العام) والمنصب التنفيذى الرئيسى (المدير التنفيذى). فإجتماع المنصبين فى شخص واحد يؤدى- أردنا

أو لم نرد إلي تجميع سلطات هائلة فى يد واحدة. وأرى فى هذا الصدد ضرورة أن يقوم مجلس الأمناء بتعيين مدير تنفيذى متفرغ مدفوع الأجر من غير أعضائه، يعمل وفق عقد مدته أطول بعام على الأقل من مدة دورة واحدة لمجلس الأمناء لضمان قدر من الإستقرار فى العمل التنفيذى والفنى للمنظمة. ويضطلع المدير التنفيذى بكافة مهام إدارة الأمانة العامة للمنظمة وهو مسئول مباشرة أمام المكتب التنفيذى ومجلس الأمناء، يحضر إجتماعاتهما ويقدم تقاريره لهما ويخضع لتوجيهاتهما. فليس المدير التنفيذى بهذا المعنى مساعداً للأمين العام وإنما المسئول الأول عن العمل التنفيذى أمام الهيئات القيادية للمنظمة. ويُختار بالتالى من بين الكفاءات المتميزة والمتمرسة فى حقل حقوق الإنسان. أما الأمين العام فيختص من الناحية الأساسية بالجوانب السياسية للعمل اليومى للمنظمة: إصدار البيانات والنداءات العاجلة، التصريحات الصحفية، تمثيل المنظمة لدى الغير داخلياً وخارجياً، إلخ.. بالإضافة لتنظيم عمل المكتب التنفيذى ورئاسة إجتماعاته ■

وثائق

تم تقديم هذه الوثيقة فى ورشة عمل نظمتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى أغسطس ١٩٩٣، علاوة على ثلاث أوراق أخرى، وإشترك فى المناقشة نحو عشرين من قيادات وأعضاء المنظمة

"من أجل مأسسة حركة حقوق الإنسان"*

بهي الدين حسن**

يتحدد مستقبل حركة حقوق الإنسان فى مصر بعدد من العوامل الموضوعية يأتى فى مقدمتها:

١- تعزيز الديمقراطية بشكل مؤسسى وعدم الإنتكاس عن القدر المحدود المتحقق منها تحت ضغوط الإرهاب المتستر بالإسلام، بل بالنظر إلى الديمقراطية بإعتبارها أيضاً أداة لمكافحة النشاط الإرهابى وعزله وإستئصاله من جذوره.

٢- تبلور تيار عريض فى المجتمع بإعتباره الأقرب إلى فكر حقوق الإنسان.

٣- تعزيز مؤسسات المجتمع المدنى.

٤- تعميق التوجه الديمقراطى داخل مختلف فصائل اليسار المصرى من ناصريين وماركسيين.

ولا أغالى إذا قلت أن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، بإعتبارها قابلة حركة حقوق الإنسان فى بلادنا ونواتها الأساسية، قادرة على التفاعل الإيجابى مع هذه العوامل الموضوعية ومؤهلة للعب الدور الريادى فى مأسسة هذه الحركة.

فقد شهدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان خلال العام الأخير بشكل خاص تطوراً نوعياً غير مسبوق فى أدائها لمهامها وفى رسوخ مكانتها الأدبية على الصعيدين المحلى والدولى، مما يعظم من مسئولياتها إلى حد يمكن معه القول أنها

* الخطوط الرئيسية لهذه الورقة سبق أن عرضها الكاتب في اجتماعات متعددة للمكتب التنفيذي علي مدار العامين٩٢،٩٣، وتناولها كتابة في تقرير لمجلس الأمناء تحت عنوان (علي أبواب مرحلة جديدة) تقرير الأمين العام لاجتماع مجلس الأمناء في ٩٢/٥/٢٨ وملاحظات موجزة حول أسلوب عمل مجلس الأمناء في ٩٢/٦/٢٥ وفي مقال بجريدة الجمهورية في اليوم العالمي لحقوق الانسان ٩٢/٢/١١.

** كان الكاتب حينذاك يشغل موقع الأمين العام للمنظمة المصرية (يوليو ١٩٨٨ - يناير ١٩٩٤).

يجب أن تخطط لمرحلة جديدة تنتقل فيها من (المنظمة- الجمعية) إلى منظمة ترعى تأسيس حركة لحقوق الإنسان فى مصر بما يستلزمه ذلك من إنشاء مؤسسات جديدة تقوم بوظائف نوعية لاتستطيع المنظمة أن تفى بها.

ورغم أن المنظمة لم تحصل بعد علي إعتراف قانونى بها، فقد صارت واحدة من أهم الحقائق الحية فى العمل العام فى مصر التى يستحيل على أى طرف أن يتجاهلها، بل يمكن القول أن الإعتراف بها صار مشكلة للسلطات قبل أن يكون مشكلة للمنظمة، حيث تجد الحكومة نفسها كل يوم فى قفص إتهام أمام الرأى العام، وكانت آخر محاكمة لها حين وقفت تبرر للجنة حقوق الإنسان فى الأمم المتحدة فى إجتماعها الشهر الماضى، موقفها من المنظمة محاولة أن تقنع اللجنة بأنها تتعاون مع المنظمة مستشهدة فى ذلك بخطابات المنظمة إلى النائب العام ووزير الداخلية.

واقع الأمر أن هناك العديد من المؤشرات التى توضح المكانة التى إنتزعتها المنظمة لنفسها، والتى تؤهلها لطرق أبواب مرحلة جديدة نحو مأسسة حقوق الإنسان.

أولاً: المؤشرات المحلية

وتعتبر إنجازات المنظمة فى هذا المجال هى التطور النوعى الأكثر أهمية خلال عام مضى أو يزيد. ويبرز فى هذا الصدد

١- نتائج حملة المنظمة لمنع التعذيب والتى تمثلت ذروتها فى الإستجواب الذى قدمه إلى مجلس الشعب عضو المنظمة كمال خالد وإستند فيه بصورة كاملة إلى تقارير حملة التعذيب، ونُقلت أجزاء من مناقشته بالتليفزيون. وإضطرار النيابة للتحقيق فى عدد متزايد من شكاوى المنظمة الخاصة بالتعذيب.

٢- الموقف المبدئى الصارم للمنظمة فى الدفاع عن حرية الإعتقاد والتعبير سواء فى مواجهة مصادرات الأزهر أو فى قضية علاء حامد أو نصر حامد أبو زيد ثم فتوى الغزالى، وقد إنعكس هذا الموقف على بعض تجمعات المثقفين التى بدأت تنظر إليها بإعتبارها الحصن الأخير وربما الوحيد - لهم - وقدموا إقتراحات بأعمال مشتركة ترعاها المنظمة لوضع الدولة أمام مسئولياتها فى هذا المجال. وقد كان الملتقى الفكرى الثالث للمنظمة - خطوة نوعية هامة فى نفس المجال. وكذلك الحلقة النقاشية التى عُقدت فى الشهر الماضى لدراسة أليات مواجهة تهديدات حرية الفكر والعقيدة والتى حضرها نخبة ممتازة من المعنيين بهذه القضية.

٣- موقف المنظمة الحازم من ممارسات الجماعات الإسلامية من جانب وإنتهاكات أجهزة الأمن بحقهم من جانب آخر، والذى إنعكس رغم صدامه مع الطرفين فى العديد من المؤشرات:

أ- إهتمام الصحافة القومية الذى إنعكس فى تناولها فى بعض أعمدتها لنشاط المنظمة بالثناء والنقد وإحتفاء الصفحات الأولى فى بعض الصحف الأجنبية بهذا النشاط.

ب- بدأ الأخوان المسلمون يعيدون علاقاتهم مع المنظمة على إستحياء سواء من خلال نقابة الأطباء أو مساهمة نقابة المهندسين بالتبرع فى تأسيس المقر الجديد. كما أن الجماعات الإسلامية كثفت هى الأخرى من طرقها أبواب المنظمة فى كل مايعن لها من مشكلات، ولايخلو من دلالة أن إستياء الجماعة الإسلامية من موقف المنظمة من فتوى الغزالى قد تلاه فى نفس الأسبوع حضور وفد يضم ٢٨ إمرأة منقبة من أسر المعتقلين الإسلاميين للمنظمة للتقدم بشكوى حول الإنتهاكات التى يتعرض لها ذووهم فى السجون.

ج- بداية مد الجسور والصلات مع الكنائس فى مصر. والذى شهد تعزيزاً متسارعاً بعد صدور تقرير المنظمة عن مذبحة ديروط.

د- وقد يكون أكثر المؤشرات إثارة للدهشة هو

سعى المؤسسة الأمنية في مصر إلى المنظمة- غير المشروعة - لإلتماس دعمها فى بعض المواقف، وخاصة عند إغتيال رجالها والتلهف من أجل أن تصدر المنظمة بياناً خاصاً. مثلما يفعل أى طرف يشكو للمنظمة ويطلب دعمها!.

٤- عرف نشاط المنظمة طريقه إلى مشاكل المواطنين البسطاء وبدأ بريد المنظمة والمترددون عليها يطلبون تدخل المنظمة فى الإعتداء على الحقوق غير السياسية وقد لايخلو بريد المنظمة اليومى من شكوى لمواطن عادى سمع بالمنظمة ولايعرف عنوانها فإكتفى بكتابة اسم المنظمة لتتكفل مصلحة البريد بتوصيلها!!

ونتيجة لجهد المنظمة فى بعض هذه الحالات عرف الدعاء للمنظمة بالتوفيق والسداد طريقه إلى منابر بعض المساجد فى مناطق نائية فى الدلتا وصعيد مصر!

وإذا كان هناك مغزي خاص لذلك فهو تأكيد ما أشارت إليه الوثيقة البرنامجية للمنظمة فى ١٩٨٩. من أن معيار جماهيرية المنظمة هو قدرتها على تأسيس نفوذ معنوى بين الجماهير وإكتساب إحترامها، وليس ضم أعداد غفيرة من الناس إليها.

ثانياً: مؤشرات دولية

تتعرف المنظمة يوماً بعد يوم على مكانتها ووزنها الحقيقى داخل الحركة العالمية لحقوق الإنسان وتتجلى أبرز مؤشراته فيما يلى:

- تقدم لجنة مناهضة التعذيب بالأمم المتحدة بطلب للمنظمة المصرية لإعداد تقرير عن التعذيب فى مصر.
- مناقشات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان لتقرير الحكومة الشهر الماضى والتى إستندت بالأساس إلى رد المنظمة على هذا التقرير.
- إعتبار المنظمة جهة تقييم لمؤسسات حقوق الإنسان العربية للبت في تمويل هذه المؤسسات.
- إعتبار المنظمة جهة تزكية لمرشحين للعمل فى الأمم المتحدة (مصريين أو أجانب).
- إسهام ست من المنظمات الدولية غير الحكومية بخلاف المنظمة العربية لحقوق الإنسان وإتحاد المحامين العرب فى تقديم العون المادى والفنى للمنظمة.
- إهتمام سفراء دول أجنبية بإحاطة المنظمة المصرية بحقيقة ماتُتهم به حكوماتهم من إنتهاكات لحقوق الإنسان.
- ترشيح المنظمة لعدد من الجوائز الدولية.
- إعتبار التقرير السنوى للمنظمة هو الحكم علي حالة حقوق الإنسان فى مصر وإعتماد المعلومات الواردة فى تقارير المنظمة كمصادر أساسية فى تقارير المنظمات الدولية ولجان حقوق الإنسان والمقررين الخاصين بالأمم المتحدة.
- نجاح المنظمة فى تأسيس شبكة علاقات دولية تضم نحو مائة منظمة دولية تساند دورها فى الدفاع عن حقوق الإنسان وتحشد دعم المجتمع الدولى لها.

فى الطريق إلى مأسسة حركة حقوق الإنسان

إذا كانت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان قد إضطلعت بالحد الأدنى من مهامها فى مجال عملها الرئيسى وهو مراقبة إنتهاكات حقوق الإنسان سواء من قبل الحكومة أو الأطراف غير الحكومية، وتحقيقها ميدانياً ومخاطبة الهيئات المعنية سواء فى الداخل أو الخارج، ومحاولة وضع حد لهذه الإنتهاكات مع كل مايستتبع ذلك من أعمال التوثيق وإصدار التقارير والإعلام عنها، فإن هناك جوانب أخرى فى نشاط حقوق الإنسان لاتقل أهمية تتطلب عملاً متنوعاً ومتعدد الجوانب يفوق طاقة المنظمة حتي ولو كانت قد بدأت تستكمل بنائها المؤسسى.

ويتطلب هذا الأمر الدفع بقوة فى إتجاه أن ترعى المنظمة إنشاء مؤسسات مستقلة تقوم بهذه الوظائف التى تعجز المنظمة عن الوفاء بها ويسهر على العمل بهذه المؤسسة الأعضاء المتخصصون فى المنظمة كل فى مجاله، مستفيدين فى ذلك من العدد المتزايد من الكفاءات البشرية المتخصصة من أعضاء المنظمة المنخرطين فى مختلف الفروع والمجالات والذين صار فكر حقوق الإنسان عنصراً موجهاً حاسماً لنشاطهم العام وله الأسبقية على أية إعتبارات سياسية أو أيديولوجية، وسوف يمكن النفوذ الأدبي الذى تتمتع به المنظمة من رعاية وتنشئة بل وحماية هذه المؤسسات.

إن إنشاء هذه المؤسسات الموازية للمنظمة لاتقف أهميته عند إستكمال الدور الذى تقوم به المنظمة وانما يتيح لها فى نفس الوقت أن تؤدى مهامها المحددة على أكمل وجه.

ويمكن القول أن الملامح الأولية لتصور البناء المؤسسى لحركة حقوق الإنسان يجب أن يضع فى إعتباره إنشاء مركز لعلاج ضحايا العنف الأسرى ومركز لعلاج ضحايا التعذيب، ومركز للحقوق الإقتصادية والإجتماعية، ومركز دراسات للتوعية وتعليم حقوق الإنسان، ودار نشر متخصصة لطبع وترجمة المؤلفات العالمية والمحلية لحقوق الإنسان وصحيفة متخصصة فى حقوق الإنسان، وجماعة خاصة بالبيئة تعمل بأسلوب المنظمة فى التدخل العاجل.

ومن المتصور أن يقود هذا التطور إلى تكوين لجنة للتنسيق بين مؤسسات الحركة المختلفة يكون للمنظمة الدور الرائد فيها، على أن تتولي هذه اللجنة مهام التنسيق لتلافى إهدار الطاقة فى أعمال مكرورة والتمثيل الدولي المشترك للإقتصاد فى النفقات، والإستفادة بأقصى قدر من المعلومات والموارد المتاحة لكل مؤسسة بأفضل شكل ممكن، وحشد وتعبئة وتنسيق أعمال التمويل المحلى والخارجى، ودفع النشاط التنويرى بحقوق الإنسان.

ومن المنطقى أن تكون اللجنة مفتوحة أمام عضوية مؤسسات حقوق الإنسان المنشأة من قبل، وينبغى التنبيه إلى أن التصور المطروح يجرى بناؤه على أرض الواقع يوما بيوم منذ عام وأن هناك مؤسستين ستعرفان طريقهما للحياة خلال وقت قصير.

إن عملية تاريخية كهذه ليست ببساطة الكلمات التى تكتب عنها، وربما كانت المشكلة الشرعية والوضع القانونى هى أبسط العقبات، فى ضوء الخبرة المتحققة من واقع وجود المنظمة المصرية وإستمرارها دون ترخيص ثمانى سنوات، والحماية التى يمكن أن تبسطها المنظمة المصرية ذاتها على هذه المؤسسات بفعل النفوذ الراسخ الذى تتمتع به الآن، والذى يزداد بمعدلات غير مسبوقة فى الأسابيع الأخيرة.

يمكن القول أن القسم الأعظم من إشكاليات هذه العملية ينشأ بسبب نوعية بعض التناقضات التى تعاني منها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

تناقضات نمو المنظمة

أولاً: التناقض بين المستوى الحرفى والمهنى الرفيع الذى تؤدى به المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عملها، وبين طابع "الهواية" الذى يطبع تشكيل وأداء مجالس أمنائها.

وللأسف فإن هذا التناقض الموضوعى مرشح للتفاقم بشكل طردى مع تطور أداء المنظمة – بصرف النظر عن أشخاص مجلس الأمناء القادم – وهذا التناقض لم يبدأ بمجلس الأمناء الحالى، ولكنه تفاقم مع تطور الأداء الإحترافى للمنظمة القائم على عدد من العاملين المتفرغين كلية لها، وعدد محدود للغاية من المتطوعين.

إن إتجاه حل هذا التناقض سيحسم مصير المنظمة، اما بحصر سلطة مجلس الأمناء فى

السياسات العامة فقط، وإطلاق سلطة ومبادرة جهاز الأمانة التنفيذية، أو النكوص تدريجياً إلى الوضع المشلول الذى كان عليه الحال قبل ١٩٨٨.

وهذا الأمر وثيق الصلة أيضاً بالطريقة - الموسمية - التى يجرى بها مناقشة الديمقراطية وتوزيع السلطات داخل مجلس الأمناء والتى تنتهى دائماً إلى لاشىء، فلا مجلس الأمناء قادر على أن يبت فى أهم قضايا النشاط العملى للمنظمة، ولاهو قادر على هضم قيام مجموعة توصف "بالموظفين" بتوجيهه.

لقد جرت محاولة لحل هذا التناقض من خلال مشروع النظام الأساسى، ولكن كثيراً من البنود المقترحة لم يقرها مجلس الأمناء للأسف الشديد.

ثانياً: التناقض الموضوعى الثانى هو بين الحجم الكبير للعضوية المُسيسة داخل المنظمة وضعف ثقافة حقوق الإنسان داخلها.

وهو مايعنى أن حقوق الإنسان لاتشكل أولوية بالنسبة لأغلبية أعضاء المنظمة مقارنة بالإعتبار الحزبى أو الأيديولوجى أو السياسى أو أحياناً الشللى. مما يسهل التوظيف السياسى وخاصة فى مناسبات الجمعيات العمومية. وهذا ماحدث بالفعل فى الجمعية الأخيرة، حيث خسر مجلس الأمناء عدداً من أبرز الكفاءات لإعتبارات لاتتصل بحقوق الإنسان على الإطلاق، بل لإعتبارات تتصل بموقفهم من حرب الخليج ومن التطور الرأسمالى فى مصر، أو بالصراعات الداخلية فى نقابة المحامين.

إن الآثار المدمرة لهذا التناقض لاتبرز فقط عند إنعقاد الجمعيات العمومية، بل فى العمل اليومى داخل الهيئات القيادية للمنظمة حيث يكفى إندلاع خلاف بسيط أو مرارة شخصية لتنتقل كل الأساليب المؤسفة للتشهير السياسى الحزبى والشخصى إلى عقر دار المنظمة، ويتحول بين يوم وليلة مدبجو أكثر قصائد المدح سخونة وإلتهاباً إلي لطم الخدود وشق الجيوب، والندب على المنظمة التى صارت فجأة ودون مقدمات على شفا الإنهيار. وللأسف فإن هذه الظاهرة تتكرر من وقت لآخر بمايشكل إستنزافاً دامياً لطاقات المنظمة.

إن حل هذا التناقض ممكن، غير أن الأمر يستلزم جهداً هائلاً للقيام بعملية عملاقة للتثقيف بحقوق الإنسان لألفى عضو داخل صفوف المنظمة.

غير أن الإنجراف فى أية لحظة نحو تسييس مواقف وسلوك المنظمة يمكن أن يفجر ألغاماً - لن يجدى معها أى جهد تثقيفى - فهى كامنة فى طابع تركيب عضوية المنظمة، والتى ترتكز بالأساس على ذوى خلفيات ناصرية وماركسية. وليس سراً أن المنظمة عانت طويلاً من الشكوك والوساوس المتبادلة بين هذين الفريقين داخل المجلس وخارجه.

ثالثاً: التناقض الثالث يتصل بنمو المنظمة فى قلب بيئة سياسية طاردة لها، والأمر لايتصل هنا بالحكومة فهذا مفهوم، ولكن الأخطر هو البيئة المجتمعية ذاتها، والتي تتعرض لعملية أسلمة سياسية تتعمق يوماً بيوم، مما يجعل المنظمة تستشعر أن قدرتها على التحرك بحرية فى بعض القضايا ذات الحساسية الخاصة تقل يوماً بعد يوم.

إن هذه الضغوط المجتمعية تثير نوعاً آخر من المشاكل والأسئلة حول:

١- معايير التوسع في العضوية بحيث لاتصبح منظمة حقوق الإنسان محكمة تفتيش فى عقائد المقبلين عليها، أو تقع فى التناقض الآخر بالجمع بين فرج فودة وقاتليه فى إطار منظمة واحدة.

٢- إمكانيات تلبية إحتياجات تمويل النمو الهائل لنشاط المنظمة من المجتمع المصرى فى حقبة تشهد موجات عاتية من إنتهاكات حقوق الإنسان، خاصة وأن المنظمة لكي تستطيع أن تفى

بالحد الأدنى من قيامها بوظائفها فى تقصى إنتهاكات حقوق الإنسان فإن عدد المتفرغين بها يجب أن يرتفع إلى العشرات وهذا العدد يجب أن يشمل محامياً متفرغاً واحداً على الأقل فى كل محافظة.

وإذا أخذنا بنمط منظمة الحق - التى تعتبر أكفأ منظمات حقوق الإنسان فى العالم العربى - فإنها تضم ٤٠ متفرغاً يعملون لسكان يبلغ عددهم ٨٠٠ ألف فقط. أى بنسبة ١:٢٠٠٠، فإذا طبقنا هذه النسبة فى مصر فإننا سنجد أننا قد نحتاج إلى ثلاثة آلاف متفرغ.

إن طريقة معالجة المنظمة لهذه التناقضات الموضوعية الثلاثة هي التى ستحدد صورتها فى المستقبل، كما أنه سيلعب دوراً هاماً أيضاً فى رسم صورة مستقبل حركة حقوق الإنسان فى مصر.

وأشير فى هذا الإطار إلى مثال عملي، وهو أن مجموعة أعضاء المنظمة التى تنشط لتأسيس مركز لعلاج ضحايا العنف، قد تراجعت مبكراً عن ربط نفسها - ولو بشكل غير مباشر - بالمنظمة، تقديراً منها للآثار السلبية التى يمكن أن تنتج عن مناخ الدوامات السياسية علي مستقبل هذا المركز.

إن الشرط الأساسى الذاتى لمأسسة حركة حقوق الإنسان فى مصر هو تعميم الطابع المهنى لعمل المنظمة المصرية، ووضع حد لمحاولات تسييسها، وهذا التوجه بالذات هو الذى منح المجتمع المصرى هذه المنظمة، ونحت لها شرعية راسخة.

تعليق موجز على ورقة أ. هانى شكر الله

ينقسم التعليق إلى ثلاثة أجزاء، الأول يتعلق بالمنهج، والثانى بأسباب رفض خيار منظمة ديموقراطية شعبية، والثالث عبارة عن مجموعة من الأسئلة التى يطرحها ذلك الخيار.

أولاً: ملاحظات منهجية

أود أن أتحفظ على المنهج والاسلوب الذى اتبعه هانى والماثل فى:

١- اضطراب المفاهيم وعدم وضوحها وطرح مصطلحات ومفاهيم جديدة دون تأصيلها لإقناع القارئ بأنه مازال يناقش داخل دائرة حقوق الإنسان، ولم يتجاوزها إلى حقل السياسة أو أى من حقول المعرفة الأخرى.

فحقوق الإنسان صارت علماً له مفاهيمه ولغته، علم يجب إحترامه أولاً- كعلم- لكى يمكن اتقانه. ويمكن الإشارة فى هذا الإطار على سبيل المثال إلى "مفهوم المنظمة المغلقة". فهو أولاً يعمم هذا المفهوم على كل منظمات حقوق الإنسان فى الشمال، وهو الأمر غير الصحيح، كما أنه حين يشرح للقارئ معناه يتحدث عن نوع آخر ينتمى إلى مايُسمى "بمنظمات العضوية"، فهو يتحدث عن منظمة العفو الدولية كمثال على المنظمات المغلقة، بينما هى فى واقع الأمر أبرز الأمثلة فى العالم، وأكثرها سطوعاً لمنظمات العضوية. هل يمكن أن توصف منظمة تضم مليون ومائة ألف عضو فى ١٥٠ دولة بأنها منظمة مغلقة؟ وكم يكون الحد الأدنى لعضوية منظمات حقوق الإنسان حتى توصف بأنها منظمات عضوية؟

غير أن الأمر لايقتصر على عدم وضوح المفاهيم، بل هو وثيق الصلة بالمرجعية التى تستند إليها الورقة، أى المرجعية الأيديولوجية والسياسية على حساب مرجعية حقوق الإنسان. فالورقة ترفض وتقبل وتبتكر خيارات دون أدنى إعتبار للفكر والتراث العالمى فى حقل حقوق الإنسان، ولو حتى فى إطار العالم الثالث.

لقد سعد بعض من تناولوا الورقة بالتعليق، لرفض الخيار الثانى أى خيار "المنظمة - الجبهة الحزبية" لكننى حقيقة لم أسعد بذلك، لأن الأساس الذى رفض به هانى هذا الخيار هو نفس الأساس الذى بنى عليه خياره الثالث "منظمة ديموقراطية

شعبية"، وهذا الأساس هو البراجماتية السياسية. (انظر ثانياً في هذا التعليق).

فالورقة لاتناقش ما إذا كان أى من الخيارين الثانى والثالث لهما سند من فكر حقوق الإنسان أم لا؟ وهل هناك سابقة لمنظمة واحدة ذات شأن من منظمات حقوق الإنسان فى العالم كله، وفى العالم الثالث على وجه التحديد، قد تبنت أى من الخيارين؟ أو ماذا حدث للمنظمات التى انزلقت فى هذا الإتجاه، وماذا كان مصيرها؟

كما أن عدم وضوح المفاهيم يطول أيضاً مايُسمى "بالمنظمة الديموقراطية الشعبية" لحقوق الإنسان. فإن هانى يستخدم مصطلحات مختلفة للتدليل على نفس المفهوم. فهو تارة يستخدم تعبير "منظمة"، وتارة أخرى "حركة" ديموقراطية شعبية، وثالثة "المنظمة – التيار"، وهو يتحرك بين هذه المصطلحات بمرونة شديدة كما لو كانت كلها شيئاً واحداً. وخلال ذلك لايشرح لنا عناصر هذا المفهوم، بنفس القدر الذى يعنى فيه بتصويب السهام إلى الخيارين الآخرين، كما لو أن الخيار الثالث سينبت أتوماتيكياً بفعل الحتمية التاريخية بمجرد دحر الخيارين المُتخيلين وأصحابهما.

٢- تفصيل أفكار معينة ونسبتها إلى آخرين- لاتُذكر أسمائهم ويوحى بها – ثم شن هجوم لا هوادة فيه لهزيمتها وهزيمة أصحابها هزيمة نكراء. أعرف أن هذا أحد "فنون" الجدال السياسى، التى قد تكون مقبولة بين السياسيين، ولكن اعتقد أنه أسلوب غير مرغوب فيه فى منظمات حقوق الإنسان وخاصة أن وظيفتها الأولى هى تقصى "الوقائع"، والإعلان عن الحقائق.

أبرز مثال على ذلك الاسلوب، الحديث عن نموذج المنظمة المغلقة الذى لم تسم الورقة أصحابه وتركت للقارئ حرية استنتاجهم، ولم تقدم دليلاً واحداً على وجوده على الأرض، فضلاً عن أن يكون سائداً، بل أن ماتضمنته الورقة ذاتها من معلومات حول حجم العضوية هو أكبر دليل على أننا لسنا ازاء خيار منظمة مغلقة على الصعيدين النظرى أو العملى.

فقد تضاعفت العضوية خمس مرات خلال خمس سنوات، وتجاوز عدد الأعضاء الألفى عضو(وليس فقط ألف وخمسمائة)، ويبلغ مجموع العضوية الجديدة بعد سيادة الإتجاه المحافظ الإنغلاقى مايوازى نحو ثلاث أضعاف عدد من حضروا الجمعية العمومية الأخيرة. وبلغ عدد اللجان الإقليمية التى يجرى إنشاؤها قبل نهاية العام ١٤ لجنة جديدة. وبلغ إجمالى عضوية القاهرة وحدها ١١٠٠ عضو، أى – بمعنى ما – أننا يجب أن نهنئ أنفسنا بأننا قطعنا أكثر من ٥٠٪ من الطريق لكى نصير منظمة ديمقراطية شعبية، خاصة وأنه وفقاً للمحددات الرقمية التي قدمتها الورقة، فإنه يُفترض أن يكون نصيب القاهرة من العضوية فى هذا النوع من المنظمات هو ٢٠٠٠ عضو.

٣- تقديم تصورات خاصة بكاتب الورقة عن المنظمة وعملها بإعتبارها "حقائق" ساطعة لاتحتاج لأدنى برهان، رغم أن الكاتب يعود للتراجع عن بعضها قبل أن ينهى ورقته. والأمثلة تبدأ بأول كلمة فى الورقة، تلك "القنبلة" التى تتحدث بثقة مثيرة للدهشة عن إنقسام قيادة وعضوية المنظمة بين ثلاث تصورات متبلورة. قد يكون من قبيل التجاوز أن يُطلب من كاتب الورقة أن يقدم توزيعاً لكل عضوية المنظمة على التصورات الثلاث ولكن هل يمكن أن يقدم الكاتب جدولاً بسيطاً يصنف فيه فقط ١٩ عضواً لاغير، هم أعضاء مجلس الأمناء؟.

ولكن قبل أن نبدأ فى رسم الجداول، والتخمين عن موقع كل عضو من الخيارات الثلاث، تعود الورقة، لتنفى كلية ماذهبت إليه ، فتقول "إن أكثر أعضاء المجلس وغيرهم من المناضلين والنشطاء فى ساحة حقوق الإنسان مازالوا يتبنون تصورات

مضببة ومحدودة التبلور تختلط فيها عناصر تصورات مختلفة".

بمثل هذه الطريقة تقدم الورقة عدداً من الأحكام التى تثير القلق والفزع دون أن تدلل عليها. ومن هذه الأحكام أيضاً "الإتجاه الإستبدادى"، "هيمنة الإتجاه المحافظ"، "وجود المنظمة الذى بات مهدداً"، "إستفحال الخلافات والصراعات"، "الإتجاه المحافظ لايهتم بتوسيع العضوية، بهدف تكريس طاقم ينظر لنفسه بوصفه ضمانة لحياد المنظمة وإستقلاليتها"...إلخ. ترى هل من التجاوز مطالبة الكاتب بأمثلة تبرهن على صواب مثل هذه الأحكام. وهل يمكن أن يطّعم هذه الأمثلة بنماذج من مقاومته للإستبداد والإتجاه المحافظ داخل المنظمة. لا أظن أن هذا كثير، فالطلب ليس موجهاً إلى عضو بسيط فى المنظمة. أننا إزاء عضو فى هيئة قيادة العمل اليومى للمنظمة، المكتب التنفيذى.

٤- كما يمتد الأمر بالورقة إلى محاكمة أفكار فى بطن الغيب، ثم إعادة تقديمها بإعتبارها مرتكزات لتحليل وضع المنظمة والمخاطر التى تحيط بها. تقول الورقة "قد يبلور هؤلاء - لاتفصح لنا الورقة عمن يكون هؤلاء - تصورهم بشأن العضوية بتحويلها إلى عضوية متعاطفة". فالكاتب يحاكم أشخاصاً مجهولين للقارئ على فكرة ربما قد تجول بخاطرهم لتحويل الأعضاء العاملين إلي منتسبين بلغة حقوق الإنسان، أو متعاطفين بلغة السياسة.

كما تحذر الورقة من "مخاطر تكيف نشاط المنظمة وخطابها وأولوياتها لتتلائم مع "العالم الخارجى"، ثم تعود فى السطر التالى لتقول إن هذا التكيف "لم يحدث وليس ثمة مؤشر لحدوثه".

٥- غير أن الأمر لايتوقف بالورقة عند تقديم أحكام لاسند لها فى الواقع، أو معلومات ترجع إلى عام مضى على الأقل، بإعتبارها حقائق وضع المنظمة اليوم، بل يمتد الأمر إلى تقديم معلومات مغلوطة تماماً ولا أساس لها. وأبرز الأمثلة على ذلك:

* القول بأن هناك قيوداً لائحية وضعها الإتجاه المحافظ بعد الجمعية العمومية دون ذكر متي، وكيف، وأين تم ذلك أو تقدم مثالاً لنص واحد منها.

* المطالبة بالفصل بين منصبى الأمين العام ومدير المكتب التنفيذى. رغم أن المنظمة المصرية هي من المنظمات القليلة فى العالم التى تفصل بالفعل بين هذين المنصبين منذ عامين على الأقل - أى بالتحديد منذ سيادة "الإتجاه المحافظ الإستبدادى".

* وفى موضع آخر، يطالب الكاتب بحماس شديد بأشياء هى موضع التطبيق بالفعل، مثل "وضع قضية خلق فروع للمنظمة على رأس قائمة أولويات المنظمة/ بما يقتضيه ذلك من إيجاد صلة منتظمة وكثيفة وحية بين أمانة المنظمة، والعضوية من خلال الإصدارات والندوات والدورات". واقع الأمر أن العمل الجارى يتجاوز ماتطالب به الورقة حيث يجرى الإعداد لإعلان ١٤ لجنة إقليمية جديدة قبل نهاية العام. كما تعقد أمانة المنظمة إجتماعات يومية مع مندوبين من الأقاليم، وثلاث إجتماعات على الأقل اسبوعياً خارج القاهرة بمشاركة عدد من أعضاء مجلس الأمناء. كما يجرى الإعداد لدورتين تدريبيتين قبل نهاية العام يشارك فيهما ممثلون عن كل لجنة إقليمية، كما تم إنشاء شبكة إتصال إقليمية لكل الفروع مما أتاح للمنظمة لأول مرة أن توصل بريدها وكتبها مباشرة إلى كل عضوية الإقاليم فى نفس الوقت.

٦- تبقى الملاحظة المنهجية الأخيرة، وهى تتصل بالأحكام المتعارضة كلياً التى تضمنتها الورقة، مما يستحيل معه فى بعض الأحيان تحديد موقف كاتبها بشكل واضح. فما يقوله فى صفحة كذا، يعود وينسخه كلية فى صفحة أخرى.

- تقول الورقة إن "الإتجاه المحافظ السائد فى

قيادة المنظمة قد استنكف عن وضع مهمة تأسيس حركة شعبية على رأس جدول أعمال المنظمة" لكنها تعود فى موضع تال لتقول "إن امكانيات ذلك لم تتبلور إلا حديثاً، وكنتاج للنجاحات الحقيقية التى حققتها المنظمة فى السنوات الماضية".

– وفيما تلوم الورقة الإتجاه المحافظ السائد لأنه لم يهتم بتوسيع العضوية، تأتي في موضع تال لتوضح أن "الإهتمام بالعضوية لم يكن ممكناً قبل ذلك، وأنه بات ممكناً الآن وفقط بعد التحسن الكبير الذى حدث فى إمكانيات المنظمة المادية وليس العكس"(!) أى منذ شهر واحد (وقت كتابة الورقة)، لكن سرعان مايتم نسخ ذلك مرة ثالثة فى صفحة تالية مباشرة "إن قضية توسيع العضوية تحتل موقعاً بالغ التدنى فى سلم أولوياتنا"!

جدير بالذكر أن الورقة كانت قد تغنت "بالمعدل الإستثنائى لإتساع عضوية المنظمة".

ترى هل كان التوسع فى العضوية بشكل إستثنائي يجرى رغم أنف الإتجاه المحافظ وفى مواجهته؟.. إذا كان الأمر كذلك فكيف يكون هذا الإتجاه هو السائد؟ حقيقة الأمر لاهذا ولا ذاك، فالتوسع فى العضوية قد حدث على يد وبجهد بعض من تشير لهم الورقة بإعتبارهم رموز "الإتجاه المحافظ الإنغلاقى"، وهم الزملاء المسئولين عن لجنة العضوية.

ثانياً: الموقف من منظمة حقوق إنسان ديموقراطية شعبية

إذا تغاضينا عن إهمال الكاتب لتأصيل خيار "منظمة ديموقراطية شعبية" فى فكر حقوق الإنسان وتراث الحركة، تبقى مع ذلك إعتراضات جوهرية:

١– أن الورقة تدعو صراحة إلى تحويل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلى منظمة سياسية، وهذا يتضح بجلاء من الإعتبارات السياسية التى تستخدمها لتزكية هذا الخيار:

أ– إعادة خلق المجتمع على صورتها: "أن نخلق خلقاً المجال الحيوى المستقبل (بكسر الباء) والمتأثر بما نطرحه من أفكار ومبادئ".

ب– البحث عن حل سياسى لمشاكل المجتمع: "تقديم مخرج فعلى إنسانى وتحررى من مشاكلنا الطاحنة".

ج– تغيير النظام السياسى: "عدم الإكتفاء بالكشف عن الإنتهاكات والمطالبة بوضع حد لها، ولكن أن تلعب المنظمة دوراً بارزاً فى خلق المناخ الوحيد المؤهل بالفعل لأن يحول دون الإنتهاكات وأن يضمن ويحمى حقوق الإنسان".

د– تسييس حقوق الإنسان: "السعى إلى بلورة سياسة حقوق الإنسان كتيار فاعل ومؤثر فى المجتمع".

هـ– الإنخراط فى الصراع السياسى: "قبول التحدى لشق طريق ثالث يشكل بديلاً ممكناً وإنسانياً لطرفى الإستقطاب الدموى فى المجتمع".

و– البحث عن عزوة سياسية، فالعضو "يكفى أن يكون متعاطفاً بوجه عام مع فكرة حقوق الإنسان مهما كانت مضببة وغائمة فى ذهنه".

وبهذا المعنى فإن الخيار الثالث، المنظمة الديموقراطية الشعبية لحقوق الإنسان، ماهو إلا الوجه الآخر للخيار الثانى أى الجبهة "الحزبية"، التى تُبنى من أعلى وتتوزع فيما بينها عضوية مجلس الأمناء، وتقابلها الجبهة "الشعبية الديموقراطية" التى تُبنى من أسفل "من العضوية".

وبينما يرفض الخيار الثانى إستبعاد الإخوان المسلمين من الجبهة فإن الخيار الثالث الديقراطى الشعبى يستبعدهم ولكن إلى حين، وهذا مايوضحه الإعتراضان التاليان:

٢– إن هذا الخيار يفتح الطريق أمام إضعاف إلتزام المنظمة بعالمية مبادئ حقوق الإنسان، وترابطها وإعتمادها المتبادل، ويتمثل هذا

الإضعاف فى:

أ- المبالغة فى الخصوصية القومية، بل والحديث عن "مفاهيم" خاصة بالعالم الثالث.

ب- المبالغة في الخصوصية المحلية، بمنح فروع المنظمة الحق فى بلورة مايسميه الكاتب بـ"مفاهيمها الخاصة" لحقوق الإنسان.

لا أظن أن هناك حاجة للتذكير بأن المبالغة فى الخصوصية الثقافية أو القومية أو الدينية، هى المبرر التقليدى لكل من حكومات العالم الثالث وجماعات الإسلام السياسى للتحلل من الإلتزام بمبادئ حقوق الإنسان ككل مترابط منسجم.

٣- إن اللهاث وراء "الشعبية" لايقتصر على مجرد كونه بحث عن وهم لن يتحقق، ذلك أنه يقود تدريجياً إلى التضحية بما يُسمى "بالحقوق التى لا تتمتع بالشعبية". وستكون حقوق الأقليات والمرأة وحرية العقيدة هم أول الضحايا وأول من يدفع الثمن.

كما أن الركض خلف سراب "الشعبية" هو طريق ذو إتجاه واحد، يستحيل النكوص عنه بعد السير فيه خطوات، لأنه طريق يولّد آليته الخاصة وأغلبيته، التى سيكون معيار تحديد أولوياتها مدى "الشعبية" التى تحظى بها مواقفها وسياساتها. وهو مانصت عليه الورقة إذ تقول "إن مشروعية وحيوية وفاعلية المنظمات الديموقراطية الشعبية تُستمد من عضويتها وعضويتها فقط".

٤- إن هذا الخيار يتعارض كلية مع فكر المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وخاصة مع وثيقتها البرنامجية التى أعدها د. محمد السيد سعيد وأقرتها الجمعية العمومية عام ١٩٨٩. والتى تنص فى ص٤ على أن تحويل حركة حقوق الإنسان إلى حركة جماهيرية، لايعنى أن تضم المنظمة أعداداً غفيرة من الناس، وإنما يعنى تأسيس نفوذ معنوى بين الجماهير، وإكتساب إحترامها، والتمكن بذلك من دعوتهم للمشاركة فى الضغط المنظم على الدولة وكافة التشكيلات السياسية لضمان إتساق التشريعات والممارسات العامة مع المواثيق العالمية لحقوق الإنسان.

ثالثاً: تساؤلات بديهية

إننى لا أصادر حق كاتب الورقة في الإجتهاد والإبتكار، غير أن الأمر يحتاج قدراً أكبر من الإجتهاد لإثبات أن خيار الديموقراطية الشعبية هو أحد الأنماط المتعارف عليها لمنظمات حقوق الإنسان، وأنه يتسق مع فكر حقوق الإنسان عموماً ومع المرتكزات الفكرية للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان بشكل خاص.

بالطبع من حق الكاتب أن يعتقد بغير ذلك، وأن يراجع هذه المرتكزات ويطرح تصورات جديدة تماماً، وفى هذه الحالة لايكفى إنتقاد بعض الممارسات، بل سيكون من الضرورى والحتمى الإشتباك مع العديد من الأسئلة الهامة والمحورية:

١- هل يمكن أن تحظى مبادى حقوق الإنسان المعترف بها دولياً بالشعبية بالمعنى الحقيقى للكلمة؟ السؤال لاينصب على مصر بالذات، أو على فترة زمنية بعينها.

٢- هل يمكن أن تحظى الموضوعات التالية بشعبية حتى بين النخبة المثقفة فى مصر:

رفض عقوبة الإعدام، رفض الإلتزام بنصوص الشريعة وخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة وإعتبار الشريعة الإسلامية فى مصر منافية لحقوق الإنسان، الموقف من الردة والإنتقال من الإسلام إلى أديان أخرى.

(أرجو أن يضع الكاتب في إعتباره عند إعداد بحثه التجربة الملموسة لذلك داخل المنظمة المصرية، وملتقاها الفكرى الثالث، والمناقشات التى جرت داخل مجلس الأمناء والمكتب التنفيذى فى مناسبات مختلفة، والميل المحافظ- حقاً- والمتزايد داخل المنظمة إزاء هذا النوع من المواقف)

٣- هل يخضع الإلتزام بمبادئ حقوق

الإنسان فى المنظمات "الشعبية الديموقراطية" لحقوق الإنسان لسلطة الأغلبية؟ أى للتصويت فى الجمعية العمومية؟

٤- كيف يمكن بناء منظمة شعبية لحقوق الإنسان فى حقبة طابعها المميز هو صعود الإسلام السياسى بسماته المعادية لفكر حقوق الإنسان؟ كيف يمكن فى هذا الإطار تحقيق ما يطالب به الكاتب من تخطي دائرة المثقفين التقليدية والتحول إلى كيان شعبى بحق؟

٥- كيف يمكن لمنظمة أن توفق بين وصف نفسها "بالشعبية"، وبين قيامها بإستبعاد المنتمين إلى أكثر التيارات السياسية شعبية؟ (عناصر جماعات الإسلام السياسى)، أو بين وصف نفسها "بالديموقراطية" وقيامها بالتفتيش فى عقائد من يرشحون أنفسهم لعضويتها؟ وماذا يجب أن يكون عليه موقفها "الديموقراطى" من أعضائها حال إنتقالهم إلى صفوف جماعات الإسلام السياسى أو تعاطفهم معها؟

٦- لماذا صارت منظمة "الحق" أكفأ منظمات حقوق الإنسان فى العالم العربى رغم أنها التعبير الأمثل عن المنظمات المغلقة، ورغم توافر كل المعطيات السياسية التى أشارت إليها الورقة كأساس لمنظمات حقوق الإنسان الشعبية الديموقراطية فى العالم الثالث عموماً، مثل العمل فى الأرض المحتلة "وسط محيط مناوئ، وفى ظل "إستقطاب ضار بين قوى إستبدادية تقود الوطن لهاوية سحيقة". ولماذا تنهار منذ سنوات الرابطة التونسية لحقوق الإنسان أعرق منظمات حقوق الإنسان فى العالم العربى رغم أنها النموذج الأقرب لأفكار الديموقراطية الشعبية.

بل لعلنى اتساءل لماذا ينحدر الحال تدريجياً بكافة منظمات حقوق الإنسان فى العالم العربى، بإستثناء المنظمات المغلقة والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان؟ أم أنه يجب أن يحل الدور أيضاً على المنظمة المصرية.

وأخيراً أفترح البحث عن مصطلح جديد غير "الديمقراطية الشعبية" لأنه يرتبط فى أذهان مناضلى حقوق الإنسان بدلالات سلبية معاكسة للمفهوم الحرفى لكل كلمة على حدة ■

ثائق

بيان
ترك بين مركز
هرة لدراسات
قوق الإنسان
والبرنامج
الدولى
تدريب على
ق الإنسان**

نحو إستعادة زمام المبادرة:

مستقبل إستراتيجيات حركة حقوق الإنسان*

١٥ يوليو ١٩٩٦

قبل نحو خمسين عاماً تبنت الأمم المتحدة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان بإعتباره مرجعاً مشتركاً للبشرية. وقد ساهم هذا الحدث فى صياغة حركة حقوق الإنسان كما نعرفها فى شكلها الراهن. فقد أدى إلى طفرة فى القانون الدولى لحقوق الإنسان، ومهد السبيل لعشرات من الإعلانات والمعاهدات والبروتوكولات. وعلى الرغم من أن بعض المنظمات المدافعة عن الحقوق والحريات المدنية قبل نشأت قبل عام ١٩٤٨، فإن تبنى الأمم المتحدة للإعلان قد أدى إلى تعزيز الوعى بحقوق الإنسان مما أسفر عن تشكيل آلاف من منظمات حقوق الإنسان في كافة أرجاء العالم. ومن هذه المنظمات والنشطاء من الأفراد الذين يعملون على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، تتشكل ماصار يُعرف الآن بحركة حقوق الإنسان.

لقد إنقضت مدة طويلة على بدء حركة حقوق الإنسان، وآن الأوان لكي تقيَّم الحركة أداءها وفاعليتها قياساً على مهمتها الأساسية ألا وهى تحسين حالة حقوق الإنسان، خاصة فى ظل التحولات الهائلة التى شهدها العقد الماضى، ذلك أنها شأن كافة الحركات الإجتماعية تحتاج لمراجعة إستراتيجياتها وأ ساليبها وأن تقيَّم أوجه النجاح والفشل فى عملها بصفة منتظمة.

لقد ولدت حركة حقوق الإنسان فى ظل ظروف معينة سياسية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية، لكن هذه الظروف شهدت تغيرات جوهرية للغاية، مما أدى لفقدان جزء لايستهان به من فاعلية "اسلحة الحركة" وأساليبها. من بين أبرز هذه التغيرات والتحولات، تباين مصادر إنتهاكات حقوق الإنسان، وبروز إشكاليات جديدة، وتنامى منظمات حقوق الإنسان على الأصعدة المحلية والوطنية فى أغلب دول العالم تقريباً.

ومما يزيد من إلحاح مهمة إعادة التقييم هذه، تهاوى الآمال التى عُلقت على أن نهاية الحرب الباردة والتى تصورنا أنها سوف تساهم في توفير قدر أكبر من الحماية لحقوق الإنسان على الصعيد العالمى، حيث أن تطور الأوضاع بعد نهاية الحرب الباردة حمل معه

---

* قام بترجمة هذا البيان عن النص الأصلي بالانجليزية محمد يونس.

** **مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان:**

منظمة بحثية إقليمية غير حكومية، متخصصة فى حقوق الإنسان. ويغطى نشاط المركز العالم العربى. تتضمن أنشطة المركز القيام بدراسات نظرية وتطبيقية، وعقد ندوات وبرامج ودورات تعليمية، ويصدر المركز عدداً من المطبوعات كما يوفر تسهيلات البحث العلمى والمشورة للباحثين المهتمين وللمنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال حقوق الإنسان. ويضم مجلس أمناء المركز وهيئة الباحثين أعضاء من عدة دول عربية.

البرنامج الدولى للتدريب على حقوق الإنسان:

يعمل على دعم حركة حقوق الإنسان، وذلك بدعم وتنمية المهارات المهنية للعاملين فى منظمات حقوق الإنسان والنشطاء من الأفراد من خلال تيسير تبادل الخبرة والخبراء بين المنظمات وتشجيع المزيد من التعاون والتعاضد الفعال بينها.

صعود الحركات الفاشية الجديدة فى أوروبا، والتطهير العرقى والدينى فى يوغسلافيا السابقة ورواندا، ونمو الإتجاه الأصولى الدينى فى أنحاء عدة من العالم؛ مع تزايد ظاهرة العداء للأجانب، وركود عملية التحول إلى الديمقراطية فى عدة دول، وتزايد مظاهر عدم المساواة داخل الأمم وفيما بينها. فى نفس الوقت الذى نشهد فيه تعاظم خبرة كثير من الحكومات فى تحمل ضغوط الحملات الدولية لحقوق الإنسان والتقليل من تأثيرها عليها، مما يجعل النداءات التى تطلقها هذه الحملات فى أحيان كثيرة أشبه بصرخة فى صحراء جرداء لايسمعها أحد. يحدث كل ذلك بالرغم من تزايد الموارد المادية والبشرية لحركة حقوق الإنسان، ورغم تطور أساليب عملها وآلياتها و أستفادتها من منجزات التقدم التكنولوجي . وعندما نقول ان نداءات حركة حقوق الانسان اصبحت صرخة في صحراء جرداء، فان هذا يتجاوز مجرد إستخدام اسلوب أدبي مجازى؛ فالواقع ان الحركة لم تنجح في إستيعاب و الإستجابة للتحولات الهائلة التي تجري حولها.

ومن ضمن ملامح التغيرات الجديدة هناك ظاهرة الحكومات التي تبذل مساع حقيقية للبدء في عملية التحول الديمقراطي في مواجهة تراث غير ديمقراطي وظروف اجتماعية و اقتصادية ضاغطة، أو تاريخ من قمع الصراعات العرقية؛ وهناك ايضا حكومات بدأت عملية التحول و لكنها تراجعت خوفا من تزايد نفوذ قوي غير ديمقراطية

من ناحية اخري فقد طورت بعض الحكومات مهارات خاصة في الصمود امام الحملات الدولية لفترات طويلة من الزمن. بالإضافة الي ذلك تتعرض حقوق الانسان لإنتهاكات من جانب جماعات تدافع عن تفسيرات خاصة للمعتقدات الدينية أو الأيديولوجية أو عن تفوق جنس أو عرق أو طبقة معينة .

ويمكن القول بأن حركة حقوق الانسان لم تأخذ بعين الإعتبار العوامل الجديدة، سياسية و إقتصادية و إجتماعية وثقافية، التي تشجع إنتهاك حقوق الانسان او تهيئ بيئة مواتية لذلك.

لقد شهد العقدان الماضيان نمواً و تطوراً سريعين لمنظمات حقوق الانسان في كافة انحاء العالم، وتستخدم هذه المنظمات عدداً من الإستراتيجيات و الأساليب المتنوعة، التي كان إختيارها و صياغتها استجابة لظروف نوعية لحقوق الانسان وللبيئة الثقافية و الاجتماعية التي تعمل فيها هذه المنظمات. إن هذه المنظمات وحركة حقوق الإنسان ككل تواجه نطاقاً عريضاً ومتنامياً من القضايا الجديدة من بينها: الحق فى الأرض، والإزاحة القسرية للسكان، والعنف الأسرى، وحقوق السكان الأصليين، وعمالة الأطفال، وأطفال الشوارع، والتلوث والنفايات السامة، والتدخل العسكرى بدعوى حماية حقوق الانسان، وآثار برامج الإصلاح الهيكلى الإقتصادى على رفاهية المجتمع، وتشوش إدراك الرأى العام لحقوق الإنسان بسبب إستخدامها من جانب البعض كأداة سياسية، إن هذه القضايا تفرض تحديات جادة على الحركة، وتجعلها تبدو أحياناً فى صورة العاجز عن المبادرة، وتساهم فى تهميش تأثيرها فى حالة إستمرار عدم إتخاذ موقف مشترك منها.

عملية شاملة

لقد أثار مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان فى عدة مناسبات وفى سياقات مختلفة أهمية دراسة قضايا حركة حقوق الإنسان فى العالم العربى، وسعى إلى تقييم مدى فاعليتها فى تحسين أوضاع حقوق الإنسان فى المنطقة. وفى يناير ١٩٩٦ أعد المركز ورقة عن "إستعادة المبادرة.. نحو إستراتيجية جديدة لحركة حقوق الإنسان" عالج فيها المركز هذه القضايا لاسيما فى علاقتها بحركة حقوق الإنسان فى مصر. وقد تم تداول هذه الورقة بين بعض نشطاء حقوق

الإنسان على الصعيد المحلى والإقليمى والدولى فى مناطق مختلفة من العالم، وكان هناك إتفاق عام بينهم على أن المحاور والمنهج اللذين تبنتهما الورقة يمثلان صدى لتجاربهم ومشاعرهم. وقد قام مركز القاهرة بإدماج التعليقات والمقترحات التى تلقاها، وأعد ورقة جديدة "نحو إستراتيجية لحقوق الإنسان فى القرن الحادى والعشرين" فى أبريل ١٩٩٦.

وإقترح المركز على البرنامج الدولى للتدريب على حقوق الإنسان التعاون فى مشروع مشترك لدراسة القضايا التى أُثيرت فى هاتين الورقتين لما لها من تأثير علي فاعلية حركة حقوق الإنسان لا فى العالم العربى فحسب بل فى مناطق أخرى من العالم أيضاً. وفى هذا الإطار عُقد فى بداية مايو ١٩٩٦ إجتماع تشاورى بشأن المشروع المُقترح ضم ممثلى البرنامج الدولى للتدريب على حقوق الإنسان، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وإنتهى الاجتماع بموافقة البرنامج على مساندة المشروع.

***

إن كل من البرنامج الدولى للتدريب على حقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان إذ يدركان مدى إتساع وتنوع المنظمات التى تشكل حركة حقوق الإنسان، ومدى تعقد القضايا التى تواجهها، فإنهما يريان أن المشروع يمثل جهداً جاداً للبدء فى عملية تشمل الحوار والتحليل وذلك بأمل أن يتسع نطاقها ويتعدى حدود المشروع الحالى ومداه الزمنى. وهما يعتقدان أن طبيعة ونوعية هذه العملية سوف يحددان إلى حد كبير مدى صلاحية المشروع وفائدته. ومن هذا المنطلق فقد إنصب إهتمام البرنامج والمركز على وضع تصور عملى لعملية تتسم بالشمول.

يقوم المشروع على أساس مشاورات مع حركة حقوق الإنسان فى عدد من البلدان فى كل مناطق العالم، وسوف يكون عدد الدول محدوداً بالضرورة (فى حدود ثلاث دول من كل منطقة)، وإن كان سيُسعى عموماً لتضمين الدول التى طورت فيها منظمات حقوق الإنسان بناءاً مؤسسياً وراكمت قدراً من الخبرة فى مجال حقوق الإنسان. وسيُطلب من المنظمات فى البلدان المختلفة أن تقيِّم تطور العمل فى مجال حقوق الإنسان وأثره على أوضاع حقوق الإنسان فى بلادها، خاصة فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالمفاهيم والسياق العام والعلاقات المتبادلة بين منظمات حقوق الإنسان.

القضايا المفاهيمية

من المهم لمنظمات حقوق الإنسان أن تمعن التفكير على الدوام فى الإطار المفاهيمى الذي يكمن وراء عملها لكى يمكنها الإستجابة لعالم دائم التغير. ذلك أن فاعلية حركة حقوق الإنسان تعتمد على قدرتها على توصيل إلتزامها وإهتمامها بإسلوب مقنع للحكومات وللعناصر الفاعلة غير الحكومية والرأى العام فى مجمله. وهو مايعنى أن حركة حقوق الإنسان فى أى بلد لابد وأن تطور خطابها المحلى الذى يدمج ويتمثل الخصوصية السياسية والإجتماعية والثقافية دون التخلى عن الإلتزام بالعالمية. ومن جهة أخرى فإن هذه المنظمات تواجه التحدى الخاص بمدى فاعلية خطابها فى الساحة الدولية.

والسؤال الأساسى المطروح هنا يتصل بخبرات هذه المنظمات والصعوبات والنجاحات التى مرت بها فى إنجاز هذه المهمة المعقدة.

السياق العام

من البديهى أن الأوضاع والأطر والإجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية فى أى بلد تؤثر على العمل فى مجال حقوق الإنسان من خلال عدد من الأمور منها: فاعلية دور المجتمع المدنى في حماية حقوق الإنسان، ومدى تقبل الرأى العام لهموم حقوق الإنسان، وإستعداد الحكومة وقدرتها على معالجة قضايا حقوق الإنسان، ومدى حيوية

النشاط فى مجال حقوق الإنسان ذاته وطبيعته.

وإذا كانت حركة حقوق الإنسان تحتاج على الدوام لأن تقيِّم فاعلية أدواتها وأساليبها فى العمل، ففى هذا السياق تفرض الأسئلة التالية نفسها: كيف وإلى أى مدى عدلت منظمات حقوق الإنسان أهدافها وإستراتيجياتها ومناهجها وأنشطتها إستجابة للظروف المتغيرة على مدى العقد الماضى؟ ماهى المناهج الجديدة التى اتبعتها لضمان إستمرار فاعليتها فى الوقت الذى تتأهب فيه لدخول القرن القادم؟

العلاقات بين منظمات حقوق الإنسان

يتطلب العمل الفعال في مجال حقوق الإنسان أقصى تعاون وتعاضد بين المنظمات. ورغم أن تزايد عدد المنظمات وتطورها على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية يمثل تطوراً إيجابياً، إلا أن ذلك يثير تساؤلات حول تقسيم العمل المناسب بين المنظمات. كما أنه يفرض أيضاً تحديات على حركة حقوق الإنسان فيما يتعلق بالتشاور والتعاون بين المنظمات، وتطوير الأهداف والإستراتيجيات، وفيما يتعلق أيضاً بالتطبيق العملى للبرامج.

والسؤال هنا هو كيف تصدت منظمات حقوق الإنسان لهذه القضايا والتحديات، ومامدى نجاحها فى ذلك؟

***

سوف يتم تجميع وتحليل ومقارنة نتائج الدراسة والمناقشة من جانب المشاركين، وسيتم طبع النتائج ونشرها على أوسع نطاق، وتنظيم عدد من المداولات حولها من خلال ورش إقليمية على الأرجح. وستتحدد الخطوات التالية وفقاً لتوصيات المشاركين فى المشروع والمناقشات.

وكما أُشير من قبل فإن مشروع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والبرنامج الدولى للتدريب على حقوق الإنسان يعتبر تلك العملية مجرد خطوة أولى فى عملية أطول ومستمرة لتطوير حركة حقوق الإنسان بهدف تعزيز فاعليتها ■

دعوة للكتاب

تخطط هيئة تحرير "رواق عربى" لتناول المحاور التالية فى الأعداد القادمة من المجلة. و"رواق عربى" تأمل أن تثير هذه المحاور إهتمام المثقفين العرب بما يدفعهم لإمدادنا بمساهماتهم.

١- مداخل مختلفة لتدعيم حقوق الإنسان:
* المدخل الثقافى.
* مدخل الإصلاح القانونى.
* المدخل السياسى.
* المدخل السيكولوجى.

٢- الإتجاهات القومية العربية وحقوق الإنسان:
* الديمقراطية فى فكر وممارسات الإتجاهات القومية العربية.
* حق المواطنة فى فكر وممارسات الإتجاهات القومية العربية.
* صورة الآخر فى فكر وممارسات الإتجاهات القومية العربية.
* حقوق المرأة فى فكر وممارسات الإتجاهات القومية العربية.
* الحقوق الإقتصادية والإجتماعية لدى الإتجاهات القومية العربية.

٣- الحقوق الإقتصادية والإجتماعية بين الدولة والمجتمع المدنى:
* مشكلات دور الدولة فى حماية الحقوق الإقتصادية والإجتماعية.
* مؤسسة الأوقاف والحقوق الإقتصادية والإجتماعية.
* الجمعيات الخيرية والزكاة فى الخبرة العربية: الماضى والحاضر.
* التعاونيات فى الخبرة العربية الحديثة.

٤- الليبراليون العرب وحقوق الإنسان:
* الديمقراطية فى فكر وممارسات الليبراليين العرب.
* حق المواطنة فى فكر وممارسات الليبراليين العرب.
* صورة الآخر لدى الليبراليين العرب.
* حقوق المرأة لدى الليبراليين العرب.
* الحقوق الإقتصادية والإجتماعية لدى الليبراليين العرب.

٥- حركة التنوير الفكرى وقضايا حقوق الإنسان:

* الحرية والمساواة فى الفكر التنويرى العربى.
* دور العقل لدى التنويريين العرب.
* مفهوم الإنسان لدى التنويريين العرب.
* المنهج الإسلاحى لدى حركة التنوير العربية.
* صورة مجتمع المستقبل (أو المدينة الفاضلة) فى فكر التنوير العربى.
* كيف قرأ التنويريون العرب التراث العربى الإسلامى.

٦- الماركسيون العرب وحقوق الإنسان:

* الديمقراطية فى فكر وممارسات الماركسيين العرب.
* حق المواطنة فى فكر وممارسات الماركسيين العرب.
* صورة الآخر لدى الماركسيين العرب.
* حقوق المرأة لدى الماركسيين العرب.
* الحقوق الإقتصادية والإجتماعية لدى الماركسيين العرب.

٧- الفرد والجماعة وحقوق الإنسان:

* الفرد والجماعة فى التراث العربى الإسلامى.
* مفاهيم الفرد والجماعة فى فكر النهضويين العرب.
* المجتمعات العربية المعاصرة: مقومات الفردية والجماعية.
* الفرد والجماعة فى السياسة العربية.

٨- الإسلاميون العرب وحقوق الإنسان:

* الديمقراطية فى فكر وممارسات الإسلاميين العرب.
* حق المواطنة فى فكر وممارسات الإسلاميين العرب.
* صورة الآخر لدى الإسلاميين العرب.
* حقوق المرأة لدى الإسلاميين العرب.
* الحقوق الإقتصادية والإجتماعية لدى الإسلاميين العرب.

٩- سيكولوجيا حقوق الإنسان:

* حقوق الإنسان لدى الشخصية السلطوية.
* حقوق الإنسان لدى الشخصية الدوجماتية.
* علم النفس المعرفى وحقوق الإنسان.

قواعد النشر

١ - معايير النشر فى "**رواق عربى**" هى الجدة، والتناول الموضوعى والعلمى للقضايا موضع التناول في كافة المساهمات. ويُشترط ألا تكون الإسهامات المقدمة للمجلة قد نُشرت أو مرسلة للنشر في مطبوعات أخرى (مجلدات، كتب ، دوريات.. إلخ).

٢- تخضع الدراسات الواردة للتحكيم، ويجرى إعلان المؤلفين بالقرار فى غضون ثلاثة شهور من إستلام المادة.

٣- يتم توثيق المادة المرسلة للنشر بذكر المصادر والمراجع وفقاً للقواعد الأكاديمية المتبعة

٤- يُرفق مع الإسهامات المختلفة تعريف بالكاتب وبإسهاماته الفكرية وعمله الحالى.

٥- تفضل هيئة التحرير تقديم النصوص المقترحة للنشر على أسطوانات DIS-KETTES، ويُفضل برنامج MICROSOFT، تجنباً للأخطاء المحتملة فى قراءة المادة، وتسهيلاً لعمليات التصحيح والإعداد للطباعة.

٦- تكون الدراسة فى حدود ٦٠٠٠ - ٨٠٠٠ كلمة، وأن يُرفق بها ملخص لها لايتجاوز ٥٠٠ كلمة.

٧- يُكتب التقرير فى حدود ٢٠٠٠ كلمة.

٨- يتفق المفكرون مع هيئة التحرير على الموضوعات التى يرغبون فى تناولها، وتتولى هيئة التحرير تكليف كاتب آخر بالرد عليها.

٩- يكون عرض الكتاب فى حدود ٢٠٠٠ كلمة.

١٠- فى حالة قبول المساهمات تقوم المجلة بدفع مكافأة رمزية.

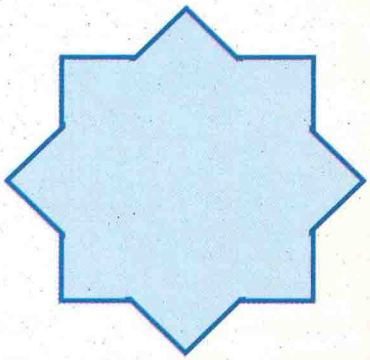

رواق عربي فصلية تستهدف دراسة الواقع العربي من منظور حقوق الإنسان ، والبحث عن مداخل متوافقة مع الثقافة العربية لتطبيق هذه الحقوق وتعزيز احترامها ، والكشف عن إسهام الأجيال المتعاقبة من المفكرين والمبدعين العرب في إغناء وتأصيل قيم إنسانية وديمقراطية والنضال من أجل إنهاء الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وهزيمة الفكر التسلطي الذي يبررها .

كما تستهدف تشجيع التأليف والإبداع والنشر في مجال حقوق الإنسان وصولاً إلى تأسيس فكر ينير الطريق لبناء حضارة عربية وإنسانية جديدة .